الشَّرحُ الميَسَّر

على

ألفية ابن مالك

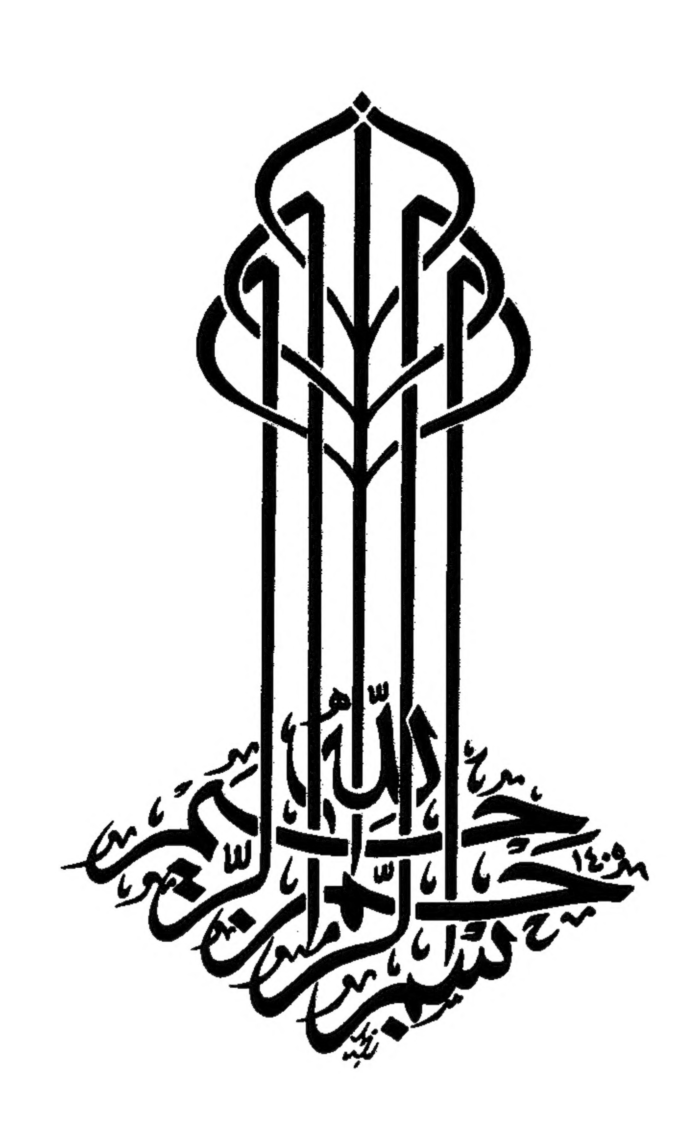
في النحو والصَّرف

د . عبد العزيز بن علي الحربي

ح دار ابن حزم للنشر والتوزيع، ١٤٢٤هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الحربي، عبدالعزيز علي علي
الشرح الميسر على ألفية ابن مالك في النحو والصرف.
عبدالعزيز علي علي الحربي - الرياض، ١٤٢٤هـ.
٣٩٦ ؛ ٢٤ سم
ردمك: ٤-٦٢-٧٩٥-٩٩٦٠
١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف أ- العنوان
ديوي: ٤١٥,١ ١٤٢٤/١٢٤٢
رقم الإيداع: ١٤٢٤/١٢٤٢
ردمك: ٤-٦٢-٧٩٥-٩٩٦٠

الطبعة الأولى
١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م

مكتبة ودار ابن حزم للنشر والتوزيع
الرياض. ص.ب: ٢٢٥٦٦ الرمز البريدي: ١١٤١٦
شارع السويدي العام - هاتف وفاكس ٤٢٧٥١١٧ جوال ٠٥٣١٢٢٩٣٥



الفِهْرِسْت

المقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه .. وبعد :

- ١ -

النَّحو علم من عُلوم الأدب ، يزيد صاحبَه جمالاً وبهاءً ، استخرجه العلماء الأولون بعد استقراء كلام العرب ، ووضعوا له قوانينَ يُعرف بها أحوال الكلام في الإعراب ، وصُنِّف فيها كتبٌ لا تحصى كثْرةً ، أول ما وصلنا منها : كتاب إمام النحو أبي بِشر ، عمرو بن عثمان ، المعروف بسيبويه ، المتوفى (سنة : ١٨٠) ، كتابٌ عجيبُ الصناعة والدقة والاستيفاء والترتيب ، حتى قال المازني : «من أراد أن يؤلف كتاباً كبيراً في النحو فليستح» . وما زال - على كثرة التصانيف - بحراً يُغترف منه .

ونشأت مدارس وخلافات مبكّرة ، كانت في كثير من الأحيان أشدَّ قوة وأكبر تأثيراً من خلافات الفقهاء ومدارسِهم .. فإن صح ما حُكي عن سيبويه من موته بسبب الضَّيم الذي رَكبه جرّاءَ خِلافه مع الكسائي الكوفي فذلك أمر لا نعرف له نظيراً في أعيان التفقُّه ، ولكن فيهم من يحمله التعصّبُ أو الهوى أو

شيء آخر على الوشاية بالمخالف للتنكيل به وإسكاته .. ولقد سرى إلى النحويين من أصول الفقهاء وقواعدهم واصطلاحاتهم ما جعل جلال الدين السيوطي (٩١١ هـ) يصنف فيه كتاباً سمّاه : «الاقتراح في علم أصول النحو» .

ومن أغرب ما تراه في كتب النحو حكايةُ الإجماع عن العرب في كثير من مسائله . والإجماع كلمة لها مهابةٌ وجلال ؛ لأن مخالفته في الدين عند تحققه – إن أمكن ذلك – كفرٌ ، فصاحَبَتْنا هيبتُه في مسائل النّحو والأدب والاصطلاح وأمور عاديّة ، يتسلّح به الضعفاء في كثير من الأحيان ، ظنّاً وادّعاءً .

– ٢ –

إنني أنصح طالب العلم أن يضرب في علم النحو والصَّرفِ والبيان ودلالة الألفاظ ومعانيها بسهم وافرٍ ، ومن لا معرفة له بعلم اللغةِ لا ثقةَ بعلمه ، ولا نعرفُ في التاريخ مجتهداً لم يتضلع في علوم اللغة – وأولها النحو – منذ عصر التصنيف فيه .

والأصوليون يجعلون من شروط الاجتهاد معرفة آياتِ وأحاديثِ الأحكام ، وهي معدودة ، ومعرفةَ اللغة العربية ، ولم يَحدّوا لها حدّاً ، ومَعرفة أصول الفقه .

ويكفي طالب العلم أن يفهم قوانين النحو من مختصراته ، كـ«ألفية ابن مالك» وشرح من شروحها ، أو شروح «الآجرُّومية» ، وأما علم اللغة فقهاً ،

ودلالة ، ومعنى ، وبياناً فهذا لا حدَّ له ، وليدرسه من خلال نصوص الوحي ، فهي الموضوع الأول الذي تُتعلم الوسائل من أجله ، ومن كلام العرب شعراً ونثراً ، وأما النحوُ فإنّما يُدرس مستقلاً .

ولا أرى أن يُشرَكَ مع النحو علمٌ آخر أقوى منه ، أو في قوته .

ولا يزال شيوخ النحو في «موريتانيا» ينشدون هذا البيت ويعملون بمقتضاه، وهو قول أحدهم :

وفي ترادفِ العلوم المنعُ جا   إن تَوأمانِ استبقا لم يَخرجا

وفي مصطلحات التغذية ما يسمَّى بـ«الخلط الواعي» .

– ٣ –

لألفية ابن مالك شروح كثيرة ، أحسنها وأوفاها كتاب «المقاصد الشافية»[1] لأبي إسحاق الشاطبيِّ ، المتوفى سنة (٧٩٠ هـ) .

ومشاركتي في شرحها مشاركةُ من يدرك أن الناس لا يصبرون على طعام واحد ، وأن لطالب العلم نَهمةً لا يشبعها شيء ، وحَرَصت في شرحي أن أتوخَّى الإيجاز ، والإيضاح ، والتيسير ، بعبارات سهلة ، وأمثلة واضحة، وعدم الإكثار

---

(١) حققه جماعة من الأساتذة بجامعة أم القرى كاملاً ، بمعهد البحوث ، وسيطبع قريباً .

من إيراد الشواهد الشعرية ، لا سيَّما في المسائل المشهورة ؛ لأن الأولى في إفادة دارس علمٍ كعلم النّحو - عند إرادة التيسير والتقريب - أن يُقدَّم له بيسرٍ وسهوله لبلوغ الغاية بطريق مختصر .. وشَغْلُه بغريب الشواهد من الشعر قضية أخرى تشغل ذهنه وجهده مرتين ؛ لأنها تحتاج إلى شرح وإفهام .

ولم أثقله بحواش ولا نقل ؛ لأنني كتبته على ما استقر معناه لديّ أيامَ الطلب وزمان شرحي للطلاب .. فإذا أردتُّ التثبت في شيء ، أو احتجت إلى وزن غريب أو مثال نادر رجعت إلى قراءة شرحٍ من الشروح المشهورة .

- ٤ -

لا أعرف كتاباً عُني بذكر القواعد النحوية وتدوينها على طريقة القواعد الفقهية أو قريبٍ منها .. وفي جمع القواعد الصحيحة بجمل مختصرة فائدةٌ عظيمة ، يضبط بها المتعلِّم فروع المسائل ونظائرَها وحكمَها ، وتيسّر له المعرفة على طريقة أثبت ومنهج أقوم .. ومن ثمَّ فقد بدا لي أن أذكر بين يدي «الشرح الميسّر» عدداً من القواعد والجمل المختصرة التي تعينه إذا ذَكَر ، وتُذكِّره إذا نَسي ، وتثبت فؤاده حين التردّد .. وكل من القواعد والشرح إنما كتبته تذكرةً للعالم وتعجيلاً بنفع المبتدي .. والقواعد المئةُ التي اجتهدت في وضعها منها ما هو خاصّ ، ومنها ما هو عامّ ، وقليل منه مستعار من القواعد الفقهية ، وهذه القواعد هي :

١ - كلّ لفظ مفيدٍ كلام .

٢ - كلّ كلمةٍ أو جملةٍ أو كلامٍ فهو قول ، وكلُّ قول لفظ .

٣ - الفعل مرتبط بزمان .

٤ - الأصل في الأسماء الإعراب .

٥ - كلُّ حرفٍ مبنيٌّ .

٦ - الأصلُ في البناءِ السكون .

٧ - كل مضمرٍ مبنيٌّ .

٨ - الحركاتُ هي الأصلُ في الإعراب .

٩ - قد يكون الإعراب بالحرفِ أو بالحذف .

١٠ - النيابَة في الحركات والحروفِ والكلماتِ .

١١ - المعارف سبعة فقط [١] .

١٢ - الضمائر والإشارة والموصول : ألفاظ محصورة .

١٣ - الأصل في «اَلْ» أن تكون للتعريف .

١٤ - كل اسم مرفوعٍ - ليس قبله شيء - فهو مبتدأ أو خبر .

---

(١) جمعها قول بعضهم :

إنّ المعارفَ سبعة فيها سَهُلْ   أنا ، صالحٌ ، ذا ، ما ، الفتى ، ابني ، يا رجلْ

١٥ - المبتدأ أو خبره ، والفاعل ونائبُه ، مرفوعات .

١٦ - الأصل في الأخبار أن تؤخّر .

١٧ - حذفُ ما يعلم جائز .

١٨ - الحذف بلا دليل ممتنع .

١٩ - الأصل في المبتدإ أن يكونَ معرفة .

٢٠ - لا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تُفدْ .

٢١ - «كان» وأخواتها ولواحقها رافعةٌ للمبتدإ ناصبةٌ للخبر .

٢٢ - «إنَّ» وأخواتُها و«لا» النافيةُ للجنس ناصبةٌ رافعةٌ .

٢٣ - «ظنَّ» وأخواتها تنصب الجزءين .

٢٤ - «أرَى» وأخواتها السِّتُّ تنصب ثلاثة .

٢٥ - الاسم المرفوعُ بعد الفعلِ فاعلٌ أو نائبُه .

٢٦ - كلُّ موجودٍ يصح جعله فاعلاً أو مفعولاً به .

٢٧ - الأصل في الفاعِل أن يتصل بفعلِه ، ويتقدَّمَ على مفعوله .

٢٨ - اجتمع في الاشتغال الأحكامُ الخمسة ، ومثله المفعول معه .

٢٩ - اللازم من الأفعال ما تعدَّى بواسطة .

٣٠ - الأقرب هو الأولى عندَ التنازع .

٣١ - المفاعيل خمسةٌ منصوبة .

٣٢ - الظرف مضمّن معنى «في» .

٣٣ - المفعول من أجلِه يصح أن يقع جواب «لماذا؟» .

٣٤ - الحال جواب «كيف ؟» غالباً .

٣٥ - التمييز جواب «ماذا ؟» غالباً .

٣٦ - الأصل في الاستثناء النصب .

٣٧ - ما بعد «غير» و«سوى» مجرور أبداً .

٣٨ - يتوسَّع في معاني حروف الجرّ ، ولا ينوب بعضها عن بعض .

٣٩ - الباء أوسع حروف الجرّ معنى .

٤٠ - لا بدّ للظروف والحروف من التعلق .

٤١ - المضاف إليه مجرور أبداً .

٤٢ - لا يجتمع التنوين والإضافة .

٤٣ - بعض الأسماء مضاف أبداً .

٤٤ - المصدر يعمل عمل فعله ، وكذلك اسم الفاعل .

٤٥ - المقرَّر لاسم الفاعل يعطى لاسم المفعول .

٤٦ - المصادر مقيسةٌ أو منقولة .

٤٧ - تصاغ الصفة المشبهة من لازم لحاضر .

٤٨ - التعجبُ : ما أجملَه ، وأجملْ به .

٤٩ - «نِعم» و«بئس» فعلان جامدان .

٥٠ - يصاغ التفضيل مما صِيغ منه التعجّب .

٥١ - تابع التابعِ تابعٌ .

٥٢ - التابع يتبع مَا قبله في الإعراب .

٥٣ - الجمل بعد النكرات صفات .

٥٤ - الجمل بعد المعارف أحوال .

٥٥ - التوكيد لفظيٌّ ومعنويّ .

٥٦ - الصّالح لعطف البيان صالح للبدليَّةِ إلا في مسألتين .

٥٧ - عطف الفعل على الفعل يصحّ .

٥٨ - الأصل المحلّى بـ«الْ» بعد الإشارة بَدل .

٥٩ - الأصل في النداء بـ«يا» .

٦٠ - ما استحقه النِّداء استحقه المندوب .

٦١ - الترخيمَ حذف آخر المنادى .

٦٢ - التحذير والإغراء متفقان في العمل مختلفان في المعنى .

٦٣ - اسم الفعل كـ«صَهْ» واسم الصوت كـ«قَبْ» .

٦٤ - للفعل توكيدٌ بالنون .

٦٥ - الماضي لا يؤكَّد بالنون .

٦٦ - الصرف هو التنوين .

٦٧ - المضارع معربٌ ما لم تباشره نون التوكيد ، أو تتصل به نون الإناث .

٦٨ - «لَمْ» وأخواتها تجزم فعلاً ، و«إن» وأخواتها تجزم فعلين .

٦٩ - «إنْ» ، تجزم ، ولا تجزم ، و«إذا» لا تجزم ، وتجزم .

٧٠ - الواحد ليس بعدد .

٧١ - تمييز المائة ، والألفِ ، مجرور .

٧٢ - العدد يخالف معدوده ، من ثلاثة إلى عشرة .

٧٣ - الاسم لا يزيد على خمسة أصول ، والفعل أربعة .

٧٤ - جموع القلة : «أَفْعِلَة» و«أفعُل» و«أفعَال» و«فِعلة» .

٧٥ - حروف العلة «واي» .

٧٦ - حروف الزيادة «سألتمونيها» .

٧٧ - لا تبتدئ بساكن ، وقف به .

٧٨ - أحرفِ الإبدال «هَدَأْتَ مُوطِيا» .

٧٩ - التصغير «فُعَيل» و «فُعَيعِلٌ» و «فُعيعِيل» .

٨٠ - ما قبل ياء النسب مكسور .

٨١ - الإمالة في الألف والفتحة .

٨٢ - الحرف بريء من التصريف .

٨٣ - ليس في اللغة ما هو على وزن «فِعُل» .

٨٤ - ما لزم الكلمة هو الأصليّ من الحروف .

٨٥ - همزة الوصل لا تثبت في الوصل .

٨٦ - اللبسُ بلا قصدٍ محذور .

٨٧ - التخفيف مقصد من مقاصد اللغة .

٨٨ - الهمز ثقيلٌ يعالج بالملاينة .

٨٩ - كلُّ ما جاز قراءةً جاز لغةً .

٩٠ - الأيسر في الاستعمال هو الأشهر .

٩١ - لا تنقض القواعد بمفاريدِ الشواهدِ .

٩٢ - عليك بالأشباه والنظائر .

٩٣ - المشقّةُ تجلبُ التيسير .

٩٤ - العبرةُ بالغالب لا بالنّادر .

٩٥ - إعمالُ الكلام أولى من إهماله .

٩٦ - الإعراب فرع عن المعنى .

٩٧ - عدم التقدير أولى من التقدير .

٩٨ - الضرورة في الشّعر تقدّر بقدَرها .

٩٩ - الأصل بقاء ما كان على ما كان .

١٠٠ - العبرة في الإعراب بالخواتيم .

- ٥ -

أضمنُ لك فهم هذا المتن حين تضمنُ لي هؤلاء الجمل العشر .

١ - النحو علم ضروريٌّ لطالب العلم .

٢ - النحو جمالُ المنطق وأم العلوم .

٣ - لا تقل قد ذهبت أربابه .

٤ - لا يهولنَّك كثرةُ التصانيف فيه وكِبَرُها ، فهو أيسر وأقلُّ من ذلك بكثير ، وإنما وسّعه خلافُ النحويين ، وأسبابه كثيرة .

٥ - النحو علمٌ سهل .. إذا طلبته بذوق وحس كان روحاً على روحك ، وشَهداً على لسانك .

٦ - كل علم غلَّبت فيه جانب الحفظ على إعمال الذهن كان جانب الإمتاع الفكريّ فيه قليلاً .

٧ - ما لم تفهمه اليوم ستفهمه غداً ، فجاوز ما لا تستطيع فهمه إلى ما تستطيع فهمه .

٨ - الأشرطة لا تعلّمك ولكنّها تفيدك ، فلا تستنكف أن تقرأ على من هو أهلٌ للتعليم .

٩ - لا تطل أَمَدَ الطلب على نفسك بكثرة التأمل في الحواشي وحفظ الشواهد الكثيرة ، إلا إذا أنِستَ من نفسك رغبة جامحةً في التوسع وملكةً في حفظ هذا العلم بالذات فلا تَحُل بينها وبين ما تحبّ ، فكلٌّ ميسّر لما خلق له .

١٠ - لن تفلح ما لم تصحح قراءتك لكل متن تقرأه تصحيحَ الضابط للألفاظ ، الواقفِ على خواتم المعاني ، المعانِق بين الجمل المقترنة .. وهذا لا يتم لك إلا بالعرض على ضابطٍ تامِّ الدّراية بما تقرأ ، فاختصر الطريق على نفسك بسلوك هذا الطريق ؛ فإنه يهيئك للفهمِ الصحيح بأخصر الطرق .

وكتبــه

أبو محمد ، عبد العزيز بن علي الحربي

عفا الله عنه

قال ابن مالك – رحمه الله – :

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ : أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ

مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ المُصطَفَى وآلِهِ المُسْتَكمِلينَ الشَّرَفَا

عرَّف المؤلف بنفسه عند شروعه بمنظومته مفتتحاً بحمد الله والصلاة والسلام على النبي المصطفى ﷺ .

وابن مالك هو : محمد بن عبد الله بن مالك الطائي نسبةً ، الجَيَّانيُّ نشأةً ، الأندلسي إقليماً ، الدِّمشقيُّ دارةً ، ووفاةً ، عام ٦٧٢ هـ ، وهو ابن ٧٥ عاماً ، إمام من أئمّة العربية ، له في النحو كتب جليلة محرَّرة ، وصاحب تجديد ، وله معرفة بالقراءات ، ومن أشهر كتبه : «التسهيل» ، و«الألفية» ، و«الكافية» ، وهو ممن يرى الاحتجاج بالحديث في اللغة ، والتعبير بالماضي في «قال» لإفادة تحقق الوقوع ، ومثله : ﴿أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ﴾ ، وكقولك : جاء المطر – وهو لم يأت – استبشاراً .

وحمدُ الله : وصفه بالحامد له ، وذكره بصفات الكمال والإفضال .
والآل : عند اقترانه بالأصحاب يراد به معنى خاص ، وهم قرابته المؤمنون الأدنون ، وإذا انفرد كان معناه بحسب مقصود المتكلم ؛ لأنه يطلق على أصحابه وعلى أتباعه .

والشُّرَفا ، بضم الشين : جمع شريف ، وإنما استكملوا الشرف بالإسلام .

وَأَسْتَعِينُ اللهَ فِي أَلفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

تُقَــرِّبُ الأَقْــصَى بِلَفْظٍ مُــوجَـزِ وتَبْــسُطُ الْبَــذْلَ بِوَعْــدٍ مُنْجَــزِ

أطلب العون من الله المعين في نظم ألف بيت اشتملت على مقاصد النحو وجمله ، تقرب بعيدها بعبارة موجزة ، وتبسط العطاء بوعد ناجز .

وَتَقْــتَــضِي رِضــاً بِغَــيْــرِ سُــخْطِ فَــائِقَــةً أَلْفِــيَّــةَ ابْنِ مُــعْطِ

تطلب الحكم بالرضى عليها وعلى ناظمها بلا سخط وغضب ، في الحال التي فاقت ألفيتي ألفية زين الدين ، زكريا يحيى بن معطي الزواوي ، ومنظومته مشهورة تدل على تمكنه وحسن قريحته .

والسُّخْط : بضم السين وإسكان الهاء ، وبفتحهما ، وكذلك الوُلد ، والقُفل ، والعُرب ، والعُجم ، والبُخل .

وَهْوَ بِسَــبْقٍ حَــائِزٌ تَفْــضِــيــلاَ مُــسْــتَــوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَــمِــيــلاَ

وهو – أي : ابن معطي – بسبب سبقه وتقدمه يجوز التفضيل ويستحق الثناء الجميل عليه .

والحقيقة : أن الفضل للأفضل تقدم أو تأخَّر ، وكما قيل :

الطلُّ قــد يبــدو أمــامَ الوَبْلِ والفــضلُ للوابلِ لا للطَّلِّ

وَاللهُ يَقْــضِي بِهِــبَــاتٍ وَافِــرَهْ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَــاتِ الآخِــرَهْ

والله يحكمُ بعطايا ومنحٍ كثيرة لي وله في منازل الجنة في الآخرة .

وبدأ بنفسه في الدعاء ؛ لأنه الأصل ، ولا إيثار في الدِّين ، ولورود الأثر في ذلك .

الكلام وما يتألف منه

كَـلامُنَا لَفْظٌ مُـفِـيـدٌ ؛ كَـاسْـتَـقِمْ ، وَاسمٌ، وَفِـعْلٌ، ثُمَّ حَـرْفٌ : الْكَلِمْ
وَاحِــدُهُ كَلِمَــةٌ، وَالْقَــوْلُ عَمْ وَكِلْمَــةٌ بِهَــا كَــلامٌ قَــدْ يُؤَمْ

كلامُنا – معشَر النحويين – ما اجتمع فيه أمران :

١ – اللفظ . ٢ – الإفادة .

بحيث يلفظ به المتكلم ويفيد السامع .

مثاله : استقم ، ومحمدٌ قام ، وزيدٌ قائم .

والكلِم : أجزاؤه ثلاثة :

الاسمُ : كرجل ، والفعلُ : كصلّى .

والحرفُ : مثل «إن وأخواتها» وحروفِ الجر .

وواحد الكلِم : كلمة ، سواء كانت اسماً أو فعلاً أو حرفاً .

والقول : لفظ عمَّ (شَمِلَ) الكلامَ ، والكلِمَ ، والكلمةَ .

فالكلام قول ، والكلِم قول ، والكلمة قول .

والكلمة يراد بها : القول المفرد ، وقد تطلق على الكلام نحو : ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ أي : قولهم : ﴿اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾ . وكما

تقول : ألقى الخطيب اليوم كلمةً . وأكثر النصوص جاءت بهذا المعنى .

بِالْجَـــرِّ ، وَالتَّنْوِينِ، وَالنِّدَا ، وَأَلْ ‌ ‌ ‌ ‌ وَمُـــسْنَدٍ : لِلاِسْمِ تَمْـيِـيـزٌ حَـصَلْ

للاسم تمييزٌ حصل بواحدٍ من هذه المميزات :

١ – الجر : بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ .

٢ – التنوين : ﴿ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ﴾ .

٣ – النّدا : ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ ﴾ .

٤ – اَلْ : ﴿ الرَّحْمَن ﴾ .

٥ – الإسناد إليه : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ .

بِتَـا فَـعَلْتَ وَأَتَتْ، وَيَا افْـعَلِي ‌ ‌ ‌ ‌ وَنُونِ أَقْـبِلَنَّ : فِـعْلٌ يَنْجَلِي

سِـوَاهُمَـا الحَـرْفُ ؛ كَـهَلْ وَفِي وَلَمْ ‌ ‌ ‌ ‌ فِـعْلٌ مُـضَارِعٌ يَلِي «لَمْ» كَـيَشَمْ

الفعلُ يتميَّزُ بواحدٍ من هذه :

التاء : سواء كانت للتأنيث ، نحو : نعمتِ المرضعةُ وبئست الفاطمة ، أو المتكلم ، نحو : آمنتُ ، أو المخاطب ، كقولهم : أكلتَ تَمْري ، وعصيتَ أمري . وهي علامة الفعل الماضي فقط .

ياء المخاطبة : ﴿ فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ﴾ وهي علامة الأمر فقط .

نون التوكيد : نحو : أقبلنَّ ، وهي للأمر . ويقبلُها المضارع .

وسوى الفعل والاسم : الحرفُ ، كـ« هَلْ » ، تدخل على الاسم والفعل، و « في » ولا تدخل إلا على الاسم ، و« لم » ولا يدخل إلا على الفعل المضارع ، نحو : لم يشَمَّ (بفتح الشين وضمها) .

وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ . وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ ، إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ

وَالأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ اسْمٌ ؛ نَحْوُ : صَهْ وَحَيَّهَلْ

ميز ماضي الأفعال بالتاء بجميع أنواعها ، كما تقدم . وميز فعل الأمر بالنون ، بشرط أن يُفهم منه الأمر والطلب ، كما تقدم .

وذلك الأمر – إن لم يكن للنون محلٌّ فيه ، أي : لا يقبل نون التوكيد – هو اسمُ فعل ، نحو : « صَهْ » بمعنى : اسكت ، و « حيَّهَلْ » ، بمعنى : أقبل، أو عجّل ؛ فإن كلاً منهما لا يقبل النون .

المعربُ والمبنيّ

المعرب : ما يتغيّر آخره من أجل العوامل التي تدخل عليه .

والمبني : ما لا يتغير آخره ، بل يلزم حالة واحدة .

وَالاِسْمُ : - مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الْحُرُوفِ مُدْنِي

كَالشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا وَالْمَعْنَوِيِّ فِي مَتَى وَفِي هُنَا

وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ تَأَثُّرٍ ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ [١]

الاسم بعضُه معرب ، يتغير آخره ، وبعضه مبنيٌّ لا يتغير آخره ؛ لشبهه القريب بالحرف ، وما أشبه الشيء قد يأخذ حكمه .

ووجوه الشبه بين الاسم المبني والحرف كثيرة ، منها :

١ - الشبهُ بالحرف في الوضع ، كالتاء و « نا » في (جئتنا) ، كلٌّ منهما اسم، التاء حرف واحد ، و« نا » حرفان ، ووَضعُ الكلمة على حرف أو حرفين ليس من شأن الأسماء في الأصل ، بل من شأن الحروف .

٢ - الشَّبه بالحرف في المعنى ، مثل « متى » و « هُنا » ، فلفظ « متى » اسم استفهام مبنيّ ، يشبه حرف الاستفهام في المعنى ، ولفظ « هنا » اسم

---

(١) من الشرّاح من يضبطه ، بفتح الهمز وضم الصّاد مخفَّفَةً .

إشارة ، والإشارة معنى يُشبه المعاني التي وضع لها العرب حرفاً ، غير أن العرب لم تضع لها حرفاً ، فأشبهت إذاً حرفاً مفترض الوجود .. هكذا يدعي النحويون! .

٣ – الشبهُ بالحرفِ في النيابة عن الفعل ، نحو : « حذارِ الغُلوَّ » ، وما ينوب عن الفعل يشبه الحرف في أنه لا يقبل عملَ عاملٍ فيه . وقوله : « بلا تأثر » احترازاً من المصدر الذي ينوب عن الفعل ، ولكنه يتأثر بالعمل ، نحو : « سمعاً وطاعةً لك » .

٤ – الشَّبه بالحرف في الافتقار : كالاسم الموصول « الذي » فإنه يفتقر إلى صلة تفسر معناه ، وكذلك الحرف يفتقر إلى غيره .

والجهل بهذه الأنواع لا يَضُرّ .

وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا ... مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسُمَا

المعرب من الأسماء : ما سلم من شبه الحرف ، مثل : « أرض » ، و« سُما » (لغة في اسم) آخرهما يتأثر بالعوامل ، إلا أن الأوّل تأثره ظاهر ، والثاني مقدّر ، لأنه مقصور . وسوف يأتي بيانه قريباً .

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٍّ بُنِيَا ... وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا : إِنْ عَرِيَا

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ ، وَمِنْ ... نُونِ إِنَاثٍ ؛ كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ

فعلُ الأمر والماضي مبنيان مُطلقاً ، تقول – في فعل الأمر – : « اقرأ » :

مبني على السكون ، و« ادعُ » ، و« اسعَ ، و« ارم » : مبني على حذف حرف العلة ، و« اقرءوا » : مبني على حذف النون .

وتقول في الماضي : « سجد » : مبني على الفتح ، و« سجدوا » مبني على الضم ، و« سَلَّمْت » : مبني على السكون ، وكذلك « سلَّمنَ » .

والمضارع : معربٌ بشرطين :

١ – أن يكون عارياً من نون التوكيد المباشرة ، فإن باشرته نون التوكيد ، نحو : « لأكيدن » فهو مبني .

٢ – أن لا تتصل به نونُ الإناث (نون النسوة) ، فإن اتصلت به بُني ، نحو : « النساءُ يَرُعْن في الآخرة من فُتِن بهن في الدنيا » .

والمرد بـ « وأعربوا » : النحاة ، و« مباشر » احتراز من النون المتصلة اتصالاً غير مباشر ، نحو : « لتُؤمنُنَّ » ، أصله : « لتؤمنونَنَّ » ، حذفت النون الأولى لتوالي النُّونات ، فصارت : « لتؤمنُوْنَّ » ، فحذفت الواو لأنها ساكنة وبعدها ساكن ، وبقي ما يدل عليها وهو الضم ، فأصبحت : « لتؤمنُنَّ » . إذاً : هذه النون ليست مباشرة في الاتصال عند الرجوع للأصل .

وكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

وَمِنْهُ ذو فَتْحٍ ، وَذُو كَسْرٍ ، وَضَمْ كَأَيْنَ ، أَمْسِ ، حَيْثُ ، والساكِنُ كَمْ

اشتملَ البيتُ الأولُ على قاعدتين :

١ - كلُّ حرفٍ مبنيٌّ .   ٢ - الأصل في البناء السكونُ .

ومعنى البيت الثاني : وبعضُ المبني مفتوحٌ كـ « أينَ » ، وبعضه مكسورٌ ، كـ « أمسِ » ، وبعضُه مضموم ، كـ « حيثُ » ، وبعضه ساكن ، مثل : « كمْ » الاستفهامية أو الخبرية .

والرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَابَا   لاِسمٍ وفِعْلٍ ، نحْوُ : لَنْ أَهَابَا

وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بالجَرِّ ، كَمَا   قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بأَنْ يَنْجَزِمَا

أنواع الإعراب أربعة : الرَّفعُ ، والنصبُ ، ويشترك فيهما الاسمُ والفعلُ المضارع ، مثال الاسم : ﴿ **وكَانَ الله عَلِيمًا حَكِيمًا** ﴾ ، ومثال الفعل : « هو يهابُ ربَّه ، ولن أهاب إلا ربي » .

والثالث : الجر ، وهو خاص بالاسم ، كما تقدم .

والرابع : الجزمُ ، وهو خاص بالمضارع .

ونثر البيتين : اجعل الرفع والنصبَ إعراباً للاسم والفعل ، والاسمُ خصّص بالجر كما خصّ الفعل بالجزم .

فارْفَعْ بِضَمٍّ ، وانْصِبَنْ فَتْحًا ، وجُرّ   كسراً ، كَـ« ذِكْرُ الله عَبْدَهُ يَسُرْ »

وَاجْزِمْ بِتَسْكِينٍ ، وغَيْرُ مَا ذُكِرْ   يَنُوبُ ، نَحْوُ ، « جَا أَخُو بَنِى نَمِرْ »

علامة الرفع : الضمة ، وعلامةُ النّصب : الفتحة ، وعلامة الجر :

الكسرة ، مثال الجميع : « ذِكرُ اللهِ عبدَه يسرٌّ » . تقول في إعرابه :

« ذِكرُ » : مبتدأٌ مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة ، وهو مضاف ، ولفظ الجلالة مضافٌ إليه مجرور وعلامة جره الكسرة ، وهو فاعل في الحقيقة .

و« عبدَه » : مفعول به منصوب ، وعلامةُ نصبه الفتحة . و« يسرّ » : فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ . والجزم يكون بالسكون ، نحو : لا تحزنْ .

وغير ما ذكر ينوبُ عن هذه العلامات ، نحو : « جاء أخو بني نمر » ، فلفظ « أخو » لم يرفع بالضمة بل رفع بالواو ، ولفظ « بني » لم يجر بالكسرة بل جر بالياء .

وَارْفَعْ بِـوَاوٍ ، وَانْصِـبَنَّ بِالأَلـفْ ، وَاجْـرُرْ بِيَـاءٍ - مَـا مِنَ الأَسـمَـا أَصِفْ

شرع في الكلام عن ما خرج في الإعراب عن العلامات السابقة ، فبدأ بالأسماء الستة ، وهي : « أبوه ، وأخوهُ ، وحموه ، وفوهُ ، وهنوهُ ، وذو علم » ، ومعنى البيت :

ارفع بالواو - نيابةً عن الضمة ، وانصب بالألف نيابةً عن الفتحة ، واجرر بالياء نيابةً عن الكسرة - ما أصفه لك من الأسماء الستة .

مِنْ ذاكَ « ذُو » : إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا وَالْفَمُ ، حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا

من ذاك الذي أصفه لك : « ذو » إن كان بمعنى صاحب ، نحو : ﴿وَإِن

كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ أي : صاحب عسرة . و « رأيت ذا مال » ، و « جلست إلى ذي علم » . ومن ذاك « الفم » إذا كان من غير ميم ، نحو : هذا فوه ، ورأيت فاه ، وعجبت من حُسن فيه .

أبٌ ، أخٌ ، حَمٌ - كَذَاكَ ، وَهَنُ وَالنَّقْصُ في هذَا الأخِيرِ أَحْسَنُ

مثلما تقدم : « أب » ، و« أخ » ، و« حم » ، و« هن » أيضاً ، نقول : ذلك أبوه ، وأخوه ، وحموه ، وهنوه ، وكلّم أباه ، وأخاه ، وحماه ، وحفظ هَنَاه ، ومرّ بأبيه ، وأخيه ، وحَميه ، ولم ينظُرْ إلى هَنيه .

والنقص في الكلمة الأخيرة ، وهي : « هنٌ » أحسن من الإتمام والإعراب بالحروف ، ولهذا لم يذكر في الكتب المختصرة كالآجرومية .

وتقول على هذا الوجه : هذا هنُه ، وما رأى هَنَه ، ولم ينظره إلى هَنِه .

وَفي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

أي : يندر النقصُ – وهو اللغة التي ذكرناها في « هن » في البيت السابق » في أب ، وأخ ، وحمٍ ، فتعرب بالحركات الظاهرة ، تقول : هذا أبُه، وأخُه ، وحمُه ، ورأيت أبَه ، وأخَه ، وحَمه ، ومررت بأبِه ، وأخِه ، وحمِه .

وعلى هذه اللغة : الرَّجَزُ المشهور :

بأبِهِ اقتدى عَديٌّ في الكرم ومن يشابهْ أبَهُ فما ظَلَمْ

وقصر هؤلاء الكلمات الثلاث أشهرُ من لغة النقص ، والمراد بالقصر :

معاملتها معاملة الاسم المقصور ؛ كموسى ، وعيسى ، والعصا ، تقول : جاء أباه ، وأخاه ، وحماهُ ، ورأيت أباه ، وأخاه ، وحماه ، ومررت بأباه ، وأخاه ، وحماه ، وتقول في الإعراب : مرفوع أو منصوب أو مجرور بحركة مقدرة على آخرها منع من ظهورها التعذر .

وَشَرْطُ ذَا الإِعْرَابِ : أَنْ يُضَفْنَ لاَ لِلْيَا ، كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلاَ

هذا شرطُ إعراب الأسماء الستة الإعرابَ المذكور في أول الكلام :

١ – أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم .

٢ – أن تكون على صيغتها هذه ، فلا تكون مثناة أو مجموعة ، أو مصغرة .

بالألِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى ، وكِلاَ إذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وُصِلاَ

كِلْتَا كَذَاكَ . اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ

يقول : ارفع المثنى بالألف نيابة عن الضمة ، وكذلك ما ألحق به مما ليس له مفرد من لفظه ، مثل : « كِلا » و« كِلتا » المضافين إلى ضمير . و« اثنان » و« اثنتان » يجريان في الإعراب كابنين وابنتين . تقول : جاء الرجلان كلاهما ، وحضرت المرأتان كلتاهما ، وجاء رجلان اثنان ، وامرأتان اثنتان .

وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الألِفْ جَرًّا ونَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ

أي : تأتي الياء مكان الألف في جميع ما تقدم ، في المثنى والملحق

به، في حالتي الجر والنصب . ولا بد من فتح ما قبل الياء . تقول : رأيت الرجلين كليهما ، ورأيت المرأتين كلتيهما ، وقرأت كتابين اثنين ، وطالعتُ مخطوطتين اثنتين ، والجر كذلك .

وَارْفَعْ بِوَاوٍ ، وَبِيَا اجْرُرْ وَانْصِبِ سَالِمَ جَمْعِ «عَامِرٍ، وَمُذْنِبِ»

يرفع جمعُ المذكر السالم بالواو ، وينصب ويجر بالياء ، تقول : جاء العامرون ، وتاب المذنبون ، ورأيت العامِرين ووعظتُ المذنبين ، ومررتُ بالعامرين وعفوتُ عنِ المذنبين .

ومعنى السالم : ما سلم مفرده من التكسير والتغيير في حروفه وحركاته كما يحصل في جمع التكسير .

وَشِبْهِ ذَيْنِ . وَبِهِ عِشْرُونَا وَبَابُهُ أُلْحِقَ ، وَالأَهْلُونَا

أُولُو ، وَعَالَمُونَ، عِلِّيُّونَا وَأَرَضُونَ شَذَّ .. وَالسِّنُونَا

وَبَابُهُ .. وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ، وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

قوله : وشبهِ ذين ، أي : شبه عامر ومذنب .

وقوله : «وبه عشرون وبابه الحق» أي : ألحق بجمع المذكر السالم في الإعراب المذكور : عشرون وبابه ، وهو ثلاثون وأربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون . وأمثلتها جميعها في القرآن .

ومما ألحق به أيضاً : أهلون ، وأُولوا ، وعالمون وعلّيون ، وشذ أرضون؛

حيث عومل معاملة السالم وهو مكسَّر ، وألحق به أيضاً : سنون وبابُه ، وهو ما حذف لامه وعوِّض عنها هاء التأنيث ، ولم يجمع جمع تكسير ، مثل « مِئة ومئون ، وثُبَة وثبون » .

وقد يعامل (سنون وبابه) معاملة (حين) فيعرب بالحركات ، فنقول : هذه سنينٌ ، وعشتُ سنيناً ، ولم أرَكَ منذ سنينٍ . وفي الصحيح : « اجعلها عليهم سنيناً . . » ، هذا معنى قوله : « ومثل حين قد يرد ذا الباب . . » ومن الشرّاح من قال : إنه يطّرد في المذكر السالمِ جميعِه .

وجميع ما ألحق بالجمع المذكور لم يسمَّ جمعَ مذكرٍ سالماً ؛ لأنه اختل فيه شرط أو أكثر من شروطه .

وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ ... فَافْتَحْ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ

وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالْمُلْحَقِ بِهْ ... بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ ؛ فَانْتَبِهْ

هذان البيتان في ضبط النون التي تكون للمثنى والجمع المذكر السالم وما يلحق بهما .

ونثر البيتين : افتح نون الجمع وما ألحق به ، وقلَّ من كسره من العرب . ونون المثنى والملحق به استعملوه بعكس ذلك إذ كسروا نونه ، وفتحهُ قليل .

وَمَا بِتَا وَأَلِفٍ قَدْ جُمِعَا ... يُكْسَرُ فِي الجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

جمع المؤنث السالم هو الذي جُمع بألف وتاء زائدتين ، وإعرابه يكون

بضمّ التاء في الرفع وكسرها في الجر والنصب ، قال تعالى : ﴿ **وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ** ﴾ ، وقال : ﴿ **إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ** ﴾ ، وقال : ﴿ **وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا** ﴾ . والنيابة هنا في حالة النصب ؛ لأن الكسرة نَابتْ عن الفتحة ، فتقول في إعرابه : منصوب بالكسرة نيابةً عن الفتحة ؛ لأنه جُمِعَ جمْع مؤنث سالماً .

كذا أولاتُ . والذي اسمًا قد جُعِلْ كَأذرعاتٍ فيه ذَا أيضاً قُبِلْ

كلمة « أُولاتُ » ملحقةٌ بجمع المؤنث السالم في الإعراب المذكور ؛ لأنها ليس لها مفرد من لفظها ، وكذلك اللفظ الذي جاء على صيغة المؤنث السالم ، وسمِّي به شيء ، كأذرعاتٍ (موضع بالشام) .

وَجُرَّ بِالفَتْحَةِ مَا لا يَنْصَرِفْ مَا لَم يُضَفْ أَوْيَكُ بَعْدَ« أَلْ» رِدِفْ

الممنوعُ من الصَّرف (التنوين) لا يجر بالكسرة ، بل تنوب فيه الفتحةُ عن الكسرة ، فيجر بالفتحة إلا في حالتين :

١ – إذا أضيف ، نحو : ﴿ **فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ** ﴾ .

٢ – إذا كان مقروناً بـ (ال) ، نحو : ﴿ **فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُم مِّنَ الْقَوَاعِدِ** ﴾ .

ومثال ما جر بالفتحة : ﴿ **فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا** ﴾ .

وتقول في إعرابه : مجرور بالفتحة نيابةً عن الكسرة ؛ لأنه ممنوع من الصرف .

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ «يَفْعَلاَنِ» النُّونَا رَفْعًا، وَتَدْعِينَ، وَتَسْأَلُونَا
وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُونِى لِتَرُومِى مَظْلَمَهْ

الأفعال الخمسة : ما كان على نحو : تفعلان ويفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين .

وإعرابها يختلف عن ما عرفنا في الأصل ، فهي لا ترفع بالضمة ولا تنصب بالفتحة ولا تجزم بالسكون ، بل ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذف النون ، قال تعالى : ﴿ **قُضِيَ الأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ** ﴾ ، وقال : ﴿ **فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا** ﴾ . وفي الحديث : « يسّروا ولا تُعسّروا ، وبشّروا ولا تنفّروا » ، وكقول المصنف : «لم تكوني لترومي مظلمة» . ونعربه هكذا :

« لم » : أداة نفي وقلب وجزم .

« تكوني » : فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ؛ لأنه من الأفعال الخمسة ، والياء فاعل .

« لترومي » اللام لام الجحود ، و« ترومي » فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه حذف النون .

ومعنى « سمة » : علامة .

وَسَمِّ مُعْتَلاًّ مِنَ الأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِى مَكَارِمَا
فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا جَمِيعُهُ ، وَهْوَ الَّذِى قَدْ قُصِرَا

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرْ   وَرَفْعُهُ يُنْوَى ، كَذَا أَيضًا يُجَرّ

المقصور والمنقوص : اسمان معتلان آخرهما حرفُ علّة ، المقصور آخره ألف مفتوح ما قبلها كالمصطفى والمستشفى ، ونحو : الهَوَى شريكُ العَمى . والمنقوص آخره ياء مكسور ما قبلها ، كالمرتقي والقاضي والمُستَعْلي .

أما إعراب المقصور فهو مقدّرٌ في جميع أحواله ، وأما المنقوصُ فكذلك، إلا في النصب ، فإنه ينصب بالفتحة الظاهرة ، وتقول في إعرابهما في نحو : العصا للعاصي :

العصا : مبتدأ مرفوع وعلامة رفعة ضمةٌ مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ؛ لأنه مقصور .

للعاصي : اللامُ حرف جر ، و« العاصي » اسم مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه منقوص .

ومعنى التعذر : تعذر النطق بالحركة ؛ لأن الألف لا يمكن تحريكه .

ومعنى الثقل : صعوبة النطق بالحركة وثقلها على اللسان ، مع إمكان النطق بها .

ومعنى قول الناظم يُنوى : يُقدّر .

وأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ   أَوْ وَاوٌ، أَوْ يَاءٌ ، فَمُعْتَلاً عُرِفْ

كل فعل آخره ألف ، كمشى ، أو واو ، كيدعو ، أو ياء ، كيمشي :

يسميه النحويون معتلاً .

فَــالأَلِفَ انْوِ فِــيــهِ غَــيْــرَ الْجَــزْمِ   وَأَبْدِ نَصْبَ مَــا كَــيَــدْعُــو يَرْمِي

يقول : انوِ ، أي : قدّر الإعراب في ما كان آخره ألفاً إلا في حالة الجزم فيحذف حرفُ العلة كما سيأتي ، وأَظهرْ نصبَ الفعل المضارع المختوم بواو نحو : لن يدعُوَ ، أو المختوم بياء ، نحو : لن يَرمِيَ ، فكل من الفعلين منصوب بفتح ظاهرة ..

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ، وَاحْذِفْ جَازِمَا   ثَلاثَهُنَّ ، تَقْضِ حُكْمًــا لازِمَــا

يقول : انوِ الرّفعَ في الفعلين السابقين (يدعو ويرمي) فتقول في الإعراب : مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل .

واحذف في حالة الجزم آخر كل واحد من الثلاثة تحكمْ حكماً صحيحاً لازماً .. والخلاصة :

١ – المختوم بألف يقدر فيه الرفع والنصب .

٢ – المختوم بواو أو ياء يظهر فيه النصب ويقدر فيه الرفع .

٣ – في حالة الجزم يكون الجزم بحذف حرف العلة في الأنواع الثلاثة .

النكرة والمعرفة

نَكِرَةٌ : قَابِلُ أَلْ ، مُؤَثِّرَا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

تُعرّف النكرة بأنها : ما يقبل « أَلْ » التي إذا دخلت على الكلمة زادتها معنى التعريف مثل : رجل ، إذا أردنا تعريفه قلنا : الرجل . وأما إذا لم تؤثر فيه التعريف كالحسن والعباس فلا .

وقوله : « أو واقع » يصدق على بعض الألفاظ القليلة التي لا تقبل « أَلْ » مع أنها نكرة . مثل « ذو » بمعنى صاحب ، فإن معناها يقبلها ، فنقول: الصاحب .

والأولى ترك التعريف والاكتفاء بمعرفة الضِّدّ .

وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ : كَهُمْ ، وَذِي ، وَهِنْدَ ، وَابْنِي ، وَالْغُلَامِ ، وَالَّذِي

غير النكرة معرفة ، وهي ستة أنواع .

١ – الضمير ، كـ (هم) و(أنت) .

٢ – اسم الإشارة ، مثل (ذا) و (ذي) .

٣ – العلم ، كـ (هند) و (أبو سفيان) .

٤ – المضاف إلى غيره ، كـ (ابني) و (كتاب يحيى) .

٥ – المحلى بأل ، كـ (الغلام) و (الشيخ) .

٦ – والموصول ، كـ (الذي) و (التي) .

وبعضهم يزيدُ سابعاً ، وهو المنادى ، نحو : يا رجل ، ويا امرأة .

فَمَا لِذِى غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ – كَأَنْتَ ، وَهْوَ : – سَمِّ بِالضَّمِيرِ

أخذ في التفصيل في هذه المعارف فبدأ بالضمير ، وسوف يثني بالعَلَم، ثم الإشارة ، ثم الموصول ، ثم المعرَّف بألْ .

يقول : ما كان من هذه المعارف المذكورة موضوعاً لغائب ، كهو ، أو حاضر ، كأنا وأنت ، فهو الضمير .

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ : مَا لاَ يُبْتَدا وَلاَ يَلِى «إِلاَّ» اخْتِيَاراً أَبَدَا

كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ «ابْنِى أَكْرَمَكْ» وَالْيَاءِ والْهَا مِنْ «سَلِيهِ مَا مَلَكْ»

الضمير ينقسم إلى متصل ومنفصل ، فالمتصل : ما لا يصحُّ الابتداء به، وكذلك لا يصح أن يأتي عقب « إلا » في الاختيار ، والاضطرارُ والاختيارُ – في هذا النظم – أخوان ضدان ، الاضطرار يكون في الشعر ، والاختيار في غيره . وكلَّما جاء قيد الاختيار فُهِم الجواز في الاضطرار .

إذاً : لا يصح الابتداء بالياء والكاف من : ابني أكرمك ، ولا الياء والهاء من : سليه ما مَلَك ، ولا يصح أن تلي هذه الضمائر كلمة « إلا » ، فلا يقالُ : في سليه : هِيْسَلِ ، ولا في أكرمك : كأكرمَ ، ولا يقال : ما عرفتَ

إلاهُ وما أحببت إلاكَ ، في النثر .

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ، وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

اشتمل البيت على قاعدتين :

١ – كل ضمير مبني .

٢ – الضميرُ يلزمُ حالةً واحدة ، لا يختلف لفظ ما جرَّ عن لفظ ما نصب عما كان مرفوعاً . وقد قلنا من قبل : المبني لا يتغير آخره عند اختلاف العوامل .

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ « : نَا» صَلَحْ كَـ«اعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا المِنَحْ»

يقول : لفظ « نا » وهو ضمير المتكلمين أو المتكلم المعظم نفسه – صَلَحَ لأن يكون في محل الرفع والنصب والجر ، مثاله :

اعرف بنا ، فإننا نلنا المنح . الأول في محل جر ، والثاني في محل نصب، والثالث في محل رفع . وليس كل الضمائر المتصلة يصلح للحالات الثلاثة .

وقيل لنا – ونحن نتعلم الألفية – : إن الناظم قصد بالمثال نفسَه .. يتحدث بنعمة الله .

واللام في « صلح » يصلح فيها الفتح والضم ، والفتح – ههنا – أولى .

وَأَلِــفٌ وَالْــوَاوُ وَالــنُّــونُ لِمَــا غَــابَ وَغَـيْــرِهِ ؛ كَـقَـامَـا وَاعْلَمَـا

ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، ونون النسوة تكون للغائب والمخاطب ، تقول في الغائب المثنى : قاما ، والمخاطب : اعلما .

وتقول في مخاطبة الجماعة الذكور : قوموا ، وللغائبين : قاموا .

وتقول في مخاطبة الإناث : أيتها المؤمنات تحجبْن . وللغائبات : المحصنات يستعففن ، والمراد بـ « غيره » ضمير المخاطب .

وَمِنْ ضَــمِــيــرِ الرَّفْعِ مَـا يَـسْـتَـتِـرُ كَـافْـعَلْ ، أُوَافِقْ ، نَغْـتَـبِطْ ، إِذْ تَشْكُرُ

أربعة مواضع يستتر فيها ضمير الرفع وجوباً :

١ – فعل الأمر كيفما كان ، مثل : افعل ، وقم الليل ، واستغفر ، وسبح .

٢ – الفعل المضارع المبدوء بهمزة المتكلم ، مثل : أوافقُ ، وآكلُ ، وأشرب .

٣ – المضارع المبدوء بنون المتكلم ، نحو : نغتبط ، ونؤمن ، وندعوا .

٤ – المضارع المبدوء بتاء المخاطب ، مثل : أنت تشكر ، وتعتبر ، وتوقن .

وما عدا ذلك يضمر جوازا ؛ لأنه يمكن أن يظهر مكانه الاسم الصريح. وذلك في الماضي مطلقاً ، وفي المضارع المبدوء بياء الغيبة .

وقوله الله تعالى : ﴿ **اسْكُنْ أَنتَ** ﴾ الضمير « أنت » مؤكد للضمير المحذوف وجوباً وهو الفاعل ، تقديره : « أنت » .

وَذُو ارتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ: أَنَا ، هُو ، وَأَنْتَ .. والْفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِهُ

الضمير يكون مرتفعاً منفصلاً ، وهو اثنا عشر ضميرا (أنا وأنت وهو) وفروعها : وهي واضحة لا تشتبه .

فأما أنا ففرعها : نحن .

وأما هو : ففروعها : هي ، وهما (للمثنى بنوعيه) ، وهم ، وهُنَّ .

وأما أنت ففروعها : أنتِ ، وأنتما (للمثنى بنوعيه) ، وأنتم ، وأنتُنَّ .

وَذُو انتِصَابٍ فِي انفِصَالٍ جُعِلاَ: إِيَّايَ .. والتُّفْرِيعُ لَيسَ مُشْكِلاَ

يقول : الضمير المنتصب المنفصل : إيّايَ وفروعُه ، وهي : إيانا ، وإياكَ، وإياكِ ، وإّياكما ، وإيّاكم ، وإيّاكن ، وإياه ، وإياها ، وإيّاهما ، وإيّاهم، وإيّاهنَّ .

وَفِي اخْتِيَارٍ لاَ يَجِئُ الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِئَ الْمُتَّصِلْ

لا يجيئ الضمير المنفصل في النثر إذا أمكن أن يؤتى بالمتصل فلا يصح أن يقال : أكرمت إياك ؛ لأن الإتيان بالمتصل ممكن فتقول : أكرمتك .

وهذا البيت يأتلف مع معان في الفطرة وقواعد في العلوم .

وتجاوز حدّ الظَّرْف من أجاب بهذا البيت حينما سئل عن الأكل بالمِلْعقة .

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ ، وَمَا أَشْبَهَهُ .. فِي كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ .. وَاتِّصَالاَ أَخْتَارُ . غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ

هنا مسألتان :

١ – يجوز لك أن تصل وأن تفصل هاء الضمير التي في « سلنيه » وما شابهه، نحو : أعطِنيهِ وأعطيتُكَه ، فلك أن تقول : سلني إياه ، وأعطيتك إياه . هذا باتفاق .

٢ – أما كنتُه ، وخلتَنيه ، وما أشبههما : ففيها خلاف ، منهم من يقول : كنتُه وخلتَنيه ، ومنهم من يقول : كنتُ إياه ، وخلتني إياه . وابن مالك قال : « واتصالا اختار » . وأخبر أن غيره اختار الانفصال . والباب واسع ، وهو قليل الاختيار في هذا النظم ، وله اختياراتٌ ثلاثة أخرى في قوله : « ولا أرى منعاً » في باب النائب عن الفاعل ، وقوله : « ولا امنَعْه فقد وَرَدْ » في باب الحال ، وقوله : « وليس عندي لازماً » في باب عطف النسق .

وَقَدِّمِ الأَخَصَّ فِي اتِّصَالِ وَقَدِّمَنْ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

الضمائر في القوة في المعرفية على هذا الترتيب .

١ – ضمير المتكلم . ٢ – ضمير المخاطب . ٣ – ضمير الغائب .

وفي حال الاتصال لا بد من تقديم الأخص والأعرف إذا اجتمع ضميران

مختلفان ، نحو : سألتُكَهُ ، فلا يجوز أن تقول : سألتُهَكَ .

وأما في حال الانفصال فلك أن تقدّم ما شئت ، تقول : زوجتك إيّاها، وزوجتُها إياكَ . وتركيبُ البيت واضح .

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاَ وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاَ

يقول : إذا اتّحد الضميران في رتبة واحدة بأن كانا لمخاطبٍ أو متكلم أو غائب لزم أن يكون الثاني منفصلاً ، تقول : حسبتني إيايَ ، وظننتك إياك ، وأعطيته إياه ، ولا يقال : حسبتنيني ، وظننتكَكَ ، وأعطيتُهُوهُ .

وقوله : « وقد يبيح الغيب فيه وصلا » معناه : أن الضميرين المتَّحدين في الغيبة قد يتصل الضمير الثاني منهما نحو : ظننتُهماه .

وكلام الناظم مجمل . فإن النحاة يشترطون فيه اختلاف الضمائر . كما في المثال ، أحدهما للمثنى ، والآخر للمفرد .

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ نُونُ وِقَايَةٍ . وَ«لَيْسِي» قَدْ نُظِمْ

ياء النفس هي ياء المتكلم ، وتقدم أنها من الضمائر المتصلة ، وهي تتصل بالاسم والفعل والحرف ، نحو : لي من خليلي ما يسرني ، والناظم يقول : التزم في لغة العرب مجيئ نون وقاية بين الياء والفعل ، كما في المثال، وجاء في الشعر :

.... إذ ذهبَ القومُ الكرامُ ليسي

وهو خاصّ بالشعر لأن « ليس » فعل ، والفعل يجب اقترانه بالنون مع ياء المتكلّم .

وَ«لَيْتَنِي» فَشَا ، وَ«لَيْتِي» نَدرَا وَمَعْ «لَعَلَّ» اعْكِسْ . وَكُنْ مُخَيَّرَا

فِي الْبَاقِيَات . وَاضْطِرَارًا خَفَّفَا مِنِّي ، وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا

من قوله : « وليتني » إلى قوله : « في الباقيات » تكلم فيه عن « إنّ » وأخواتها في اقترانها بنون الوقاية فبدأ بـ« ليت » ، فذكر أن اقتران النون بها فشا ، أي : كثر ، وبه جاء القرآن ، وعدم اقترانها نادر .

وأما « لَعَلَّ » فبعكسها ، فالكثير فيها عدم الاقتران بالنون ، وبه جاء القرآن .

وأما الباقيات وهي : « إني » ، و« أني » ، و« لكني » ، و« كأني » : ففيهما الوجهان على السواء .

ثم عرج بالكلام على « مِن » و « عَن » إذا كان معهما ياء المتكلم ، فأفاد أنَّ بعض من سلف من شُعراء العَرب خفَّف نونهما ، وقد كانت مشددة . وعليك أن تفهم أنه لا يلزمُ من التخفيفِ الحذفُ .

وَفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلّ . . وفي قَدْنِي وَقَطْنِي الحَذْفُ - أيضاً - قَدْ يَفِي

« لدن » بمعنى عند ، و« قد » و« قط » : بمعنى حسب ، ولكنَّها أسماء مبنية .

يقول : وفي لدنِّي (بالتشديد) لدني (بالتخفيف) قلَّ .

و« قدني » و« قطني » قد يأتي الحذف فيهما ، فتقول : قدِي وقطي والأصل الإثبات .

وسميت نونُ الوقاية بهذا الاسم ؛ لأنَّها تقي الكلمة التي دخلت عليها من الكسر الذي تطلبُه الياء .

العَلَم

اسْمٌ يُعَيِّنُ المُسَمَّى مُطْلَقَا   عَلَمُهُ : كَجَعْفَرٍ ، وَخِرْنِقَا
وَقَرَنٍ، وعَدَنٍ، ولاَحِقٍ،   وَشَدْقَمٍ[1] ، وَهَيْلَةٍ، ووَاشِقِ

العلم : هو النوع الثاني من أنواع المعارف ، وعرفه الناظم بقوله : اسم يعين المسمى مطلقاً ، أي : يحدد مسماه بلا قيد ، وأفراده : كلُّ شيءٍ سُمِّي باسم ، ولهذا ذكر أعلاماً لأشخاص مختلفة .

فـ(جعفر) : علم لرجل ، و(خرنِق) لامرأة ، هي أخت طَرَفة بن العبد الشاعر ، و(قَرَن) لقبيلة ، منها أويسُ القَرَني ، بفتح الراء ، و(عَدَن) لبلد معروف ، و(لاحق) لفرس ، و(شدْقم) لجمل ، وضبطه بالدال المهملة ولم أجده بالمعجمة مع شيوعه في كتب الناس وألسنتهم ، و(هيْلة) لشاة ، و(واشِق) لكلب ، وهو ثامنهم .

وَاسْمًا أتى، وكُنْيَةً، ولَقَبَا   وَأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

العلم ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ – اسم خاص : كصالح .

---

(١) بالدال ، كما في كتب المعاجم ، والمشهور : بالذال .

٢ – كنية : كأبي محمّد ، وأم عمّار .

٣ – لقب : كالصِّدِّيق ، والأشرم . ويكون دالاً على مدح أو ذم .

ثم قال : (وأخرن ذا) أي : اللقب إذا صحب سواه وهو الاسم والكنية، فتقول : رضي الله عن أبي بكر الصديق وعمر الفاروق .

وقيل : المراد بـ « سواه » الاسم فقط .

وَإنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْمًا ، وَإلاَّ أَتْبِعِ الَّذِى رَدِفْ

المراد بالمفرد – هنا – : ما ليس بمضافٍ ، كصالح ، وعليّ .. والمضاف، كعبد الله .

وهذا البيت في الكلام عن الاسم واللقب حين يجتمعان ، ولاجتماعهما صور :

١ – أن يكون كل منهما مفرداً .

٢ – أن يكون الاسم مفرداً واللقب مضافاً .

٣ – أن يكون الاسم مضافاً واللقب مفرداً .

فأما الأولى فيرى المصنف أن يضاف اللقب إلى الاسم حتماً ، نحو : صدق عمرُ الفاروق . والصحيح جواز إتباعه أيضاً .

وأما الثانية والثالثة ففيها الإتباع ، نحو : هذا أحمد تقي الدين ،

وإعرابه هكذا : « هذا » : مبتدأ ، و« أحمد » : خبر ، و« تقي الدين » : بدل .

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ: كَفَضْلٍ وأَسَدْ   وَذُو ارتِجَالٍ ؛ كَسُعَادَ، وأُدَدْ

أي : وبعض العلم منقولٌ ، وبعضه مرتجلٌ .

والمنقول : هو ما أطلق على شيئٍ قبل العلمية ، كفضل : مصدر فضل يفضُل ، سمي به شخص فصار له علماً منقولاً من ذلك المصدر .

وكذلك « أسد » اسم للحيوان المعروف ، فإذا سمي به شخص صار منقولاً .

والمرتجل ، بخلاف ذلك : كسعاد (اسم امرأة) و « أُدَد » (اسم رجل) .

وَجُمْلَةٌ، وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا   ذَا إِنْ بِغَيْرِ «وَيْهِ» تَمَّ أُعْرِبَا

أي ومن العلم جملةٌ ، كعلم رجل اسمه : جاد الحق . ومنه ما ركب تركيب مزج ، كحضْرَموت .

ثم قال : (ذا) أي : المركب المزجيُّ إن تم - أي : خُتم - بغير (ويه) كسيبويه فإنه يعربُ ، فتقولُ : هذا حَضْرَمَوتُ : مرفوع بالضمة .

وسوف تعلم أن المركب المزجي ممنوع من الصرف . وتقول : هذا سيبويه : مبني على الكسر في محل رفع .

وَشَـاعَ فِي الأعْـلامِ ذُو الإضَـافَـهْ   كَـعَـبْـدِ شَـمْسٍ وأَبِي قُـحَـافَـهْ

أكثر أنواع العلم هو المركب المضاف ، كعبد العزيز ، وعبد شمس ، وأبي قحافة ، وأم المساكين .

وَوَضَـعُـوا لِبَـعْضِ الاجْنَاسِ عَلَمْ   كَـعَلَمِ الأشْـخَـاصِ لَفْظًا ، وَهْوَ عَمْ

مِنْ ذَاكَ : أُمُّ عِـرْيَطٍ لِلْعَـقْـرَبِ ،   وَهَكَذَا ثُـعَـالَةٌ لِلثَّـعْـلَـبِ

وضع العرب لبعض الأجناس علماً دالاً عليها يصح أن يطلق على كل فرد من أفرادها ، ويشبه علمَ الشخص في أنه معرفة ، ويمنع من الصرف إذا وجدت فيه علة ، ويأتي منه الحال ، ومما وضعوه : أمّ عريط للعقرب .

فكلُّ عقرب في الدنيا يصح أن تقول عنها : أم عريط ، وكلُّ ثعلب : ثُعالة ، وكل دجاجة : أمّ عقبة .

و« عمّ » بمعنى عام ، أو هو فعل ماضٍ ، ولا شك أن علم الجنس أعم وأشمل من علم الشخص .

وَمِـثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَـبَـرَّةْ ،   كَـذَا فَـجَـارِ عَلَمٌ لِلْفَـجْـرَهْ

الفجره : بسكون الجيم : الفجور .

ومعنى البيت : مثلُ أم عريط وثُعالة : برّةُ : علمٌ على البرِّ ، وفجارِ : علم على الفجور ، إلا أن الأولين علمان على ذات ، وهذين عَلَمان على معنى .

اسم الإشارة

بِذَا لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِرْ بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ

اسم الإشارة من ضرورات التكلم ، وهو شيء يوجبه الحس ، ومن أوائل الكلمات التي يتلقنها الطفل : هذا .

ومن المعلوم أن المشارات إليها تختلف ، فوضعت العرب للمذكر « ذا » فقط ، واحتاجوا أن يضعوا للمؤنث أكثر من لفظ ، وهي : ذي ، وذهِ ، وتِي، وتا ، لعلّه بسبب أن الأنثى أمرها مبني عندهم على الستر والحياء والكناية والجهالة .. وفي كل واحدة منها أكثر من لغة .

وَذَانِ تَانِ لِلْمُثَنَّى الْمُرْتَفِعْ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ

صورة المثنى المرفوع إذا كان مذكراً : ذان طالبان ، والمؤنث : تان طالبتان ، وفي سوى الرفع – وهو النصب والجر – تقول : رأيت ذين ، ومررتُ بذين ، وكلّمت تين ، ومررت بتين .

وَبِأُولَى أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقَا ، وَالْمَدُّ أَوْلَى ، وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا
بِالْكَافِ حَرْفًا : دُونَ لاَمٍ ، أو مَعَهْ ، وَاللاَّمُ- إِنْ قَدَّمْتَ «هَا»- مُمْتَنِعَهْ

حينما ذكر صيغة اسم الإشارة بنوعيه ، المفرد والمثنى ذكر صيغة الجمع « أُولى » . وقوله : مطلقا ، أي : سواء كان مؤنثاً ، أو مذكراً ، وفيه لغتان

القصر ، والمد (أولاء) ، وهو الذي جاء في القرآن ، وحينما تجد كلمة « مطلقاً » فسلِّطها على كل ما يحتمله القيد بلا استثناء .

ولما كان المشار إليه متفاوتاً في قربه وبعده اقترن باسم الإشارة ما يدل على ذلك .

فقال : « ولدى البعدا نطقا بالكاف حرفا » فنقول : ذاك بدون لام ، أو مع اللام لما كان أبعد ، فنقول : ذلك ، وتقترن باسم الإشارة هاءٌ تسمى هاءَ التنبيه ، تقول : هذا ، هذه ، هؤلاء ، ولا يصح أن تجتمع اللام والهاء في كلمة واحدة .

« واللام » في البيت : مبتدأ ، وخبره : « ممتنعة » ، و« ها » مفعول به « قَدَّمت » .

وَبِـهُنَـا أَوْ هَـهُنَـا أشِـرْ إِلَـى ... دَانِـي المَكَـانِ، وَبِـهِ الْكَـافَ صِـلاَ

فِـي البُـعْـدِ ، أَوْ بِثَمَّ فُـهْ، أَوْ هَنَّا ... أَوْ بِـهُنَـالِـكَ انْـطِـقَـنْ، أَوْ هِـنَّـا

المشار إليه إما أن يكون قريب المكان ، ويشار إليه بصيغتين :

١ – هنا .   ٢ – ههنا .

وإما أن يكون بعيد المكان فيشار إليه بواحد من الصيغ الآتية :

١ – هناكَ . ٢ – ثمّ . ٣ – هَنّا . ٤ – هُنالك . ٥ – هِنّا . ولك أن تضم الهاء أيضاً .

وهذا معنى قوله : « وبه الكاف صلا في البُعد . . » .

الموصــول

مَوْصُولُ الاسْمَاءِ الَّذِى، الأُنْثَى الَّتِى، وَالْيَــا إِذَا مَــا ثُنِّيَــا لاَ تُثْــبِتِ
بَلْ مَــا تَلِيــهِ أوْلِهِ الْعَــلاَمَــهْ ، وَالنُّونُ إِنْ تُشْــدَدْ فَــلاَ مَــلاَمَــهْ

الموصول هو رابع المعارف .

يقول : موصول الأسماء « الَّذي » للمفرد المذكر ، و« الَّتي » للمؤنث ، والمثنى منهما : « اللَّذان » ، و« اللَّتان » ، وكان القياس إثباتَ الياء ، فتقول : اللَّذيان واللَّتيان ؛ ولهذا نبه على عدم إثبات الياء ، وزاد في إيضاحه فقال : « بل ماتليه أوله العلامة » أي : ماتتبعه الياء ، وهو الذال والتاء في « الذي » و« التي » أتبعه علامة التثنية ، وهي الألف في حالة الرفع ، والياء في حالة النصب والجر .

والنون في صيغة المثنى منهما مخففة ، ولا لوم على من شددها .

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُــدِّدَا أَيْضًــا ، وَتَعْــوِيضٌ بِذَاكَ قُــصِــدَا

هذا استطرادٌ من الناظم يذكر فيه جواز تشديد النون من « ذين وتين » وهما اسما إشارة ، وقُصِد بذلك التَّشديد تعويضُ الكلمة عما حذف منها عند التثنية ، فكلمة « هذا » ، و« الذي » الأصل أن يقال فيهما عند التثنية :

« هذايْن ، واللذيان » فحذفنا الألف من الأول والياء من الثاني ، ثم عوضنا الكلمة عن هذا الحذف بتشديد النون . وهو من زَعَمات النحاة . والظاهر أن التشديد مجرّد لغة .

جَمْعُ الّذِى : الأُلى ، الّذِينَ مُطْلقَا وَبَعضُهُمْ بِالوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا

يقول : يجمع « الذي » على صيغتين :

١ – الأُلى . ٢ – الَّذين ، وقوله : « مطلقاً » أي : في الرفع والجرِّ والنصب . وبعضهم يقول : الَّذون ، بالواو .

باللاتِ واللاءِ – الّتِى قَدْ جُمِعَا واللاءِ كالّذِينَ نَزْرًا وَقَعا

أصل الكلام : لفظ « التي » قد جُمع بصيغتين :

١ – اللاتِ . ٢ – اللاءِ .

وجاء قليلاً في كلام العرب استعمال « اللاء » بمعنى « الذين » .

والنزر معناه : القليل .

وَمَنْ ، وَمَا ، وَأَلْ- تُسَاوِى مَاذُكِرْ وَهكَذَا « ذُو » عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ

هذه هي أسماء الموصول المشتركة التي تصلح لجميع ما ذكر من الموصولات الخاصة ، وهي :

« مَن » ، و« ما » ، و« ألْ » ، تستعملها في المفرد بنوعيه والمثنى بنوعيه

والجمع بنوعيه . قال تعالى : ﴿ **فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ** ﴾ . وقال تعالى : ﴿ **فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ** ﴾ . وقال تعالى : ﴿ **وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ** ﴾ .

ومثل هذه الأسماء فيما تستعمل فيه : « ذو » لدى طيِّئ ، يقولون : جاءني ذو قام ، وذو قامت ، وذو قاما ، وقامتا ، وذو قاموا ، وذو قمن .

وَكَالَّتِي - أيضًا - لَدَيْهِمْ ذَاتُ ، وَمَوضِعَ اللاتِي أَتَى ذَوَاتُ

كلمة « ذات » تستعمل لدى بعض العرب كالتي ، ويستعملون « ذوات » موضع « اللواتي » .

ومثلُ هذه المسألة وكثيرٌ مما ورد في الألفية من اللغات والأعاريب مما هو مهجور ، يُدْرسُ لفهمه لا لتطبيقه .

وَمِثْلُ مَا « ذَا » بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ ، أَوْ مَنْ ، إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلامِ

يقول : « ذا » مثل « ما » الموصولة ، بشرط أن تكون بعد « ما » الاستفهامية ، أو « مَن » الاستفهامية ، وبشرط آخر أيضاً ، هو أن لا تكون ملغاة بأن تكون مركبة مع « ما » و « مَن » .

تقول : ماذا قرأت؟ ، أي : ما الذي قرأت؟ ، ومن ذا عرفت؟ ، أي : من الذي عرفت؟ .

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهْ   عَلَى ضَمِيرٍ لائِقٍ مُشْتَمِلَهْ

وكل الموصولات لا بد أن يأتي بعدها صلة تكمّل معناها ، وتشتمل تلك الصلة على رابط يربطها ، وهو ضمير مناسب لها ، فإن المعنى لا يتم بالموصول وحده . فلو قلت : « جاء الذي » لم يكن هذا كلاما نحوياً حتى تأتي بالصلة .

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِى وُصِلْ   بِهِ ، كَمَنْ عِنْدِى الَّذِى ابْنُهُ كُفِلْ

شبه الجملة : هو الظرفُ أو الجار والمجرور .

والناظم – هنا – بَيَّن الصلة ، فقال : إنها تكون جملة أو شبه جملة ومثَّل لها بمثالين :

الأول : شبه جملة ، وهو : من عندي .

الثاني : جملة ، وهو : الذي ابنُه كفل .

وكل منهما بعد الإعراب التفصيلي لا محلَّ له من الإعراب .

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ   وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأفْعَالِ قَلْ

تقدم في البيت الذي قبله نوع الصلة لجميع الموصولات .. وبين في هذا البيت صلة « اَلْ » فأوضح أن صلتها : صفة صريحة .

والصفة الصريحة هي : اسم الفاعل ، كالحافظ ، واسم مفعول ، كالمرسَل ، وصيغة المبالغة ، كالوضّاع ، والصفة المشبهة ، كالحسن .

وقد تكون صلة « ال » فعلاً مضارعاً .. ورد ذلك في بعض أشعار العرب، فقال قائلهم :

مـا أنت بالحكم التُّرضى حكومَتُـه ....

أي : الذي ترضى حكومته .

أيٌّ : كـمـا ، وأُعْـرِبَتْ مَـا لَمْ تُضَفْ وَصَـدْرُ وَصْلِهَـا ضَـمِـيـرٌ انْحَـذَفْ

وَبَعْـضُـهُـمْ أَعْـرَبَ مُطْلَقَـا ....

الموصولات كلها مبنية ما عدا « أيّ » فهي معربة إلا في حالة واحدة تكون مبنية فيها ، بشروط ثلاثة :

١ - أن تضاف . ٢ - أن تكون صلتُها جملةً اسمية .

٣ - أن يكون صدر صلتها ضميراً محذوفاً .

وصدر الصلة هو المبتدأ هنا . هذا هو ما تضمنه قوله : « وأعربت .. إلخ » .

وأما قوله : « أيٌّ كما » فمعناه أنها تشبه « ما » ، فكلٌّ منهما اسم موصول مشترك .

ومثال المبنية : ﴿ **ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ** ﴾ أصلها : هو أشد ، فحُذف صدر الصلة ، ولهذا بُنيت .

ومثال المعربة : سأكرم أيَّهم هُو حافظ .

ومن النحويين من جعلها معربة في جميع أحوالها .

.... وفي ذا الحَذْفِ أيًّا غَيْرُ أيٍّ يَقْتَفِي
إنْ يُسْتَطَلْ وصْلٌ، وإنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالحَذْفُ نَزْرٌ.........

غير « أيٍّ » من الموصولات يقتفي « أيّاً » في جواز حذف صدر الصلة بشرط أن تكون الصلة طويلة ، نحو ما أنا بالذي قائل لك سُوءا .

فإن كانت الصلة غير طويلة فالحذف قليل ، كقوله : عاملِ الناسَ بالتي أحسنُ ، والأصل أن تقول : هي أحسن ؛ لأن الصلة قصيرة .

.... وأَبَوْا أنْ يُخْتَزَلْ
إنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ ....

يقول : أبى النحويون أن يختزل (يحذف) صدر الصلة حينما يستقيم الكلام ، ولا يدرى هل حُذف شيء منه ، أم لا ، نحو : جاءني الذي هو وجهه مشرق ، لا يجوز حذف « هو » .

.... وَالحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ ، أوْ وَصْفٍ: كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

وحذفُ العائد – عند النحويين – كثير إذا كان متصلاً منصوباً بفعل ، نحو : من نرجو يَهَب ، أصله : نرجوه ، أو منصوباً بوصف ، نحو : ما اللهُ

مُوليك فضلٌ ، أي : الذي الله موليكَهُ .

كَـذَاكَ حَـذْفُ مَـا بِوَصْفٍ خُـفِـضَـا   كَـأَنْتَ قَـاضٍ بَعْـدَ أمْـرٍ مِنْ قَـضَى

كذلك كثر حذفُ العائد الذي خُفض باسم فاعل أو اسم مفعول أو ما شابههما ، كقوله تعالى : ﴿ **فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ** ﴾ أي : فاقض الذي أنت قاضيه . والشطر الثاني من البيت إشارة إلى الآية .

كَـذَا الَّذِي جُـرَّ بِمَـا المَوْصُـولَ جَـرْ   كَـ«مُـرَّ بِالَّذِي مَـرَرْتُ فَـهُـوَ بَـرْ»

كذاك كثر حذف الضمير المذكور الذي جُر بالجار الذي جرَّ الموصول الذي سبقه نحو : مُرَّ بالذي مررت ، أي : مُرَّ بالذي مررتُ به .

وإذا تأملت في جميع المحذوفات في هذا المقام وغيره وجدتها مبنيةً على أمرين :

١ – أمن اللبس .   ٢ – ظهور المعنى .

ومن وراء ذلك قصدُ الإيجاز ، وهو الأصل في اللغة العربية ما لم يستدع المقام خلافه . وليس في اللغة العربية عبث .

المعرف بأداة التعريف

أَلْ حَــرْفُ تَعْــرِيفٍ ، أَو اللاَّمُ فَــقَطْ ،   فَنَمَطٌ عَــرَّفْتَ قُلْ فِـيــهِ : «النَّمَطْ»

الخامس من أنواع المعارف هو المعرف بـ (أَلْ) .

واختلف في أداة التعريف فقيل : (أَلْ) بجملتها ، والمشهور – وهو قول سيبويه – اللام فقط . فإذا كان الاسم نكرة مجرداً من أداة التعريف كـ (نمط) – وهو نوع من البسط – قُلْ فيه : النمط .

وَقَــدْ تُزَادُ لاَزِمًــا : كَـــالّلاتِ ،   وَالآنَ ، وَالَّــذِيــنَ ، ثُــمَّ الـــلاتِ

لا تقتصر وظيفة (أَلْ) على التعريف ، بل تأتي أيضاً زائدة زيادة لازمة وزيادة غير لازمة ، وتأتي للمح الأصل ، وتأتي للغلبة ، وكلها بينها المصنف . وهذا البيت في الزائدة زيادةً لازمة .

ثم قال في الزائد للضرورة :

وَلِاضْـطِـرَار : كَـــبَنَـاتِ الأَوْبَـرِ ،   كَـذَا «وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَـيْسُ» الـسَّرِى

يقول : تأتي (أَلْ) زائدة اضطراراً في الشعر زيادةً غير لازمة ، كقول الشاعر الذي قال :

....   ولقــد نهــيــتُكَ عن بناتِ الأوبَر

أصلهــا : بنات أوْبَر (نوعٌ من الكمــأة) . اضطُر إلى إدخــال (ال) ليستقيم وزن البيت ، ومثلُه قول الشاعر :

رأيتكَ لـمّــا أن عَــرفتَ وجــوهَنا صددتَ . وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عَمرو

أصله : وطبت نفساً . وقد أشار الناظم إلى كلا البيتين .

والسَّريّ : معناه السيد .

وَبَعْضُ الاعْــلامِ عَلَيْــهِ دَخَــلاَ لِلَمْحِ مَــا قَــدْ كَــانَ عَنْهُ نُقِــلاَ

كَـالْفَـضْلِ وَالْحَـارِثِ، والنُّعْـمَـانِ؛ فَــذِكْــرُ ذا وَحَــذْفُــهُ سِــيَّــانِ

بعض الأعلام المنقولة دخل عليه (اَلْ) للمح الأصل الذي نُقل عنه ، كالفضل إذا سمي به شخص فهو منقول من المصدر ، والحارث وهو اسم فاعل في الأصل ، والنعمان ، اسم للدم . فـ(اَلْ) – في مثل هذه الأعلام إذا جردت منها – لا يكون له أثر .

وقــد يَصِــيــرُ عَلَمًــا بالْغَلَبَــهْ مُـضَـافٌ أوْ مَـصْـحُوبُ أَل كَـالْعَقَـبَـهْ

ثمة أسماء مشهورة غلبت على أعيان معينة ، بحيث لو أطلق عليها عُلمَت مع اشتراك أعيان أخرى معها في نفس الاسم ، منها ما يكون مضافا كابن عمر ، وابن حزم ، وابن باز ، ومنها ما يكون مع (ال) كالمدينة (مدينة النبي ﷺ) ، والعَقَبة (عقبة منى) ، والكتاب (كتاب سيبويه) ، فهذه الأسماء ونحوها صارت أعلاماً بغلبة الإطلاق عليها ، وهي معرفة بالإضافة

أو بأداة التعريف إلا أن معرفيتها بالعلمية أقوى .

وَحَذْفَ أَلْ ذِي- إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضِفْ- أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

أصل الكلام : أوجب حذف (ال) هذه التي للغلبة إن ناديت أو أضفت . تقول : يا نابغة ، ويا أعشى ، وهذه مدينة النبي ﷺ ، وهذا كتاب سيبويه .

وقد تنحذف قليلاً في غير إضافة ولا نداءٍ ، كقولهم : هذا يومُ اثنينِ مباركاً فيه ، وهو مبني على السماع .

الابتـــداء

معرفة المبتدأ أو الخبر رُكنٌ في الإعراب ، فإذا وجدت الكلمة الأولى في الجملة اسما ، فليكن أوَّلُ ما يخطرُ ببالك المبتدأَ والخبرَ .

مُـبْـتَـــدأٌ زَيْدٌ ، وَعَـــاذِرٌ خَـبَـــرْ ، إِنْ قُلْتَ «زَيْدٌ عَـــاذِرٌ مَنِ اعْــتَــــذَرْ»

إن قلت : زيد عـاذرٌ مَن اعـتَـذَر ، وأردت إعـرابه فـ« زيد » مـبـتـدأ ، و« عاذر » خبر . وعلى هذا فقس .

والمبتـدأ : اسم مرفوع مخبر عنه لم يسبقه عامل يؤثر فيه . والمثال يوضح لك المعنى .

والخبر : هو الذي يتمم المعنى مع المبتدأ .

وَأَوَّلٌ مُـــبْـــتَـــدأ ، وَالثَّـــانِي فَـــاعِلٌ اغْنَى فِي «أَسَـــارٍ ذَانِ»

هناك مبتـدأ له خبر محضٌ ، وهناك مبتدأ له فاعل سدَّ مسد الخبر ، ومنه المثال المذكور (أسار ذان) الهمزة للاستفهام ، و(سارٍ) مبتدأ ، و(ذان) فاعل أغنى عن الخبر ؛ لأن (سارٍ) اسم فاعل بمنزلة يسري يحتاج إلى فاعل ، و« ذان » تثنية (ذا) .

وَقِسْ ، وَكَـاسْـتِـفْـهَـامٍ النَّفْي ، وَقَـدْ يَجُــوزُ نَحْــوُ «فَـــائزٌ أُولُو الرَّشَـــدْ»

وقس على هذا المثال غيره ، نحو : هل قائم الزيدان ، ومِثْلُ الاستفهام

النفي ، تقول : ما قائم الزيدان ، وقد يجوز هذا الإعراب وهو جعْلُ الأول مبتدأو الثاني فاعلاً من غير أن يعتمد على نفي ولا استفهام ، نحو : فائز أُولوُ الرشد .

وَالثَّانِ مُبْتَدًا ، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ إنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقًا اسْتَقَرْ

توضيحه بالأمثلة الآتية :

أَمُتكَلّمٌ خالدٌ؟ ، أناجحان الطالبان؟ ، أناجحون الطلابُ؟ ، أناجحٌ الطالبان؟ ، أناجحٌ الطلابُ؟ .

هذه هي الصيغ الجائزة في مثل هذا المقام ، وأما الإعراب فمختلف .

المصنف يقول : الثاني مبتدأ ، والوصف – وهو الأول – خبر . بشرط المطابقة بينهما في غير الإفراد ، وهو التثنية والجمع . وعليه فالمثال الثاني والثالث هو الذي يصدقُ عليه كلامه . وأما الأمثلة الثلاثة الباقية فعلى الإعراب السابق ؛ الأول مبتدأ ، والثاني فاعل سد مسد الخبر .

وَرَفَعُوا مُبْتَدأً بِالابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

الرافع للمبتدأ معنوي وهو الابتداء ، والرافع للخبر لفظي هو المبتدأ ، وهو المشهورُ . وقيل : كل منهما رفع الآخر .

وَالْخَبَرُ : الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ ، كَاللهُ بَرٌّ ، وَالأَيَادِي شَاهِدَهْ

الخبر : هو ركنُ الجملة الذي يتممها ، مثالُ ذلك : الله برٌّ بعباده .

الأيادي شاهدة على ذلك .

فكلٌ من « برٌّ » و « شاهدةٌ » في الجملتين خبرٌ لمبتدإها .

وَمُفْرَدًا يَأتي، ويأتِي جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِى سِيقَتْ لَهْ

الخبر يأتي مفرداً كالمثالين المتقدمين ، ويأتي جملة ، نحو : الله يبارك لك ، وفي إعرابها تقول : « يبارك » : فعل مضارع مرفوع والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو ، و« لك » جار ومجرور متعلق بـ « يبارك » والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

ولا بد أن تكون الجملة حاويةً معنى ما سبقت له وهو المبتدأ ، وذلك المعنى : عبارة عن رابط يربط بين المبتدأ والخبر قد يكون ضميراً أو إشارة أو غير ذلك مما يعود على المبتدأ .

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنًى اكْتَفَى بِهَا : كَنُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى

يقول : إن تكن الجملة الخبرية هي المبتدأ في المعنى اكتفى بها واستغنى عن الرابط ، مثال ذلك : نطقي الله حسبي .

« نطقي » مبتدأ ، ولفظ الجلالة : مبتدأ ثانٍ ، و« حسبي » خبره ، وكل من المبتدأ الثاني وخبره خبرُ « نطقي » ومعناهما واحد غير أن المبتدأ الأول مجمل ، والجملة الخبرية مفصلة ، ومثله : جوابي السكوت .

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهْوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنْ

الخبر إذا كان مفرداً فهل يحتاج إلى رابط :

يقول : إن كان جامداً نحو : هذا بيتي ، فهو فارغ من الضمير ، وإن كان مشتقاً كضارب ومضروب ونحوهما ففيه ضمير مستتر .

وَأَبْرِزَنْهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلاَ   مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلاَ

الخبر المفرد المشتقُّ فيه ضمير مستكن ، كما قال في البيت السابق ، غير أنه لا بد من إبرازه في بعض الصور دفعاً للإلباس ، وذلك فيما إذا كان الخبر قد تلا مبتدأً ليس معنى الخبر محصّلاً لذلك المبتدأ ، بل للمبتدإ الأوَّل .

نحو : عَمْرو زيدٌ ضاربه هو .

« عمرو » مبتدأ ، و« زيد » مبتدأ ثان ، و« ضاربه » خبر المبتدأ الثاني . ولو لم تقل : « هو » لفهم أن الضارب زيد . ومثال ما أمن اللبس : زيد هند ضاربها هو . والمصنف ممن يشترط إبراز الضمير في حال أمن اللبس وعدمه .

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أوْ بِحَرْفِ جَرْ   نَاوِينَ مَعْنَى « كَائِنٍ » أَوِ « اسْتَقَرْ »

الخبر يكون مفرداً ، ويكون جملة كما تقدم .

وبقي نوع ثالث ، وهو شبه الجملة التي يُطلقها النحويُّون على الظرف والجار والمجرور . فإذا قلت : جابرٌ بمكة ، وعبد الله في الكوفة ، والصومُ يوم الخميس ، كانت ظروفاً لخبر مفرد يقدّر ، بـ « كائن » أو « مستقر » أو جملة تقدر بـ « استقرّ » ونحوها .

وتقول في الإعراب : « جابر » مبتدأ ، و« بمكة » جار ومجرور متعلق

بخبر يقدر بـ « كائن » أو « استقر » .

ولا عليك أن تقول : الجار والمجرور خبر .. وتسكت .

وَلا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرَا عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا

التخاطب مبني على الإفادة ولا يكون ذلك إلا حينما يستقيم الكلام . فحين يقال : محمدٌ الليلة ، لم يكن هذا مفيداً ، وهكذا ظرف الزمان في الغالب لا يصلح أن يخبر به عن ماله جثة ، وهي الأشياء المحسوسة التي لها جِرْم .

وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَهْ مَا لَمْ تُفِدْ: كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ
وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ؟ فَمَا خِلٌّ لَنَا، وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ ، وَعَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

الأصل في المبتدإ أن يكون معرفةً ؛ لأن الإفادة لا تحصل إلا بذلك في الغالب ، فإن أفاد الكلامُ بالابتداء بالنكرة جاز ؛ لحصول الغرض ، ولذلك صور كثيرة ، ذكر الناظم منها :

١ - أن يتقدم الخبرُ وهو ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور ، نحو : عند زيد نمرة ، ونحو : ﴿ وَفِي الأَرْضِ آيَاتٌ ﴾ .

٢ - أن تعتمد النكرة على استفهام ، نحو : هل فتىً فيكم؟ .

٣ - أن تعتمد على نفي ، نحو : ما خِلٌّ لنا .

٤ – أن تكون موصوفة ، لأن الشيء إذا وصف خُصِّصَ به وأبعده عن النكارة والجهالة ، نحو : رجلٌ من الكرام عندنا ، أي : رجل كريم .

٥ – أن تكون عاملةً فيما بعدها ، نحو : رغبةٌ في الخير خَيرٌ .

٦ – أن تكون مضافة إلى نكرة نحو : عملُ بِرٍّ يَزِينُ .

وبقية الأحوال مشابهة لمثل هذه ، وجوازها دائر على حصول الفائدة ، ولهذا قال : « وليقَسْ ما لم يقل » ، ومن الشارحين من يحكي أن النووي شارح « مسلم » كان في دار ابن مالك وقتئذ فعناه بقوله : « ورجل من الكرام عندنا » إيناساً له .

وَالأَصْلُ في الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا   وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاضَرَرَا

هذه قاعدة مفهومة مما سبق : الأصل في الخبر أن لا يتقدم على المبتدأ . ويجوز تقديمه لغرض من الأغراض بشرط أن لا يحدث ضرراً في الإفادة ، كما تقول : غريبٌ أنت .

وفي تقديم الخبر ثلاث مسائل . هذه واحدة .

الثانية : منع تقديمه ، وإليها أشار بقوله :

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الجُزْآنِ :   عُرْفًا ، وَنُكْرًا ، عَادِمَيْ بَيَانِ

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا ،   أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا : لِذِى لامِ ابْتِدَا ، أَوْلاَزِمِ الصَّدْرِ، كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

يمنع تقديم الخبر في المسائل الآتية :

١ – حين يستوي الجزءان (المبتدأ والخبر) في المعرفة ، مثل : أخوك صديقي؛ لأنك لو قدمته حصل تغيير في المعنى .

٢ – حين يستويان في التنكير ، نحو : أفضلُ مني أفضلُ منك .

فإن تبين المقصود في مثل هاتين الصورتين جاز تقديم الخبر ، تقول : أبو حنيفة أبو يوسف ؛ لأن المراد تشبيه الأدنى بالأعلى والأصل : أبو يوسف كأبي حنيفة .

٣ – إذا كان الخبر فعلاً نحو : زيد يصلي . فلو قدمت الخبر أصبحت الجملة فعلية مكونة من فعل وفاعل .

٤ – إذا كان الخبر محصوراً ، مثل : ما المتنبي إلا شاعر ، تريد أن تحصر المتنبي في الشاعرية التي أخبرتَ بها عنه ، فلو عكستَ تغيّر المعنى . ومثله : إنما المتنبي شاعر .

٥ – إذا كان الخبرُ مع مبتدإٍ فيه لام ابتداء ، نحو : ﴿ وَلَلآخِرَةُ خَيْرٌ ﴾ .

٦ – إذا كان الخبر مع مبتدإٍ لازم الصدارة ، كأسماء الاستفهام ، والشرط ، و« ما » التعجبيَّة ، نحو : من لي مُنجدا ، « من » مبتدأ ، و« لي » خبر .

وَنَحْـــوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ، وَلِي وَطَرْ ، مُلْتَــزَمٌ فِـيــه تَقَـدُّمُ الخَـبَـرْ

هذه الحالة الثالثة ، عكس ما قبلها : وجوب تقديم الخبر ، وذلك في خمسة مواضع :

١ – أن يكون ظرفاً نحو : عندي درهم .

٢ – أن يكون جاراً ومجروراً ، نحو : لي درهم .

ولا بد أن يكون المبتدأ في الحالين نكرة . و« الوطر » : الحاجة .

كَــذَا إِذَا عَــادَ عَلَيْــهِ مُـضْـمَـرُ مِـمَّــا بِهِ عَنْهُ مُـبِـينًا يُخْـبَـرُ

٣ – يقول : كذلك يلتزم تقدُّم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ ، وأصل الكلام : مما يخبر به عنه ، فإن الخبر يخبر به ويُبين عن المبتدأ ، نحو : « ملء عين حبيبها » .

كَـذَا إِذَا يَسْتَـوْجِبُ التَّصْدِيرَا :كَـأَيْنَ مَنْ عَلِمْتَـهُ نَصِـيـرَا

٤ – كذلك يجب تقديم الخبر في حالة ما إذا كان اسماً من الأسماء التي يجب لها الصدارة كأسماء الاستفهام ، نحو : كيف حالُك؟ ، وأين من علمته نصيرا؟ . « أين » اسم استفهام خبر مقدم ، و« من » اسم موصول بمعنى الذي ، مبتدأ ، و« علمته » فعل وفاعل ومفعول ، و« نصيراً » مفعول ثاني ، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

وَخَبَرَ المَحْصُورِ قَدِّمْ أَبَدَا : كَمَا لَنَا إِلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

٥ – يقول قدم خبر المبتدأ المحصور ، نحو : ما لنا إلا اتِّباع أحمد ﷺ ، فههنا قصرنا الخبرَ « لنا » على المبتدإِ « اتّباع » كأننا قلنا : منهجنا مقصور على الاتِّباع .

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ ، كَمَا تَقُولُ «زَيْدٌ» بَعْدَ «مَنْ عِنْدَكُمَا ؟»

الكلام إنما يقصد به الإفادة ، فإذا كان في بعض الكلام غُنية عن بعض جاز حذفُه ، ولا يُعلم المعنى المسكوتُ عنه إلا إذا فُهم الكلام الدال عليه ، فمن قال من عندكما؟ فقال المخاطبان : زيد ، لم يحتاجا إلى أن يقولا : عندنا زيدٌ ، للعلم به . . وهذا البيت والبيت الذي بعده ، وأبيات سبقت في المبتدأ وغيره ، وأبيات في الأبواب اللاحقة من نوع الأبيات التي تجمع أصول النحو ، فليحرص عليها طالب العلم ، فإن إدراكَ الكلِّيَّاتِ مما يُعنى به أهل الفهوم .

وَفِي جَوَابِ «كَيْفَ زَيْدٌ» قُلْ «دَنِفْ» فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

« دنف » : مريض .

إذا قيل لك : كيف حالك ، وكيف زيد : فالأصل أن تقول : حالي طيبٌ ، وزيدٌ دنفٌ ، لكنّه تطويلٌ بلا طائل ، وإعادة لما هو معلوم بالحال والمقال ، فالأولى لك أن تكتفي بالخبر ما دمت قد عرفت المحذوف وعرفه المخاطب .

وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ، وَفى نَصِّ يمِينٍ ذَا اسْتَقَرّ

وَبَعْدَ واوٍ عَيَّنتْ مَفْهُومَ مَعْ كَمِثْلِ «كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ»

وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُونُ خَبَرَا عَنِ الَّذى خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

كَضَرْبِىَ العَبْدَ مُسِيئًا ، وَأَتَمّْ تَبْيِينِىَ الْحَقَّ مَنُوطًا بالْحِكَمْ

حذف الخبر حتم لازم في المواضع الآتية :

١ – بعد « لولا » نحو : « لولا اللهُ ما اهتدينا » ، أي : لو لا اللهُ هادينا .

٢ – بعد المبتدأ الذي يكون نصّا – أي : صريحاً – ٩في اليمين ، وهذا تضمنه الشطر الثاني من البيت الأول ، نحو : لعَمْرك لأصومَنّ ، أي : لعَمْرك قَسمِي .

٣ – بعد الواو التي تكون بمعنى « مع » نحو : كلُّ صانع وما صنعَ . . الخبر محذوف تقديره : مقترنان .

٤ – قبل الحال الذي لا يصلح أن يكون خبراً عن المبتدأ ، نحو : ضربي العبد مسيئاً ، ونحو : أتمُّ تبييني الحقَّ منوطاً بالحِكَم .

فـ « ضربي » مبتدأ ، والياء فاعل ، و« العبد » مفعول به ، و« مسيئاً » حال، والخبر محذوف تقديره : كائن ، ولا يصلح أن يكون خبراً ؛ لفساد مقصود المتكلم . . ألا ترى أنه لا يصح أن تقول : ضربي مسيئ ، وكذلك قوله : « أتمُّ تبييني الحق منوطاً بالحكم »؟ .

وَأَخْــبَـــرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْــثَــرَا عَنْ وَاحِــدٍ كَــهُـمْ سَــرَاةٌ شُــعَــرَا

تعـدد الخبـر من البـدهيـات ، يكون المبـتـدأ واحـدا ، الذات واحـدة والصفات متعددة ، تقول : إبراهيم حليم أواه منيب ، و« هم سَراة شعراء » ، والسَّراة جمع السَّريّ ، وهو السِّيد الشريف .

وقـد يتـعـدد المبـتـدأ أيضـاً إلى اثنين أو ثلاثة .. ولم يشـر إلى ذلك المصنف ، نحو : زيد أبوه قائم . « زيد » : مبتدأ ، و« أبوه » : مبتدأ ثان ، و« قائم » : خبره ، وكلٌّ من المبتدأ الثاني وخبرِه خبرُ المبتدأ الأول .

كان وأخواتها

تَرْفَعُ كَانَ المُبْتَدا اسْمًا، والخَبَرْ تَنْصِبُهُ، كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ

ترفع « كان » المبتدأ اسماً لها ، وتنصبُ الخبر خبراً لها ، نحو : كان عُمَرُ سيداً ، أو كان سيّداً عليٌّ . « كان » فعل ماضٍ ناقص ، و« عمر » اسمها مرفوع ، و« سيدا » خبرها منصوب ، تقدّم أو تأخَّر .

كَكانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ، زَالَ بَرِحَا

فَتِئَ، وَانْفَكَّ، وَهَذِي الأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ، أَوْ لِنَفْيٍ، مُتْبَعَهْ

مثلُ « كان » في العمل المذكور هذه الأفعال الاثنا عشر : « ظل » نحو : ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ ، و« بات » نحو : بات عثمان قائماً ، و« أضحى » نحو : أضحى طلحةُ مسروراً ، و« أصبح » نحو : أصبح سعدٌ مؤمناً ، و« أمسى » نحو : أمسى عامر فاتحاً ، و« صار » نحو : صار عبدُ الرحمن تاجرا ، و« ليس » نحو : ليس أبو بكر ظالماً ، و« مازال » ، نحو : ما زال الزبير مجاهداً حتى قُتل ، وكذلك : « ما فتئ » ، و« ما انفك » .

وهذه الأربعة الأخيرة (زالَ ، وبرح ، وفتئ ، وانفكَّ) شرطها أن تكون بعد شبهِ نفي كالاستفهام والنهي ، نحو : لا تَزَلْ ذاكرَ الموتِ ، أو بعد نفي ، كما تقدم .

وَمِثْلُ «كَانَ» «دَامَ» مَسْبُوقًا بِـ«مَا»   كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا

هناك فعل آخر يعمل عمل « كان » هو « دام » بشرط أن يكون مسبوقاً بـ « ما » المصدرية ، مثاله : أعطِ ما دمتَ مصيباً درهماً .

« ما » مصدريّة ظرفية ، و« دام » فعل ماض ، والتاء : اسمها . و« مصيباً » خبرها ، والمعنى : أعطِ مدّةَ دوامِك مصيباً درهماً .

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ   إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ

جميع ما استُعمل مشتقّاً من هذه الأفعال يعمل كما عمل وهو ماض ، كالأمر والمضارع واسم الفاعل والمصدر ، نحو : ﴿ **وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا** ﴾ ، وكذلك كون وكائن ، ويصير وصائر ، ويبيت وبائت .. إلخ .

وفي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ   أَجِزْ ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

يقول : أجز أن يتوسَّط الخبرُ بين هذه العوامل وأسمائها : مثل : ﴿ **وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ ، وقول الشاعر :

.... فليسَ سَواءً عالمٌ وجهولُ .

وكلٌّ النحويين حَظَر (أي : منع) أن يسبق الخبرُ « دام » فلا يصح أن تقول : قائماً ما دام زيدٌ ، لأن « ما » مصدرية وهي موصول حرفيٌّ ، والموصول لا تتقدم عليه صلته .

كَـذَاكَ سَـبْقُ خَـبَـرٍ مَـا النَّافِـيَـهْ ... فَـجِئْ بِهَـا مَـتْلُوَّةً، لاَ تَالِيَـهْ

كذلك منع النحويون أن يسبق الخبرُ « ما » النافية ، فإذا جئت بها في كلامك فاجعلها متلوةً ، أي : متبوعةً ولا تجعلها تابعةً ما قبلها ، فلا يصحُّ أن تقول : قائماً ما كان عليّ .

وَمَنْعُ سَـبْقِ خَـبَـرٍ لَيْسَ اصْطُفِي، ... وَذُو تَمَـامٍ مَـا بِرَفْعٍ يَكْتَـفِي

هذا البيت فيه مسألتان :

الأولى : خبر « ليس » ، يقول : منعُ سبقِه عليها اصطُفِي ، أي : اختير وانتقي، فالمختارُ أن لا تقول : قائماً ليس زيد .

الثانية : التَّامّ من هذه العوامل : ما اكتفى بمرفوعه ، ولم يحتجْ إلى خبر ، نحو : ﴿ **وإن كان ذو عسرة** ﴾ ، ونحو : ﴿ **فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون** ﴾ .

وَمَـا سِـوَاهُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي ... فَـتِئَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًـا قُـفِي

ما سوى التامِّ ناقصٌ ، لأنَّه لا يتم الكلام إلا بوجود الخبر ، وهناك ثلاثة عوامل من أخوات « كان » لا تكون إلا ناقصة ، وهي : « فَتِئ » ، و« ليس » ، و« زال » . وهذا معنى قوله : و« النقص .. قفي » .

وَلاَ يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ ... إِلا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرْ

يقول : معمولُ الخبر لا يلي واحداً من هذه العوامل ، فلا يجوز ؛ كان

كتابَك زيدٌ قارئاً ، وإنما تقول : كان زيدٌ قارئاً كتابَك ، أو : كان قارئاً كتابَك زيد .

إلا إذا كان المعمول ظرفاً أو حرفَ جرٍّ ، نحو : كان عندك زيد قارئاً .. وسوف يمرّ بك كثيراً تسامحُ العرب في الظرف والجار والمجرور .

ومُضْمَرَ الشأن اسمًا انوِ إنْ وَقَعْ مُوهِمُ ما اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعْ

هذا البيت فيه احترازٌ مما سبق .. وذلك أنه ورد في بعض كلام العرب ما يُوهم تقدمَ معمولِ الخبر على الخبر ، فقال :

انوِ ، أي : قدّر ضمير الشان حالة كونه اسما إن وقع في كلام العرب ما ذكرنا امتناعه قبل هذا البيت ، ومن ذلك قول الشاعر :

قنافذُ هدّاجُون حولَ بيوتهمْ بما كان إيّاهُم عَطيةُ عَوّدا

والبيت للفرزدق يهجو جَريرَ بن عطية .

ومعنى البيت : جماعة جرير مثلُ القنافِذ التي تصحو في الليل وتنامُ النهار ، يمشون في الليل حول البيت بحثاً عن المال وخسائس الأفعال مشياً ضعيفاً لا يسمع ، وكل هذه الأخلاق مما عوّدهم عليه عطيةُ أبو جرير ، وتقدير ضمير الشان « بما كانَهُ » وهو اسم « كان » و« عطية » مبتدأ ، و« عود » خبره ، و« إياهم » مفعوله ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر « كان » .

وَقَـدْ تُزَادُ كَـانَ في حَـشْـوٍ : كـمـا كَـانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَـدَّمَـا

« كان » أمُّ الباب ، ولها مزيدُ اختصاصٍ . . من ذلك :

أنها قد تزاد في حشوٍ أي : وسطٍ ، مثاله : ما كان أصحَّ علَم من تقدَّم. أصله : ما أصحَّ علم من تقدما .

وَيَحْـذِفُـونَهَـا وَيُبْـقُـونَ الخَـبَـرْ وَبَعْـدَ إِنْ وَلَوْ كَـثِـيـراً ذَا اشْـتَـهَـرْ

ومما امتازت به « كان » أنها قد تحذفُ هي واسمها ويبقى خبرُها ، واشتهر ذلك بعد « إنْ » وبعد « لو » نحو :

قد قِيلَ ما قيلَ إن صِدقاً وإن كذبا ....

أي : إن كان المقولُ صدقاً وإن كان كذبا ، ونحو : « التمس ولو خاتماً من حديد » .

وَبَعْدَ «أَنْ» تَعْوِيضُ «مَا» عَنْهَا ارْتُكِبْ كَـمِـثْلِ «أَمَّـا أَنْتَ بَرًّا فَـاقْـتَـرِبْ»

والميزة الثالثة : ما قرره المصنفُ هنا ، وهو من الغريب المهجور :

وذلك أنهم جوّزوا حذفَ « كان » والتعويض عنها بـ « ما » نحو : « أما أنت برّا فاقترب » . أصله : اقترب لأنْ كنتَ بَرّاً ، فحُذِفت « كان » وبقي ضميرها ، وهو التاء ، فجعلنا مكانه « أنت » لأن الضمير انفصل وعوضنا عن « كان » المحذوفة « ما » فقلنا : أما أنت بَرّاً .

وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ، وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

الميزة الرابعة : أنَّ مضارعَ « كان » المجزوم تحذف نونه ، قال تعالى عن مريم : ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ وفي إعرابها تقول : « أكُ » فعل مضارع مجزوم بـ« لم » ، وعلامة جزمها السكون على النون المحذوفة للتخفيف ، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ؛ لأنَّ أصلها : « أكُون » .

وحذفُ النّونِ ليس بلازم . قال تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ .

فصل في «ما» و«لا» و«لات» و«إن» المشبهات بـ «ليس»

إِعْمَالَ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ «مَا» دُونَ «إِنْ» مَعَ بقَـــا النَّفِي، وتَـرْتِيبِ زُكِـنْ

هذه حـروف تعـملُ عـمل «ليس» ترفع الاسم وتنصب الخـبـر ، وهي تفيد النفي ، ولهذا شُبهت بـ «ليس» .

ومعنى البيت : أُعملت «ما» إعمال «ليس» بشروط :

١ - أن لا يُزادَ بعـدَها «إنْ» نحـو : مـا إنْ زيدٌ جـاهلٌ . وهذا مـعنى قـوله : «دون إن» .

٢ - أن تكون باقيـة على معنى النَّفي ، ولم تنتقض بـ «إلا» ، نحو : ما زيدٌ إلا قائمٌ . وهذا معنى قوله «مع بقا النفي» .

٣ - أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، فلا يقال : ما قائماً زيد . وهذا معنى قوله : وترتيب زكن ، أي : عُلم .

ومثال ما استكمل الشروط : ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ وهي لغة الحجازيين ، واللغاتُ كلّها حجَّة ، لا فرقَ في الحُجِّيَّة بين لغةٍ وأخرى .

وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ اوْ ظَرْفٍ كَـ«مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا» أَجَازَ الْعُلَمَا

يقول : أجاز العلماءُ سبقَ حرف جرٍّ أو ظرفٍ ، مثل : ما بي أنت معنيّاً ، وهذا المثال تقدم فيه معمول الخبر وهو « بي » على الاسم ، وإنما جاز لأنه جارٌّ ومجرور ، كقولك : ما في البيت أحد ، وللظرف والجار والمجرور تميُّز واختصاص ، ومن أهل المغرب مَن يسمّيهما « شُرفاءَ النحو » .

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِبَلْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الْزَمْ حَيْثُ حَلّ

يقول : الزم رفعَ معطوفٍ بـ« لكن » أو بـ« بل » من بعد منصوبٍ بـ« بما » حيث كان ووجد .

تقول : ما أنت شاعرا بل مُتشاعرٌ ، وما أنت غَبيّاً بل متغابي .

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا الْخَبَرْ وَبَعْدَ لاَ وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرْ

يقول : جرّ الباءُ الخبر بعد « ما » وبعد « ليس » نحو : ﴿ وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ ﴾ ، و ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ، ويسمُّون هذه الباءَ زائدةً .. وقد يُجرُّ الخبر بالباء الزائدة بعد « لا » و« كان » المنفية نحو : لم أكُنْ بأعجلهم .

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ «لاَ» وَقَدْ تَلِي «لاَتَ» وَ «إِنْ» ذَا الْعَمَلاَ

يقول : أعملت « لا » كـ« ليس » في النكرات ، نحو : لا أحدٌ نائماً .

وقد تعمل « لات » و« إنْ » هذا العملَ ، نحو : « ولات حين مناص » ، أي : لات الحينُ حينَ مناصٍ ، ونحو : إنِ المساجدُ مغلقةً .

وَمَـا لِـ «لاَتَ» فِي سِـوَى حِينٍ عَـمَلْ   وَحَـذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَـشَـا ، وَالْعَكْسُ قَلْ

تضمن البيت أمرين :

١ - «لاتَ» لا تعمل إلا في «الحين» ، وهو الزمان ، نحو : لاتَ ساعةَ مَندَم، ولات وقتَ متابٍ .

٢ - حذفُ مرفوعها - وهو اسمها - كثيرٌ ، كما مضى في الأمثلة ، والعكس - وهو حذفُ خبرها - قليل . ومنه قراءة بعضهم : «ولات حينُ مناص» برفع «حين» .

إذاً : يشترط في عمل «لات» أن يكون اسمُها وخبرُها زماناً ، وأن يحذف واحدٌ منهما ، والأكثرُ الأوّل .

أفعال المقاربة

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى، لكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

أفعال المقاربة أفعالٌ تدلُّ على قُرب وقوع الخبر، وهي: «كاد» و«كرب» و«أوشك»، وأما «عسى» و«حَرَى» و«اخلولق» فأفعال تدلُّ على الرجاء، والباقي مما ذكر في هذا الباب أفعال شُروع في شيء.

يقول المصنف: مثل «كانَ»: «كادَ» و«عسى» ولكن يقلُّ جداً أن يأتي خبرُهما غيرَ مضارع. قال تعالى: ﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ وقال: ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ ﴾.

وَكَوْنُهُ بِدُونِ «أنْ» بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ، وَكَادَ الأمْرُ فِيهِ عُكِسَا

وكون الخبر بعد «عسى» بدون «أن» قليلٌ جداً، وأما «كاد» فبالعكس.

وَكَعَسَى حَرَى، وَلكِنْ جُعِلاَ خَبَرُهَا حَتْمًا بِـ«أنْ» مُتَّصِلاَ

يقول: «حَرَى» مثل «عَسى» في المعنى، فكل منهما يدل على الرجاء غير أن خبر «حرى» لا بد أن يقترن بـ«أن». تقول: حَرَى المريض أن يُشفى.

وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ « أنْ » مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا « أَنْ » نزُرا

ألزم العربُ فعل الرجاء « اخلَولَق » ألزموه « أنْ » مثلما ألزموها « حرى » وقَلَّ جداً عدمُ اقتران « أنْ » ، بخبر « أوشَك » .

تقول : أوشك وقت الظهر أن يحين ، واخلولَق الإمامُ أن يحضر .

وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا وَتَرْكُ « أَنْ » مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

« كرب » مثل « كاد » في عدم اقتران خبرها بـ « أن » في الأصح الأشهر ، كما قال :

كَرَبَ القلبُ من جواه يذوبُ ....

هذا معنى الشطر الأول من بيت ابن مالك ، ومعنى الثاني : عدم اقتران خبر أفعال الشروع بـ « أنْ » وجَبَ .

كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو ، وَطَفِقْ ، كَذَا جَعَلْتُ ، وَأَخَذْتُ ، وَعَلِقْ

هذه أفعال الشروع تقول : أنشأ السائقُ يحدُو ، وطفِق وجعل وأخذ وعلِق السائق يَحدو ، والسائق الذي يسوق الإبل ، ويحدو : أي : يغني لها لتنشط في السير .

وَاستَعْمَلُوا مُضَارِعًا لأَوْشَكَا وَكَادَ لا غَيْرُ ، وَزَادُوا مُوشِكَا

« أوشك » : فعل ماضٍ ، وكذلك « كاد » ، كلٌّ منهما جاء منه المضارع يكاد ويوشك ، قال تعالى : ﴿ **وإن يكادُ الذين كفروا ..** ﴾، وقال النبيُّ ﷺ :

« يوشك الفرات أن يَحسر عن كنزٍ من ذهبٍ » ، وجاء من « أوشك » أيضاً اسم الفاعل مُوشك . والكل يعمل.

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أوْشَكَ قَدْ يَرِدْ غنًى بـ« أنْ يفْعَل » عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

يقول : قد يَردُ كثيراً غنى – أي : استغناءٌ – عن الجزء الثاني وهو الخبر بنحو : أن يفعل ، وذلك بعد الأفعال المذكورة الثلاثة تقول : عسى أن ينزل المطرُ ، وكذلك اخلولق وأوشك ، وتكون حينئذ مثل « كان » التي تكتفي بمرفوعها .

وجَرِّدَنْ عَسَى، أوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بهَا ، إذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

إذا ذكر قبل « عسى » اسمها وكان مؤنثاً أو مثنى أو جمعاً لك الخيار في تجريدها من الضمير أو ذكره ، تقول : الجامعةُ عسى أن تُفتَح ، والطالبان عسى أن ينجحا ، والطالبتان عسى أن تَنجحا ، وكذلك الجمعُ بنوعيه ، وتقول عند ذكر الضمير : عست ، وعسَيَا ، وعسَتا ، وعسوا ، وعَسَين .

وَالْفَتْحَ والْكَسْرَ أجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ « عَسَيْتُ » ، وانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ

هذه مسألة لفظية تتعلق بـ« عسى » .

يقول : أجز الفتحَ في السين والكسر عند اقترانها بالضمير ، نحو : عَسَيتُ وعَسِيتُم ، واختيار الفتح زُكن ، أي . عُلم ، والوجهان مقروء بهما في السبع .. الفتح : قراءة نافع .

إن وأخواتها

لإنَّ ، أنَّ ، لَيْتَ ، لكِنَّ ، لَعَلّ، كأنَّ- عَكْسُ ما لِكَانَ مِنْ عَمَلْ

يقول : عكس العمل الذي لـ « كان » حاصلٌ لـ « إن » وأخواتها الخمس .

ومعلوم عملُ « كان » ؛ فإنها ترفعُ الاسم وتنصبُ الخبر ، وعكس عملها : نصبُ الاسم ورفع الخبر ، ومثَّل له بثلاثة أمثلة ، فقال :

كإنَّ زَيْدًا عَالمٌ بأنّي كُفءٌ ، ولَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ

الكفء : النظير . والضغن : الحقد ، ومعنى البيت واضح

ورَاعِ ذَا التَّرْتيبَ ، إلاَّ في الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا- أَوْ هُنَا- غَيْرَ البَذِي

اسم « إنَّ » هو المتقدمُ دائماً على الخبر إلا إذا كان مثل : ليت فيها غيرَ البذيء ، أو : ليت هُنا غير البذيء ، وهما الظرف والجار والمجرور ، فيجوز تأخرُ الاسم حينئذ ، وقوله « ذا » اسم إشارة ، مفعول ، و« الترتيب » بدل . وحيثما وجدتَ اسماً معرّفاً بـ « ألْ » بعد اسم إشارة فأعربه بدلاً ، دون تردد .

وأوضح منه ما قاله الحريري في الملحة :

ولا تقدِّم خَبَرَ الحروفِ إلا مع المجرورِ والظروفِ

وَهَمْزَ إنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ   مَسَدَّهَا ، وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

هذا مما يجب أن يُعنى به .

همزة « إنَّ » يجبُ فتحها في مواضع ، ويجب كسرها في مواضع ، ويجوز الوجهان في ما عدا ذلك .

ومواضع الفتح يجمعها : صحةُ تأويلها مع ما بعدها بمصدر ، مثل يعجبني أنك فاهم ، أي : فهمك ، وقمت لأنك قائم ، أي : لقيامك ، وهكذا .

فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا ، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ   وَحَيْثُ « إنَّ » لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

مواضع الكسر :

١ – أن تكون في ابتداء الكلام ، نحو : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ .

٢ – أن تكون في ابتداء صلة الوصول ، نحو : ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ ﴾ أي : الذي إنَّ . .

٣ – أن تكون جوابَ قَسَم ، نحو : ﴿ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ ﴾ .

أوْ حُكِيَتْ بِالقَوْلِ ، أوْ حَلَّتْ مَحَلّ   حَالٍ ، كَزُرْتُهُ وَإنِّي ذُو أَمَلْ

٤ – أن تقعَ بعد قول ، نحو : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ .

٥ – أن تكون في محَلِّ الحال ، نحو : زرته وإني ذو أملٍ .

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللاَّمِ ، كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

٦ – أن تقع بعد فعل عُلِّق باللام ، نحو : اعلم إنه لذو تقى .. فلولا اللام لفتحت الهمزة .

وهناك مواضع أخرى تتفرع عن هذه .

بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

المواضع التي يجوز فيها الوجهان :

١ – أن تقع بعد « إذا » الفُجائية ، نحو : قمت فإذا إنّ المؤذِّنَ يؤذنُ .

٢ – أن تقع أولَ جواب القسم ، وخبرُها غير مقترن باللام ، نحو : أقسم بالله أن الساعة حق .

مَعْ تِلْوِ فَا الْجَزَا ، وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ »

٣ – إذا وقعت بعد فاء الجزاء ، كقوله الله تعالى : ﴿**مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا** ... **فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ قرئ بالوجهين . وهذا معنى قوله : « مع تلو فا الجزا » .

٤ – أن تكون « إنّ » وما بعدها حكاية لمعنى المبتدأ ، نحو : خير القول أني أحمد الله ، وهذا معنى قوله : وذا يطرد ..

ومواضع أخرى تعود إلى ما سبق .

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ لاَمُ ابْتِدَاءٍ ، نَحْوُ : إِنِّى لَوَزَرْ

ذات الكسر هي « إنَّ » المكسورة .

يقول : تصحبُ الخبرَ لامُ ابتداءٍ بعد « إنَّ » المكسورة ، نحو : إني لوزرٌ، أي : ملجأ لإعانة الضعفاء .

وهذه اللام هي لام الابتداء كما قال المصنف ، المعروفة بالمزَحلَقة ، زعموا أنها كانت في أول الجملة ثم زُحلقت .

وَلاَ يَلِي ذِى اللامَ مَا قَدْ نُفِيَا وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

يقول : لا يتبع هذه اللام ما كان منفيا ، نحو : إنَّ الكتابَ لما قرأته . .
ولا تقترن أيضاً بفعل ماض كرضي ، فلا يقال : إني لحججتُ .

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ ؛ كَإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

فإن توسطت « قد » وجاءت قبل الفعل الماضي صحَّ اقترانها ، نحو : إنَّ هذا لقد سَمَا .

وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ وَالْفَصْلَ، وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

من المواضع التي تقترنُ بها لام الابتداء :

١ – معمولُ خبر « إنَّ » نحو : إنَّ أخي لَفضلَكَ عارفٌ . وهذا معنى الشطر الأول من البيت .

٢ - ضمير الفصل . نحو : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ... ﴾ .

٣ - المبتدأُ إذا تقدمه الخبر ، نحو : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ وهذا معنى قوله : « واسماً حلَّ قبله الخبرْ » .

وَوَصْلُ «مَا» بِذِي الحُرُوفِ مُبْطِلُ ... إِعْمَالَهَا ، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

يقول : اتصال « ما » بهذه الحروف (إنَّ وأنَّ .. إلخ) يبطلُ عملَها ، كقول الله عز وجل : ﴿ إنما الله إله واحد ﴾ وقول النبي ﷺ : « إنما الكَرْم قلب المؤمن » ، وليتما زيدٌ قائم ، وقد تعمل قليلاً مع وجود « ما » . ومن النحويين من يقول : « ليت » وحدها هي التي قد يبقى عملها مع « ما » .

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى ... مَنْصُوبِ «إنَّ» ، بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

يقول : يجوز أن ترفع المعطوف على اسم « إنَّ » المنصوب بشرط أن تستكمل خبرها ، نحو : إنَّ عثمانَ مبشرٌ بالجنة وعليٌّ . ومنهم من يجيز الرفع قبل مجيئ الخبر ، ومنه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ ﴾ في أحد الأعاريب .

وَأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنَّ ... مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

ثنتان من أخوات « إنَّ » ألحقتا بها في جواز رفع المعطوف ، وهما « أنَّ » و« لكنَّ »، نحو : ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ ، ونحو : أسلم بلال لكنَّ أميةَ كافرٌ وأخوه ، وأما الثلاث الباقيات فلا . فاستوت القسمة .

و « دون » في اللغة بمعنى : غير ، وأصغر ، وقبل ، وأقلّ .

وَخُـفِّـفَتْ إنّ فَـقَلَّ الْعَـمَلُ   وَتَلْزَمُ اللامُ إذا مَـا تُهْـمَلُ

في هذا البيت مسائل :

١ – جواز تخفيف « إنَّ » .

٢ – جواز إعمالها وإهمالها .

٣ – إعمالُها وهي مخففةٌ قليلٌ ، نحو : إنْ فَهمَك صَوَابٌ .

٤ – إذا أهملت عند تخفيفها وجب أن تدخلَ لام الابتداء على الخبر حتى لا تشتبه بـ« إنْ » النافية ، تقول : إن فَهمُك لَصوابٌ .

و« ما » في البيت زائدة .

وَرُبّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إنْ بَدَا   مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا

هذا استدراك متعلق بالمسألة الأخيرة ، فالضمير في « عنها » يعود على اللام ، وفحوى البيت : ربما استُغني عن تلك اللام وذلك حين يبدو مراد المتكلم ويؤمنُ اللبس ، كقوله :

إنِ الحقُّ لا يَخفى على ذِي بَصيرةٍ[1]   ....

(١) الخبر : « لا يخفى » ويبعُد أن يُحتاج إلى « اللام » مع « النفي » هنا .

وَالْفِـعْلُ إنْ لَمْ يَكُ نَاسِـخًـا فَـلاَ   تُلْفِـيـهِ غَـالِبًـا بِإنْ ذِى مُـوصَـلاَ

خلاصة البيت : أنَّ «إنّ» المخففة إذا اقترن بها فعلٌ فإنه غالباً يكون من الأفعال الناسخة ، نحو : ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ ، و﴿ وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ وقد يتصل بها غير الناسخ كقولهم : «إن يزينُك لنفسك» .

وَإنْ تُخَـفَّفْ أَنَّ فَـاسْـمُـهَـا اسْـتَكَنّ   وَالْخَـبَـرَ اجْـعَلْ جُـمْلَةً مِنْ بَعْـدِ أَنْ

في البيت مسائل :

١ - جواز تخفيف «أنَّ» .

٢ - عند تخفيفها يكون اسمُها مستكنّا (أي : مستترا) نسميه ضمير الشأن، وهو في الحقيقة محذوف ؛ لأن الاستتار يكون مع الأفعال ، ولكن المصنف تَجوّز .

٣ - خبرها لا يكون إلا جملةً اسميةً أو فعليةً .. ومثال ما اجتمع فيه الشروط : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ .

وَإنْ يَكُنْ فِـعْـلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَـا   وَلَمْ يَكُنْ تَصْـرِيفُـهُ مُـمْـتَنِعَـا

فَـالأحْـسَنُ الفَـصْلُ بِقَـدْ، أَوْ نَفْيٍ ، او   تَـنْفِـيسٍ، أوْ لَوْ، وَقَلِيلٌ ذِكْـرُ لَوْ

يقول : إن يكن الخبرُ فعلا فالأحسنُ الفصلُ بواحد من هذه الأشياء :

١ - (قد) ، نحو : ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ .

٢ - حرف نفي (لا ، لَمْ ، لَنْ) ، نحو : ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾ .

٣ - حرف تنفيس (السين ، وسوف) ، نحو : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ .

٤ - (لو) ، نحو : ﴿ وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا ﴾ .

فإن كان الخبر فعلَ دُعاء ، أو لا يمكن تصريفُه ؛ لأنه جامد فلا يحتاج إلى شيء من هذه الفواصل .

مثال الدعاء : ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا .. ﴾ في قراءة .

ومثال الجامد : ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ .

وقوله : « وقليل ذكر لو » يشير إلى أن ذِكرها في الفواصل في كتب النحو قليل .. ووهَم من فهم غير ذلك .

وَخُـفِّـفَتْ كَـأَنَّ أيضًـا فَنُوِي ... مَنْصُـوبُهَـا وَثَابِتًـا أيضًـا رُوِي

خففت « كأن » أيضاً ، وبقيت عاملةً ناصبة ، ومنصوبها منويٌّ ، وروي ثابتاً .

وجاءت مخففةً ومشددة في قول الله تعالى : ﴿ كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ .

ومما ذكر فيه الاسم قول الشاعر يصف محبوبته ويشبهها بظبية تمدّ جيدها لتناول الشجر :

ويومـاً تُوافـينا بوجـهٍ مـقـسَّمٍ ... كـأن ظبـيـةً تَعطُو إلى وارق السَّلَمْ

« لا » التي لنفي الجنس

عَمَلَ «إِنَّ» اجْعَلْ لِلاَ فِى نَكِرَهْ   مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

هذه « لا » التي تنفي الجنس ، فإذا قلت : لا رجل هنا ، معناه : لا يوجد أحد من الرجال ، ولهذا لا يصح أن تقول : لا رجل هنا بل رجلان .

والمصنف يقول : اجعل عمل (إنّ) - الذي هو نصب الاسم ورفع الخبر - اجعله أيضاً لـ (لا) مفردةً ، نحو : لا إله إلا الله ، أو مكررة ، نحو : لا حول ولا قوة إلا به . ولا تعملُ إلا في نكرة

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا ، اوْ مُضَارِعَهْ   وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ

يقول : انصب بـ « لا » المضاف ، نحو : لا رَجَلَ عِلمٍ هُنا .

تقول في إعرابه : « لا » نافية للجنس ، و« رجل » اسمها مبني على الفتح في محل نصب ، وهو مضاف و« علم » مضاف إليه ، و« هنا » خبر .

وانصب بها المضارعَ (المشابه) للمضاف ، نحو : لا تاركاً صلاةً عاقل .

ومعنى عجز البيت : أنك إذا ذكرت منصوبها اذكر خبرها رافعاً له .

وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا : كَلاَ   حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ ، وَالثَّانِى اجْعَلاَ

مَـرْفُـوعًـا ، اوْ مَنْصُـوبًا ، اوْ مُـرَكَّـبَـا   وَإِنْ رَفَـــعْـتَ أَوَّلاً لا تَـنْـصِــــبَــــــا

المفرد في هذا الباب ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف .

هذان البيتان اشتملا على مسائل :

الأولى : إذا دخلت « لا » على المفرد بُني على الفتح .

الثانية : إذا تكررت « لا » نحو : لا حول ولا قوة إلا بالله ، فلنا في مثله إعراباتٌ خمسة :

١ - رفع الثاني : لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله ؛ على أنَّ « لا » الثانية ملغاة .

٢ - النصب : عطفاً على محلّ « حَولَ » لأنه مبني على الفتح في محل نصب « لا حولَ ولا قوةً إلا بالله » .

٣ - تركيبها مع « لا » وبناؤها على الفتح : « لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله » وهو الشائع المستعمل .

كل هذه الأوجه على بناء الأول على الفتح .

٤ - رفع الأول والثاني معاً : « لا حولٌ ولا قوةٌ » على إلغاء العمل .

٥ - رفع الأول وبناء الثاني على الفتح : « لا حولٌ ولا قوةَ إلا بالله » على إهمالها في الأولى وإعمالها في الثانية .

وَمُـــفْــرَدًا نَعْــتًـــا لِمَبْنِيٍّ يَلِي   فَـافْـتَحْ، أَوِ انْصِـبَنْ، أَوِ ارْفَعْ، تَعْـدِلِ

أقدّمُ لك المثال حتى يتضح المقال : لا رجلَ قائمَ عندنا .

يجوز لك في « قائم » الفتحُ والنصبُ والرفع ، فتقول : لا رجلَ قائمَ ، وقائماً ، وقائمٌ .

فأما الفتح فمراعاةً للموصوف ، وهو مبنيّ .

وأما النصبُ فلأن محلّ الموصوف النصب .

وأما الرفع فمراعاة لمحل « لا » واسمها .

وتركيب بيت ابن مالك هكذا :

افتح أو انصبن أو رفع نعتاً مفرداً يلي اسماً مبنياً .

وَغَـيْـرَ مَـا يَلِي ، وَغَـيْـرَ المُفْـرَدِ   لاتَبْنِ ، وَانْصِبْـهُ ، أَوِ الرَّفْعَ اقْـصِـدِ

يريد أن يقول : اعلم أن النعت الذي لا يلي اسم « لا » مباشرة ، وكذلك النعت الذي ليس بمفرد يمتنع فيه البناء ، ويجوز النصب والرفع .

مثال ذلك : لا يهوديَّ عندنا مأموناً ، أو مأمونٌ ، هذا مثال النعت الذي لم يَلِ المنعوت ، وأما ما وَلي غير المفرد ، فنحو : لا قاصدَ حرمٍ مُسلماً ممنوع .. أو مسلمٌ .

وأصل البيت : لا تبن غير ما يلي .

وَالعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لاَ» احْكُمَا لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

يقول : المعطوف على اسم «لا» إذا لم تكن مكررة احكم له بالذي حكمت به للنعت الذي فصل بينه وبين اسم «لا» فاصل ، وتقدم هذا في البيت الذي قبله وقلنا : يجوز فيه الرفع والنصب .

تقول : لا أبَ وابناً مثلُ إبراهيم وابنه .

ولك أن تقول : وابنٌ . النصبُ على المحل ، والرفع على محلّ «لا» واسمها .

وَأَعْطِ «لاَ» مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاِسْتِفْهَامِ

الخطب في هذا البيت هيِّن ، ومثاله : ألا رجلَ موجود ؟ .

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الخَبَرْ إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

وهذا أهون من الذي قبله ، وأكثر الأمثلة السابقة تدل عليه ، لكن إذا لم يعرف المراد فلا يجوز إسقاطه ، كقول الشاعر :

.... ولا كريمَ من الولدان مصبوحُ

فإنه لو لم يذكر لقدرنا معنى آخر عاماً ، كـ «موجود» ونحوه .

«ظن» وأخواتها

انْصِبْ بِفِعْلِ القَلب جُزأَى ابْتِدَا ... أَعْنِي: رأى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا
ظَنَّ حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ، مَعَ عَدْ ... حَجَا ، دَرَى، وَجَعَلَ اللّذْ كَاعْتَقَدْ
وَهَبْ، تَعَلَّمْ، والّتِي كَصَيَّرَا ... أيضًا بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرَا

تقدم أنّ «كان» تنصبُ الخبر ، و«إنَّ» تنصب الاسم ، وهذه «ظن» تنصب الاثنين ، هي وأخواتها .

وهي أفعال قلبيّة ، وليس كلُّ فعل قلبيٍّ يعمل هذا العمل ، ولذلك عدها فقال : أعني :

« رأى » ، نحو : رأيتُ الله أكبَر كلِّ شيءٍ . ولا تنس أن « رأى » – هنا – علميَّة لا بصرية .

«خالَ» ، نحو : خِلت الهلال لائحاً .

«علمت» : عَلمتُك شجاعاً .

وهكذا «وجد» ، و «ظن» ، و«حسب» ، و«دَرَى» .

و«زعم» ، نحو : زَعَمَتْنِيَ شيخاً .

و «عَدَّ» ، نحو : عَدَدْتك عالماً .

و«حَجا» ، نحو : حجوتُ أبا عمرو أخا ثقة .

و«جعل» الذي بمعنى اعتقد ، نحو : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا ﴾ .

و«هَبْ» ، نحو : هبني مخطئاً فهلا عَذَرت .

و«تَعَلَّمْ» بمعنى (اعْلم) ، نحو : تعلَّمْ شِفاء النفس قهرَ عَدوِّها .

فكلّ هذه الأفعال انصبْ بها جزأي الجملة المبتدإية ؛ أي : المبتدأ والخبر، وتقول عن الأول : مفعول أول ، والثاني : مفعول ثانٍ .

وقوله : «والتي كصيرا . .» يريد الأفعال التي بمعنى «صَيّر» ومنها «جعل» ، و«صيّر» ، و«اتخذ» ، نحو : ﴿ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا ﴾ ، ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً ﴾ ، ونحو : صيّرت الماء ثلجاً .

وهذه أفعال تحويل وتصيير .

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ، وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

كَذَا تَعَلَّمْ، وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

التعليق : إبطالُ العمل لفظاً لا مَحَلاً ، نحو : ظننت لَزيدٌ عالم .

والإلغاء : إبطال العمل لفظاً ومحلاً ، نحو : زيدٌ ظننتُ عالمٌ .

ومعنى البيتين : ما ذكر من الأفعال السابقة إلى قوله : وهَب .. : يجوز فيه التعليقُ والإلغاءُ ، وتقول في الإعراب :

ظننت : فعل وفاعل .

لزيد : اللام للابتداء ، و« زيد » مبتدأ ، و« عالم » خبر ، وجملة المبتدأ والخبر سدّت مسد مفعولي « ظن » .

واللام هي المعلقة ، فإنه يمتنع النصب مع وجودها .

ثم قال : « والأمرَ هبْ .. إلخ .

معناه أن « هَبْ » ، وكذا « تعلَّم » لا يأتي منهما إلا الأمر ، وأما ما سواهما من الأفعال التي ذكرت بصيغة المضي فتتصرف إلى غيرها ، تقول : يحسب واحسب ، ويزعم وزاعم .. وهكذا .

و« زكن » بمعنى : علم .

وَجَوِّزِ الإِلْغَاءَ ، لاَ فِى الاْبتِدَا ، وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ ، أوْ لاَمَ ابْتِدا
فِى مُوهِمٍ إلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا وَالتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ «مَا»
وَ «إنْ» وَ «لاَ» ،لاَمُ ابْتِدَاءٍ ، أوْ قَسَمْ، كَذَا . وَالاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

يجوز الإلغاء بشرط أن لا يكون العاملُ في أول الكلام ، فلا يجوز ظننتُ زيدٌ عالم . فإن جاء في كلام العرب ما يوهم الإلغاء مع تقدم العامل

فالمخرج من ذلك المضيق أن تَنوي ضميَر الشأن ، أو تدّعي وجودَ لام محذوفة، من ذلك قول كعب بن زهير :

.... ومــا إِخــالُ لَدنيــا منكِ تَنويلُ

أصله : وما إِخاله ، فالهاء مفعولٌ أول ، والجملة - بعده - في محلٍّ نصب مفعولٌ ثانٍ .. ونحوه : « وجدتُ مِلاكُ الشيمة الأدبُ » أصله : لَمِلاكُ.

وقوله : « والتزم التعليق قبلَ نفيِ ما وإنْ .. » يشير إلى أدوات التعليق ، وهي : « ما » النافية ، و« إن » النافية ، و« لا » ، و« لام الابتداء » ، و« لام القسم » ، و« الاستفهام » ، نحو : « ﴿ وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ ، فلو لم يكن استفهامٌ لنصب المفعول نصباً ظاهراً .

لعلم عِرْفانٍ وظن تُهَمَه تَعْدِيةٌ لِواحدٍ مُلْتَزَمَه

تقدّم أن « عَلِم » و« ظَنَّ » تتعديان إلى مفعولين ، ويقول هنا : إن كلاً منهما يتعدى لمفعولٍ واحد ، وذلك إذا كانت « علم » بمعنى عَرَف ، نحو : عَلمتُ زيداً ، بمعنى عرفته ، وإذا كانت « ظن » بمعنى : اتَّهم .

وِلرأى الرُّؤْيا انْمِ مَا لِعَلِمَا طَالبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

« رأى » تكون بصريةً ، وتكون علميةً ، وتكون حُلميةً منامية .

والمصنف يقول : انسب لـ « رأى » التي للرّؤيا ما نسبته لـ « عَلِم » من

نصب مفعولين ، وقد وضح ذلك أول الباب ، مثاله : رأيتكَ في المنام جَليسي .

وَلاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

الفطَر مجبولةٌ على تطلُّب الأسباب ، والحسُّ اللغوي لا يقبل مخالفة ما أَلفَه بلا دليل ، فلا يجوز إسقاط مفعول من المفعولين أو كليهما إلا بدليل من الحال أو السياق ، نحو : ﴿ أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ ، أي : تزعمونهم شركاء ، وكقولك لمن سألك : هل تظن زيداً عالماً ؟ ، فتقول : أظن . .

وَكَتَظُنُّ اجْعَل «تَقُول» إنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ، وَلَمْ يَنْفَصِلِ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ ، أَوْ كَظَرْفٍ، أَوْ عَمَلْ، وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

يقول : اجعل الفعل المضارع المبدوء بالتاء « تقول » مثل « تظن » فانصب به مفعولين بشرط واحد ، وهو : أن يليَ الفعلُ استفهاما متصلا به ، فإن فصل بينهما ظرف أو جار ومجرور أو عمل وهو أحد المفعولين جاز ذلك ، مثال ذلك : أتقولُ الشمسَ طالعةً . ومثال ما فُصِل بين الاستفهام والفعل بأحد المفعولين قول القائل :

أَجُهَّالاً تقولُ بني لؤيٍّ ....

ولا يزال العامةُ إلى اليومِ يعبرون بـ« تقولُ » ، ويريدون الظنَّ .

وَأَجْــرِىَ الْقَــولُ كَظَنٍّ مُطْلَقَــا   عِنْدَ سُلَيْمٍ ، نَحْوُ «قُلْ ذَا مُشْفِقَا»

أجري القولُ عند السُّلميِّين مُجرى الظن بلا شروط ، نحو : قُل ، أي : ظُنَّ هذا مُشفقاً عليك .

أعلم وأرى

إلى ثلاثة رأى وعلما عدوا، إذا صارا أرى وأعلما

يقول : عدّى العربُ الفعلين : « رأى » و « علم » إلى ثلاثة مفاعيل إذا زيدت فيهما الهمزة وصارا : أرى وأعلم ، فتقول : أريتُ زيداً المسألةَ واضحةً ، وكذلك أعلمتُ .

وما لمفعولي علمت مطلقا للثان والثالث أيضا حققا

يقول : جميع ما ثبت لمفعولي « علمت » فيما سبق بيانه من جواز الإلغاء والتعليق وجواز حذفهما أو حذف أحدهما لدليل ، كل ذلك حُقّق وثبت أيضاً للمفعول الثاني والثالث من مفاعيل « أعلم » و« أرى » فلك أن تقول في التعليق مثلاً : أعلمتكَ لزيدٌ قائم .

وإن تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا

أي : إن تعدى كلٌّ منهما إلى مفعول واحد بدون همز ؛ بأن كانت « عَلِمَ » بمعنى عَرَف ، وكانت « رأى » بصرية إذا دخلت عليهما الهمزة زادتهما مفعولاً ثانياً فتقول مثلاً : أريتُ زيداً الهلالَ .

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَى كَسَا   فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

المفعول الثاني من مفعولي « أعلم » التي تنصب مفعولين ، وكذلك « أرى » كالمفعول الثاني للفعل « كسا » و « أعطى » وما أشبههما يتأسّى به في كل حكم ، ومن ذلك : أنه لا يجوز فيه الإلغاء ولا التعليق ، وكذلك الحذف وغير ذلك من الأحكام ، ومعلومٌ أنَّ مفعولي « كسا » و« أعطى » ليس أصلُهما المبتدأ والخبر ، فإذا قلت : أعطيتُ زيداً كتاباً لم يصح تركيب الجملة إن قلت : زيد كتاب ، وهكذا : أعلمت زيدا المسألة .

وكَأَرَى السَّابِقِ نَبَّا ، أَخْبَرَا   حَدَّثَ ، أَنْبَأَ ، كَذَاكَ خَبَّرَا

مثل « أرى » السابق الذكر : « نَبَّأ » و« أَخْبَر » ، و« حدّث » ، و« أنبأ » ، و« أخبر » ، كلها ينصب ثلاثة مفاعيل تقولُ : خبّرت الرَّجل ولدَه مجتهداً وكذلك الباقي .

وسيبويه لم يذكر إلا ثلاثة (أعلَم وأَرى ونَبَّأَ) وزاد مَن بعدَه الأربعة الباقية .

الفـاعل

الفاعلُ ركنٌ في الجملة الفعلية ، ومعرفتُه سَهلة ، والعقلُ يستدلُّ عليه بالرَّبط بين الحَدَث وفاعِله ، وكلّ موجود يصح أن يكون فاعلاً ومفعولاً في الإعراب .

الْفَـاعِلُ الَّذِى كَـمَـرْفُـوعَىْ «أتى زَيْدٌ» «مُنِيـراً وَجْـهُـهُ» «نِعْمَ الْفَـتَى»

شرحُ التعريفات بالمثال أنفعُ للفهم . والتعريفات أكثرها فيه قصورٌ أو تعقيدٌ .

وفي البيت ثلاثة أمثلةٍ يتضحُ منها أن الفاعل اسم ، وأنه لا بد له من فعل أوما في معناه ، وأنه يسبقه ، والأمثلة الثلاثة هي : أتى زيدٌ ، منيراً وجهُه ، نِعم الفتى .

وَبَعْـدَ فِـعْلٍ فَـاعِلٌ ، فَـإِنْ ظَهَـرْ فَـهْـوَ ، وَإِلاَّ فَـضَـمِـيـرٌ اسْـتَـتَـرْ

ما من فعل إلا له فاعلٌ يكون بعد الفعل ، إلا ما ندر جدًا ، فإن ظهر وبرز فهو الفاعل ، وإن لم يظهر فهو ضميرٌ مستتر ، نحو : ﴿ قُمْ فَأَنذِرْ ﴾ فكلّ من الفعلين فيه ضمير مستترٌ فاعل .

وَجَـرِّدِ الْفِـعْلَ إِذَا مَـا أُسْنِدَا لاِثْنَيْنِ أَوْ جَـمْعٍ كَـ«فَـازَ الشُّـهَـدَا»

وَقَـدْ يُقَـالُ : سَـعِـدَا ، وَسَـعِـدُوا ، وَالْفِـعْلُ لِلظَّاهِرِ -بَعْـدُ- مُـسْنَدُ

فاز الشَّهيدانِ ، فاز الشهداءُ .

هذان مثالان ، الأول فيهما مثنًى ، والثاني جمع ، وفعلهما خال من العلامة التي تدل على التثنية والجمع ؛ لأن الفاعل بصيغتيه وضَّح المعنى المراد ، ولو قلنا : فازا الشَّهيدانِ وفازوا الشهداء أضفنا في الكلام ما لا نحتاج إليه ، ولكنَّ قوماً من العرب أحبوا هذا النوع من الكلام فقال قائلهم : أكلوني البراغيث ، لعلها تكاثرت عليه .. والأصل أن يقول : أكلني .

وهذا معنى قوله : وقد يقال سعدا وسعدوا .

ومعنى قوله : « والفعلُ للظاهر بعد مُسندُ » أن الاسم الظاهر الذي يأتي بعد هذه الأفعال التي جاءت على تلك اللغة هو الفاعل ، وأما تلك الحروف فهي علامات ، فالألف في « سَعِدا » للتثنية ، والواو في « سَعِدُوا » للجمع المذكر ، والنون في « سَعِدْنَ » للجمع المؤنث .

وَيَرْفَعُ الْفَـاعِلَ فِـعْلٌ أُضْـمِـرَا كَـمِـثْلِ «زَيْدٌ» فِي جَـوَابِ «مَنْ قَـرَا»؟

وإذا قيل لك : من قرأ اليومَ من إخوانك ، فقلت : زيدٌ ، كان « زيد » فاعلاً ، والرافع له فعل ، حُذِفَ للعلم به .

وهذا الحذف جائز ، وقد يكون واجباً ، مثل : ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** ﴾ . أي استجارك أحد .

وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي المَاضِي، إِذَا كَانَ لأُنْثَى ؛ كَـ«أَبَتْ هِنْدُ الأذَى»

الفعل الماضي الذي فاعله أنثى تتصل به تاء التأنيث ، مثل : أبت هندُ الأذى . لكن : هل يلزم اتصالُها؟ هذا ما سيوضحه المصنف بعد .

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ ، أوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

إنما تلزم تلك التاءُ الفعلَ في حالتين :

الأولى : أن يكون فاعلُ الفعلِ ضميراً متصلاً سواءٌ كان ذلك الفاعل حقيقيَّ التأنيث أو لا ، مثل : ليلى أقبلت والشمسُ طلعت .

الثانية : أن يكون الفاعلُ ظاهراً حقيقيَّ التأنيث ، وهو ما لـه (حِرْ) أي: فَرْج، نحو : ذهبت ليلى ، وأصل « حِر» حِرْحٌ .

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ ، فِي نَحْوِ : «أتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الوَاقِفِ»

إذا فصَلَ بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقيِّ فاصلٌ أبيح للمتكلّم أن يترك تاء التأنيث ، فيقول : أتى القاضيَ بنتُ الواقف ، وطافَ بالبيت أمُّ سَلمةَ .

وَالحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِـ«إلاَّ» فُضِّلا ، كَـ«مَا زَكَا إلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ»

إذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث «إلا » فُضِّل الحذفُ على الإثبات تقول : ما زكا إلا فتاة ابن العلاء ؛ لأنه على تقدير ما زكا أحد ، ويجوز ما زكت .

وَالحَـذْفُ قَـدْ يأتي بِلاَ فَـصْلٍ ، وَمَعْ ضَـمِـيـرِ ذِى الْمَجَـازِ فِى شِـعْـرٍ وَقعْ

قد يأتي حذفُ التاء مع الفاعل المؤنث وهو حقيقيٌّ التأنيث من غير فاصل ، وحكى سيبويه : قال فلانة . ويعدُّ من الشاذ .

وكذلك جاء في بعض كلام العرب حذفُ التاء من النوع الثاني الذي يجب فيه التأنيث وهو الفعل الذي فاعله ضمير ، ومنه :

.... ولا أرضٌ ابقَل إبْقَالَهَا

والأصل : أبقلت .

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ - سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ- كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

الجمع ثلاثة : مذكرٌ سالم ، ومؤنث سالم ، وتكسير .

وفي هذا البيت بيانُ حكم التاء مع الفعل إذا كان الفاعلُ واحدا من هذه الجموع ، فقال : التاءُ مع جمع سوى جمع المذكر السالم حكمها حكم التاء مع الواحدة من اللَّبِن والواحدة منه : لَبِنة ، تقول : سقطت لبنة ، وسقط لبنة ، كل ذلك جائز ، لأنه غير حقيقي التأنيث ، فتقول : قال المسلمات ، وقالت المسلمات ، وتقول : قال العلماء ، وقالت العلماء ، وأما المذكرُ السالم فلا يؤنثُ فعله .

وَالْحَذفَ فِى «نِعْمَ الْفَتَاةُ» اسْتَحْسَنُوا لأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

استحسنوا الحذف في «نعم» و«بئس» إذا قلت : نعم الفتاةُ ، وبئست

الفتاةُ ؛ لأنهم أرادوا الجنس ، والجنس فيه عموم ، كأنهم قالوا : نعم جنسُ الفتاة . ولا يعني هذا أن الحذف مفضَّل على الإثبات .

وَالأَصْلُ فِى الفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلاَ وَالأَصْلُ فِى المَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ

اشتمل على قاعدتين كليّتين ، هما :

الأصل في الفاعل الاتصالُ بالفعل وتأخّرُ المفعول .

الأصل في المفعول أن ينفَصِل عن الفعل بالفاعل .

وقد كانت واحدة من القاعدتين مغنيةً عن الثانية .

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الأَصْلِ، وَقَدْ يَجِي المَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

تضمن مسألتين :

١ – قد يجاء بكلام مخالف للأصل السابق فيتقدم المفعول على الفاعل وجوباً أو جوازاً كما سوف يأتي .

٢ – قد يجيئ المفعول قبل فعله ، نحو : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ .

وأَخِّرِ المَفْعُولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ، أوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

يجب تأخير المفعول به عن الفاعل في حالتين :

١ – إذا خيف اللبس ، نحو : كلَّم أبي أخي ، وخالفَ أولئك موسى ، وأرضعت هذه تلكَ ؛ لأن علامةَ الإعراب هي الفارقة ، وهي غير

موجودة . فلا بد من الرجوع إلى الأصل وهو تقديم الفاعل .

٢ – إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً ، مثل : كلمت زيداً ، فلا يصحُّ تأخير التاء ؛ لأنها لا تقوم بذاتها . وقوله : « غير منحصر » حال . يوضحه البيت اللاحق ، وهو :

وَمَا بِـ«إلاَّ» أَوْ بِـ«إِنَّمَا» انْحَصَرْ أخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

يقول : أخر الذي انحصر منهما (الفاعل أو المفعول) نحو : ما حفظ القُرآنَ إلا أربعَةٌ ، تريد حصر الحفظ في الفاعل ، فهذا يجب تأخيره ، وتقول في تأخير المفعول : ما جَمَع زيد إلا القرآنَ ، تريد حصر الجمع في القرآنِ . وكذلك نحو : إنما يحفظ الألفية عالمٌ ، وإنما حفظ زيدٌ القرآنَ .

وَشَاعَ نَحْوُ : «خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ» وَشَذَّ نَحْوُ «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ»

إذا كان في المفعول ضميرٌ يعود على الفاعل فتقديم المفعول على الفاعل – نحو : خاف ربَّه عمرُ – شائع وكثير .

وإذا كان في الفاعل ضميرٌ يعود على المفعول – نحو : زان نورُه الشجرَ – فإن تقديم الفاعل شاذٌّ وقليل ؛ لأن الضمير في الأصل يعودُ على سابق الذكر ، أو سابق الرتبة .

النائب عن الفاعل

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَهُ ؛ كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ

يحذف الفاعل وينوبُ عنه المفعول به في جميع ماله من الأحكام كالرفع ، وعدم حذفه وغير ذلك ، نحو : ﴿ **وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا** ﴾ ، و« نيل خير نائل » ، ويكون حذف الفاعل للعلم به أو تعظيمه أو ضدّهما أو الخوف عليه أو الخوف منه ..

ونقول في إعرابه : « خلق » : فعل ماضي مبني لما لم يسم فاعله . و« الإنسان » : نائب فاعل .

ومن الخطإ أن يقال عن الفعل : مبني للمجهول لا سيما في المثال السابق ، فإنه في الحقيقة معلوم غير مجهول . ومنهم من يقول : مبني للمفعول . ومنهم من يقول : مبني لغير الفاعل ، أو : مغيّر الصّيغة .

فَأَوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمَنْ ، والمُتّصِلْ بالآخِرِ اكْسِرْ في مُضِيٍّ كَوُصِلْ

الأفعال في هذا الباب أفعال مُضيٍّ أو مُضارَعَةٍ ، ولا بد من تغيير يحصل في ضبطها لتتميز عن الأفعال المبنية للفاعل . فقال : اضمم أولَ الفعل – سواء كان ماضياً أو مضارعاً – و اكسر الحرف المتصل بآخره إذا كان ماضياً ، مثل : وُصِل الحبلُ ، وقُضِي الأمر .

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيَنْتَحِي المَقُولِ فِيهِ : يُنْتَحَى

يقول : اجعل الحرف المتصل بآخر حرف من المضارع منفتحاً ، وأما أوله فمضموم ، كما سبق ، مثل : يَنْتَحِي ، تقول فيه : يُنتحَى ، أي : يُجعَل ناحيةً .

وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا المُطَاوَعَهْ كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ

تاء المطاوعة ، نحو : عَلَّمتُه فتعَلَّم ، كأنه طاوعك فتَعلَّم ، وكذلك : كسَّرته فتكَسَّر ، طاوعَك فَلاَنَ لَكَ .

ومعنى البيت : اجعل الحرف الثاني الذي يتلو التاء التي للمطاوعة مضموماً كالحرف الأول ، فتقول : كسَّرته فتُكُسِّرٌ .

وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي

يقول : اجعل الحرفَ الثالثَ من الفعل الذي ابتدئ بهمزة الوصل اجعله مضموما كالحرف الأول أيضاً ، نحو : استُحْليَ العملُ ، واستُحِبَّ التبكيرُ للجمعة .. الحرف الثالث هو التاء .

واكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَا ثُلاثِيٍّ أُعِلْ عَيْنًا ، وَضَمٌّ جَا كَـ«بُوعَ» فَاحْتُمِلْ

ههنا أمور :

الإشمام : المراد به – هنا – الجمعُ بين حركتي الكسر والضم عند النطق بالفعل الثلاثي المعل عينُه ، المكون من ثلاثة أحرف والأوسط حرف علة ،

فلنا في هذه الأفعال التي هي على نحو : بِيع ، وقِيل ، وغِيض ، ثلاثة أوجه :

الأول : الكسر الخالصُ للحرف الأول ، فنقول : بِيع .

الثاني : الإشمام ، وهو جمعٌ بين الكسر والضم : بُِيع ، وهو مركب من اللغتين .

الثالث : الضم الخالص : بُوع . ومنه :

* ليت شباباً بُوعَ فاشتريت *

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ   وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّْ

إن حَصَل لبسٌ في أيِّ استعمال اجتُنب اللبسُ وصيغ الكلام بما لا يلبس ، ولهذا قال :

وإن خيف لبس – بسبب شكل – اجتُنبَ ذلك الشكل وعُدِل عنه إلى وجه آخر ، ففي نحو : بُعتَ يا عَبْد ، يجوز – لأول وهلةٍ – ثلاثة أوجه ، ضمُّ الباء وكسرُها والإشمام ، غير أنَّ الكسر ملبسٌ ، قد يُفهِمُ غير المقصود ، وينقلب العبد إلى بائع لا مبيع .

ثم ذكر أن الوجوه الثلاثة التي لـ« باع » صالحة للفعل « حَبَّ » وما شابهه ، كرَدَّ ، وعَضَّ .

وَمَــا لِفَــا باعَ لِمَا الْعَــيْنُ تَلِى　　　فِى اخْتَـارَ وَانْقَـادَ وَشِبْـهٍ يَنْجَلِى

يقول : الذي جاز في باء باع وشبهه يتضح وينجلى للحرف الذي تليه العين في الميزان في « اختار » و« انقاد » وشِبْههما .

ومعلوم أن « اختار » على وزن « افتَعَل » ، فالحرف الذي تليه العين هو التاء ، ويجوز فيها الثلاثة التي في « باع » ، وهي الكسر والضم والإشمام .

وَقَــابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اوْ مِنْ مَــصْــدَرِ　　　أَوْ حَــرْفِ جَــرٍّ بِنِيَــابَةٍ حَــرِى

القابل للنيابة عن الفاعل من :

١ - الظرف بنوعيه .　　٢ - المصدر .　　٣ - الجار والمجرور .

حريٌّ بالنيابة جدير بها .

تقول في ظرف الزمان : صيم يومُ الخميس ، وفي ظرف المكان : جُلِسَ عندك ، وفي المصدر : يُركع ركوعُ المخبتين . وفي الجار والمجرور : يُعتكَف في المسجد .

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هذِى ، إنْ وُجِــدْ　　　فِى اللَّفْظِ مَــفْـعُــولٌ بِهِ، وَقَــدْ يَرِدْ

أي : لا ينوب شيء من هذه الثلاثة المتقدمة (الظرف ، والجار والمجرور، والمصدر) إن وجد في اللفظ مفعول به ، تقدم أو تأخر ؛ لأنه سيِّد الجماعة ، نحو : حُفِظ الكتابُ حفظاً ، أو : حُفِظَ حفظاً الكتابُ .. ثم نبه بقوله : « وقد يَرد » إلى ورود نيابةُ غير المفعول به مع وجوده قليلاً ؛ بمعنى لطيفٍ .

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ «كَسَا» فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

وباتفاق من أكثر النحاة يجوزُ أن ينوبَ المفعول الثاني عن الفاعل إذا كان العامل فيه من باب « كَسَا » ، و« أعطى » بحيث يكون اللبس مأموناً ، نحو : كُسِيَ زيدا ثوبٌ ، وأُعطِي عَمْرا كتابٌ ، فإن كان في الكلام لبسٌ فهو ممنوع نحو : أُعطي زيدٌ عَمْرا ، فمثل هذا لا بد أن يكون النائب هو الأول ، لأننا لا نعلم من الآخذُ منهما .

فِي بَابِ «ظَنَّ ، وَأَرَى» الْمَنْعُ اشْتَهَرْ وَلاَ أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

يقول : المنع اشتهر في أن يكون المفعولُ الثاني نائبَ فاعل إذا كان من باب « ظن » وأخواتها كـ « أرى » و« حسب » و« علم » .. إلخ ، فلا يجوز أن تقول : عُلِم زيدا فاهمٌ ، ولكن المصنف هو وجماعة من النحويين لا يرى منعه إذا ظهر القصد ولم يكن لبس ، وهو الصواب .

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

إذا كان في الجملة أكثر من معمول يصحُّ أن يكون نائب فاعل ، فنائب الفاعل واحد ، وهو المرفوع ، وما عداه منصوب ، نحو : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ ، ونحو : سُلِّم زيدٌ جائزة أمام زملائه يوم الاثنين تسليماً .

فزيد : نائب الفاعل ، وجائزة : مفعول ثاني ، وأمام : ظرف مكان ، ويوم : ظرف زمان ، وتسليما : مصدر ، وكلها معلقةٌ بالرافع وهو الفعل ،

وأصل البيت :

والذي سوى النائب عن الفاعل من المعمولات المعلَّقة بالفعل المبني لما لم يسم فاعله ، النصب له مستقرٌّ .

و« محققاً » في البيت : حال .

اشتغال العامل عن المعمول

إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ: بِنَصْبِ لَفْظِهِ، أَوِ المَحَلّ
فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْمًا، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

النحاةُ يجعلون باب الاشتغال بين المرفوعات والمنصوبات لأنه يجمع بين الأمرين .

الاشتغال : هو أن يشتغل العاملُ عن المعمول الأساسي بمعمول آخر كالضمير ، مثل : زيداً أكْرِمْه .

فزيد : مشغول عنه ، والفعل مشغول ، والهاء : مشغول به ، وزيداً : منصوب بفعل محذوف ، والأصل : أكْرِمْ زيداً أكْرِمْه .

ومعنى البيتين : إن كان في الجملة ضميرٌ يعود على اسم سابق ، وذلك الضمير شغل الفعل عن الاسم السابق من أن ينصبه لفظاً أو محلاً فانصب الاسم الاسبق بفعل محذوف حتماً ، ولا بد أن يكون الفعل الذي تقدره موافقاً للفعل المظهر الذي ذكر في الجملة ، ولتيسير المسائل في هذا الباب أقدم لك أمثلةً خمسةً يدور عليها أحكام هذا الباب :

إنْ زيداً لقيتَه فأكرمْه .. يجب فيه النصب .

حضرتُ فإذا زيدٌ يكلمه خالد .. يجب الرفع .

زيداً أكْرِمْه .. النصب أولى .

زيدٌ أكْرمتُه .. الرفع أولى .

زيدٌ جاء وعمرو كلَّمتُه .. يستوي فيه الرفعُ والنصبُ .

فهذه الأمثلة يدور عليها ما سوف يأتي من الأحكام المتعلقة بالعمل .

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ، إِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا ... يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ ؛ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

هذا القسم الأول : واجب النصب .

يقول : النصبُ واجب إن تبع الاسمُ السابقُ حرفا يختص بالفعل مثل « إن » و« حيثما » ، وجميع أدوات الشرط والاستفهامِ ما عدا الهمزة ، وكذلك أدوات التحضيض ، نحو : هلا زيدا أكرمتَه .

وَإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا بِالابْتِدَا ... يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا

القسم الثاني : واجب الرفع، وفيه بيتان :

يقول : إن تبع الاسمُ السابقُ ما يختص بالمبتدأ فالتزم الرفع . ومن ذلك « إذا » التي للمفاجأة ، وتقدم مثاله .

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ ... مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ

كذلك يجب التزامُ الرفع إذا فَصَل بين الاسم السابق والفعل شيء لا

يصح أن يعمل ما بعده فيما قبله كالأدوات التي لها الصدراة ، نحو : زيدٌ ما أكلّمه .

ونثر البيت هكذا :

كذا يجب الرفع إذا تلا الفعلُ شيئاً لم يرد ما قبله معمولاً لما بعده .

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ وبَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ

وبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلاَ

هذا هو القسم الثالث الذي يترجح فيه النصب :

فذكر في البيتين ثلاثة عوامل لترجُّحه :

الأول : أن يكون الاسم قبل فعل الطلب ، نحو : زيداً أكْرِمْه .

الثاني : أن يكون الاسمُ بعد لفظ لا يأتي في الغالب بعده إلا فعل ، مثل « ما » النافية ، نحو : ما زيداً ضربتُه .

وهذا ما تضمنه البيت الأول .

الثالث : أن يكون الاسم المشتغَلُ عنه معطوفاً على جملة فعلية ، نحو : ﴿ يُدْخِلُ مَن يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ .

وتحليل البيتين :

اختير النصبُ على الرفع قبل الفعل الطلبيِّ ، وكذلك بعد الذي غلب

أن يُولِيَ (يُتْبع) الفعلَ بعده .

وكذلك وقوعُ الاسم السابق بعد عاطفٍ على معمول فعلٍ سابق في صدر الجملة ، ولا يكونُ بين الجملة الفعليةِ والعطف فاصل .

وَإِنْ تَلاَ المَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَراً بِهِ عَنِ اسْمٍ ، فَاعْطِفَنْ مُخَيَّراً

هذا القسمُ الرابع : وهو جواز الوجهين بلا ترجيح .

أن يكون الاسم المشتغَل عنه بعد جملة اسمية خبرُها فعل ، نحو : عبد الله جاء ، وعليٌّ أكرمته .

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ ؛ فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

هذا القسم الخامس : وهو ما يترجّح فيه الرفع .

يقول : الرفع في غير ما يجب فيه النصب أو الرفع أو يستويان ، أو يترجح النصب رجَحَ على غيره ، مثل : زيد أكرمته . هذا ما اقتضاه الشطر الأول .

والواقع أن مسألة الرفع ليست من باب الاشتغال لا في وِرْد ولا صَدَر .

وأما الثاني فكلام زائد لا حاجة له ، وحقُّه أن يدرج في الوعظيّات .

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ - : كَوَصْلٍ يَجْرِي

يقول : الفعل المشغولُ بالضمير كالوصلِ إذا فصل بينه وبين الضمير

بحرف جر ، نحو : زيداً اسألْ عنه ، أي : تفقد زيداً اسأل عنه ، أو فُصِلَ بين الفعل والضمير بإضافة ، نحو : زيداً أكْرِمْ ابنَ أخيه .

وَسَوٌّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ ... بالْفِعْلِ، إنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

اسم الفاعل وصف يعمل عمل الفعل ، فكلمة ضارب تساوي : يضرب ، فحينما تقول : أعلياً أنت مكرمُه ، كأنك قلت : تُكرمه ، وهكذا اسمُ المفعول .

والمصنف يقول : اجعل الوصفَ العاملَ عاملاً كالفعل في هذا الباب ما لم يوجد مانعٌ ، كأن يكون ذلك الوصف لا يعمل ، لأنه لم تتوافر شُروط عمله .

وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ ... كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاِسْمِ الْوَاقِعِ

مثاله : زيداً أكرمْ رجلاً يحبه ، ونحو : أزيداً رأيتَ عمراً وأخاه؟ ، والعلقة : عبارةٌ عن الضمير الذي يعود على الاسم السابق .

يقول : العلاقة التي تحصل بين العامل والتابع الذي اشتغل بضمير كالعلاقة التي تتم بين العامل وبين الاسم الواقع بعده مباشرةً ، فالعلقة في المثال الأول الهاء في « يحبه » ، وفي الثاني : الهاء في « أخاه » فكأنك قلت : زيدا أكرمْ مُحبَّه ، وأزيداً رأيتُ أخاه ؛ لأن « يحبه » نعت ، و« وأخاه » عطف نسق ، وكلاهما تابع .

وأمثلة الاشتغال كثيرةٌ في القرآن وكلام الناس ، غير أنَّ للنحويين فيه دعاوى غيرُ مسلَّمة ، وتقسيماتٌ طال فيها النزاع ، والمصنف لم يُلملم أطراف مسائلِه في ترتيب مُريح .

تعدي الفعل ولزومه

عَـلاَمَـةُ الْفِـعْلِ المُعَـدَّى أنْ تَصِلْ ... «ها» غَيْـرِ مَـصْدَرٍ بِهِ، نَحْـوُ عَـمِلْ

الفعل متعدٍّ ولازم .

المتعدي : ما يتعدَّى ويتجاوز الفاعل إلى مفعول به .

واللازم : ما يلزمُ مكانه ولا يطولُ المفعولية .

وعلامة المتعدّي جواز اتصال الهاء به ، نحو : عَمِلَهُ ، وكتَبَهُ ، وأكرمَهُ، بشرط أن لا تكونَ تلك الهاءُ هاءَ مصدرٍ ، نحو : هذا الجلوسُ جَلَسَه زيد ، فالهاء – هنا – هاء مصدر ، لا مفعولٌ به .

فَـانْصِبْ بِهِ مَـفْـعُـولَهُ إنْ لَمْ يَنُبْ ... عَنْ فَـاعِلٍ ، نَحْـوُ تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ

معلوم أن نائب الفاعل مرفوع ، وإن كان في الأصل مفعولاً ، والفعل المتعدي ينصب المفعول الذي ليس بنائب فاعل ، مثل : تدبَّرتُ الكتُبَ ، وحفظت القرآن ، وصليتُ الفجرَ .

وَلازِمٌ غَـيْـرُ المُعَـدَّى ، وَحُـتِمْ ... لُزُومُ أَفْـعَـالِ السَّـجَـايَا ؛ كَنَهِمْ

اللازم : هو غير المتعدي ، أي : لا يصح اتصالُ الهاء به ، وأكثر الأفعال اللازمة يستدل عليها بمعناها ، ومنها ما يعرف بالوزن ، فمن القسم

الأول : أفعال السّجايا وهي أفعال الجبلّة والطبع ، كشَرُف وكَرُمَ ، وجبُن وبَخِلَ ونهِم .

كَذَا افْعَلَلَّ، وَالْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا، وَمَا اقْتَضَى : نَظَافَةً، أَوْ دَنَسَا
أَوْ عَرَضَا ، أَوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى لِوَاحِدٍ، كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا

من القسم الثاني الذي يعرف بالوزن : ما كان على وزن : افْعَلَلَّ ، مثل : اطمأنَّ واقشعرَّ ، وما كان على وزن : افْعَنْلَلَ ، مثل : اقْعَنْسَسَ البعيرُ، أي : امتنع من الانقياد ، ونحو : احرنجم .

ومما يعرف بالمعنى : ما كان بمعنى النظافة ، نحو : نَظُف وطهُر ، أو بمعنى الدَّنس ، نحو : دنُس ، ونَجُس ، ومنه أيضاً ما كان عارضاً ، كمرض، وبرص ، ونشط ، ومنه : المطاوع للفعل المتعدي ، نحو : مدّه فامتدّ ، وكسَّره فتكسّر .

وَعَدِّ لازِمًا بِحَرْفِ جَرِّ وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ
نَقْلاً .. وَفي «أَنَّ» وَ «أَنْ» يَطَّرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ ؛ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

إذا احتاج الفعل اللازم إلى المفعول به فإنّه لا يستطيع التوصل إليه بنفسه كما تقدم ، وإنما يتوصل إليه بواسطة حرف الجر ، نحو : جلست على الكرسيِّ ، ومررت بصالح .

وإن حُذف حرف الجرّ انتصب مجروره بالفعل ، وهذا ينقسم إلى

قسمين :

١ – قسم منقول موقوف على السماع ، كقول الشاعر :

تمرّون الدِّيَارَ ولم تَعُوجُوا ....

٢ – قسم مطّردٌ يقاس عليه ، وذلك مع « أنَّ » ، و« أنْ » ، بشرط أمْنِ اللبس ، نحو : عجبت أن يَدُوا . والأصل : عجبت مِن أن يَدُوا .

ولفظ « يدوا » من وَدَى يدي ، بمعنى : دَفَع الدِّيَة .

وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى ، كَمَنْ مِنْ «أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ»

حينما تقول : ألبستُ زيداً ثوباً ، يكون « زيد » فاعلاً في المعنى بالنسبة للثّوب ؛ لأنه هو اللابس ، والثوب ملبوس ، فمعنى البيت : الأصل إذا اجتمع مفعولان أن يكون السابق ما كان فاعلاً في المعنى ، ومثله: « من زاركم » هو المفعول الأول ، وهو الفاعل في المعنى ، « ونسج اليمن » مفعول ثانٍ .

وقد عَرَّفناك أن المصنف حينما يقول : الأصل كذا : معناه أنه يجوز مخالفته ، ومنه هذا ، فإنه يجوز تقديم الثاني .

وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَا وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى

هذا البيت تضمن مسألتين :

الأولى : الأصل السابق يجب التزامه لموجب من الموجبات ، وهو حصول اللبس ، نحو : أعطيت زيداً عمراً ، لا بد من تقديم الأول والتزام الأصل ، وتقدّم نظائره .

الثانية : ترك ذلك الأصل قد يجب أحياناً ، نحو : أعطيتُ الثوبَ لابسَه ، إذ لا يصح أن يقال : أعطيت لابسَه الثوبَ ، وإن كان هو الأصل ؛ لأن الضمير لا يعود على متأخر في لفظه ورتبته .

فيصبح في مثل هذا الأسلوب ثلاثة أنواع :

١ – وجوبُ التزام الأصل . ٢ – وجوب ترك الأصل . ٣ – الجواز .

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ ، وإِنْ لَمْ يَضِرّ ، كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَاباً ، أَوْ حُصِرْ

يقول : أجز حذف الفضلة . والمفعولُ به فضلة ليس ركناً في الجملة، والجواز مشروط بعدمِ الإخلال بالكلام ، ولهذا قال : «إن لم يَضِرْ» (من ضار يضير) بمعنى يضرُّ ، نحو : ﴿ **مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى** ﴾ ، أي : وما قلاك ، ونحو : ﴿ **حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ** ﴾ ، أي : يعطوكم .

فإن كان حذف الفضلة يَضيرُ في الكلام فلا يجوز الحذف ، ومن صوره :

١ – أن يكون في سياق الجواب عن سؤال ، كأن يقول لك قائل : من عرفت؟ ، فتقول : عرفت زيداً ، ولا يجوز حذف « زيداً » .

٢ – أن يقع محصوراً ، نحو ما عرفت إلا زيداً .

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا ، إِنْ عُلِمَا ، وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُه مُلْتَزَمَا

كان البيت الذي قبله في حذف الفضلة ، وهذا في حذف العامل الذي نصبها . وتضمن البيت أمرين :

١ – يجوز حذفُ ناصبها بشرط أن يعلم ، فلو قيل لك : من عرفت ؟ فقلت : زيداً . كان الحذف جائزاً .

٢ – قد يكون الحذف واجباً ، نحو : «انتهوا خيراً لكم» ، أي : وافعلوا ، ومنه حذف العامل المقدر في الاشتغال في حالة النصب .

التنـازع

هذا باب أكثر مسائله قليل الفائدة ، وله في « كتاب سيبويه » عنوان طويل، ثم سُمّي بعد ذلك بالتنازع ، وقد مسَّ النحويين من معناه نصيبٌ وافر ، فتنازعوا فيه وفي تعليلات أحكامه تنازعاً انحدر بالمسائل عن ذوق النَّحو والنحاة ، وسمَّاه الكوفيون : الإعمالَ .

إنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ   قَبْلُ ، فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

يقول : إن طلب عاملان أو أكثر العملَ في اسم قبل ذلك الاسم ، فالعمل لواحد منهما .

فحينما تقول : قام وقعد زيد ، فالعمل في الرفع في « زيد » إما أن يكون للفعل الأول أو الثاني .

قال :

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ،   وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ

العامل الثاني – عند البصريّين – هو « قَعَد » في المثال المذكور ؛ لأنه أقرب إلى المعمول واختار غيرُهم – وهم أهل الكوفة – الأول وهو « قامَ » في المثال ؛ لأنه الأسبق.

« وأُسرة » بالفتح : القوة ، وبالضم جماعة الرجل وأهله .

وأَعْمِلِ المُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ ، وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

يقول : أعمل العامل المهمل (وهو الذي لم يعمل في الاسم الذي تنازعا فيه) أعمله في ضميره ، نحو : يحسنان ويُسيئ ابناك ، فالمهمل هو الأول عند البصريين ، وضميره الألف ، وهو فاعل .

وعلى مذهب الكوفيين تقول : يحسن ويسيئان ابناك ؛ لأنهم يعملون الأول ويهملون الثاني . وهكذا المثال الثاني : بغى واعتديا عبداك .

ومعنى قوله :« والتزم ما التزما » : أنك إذا أعملت المهمل في الضمير وجب الالتزامُ بالقواعد المطلوبة في نظيره ، ومن ذلك مطابقة الضمير للظاهر، فلا يجوز مثلاً : يُحسنون ويسيئ ابناكا .

وَلاَ تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَرْ

يقول : لا تأت بمضمر غير مرفوع مع العامل الأول إذا كان مهملاً ؛ نحو : ضربت وضربني زيد . المهمل هو الأول ، بدليل أنك لم تنصب زيداً .

لا يجوز لك أن تقول : ضربته وضربني زيد . وأما قوله :

إذا كنتَ ترضيه ويرضيك صاحبٌ ....

فشاذّ ، ولهذا قال : « بل حذفَه الزم إن يكن غيرَ خبر » .

فإن كان الأولُ ليس مهملاً فلا يجوز إهمال الثاني ، بل لا بد من إعماله ، تقول : ضربَني وضربتُه زيد .

ومعلوم أنّ الضمير في « ضربته » غيرُ خبر في الأصل ، فإذا كان خبراً في الأصل نحو : ظننت وظنني زيدٌ ، فهذا لا بدَّ من ذكره ، لكن محل ذكره يجب أن يتأخر ، فتقول : ظننت وظنني إياه زيداً قائماً .

وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ المُفَسِّرَا

نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

سوف يدركك الإشفاق على النحويين حينما تفيض في قراءة هذه المسألة ، وتوقن أنَّ كلامَهم – هنا – وفي المسألة التي قبلها مما لا تعرفه العرب ولا تخضع له أصول العربية ، ولكنهم وضعوا قواعد لم تستقم لهم في باب التنازع إلا بمثل هذه التعسفات التي يفر منها سمع العربي . ومعنى البيتين :

الضمير حينما يكون خبراً لا يطابق مفسِّرَه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث يجب إظهاره ، نحو : أظنُّ ويظنَّاني أخاً زيداً وعمراً أخوين .

كل من الفعلين (أظن ويظنان) يحتاج إلى مفعولين ، فأما (أظن)

فمفعولاه (زيداً وعمراً) و(أخوين) ، وأما (يظنان) فالمفعول الأول الياء ، والثاني (أخا) .

وكان الأصل في قاعدة التنازع إضمارَ أحد الخبرين ، لكنهم وجدوا أنّ الإضمار يُحدث خللاً في التطابق ، فلو قلنا : أظن ويظنناني زيداً وعمراً أخوين إياه ، حصل تطابق بين مفعولي (يظنان) وهما الياء و(إياه) غير أن الضمير في (إياه) يجب أن يطابق مرجعه ، وهو (أخوين) فنقول : إياهما ، لكن لو قلنا : إياهما لم يحصل تطابق بينه وبين المفعول الأول ، ومعلوم أنه لا بد من التطابق ما دام أصلُهما مبتدأً وخبراً .

وبهذه الحيلة نُخرج المسألة من باب التنازع بالمرة .

والكوفيون يجيزون الإضمار وإن لم يكن تطابقٌ .

المفعـول المطلق

المفاعيل خمسة :

المفعول به ، والمفعول له ، وهو بعد هذا ، والمفعول فيه ، وهو الظرف ، والمفعول معه .

وكلها مقيدة كما ترى إلا هذا ، فسمي بالمفعول المطلق ، وأصبح له الإطلاق قيداً ، وجمعتُ الخمسة في بيت واحد في الزبدة[1] :

ضـربت ضـرباً خـالداً يومَ حَـبَـا   والنيل خـوفـاً المفـاعـيلَ انصِـبـا

قال :

المَصْـدَرُ اسْمُ مَـا سِـوَى الزَّمَـانِ مِنْ   مَـدلُولَي الْفِـعْلِ ؛ كَـأَمْنٍ مِنْ : أَمِنْ

يلتقي المصدر والمفعول المطلق في نحو : ضربت ضرباً ، وينفرد المفعول المطلق بنحو : طرحته أرضاً ، وينفرد المصدر بنحو : أعجبني فهمُك .

إذاً : هما يلتقيان في شيئ وينفرد كل واحد بشيئ .

ومعنى البيت : للفعل مدلولان : الزمان والحدث ، فإذا قلت : ضرب؛

---

(١) نظمٌ اختصرتُ فيه مقاصد الألفية في خمسين بيتاً ، طبع في ذيل السِّفْر الأول من كتابي : «ما هبَّ ودَبَّ» .

فلا بد أن يكون تعبيراً عن حدث في زمن ، والمصدر اسم الحدث ، نحو : أمن أمناً . و« ما » في قوله : « ما سوى » موصولة .

بِمِثْلِهِ ، أوْ فِعْلٍ ، أوْ وَصْفٍ نُصِبْ   وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ انْتُخِبْ

ينصب المصدر بأحد ثلاثة عوامل :

١ – بمصدر مثله ، نحو : أعجبني فهمُك النحوَ فهماً دقيقاً .

٢ – بوصف ، كاسم الفاعل ، تقول : أنت فاهم فهماً صحيحاً .

٣ – بفعل ، نحو : فهمت فهماً . واعلم أن البصريين يَرون أنَّ الأصل هو المصدر ، والفعل والوصف مشتقان منه . وإلى هذا أشار بقوله : « وكونه أصلاً . . » .

تَوْكِيداً ، او نَوْعاً يُبِينُ ، أَوْ عَدَدْ   كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِى رَشَدْ

المفعول المطلق له ثلاثة أغراض :

١ – التوكيد ، نحو : سِرت سيراً .

٢ – بيان النوع ، نحو : سرتُ سيرَ ذي رشدْ .

٣ – بيان العدد ، نحو : سرت سَيرتين .

وقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّ   كَجِدَّ كُلَّ الجِدِّ ، وَافْرَحِ الجَذَلْ

قد ينوب عن المفعول المطلق ما يدلُّ عليه ، لإضافته إلى المصدر ، أو

كان بمعنى المصدر ، وهو ما نقول عنه : نائب مفعولٍ مطلق ، نحو : جِدَّ كلَّ الجد ، فكلمة (كلّ) مضافة إلى المصدر ، وهو منصوب ؛ لأنه مفعول مطلق ، وما كان بمعنى المصدر ، نحو : افرح الجذلَ ، والجذَلُ : هو الفرحُ ، كأننا قلنا : افرح فرحاً ، وكذلك بعض ، نحو : ﴿ **ولو تقوّل علينا بعض الأقاويل** ﴾ . وكذلك نوعه ، نحو: قعد القُرفُصاءَ ، وآلته ، نحو : ضربته عَصاً .

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

ذكر في البيت الثالث أن من أنواع المصدر : المصدرُ المؤكِّد .

وههنا يقول : المؤكِّد لا يجوز تثنيته ولا جمعُه ، وأما النوعان الآخران فيجوز فيهما التثنيةُ والجمع مع الإفراد ، وإنما لم يثنَّ المؤكدُ ولم يُجمع ؛ لأنه بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل لا يكرّر ولا يُجمَع .

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسِعْ

المصدر المؤكِّد امتنع حذفُ عامله ؛ لأن التوكيدَ يكون لشيئ موجود ، واعترض على ابن مالكٍ جماعة ، منهم : ولدُه بدرُ الدين ، وقالوا : يجوز أن نقول: زيدٌ ضرباً ، أي : يضرب ضرباً .

ومعنى الشطر الثاني من البيت : حذف العاملِ في سوى المصدر المؤكِّد متسعِ ، أو متَّسَعٌ فيه إذا كان الحذف لدليل .

وَالحَـــذْفُ حَـــتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاَ مِنْ فِـــعْلِهِ ؛ كَنَدْلاً اللَّذْ كَـــانْدُلاَ

يقول : حذفُ العامل واجب مع المصدر الآتي بدلاً من فعله ، ومَثَّل لذلك بمثال يشير فيه إلى بيت مشهور ، وهو :

. . . . فندلاً زريقُ المالَ ندلَ الثعالب

وفي هذا الشطر من البيت ثلاثة شواهد :

الأول : حذف عامل المصدر الآتي بدلاً من فعله ، وهو الشاهد هنا ، وذلك في قوله : « فندلاً » ، أي : اندُل نَدْلا .

الثاني : حذف حرف النداء في قوله : « زريقُ » ، أي : يا زريق .

الثالث : المصدر المبين للنوع ، وهو في قوله : « ندلَ الثعالب » ، والندل : أخذ الشيئ بخفية وخِفّة .

وَمَـــا لِتَفْـصِـيلٍ كَـإِمَّـا مَنَّا عَـــامِلُهُ يُحْـذَفُ حَـيْثُ عَنَّا

المصدر قد يؤتى به في معرض تفصيل ، نحو : ﴿**فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً**﴾ ، فهذا يحذف عامله حيثما جاء . ومعنى « عنَّ » : عرض وظَهَرَ ، والألف للإطلاق .

كَـــذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَـــصْـــرٍ وَرَدْ نَـائِبَ فِـــعْلٍ لِاسْمِ عَـــيْنٍ اسْـــتَنَدْ

كذلك يحذفُ عامل المصدر وجوباً إذا كان مكرراً ، نحو : زيد حِفظاً

حفظاً ، أي : يحفظ حفظاً ، أو كان محصوراً ، نحو : ما الطالب مع كتابه إلا اطلاعاً ، أي : يطلّع اطلاعاً .

وغير خافٍ عليك أنَّ المصدرَ في الأمثلة السابقة ناب عن فعل مخبَر بهِ عن عين ، أي : ذات ؛ ولهذا لا يصح أن تقول : حالُك سَيرا سَيرا ؛ لأن الحال معنى من المعاني .

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا لِنَفْسِهِ ، أَوْ غَيْرِهِ .. فَالْمُبْتَدَا
نَحْوُ «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا» وَالثَّانِ كَـ«ابْنِي أَنْتَ حَقّاً صِرْفَا»

نثر البيتين هكذا :

ومن المصدر ما يسميه النحاة مصدراً مؤكِّداً (بكسر الكاف) لنفسه، أو مؤكِّداً لغيره .. فأما المبتدأ ، وهو الأول المؤكِّد لنفسه ، فمثاله : له عليّ ألفٌ عُرفاً ، وأما الثاني فنحو : ابني أنت حقّاً صِرفا .

فالمثال الأول جاء فيه المصدر « عُرفا » بمعنى الجملة السابقة ؛ لأن قول القائل : له عليّ كذا ، نوع من الاعتراف ، فإذا أكَّده فقال : اعترافاً ، أو عُرفاً – وهما بمعنى – كان هذا مصدراً مؤكِّداً لنفس الجملة السابقة .

وأما في المثال الثاني « ابني أنت » فإنه يحتمل الحقيقة والمجاز ، أي بمنزلة ابني . فلما قال حقاً ، أي : أحُق حقاً ، انتفى المجاز .

كَـذَاكَ ذُو التَّــشْـبِـيــهِ بَعْـدَ جُـمْلَهْ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ كَـ«لِي بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُـضْلَهْ»

أي : كذلك يجب حذف عامل المصدر الذي قصد به التشبيه بشرطين :

١ - أن يكون قبله جملةٌ مشتملةٌ على فاعله المعنوي .

٢ - أن تكون الجملة بمعناه .

المفعـول لهُ

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ المَصْدَرُ ، إنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً ؛ كَـ«جُدْ شُكْرًا، وَدِنْ»
وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ وَقْتًا وَفَاعِلاً . وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ

يسمى أيضاً المفعولَ لأجله ، ومن أجله ، ويستدل عليه بأشياء ، منها : أن يصح وقوعه جوابَ « لماذا؟ » .

حكمه : النصب بشروط :

١ - أن يكون مصْدراً .

٢ - أن يُبين تعليلاً .

٣ - أن يشارك عامله في الوقت وفي الفاعل ، نحو : « جُد بالخيرِ شكراً لله » .

فكلمة (شكراً) هي المفعولُ له ، وهي مصْدر ، وهي تعليل ؛ ولهذا يصح أن تكون جوابَ « لماذا » ، والزمان متحد بين العامل وهو (جُد) وبينه ، فلو قلت : جد اليوم شكراً لله غداً لم يصحَّ عندهم .

والفاعل أيضاً واحد ، فالمأمور بالجود هو الشاكرُ .

والشروط الثلاثة واضحة في البيتين .. وأما قوله : « وإن شرط فقد » فكلام جديد مرتبط بما بعده .

فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ ؛ كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ

قوله : فاجرره : جوابُ الشرط ، أي : وإن فقد شرط من الشروط السابقة فاجرره بالحرف ، وفي بعض النسخ : فاجررْه باللام ، والأول أصحُّ ؛ لأنه يُجَر بغيره ، ومثال ما لم تتوافر فيه الشروط : سرني صديقي لكريم أخلاقِه ، فلفظ (لكريم) لا يقال عنه : مفعولٌ لأجله ، ولا يجوز نصبه ، وإنما يُشبِه المفعول لأجله في التعليل .

وأما قوله : « وليس يمتنع .. » فمعناه أن الجر لا يمتنع حتى مع وجود الشروط الثلاثة السابقة ، نحو : هذا قَنِع لزهدٍ في الدنيا ، فكلمة « زهد » اجتمع فيها جميع الشروط .

وَقَلَّ أن يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ «أَلْ» . وَأَنْشَدُوا

(لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ)

المفعول لأجله يكون على ثلاثة أحوال :

الأولى : أن يكون مجرّداً من (ال) والإضافة ، ففي هذه الحال يقلُّ أن يقترنَ اللامُ به ، تقول : بلّغت العلم لنفعٍ ، والكثير أن تقولَ : نَفعاً .

الثانية : أن يكون مقروناً بالألف واللام ، فهذه بعكس الأولى ، الأكثر

اقترانه باللام ، تقول : بلّغت العلم للنَّفع ، وقلَّ أن يقال : بلّغتُ العلم النفعَ، وعليه قول الشاعر : (لا أقعدُ الجبن عن الهَيْجاء . .) أصله : لأجل الجبن . . هاتان الحالتان هما اللتان تضمنّهما كلامُ المصنف .

والحالة الثالثة سكت عنها ؛ وهي أن يكونَ مضافاً ، يجوزُ فيها الوجهان . أي : اقتران اللام وعدمه ، تقول : بلّغتُ العلمَ لنفع الناس ، ونفعَ الناس ، قال الله عز وجل : ﴿ **يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ** ﴾ .

المفعولُ فيه وهو المسمّى ظرفاً

البصريون يسمُّونه ظرفاً ، والكوفيون يسمُّونه المفعولَ فيه ، وضابطه : صحة وقوعه جواباً لـ « متى » أو « أينَ » .

الظَّرْفُ : وَقْتٌ، أَوْ مَكَانٌ، ضُمِّنَا «فِي» بِاطِّرَادٍ، كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

(هنا امكث أزمُنا) : مثال فيه ظرفان ، « هُنَا » ، و« أَزْمُنَا » الأول : ظرفُ مكان ، والثاني : ظرف زمان ، وهو المراد بقوله : « وقتٌ » ، وكلٌّ منهما مضمَّن معنى « في » ، وهذا هو ضابط الظرف ، كأنك قلت : امكث في هذا المكان في أزمنة .

وقوله : « باطراد » ، أي : في جميع الأحوال بحيث يتعدَّى إليه جميع الأفعال ، ويبقى منصوباً ، وهو احتراز من نحو : سكنتُ الدَّارَ ، ودخلت المسجدَ ، فإنّه – يصحّ فيه تضمين « في » مع النَّصب ، ولا يصحّ فيما عدا ذلك من الأفعال ، فلا يقال : جلست الدارَ ، وصليت المسجد ، ولهذا نصبوا « الدار » و « المسجد » في المثالين الأوّلين على نزع الخافض ، ولم يصوبوا الأسلوبَ في المثالين الأخيرين .

وحينما قرأنا على النحويّ العلامة أحمد الشنقيطيٍّ قال لنا : كأنَّ ابن مالك يشير بالمثال المذكور إلى نظمه هذا ، وأن الطالبَ لا بد أن يمكث في ألفيته أزمناً كثيرة .

فَـانْصِـبْـهُ بِالْوَاقِعِ فِـيـهِ : مُظْهَـرَا كَـانَ ، وَإِلاَّ فَـانْـوِهِ مُـقَـدَّرَا

يبين في هذا البيت مسائل :

الأولى : أن الظرف منصوب .

الثانية : ناصبه هو العامل الواقع فيه إذا كان مظهراً ، نحو : صمتُ يومَ الخميس ، فإن الصيام واقع في اليوم .

الثالثة : إذا لم يكن العامل ظاهراً قدَّرناه ، نحو : يومَ الخميس ، لمن قال لك: متى صمت؟ .

وَكُلُّ وَقْتٍ قَـابِلٌ ذَاكَ ، وَمَـا يَقْـبَلُهُ المَكَانُ إِلاَّ مُـبْـهَـمَـا

ظرفُ الزمان يكون مبهماً لا يحدِّد زمناً معلوماً كحين ومدّة ، ويكون مختصّاً كيوم الخميس ، وكلاهما يقبل النصب على الظرفية ، هذا معنى قوله :« وكلٌّ وقتٍ قابلٌ ذاك » .

ومعنى : « وما يقبله المكان إلا مُبهماً » أن ظرف المكان لا يقبل النصب إلا إذا كان مبهماً ، وأمثلة ذلك في قوله :

نَحْـوُ الجِْـهَـاتِ ، وَالمَقَـادِيرِ ، وَمَـا صِـيغَ مِنَ الْفِـعْلِ كَـمَـرْمًى مِنْ رَمَى

ذكر ثلاثة أنواع لظرف المكان المبهم :

الأول : الجهات الست : « فوق – تحتَ – أمامَ – وراءَ – يمينَ – شمالَ » ، وقرأت في « نفحة الريحانة » أنهم يطلقون لقب « السِّتّ » تكريماً

للمرأة ، وتيمناً بأن تحفظ من جميع الجهات السِّتّ .

الثاني : المقادير ، كفرسخ ، وبريد ، وميل ، تقول : مشيت مِيلاً وفرسخاً وبريداً .

الثالث : ما صيغ من الفعل كـ « مرمىً » من : رمى .

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ

اسم الإشارة « ذا » يعود إلى النوع الثالث ، يقول : شرط كونه مقيساً أن يقع ظرفاً لعامل اجتمع معه في الأصل الذي اشتق منه ، كقولك : رميتُ مَرمَىً ، ونحو : ﴿ **نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ** ﴾ ، وهكذا ، فإن كان العامل « لم » يجتمع معه في الاشتقاق فلا .

وأما قولهم : هو مِنِّي مَقعدَ القابلة : فشاذٌّ .

وفي بعض ما تقدم خلاف عَسِر .

وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفِ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

يقول : اللفظ الذي يستعملُ من أسماء الزمان والمكان ظرفاً ، ويستعمل غير ظرف أيضاً ، هو في عرف النحويين متصرِّف كمكان وزمان ويوم ، تقول: يومُ الاثنين يومٌ أحبُّه ، ومررتُ بمكانك .

وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ : الَّذِي لَزِمْ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ

هذا قَسِيْم ما ذكر في البيت الذي قبله .

يقول : غير المتصرف : هو الذي يلزمُ الظرفيةَ ولا يخرج عنها كـ « بَينَ » و« سَحَر » إذا أريد به سحر يوم معين ، ويطلق غير المتصرف أيضاً على ما لزم شِبهَ الظرفية كـ « عند » فإنها تنصب على الظرفية ، وقد تُجَرُّ بـ « مِن » تقول : « خرجتُ من عندك » والظرفُ والجارُّ والمجرور رفيقان ، تَجمعهما الشدائدُ .

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ في ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

ههنا مسائل ثلاث :

١ - ينوب المصدرُ عن الظرفِ بنوعيه .

٢ - نيابة المصدر عن ظرف المكان قليلة ، نحو : جلستُ قربَ صالحٍ .

٣ - نيابتُه عن ظرف الزمان كثيرة الوقوع . نحو : انتظرتك صلاةَ العصر .

المفعول معه

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ فِي نَحْوِ «سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ»

المفعول معه : اسم منصوبٌ بعد واو المعية تقدَّمه فعل أو شبهه ، نحو : استوت المياهُ والأخشابَ ، وسيريْ والطريقَ ، وزيدٌ ماشٍ والبحرَ ، وهو باب حَسَنٌ ، ممتع .

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذا النَّصْبُ ، لا بالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الأحَقْ

ذكر في البيت السابق حكمَ المفعول معه ، وذكر - هنا - العاملَ في النصب ، فبيَّن أن ناصبه الفعلُ أو شبهُه ، كاسم الفاعل والمصدر ، نحو : سرَّني سيرُك والبحرَ .

وقال عبد القاهر الجرجاني : الناصب له الواو ، وقد أباه المصنف . وقال : لا بالواو . .

وَبَعْدَ «مَا» اسْتِفْهَامٍ اوْ «كَيْفَ» نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ

يقول : نصبَ بعضُ العرب ما جاء من الأسماء المقترنة بواو المعية بعد «ما» الاستفهامية ، أو بعد «كيفَ» على تقدير كونٍ مضمرٍ ، نحو : كيف أنت وكتابَك ، أي : كيف تكون وكتابَك ، ونحو : ما أنت وعليّاً ، أي : ما

تكون وعليّـا . ويفـهـم من قـولـه : « بعض العـرب » : أن بعض العـرب لا ينصب، بل يقول : ما أنت وعليٌّ ، بالرفع .

وَالْعَطْفُ - إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ - أَحَقْ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

هذان البيتان اشتملا على بيان الاسم الذي يصلح أن يكون مفعولاً معه ، فذكر ثلاث حالات له .. أُوضِّحُها بثلاثةِ أمثلة :

المثال الأول : سار النعمانُ وخالدٌ .

المثال الثاني : مشيتُ ومحمداً .

المثال الثالث : ما لك وعبدَ الله .

فالأول : هو الذي يشير إليه بقوله : « والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق »، أي : « عطفُ الاسم المقترن بالواو – إن كان ممكناً بلا ضعف – هو أحقُّ من النصب ، والعطف في المثال ممكن بدون ضعف ؛ لأنه عطف ظاهر على ظاهر ، والنصبُ جائز لكنه مرجوح .

والثاني : يشير إليه بقوله : « والنصبُ مختار » على العطف ، أي : هو الأولى عندما يكون العطفُ ضعيفاً ؛ لأنه عطفُ ظاهر على ضمير . ولو عطفنا لرفعنا ، وكان جائزا مرجوحا .

والثالث : هو الذي عناه في صدر البيت الثاني ، وهو وجوب النصب؛

لأنه لا يجوز العطف ، لدى الجمهور .

وأما قوله : « أو اعتقد إضمار عامل تُصبْ » فهو في ما إذا كان لا يصح نصبُه على المعية ولا عطفه على ما قبله ، نحو :

علفتُها تِبْناً وماءً بارداً ....

فهذا يقدر فيه عامل مناسب ، فنقول : علفتُها تِبْناً وسقيتها ماءً ، ومنهم من يقول : منصوب بالعطف على تضمين « علفتها » معنى أعطيتها أو أنلتها ، وهو الأقرب عندي .

الاستثناء

مَا اسْتَثْنَتِ «الاَّ» مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ   وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ ،   وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

أسلوب الاستثناء مكونٌ من ثلاثة أشياء :

١ - مستثنى .   ٢ - مستثنى منه .   ٣ - أداة الاستثناء .

نحو : الطلابُ حاضرون إلا زيداً ، المستثنى : زيد ، والمستثنى منه : الطلاب ، وأداة الاستثناء « إلا » ، ولا يستغني الفقيه عن معرفته .

وفي البيتين مسائل :

الأولى : أن المستثنى بعد « إلا » حكمه النصب ، كالمثال السابق .

الثانية : إذا جاء المستثنى منه بعد نفي أو شبه نفي (نهي أو استفهام) فالمختارُ إعرابُه على الاتباع ما دام المستثنى متّصلاً بالمستثنى منه؛ لأنه جزء منه ، نحو : لم يغب الطلابُ إلا زيد ، ولم أعاقب الطلابَ إلا زيداً ، وما أعرضت عن الطلاب إلا زيدٍ ، فهذه الأمثلة الثلاثة : الأولى إعراب « زيد » فيها على أنه بدل من المستثنى منه ، كأنك قلت : لم يغب إلا زيد ، ولم أعاقب إلا زيداً ، وما أعرضت إلا عن زيد .

ويجوز نصبه في الأمثلة الثلاثة .

الثالثة : إذا كان المستثنى ليس بعضاً من المستثنى منه فهو المنقطع نحو : ماتت الطيورُ إلا بقرةً ، فهذا حكمه النصب دائماً .

ولبني تميمٍ رأيٌ آخر ، وهو إعرابه على البدلية من المستثنى منه ، إن كان مرفوعاً رفع ، أو منصوباً نصب ، أو مجروراً جُرَّ .

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأتِي ، وَلكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إنْ وَرَدْ

اعلم أن قد يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو : ما غاب إلا زيدٌ أحدٌ ، وما فقدت إلا زيداً أحداً ، وما عجبت إلا من زيد أحدٍ .

ففي مثل هذا الأسلوب وجهان :

١ - النصب مطلقاً وهو المختار ، كما في قوله : « ولكن نصبه اخترْ إن وَرَدْ » فتنصب « زيداً » في جميع الأمثلة الثلاثة .

٢ - الإتباع كما جاء في الأمثلة ، وهذا معنى صدر البيت ، أي : قد يأتي غير النصب - وهو الإتباعُ على البَدَلِيّة - للسابق المصحوبِ بالنفي ، فيكون لفظ « أحدٌ » و« أحداً » و« أحدٍ » بدلاً من « زيد » بدلَ كلٍّ من كلٍّ ؛ لأن الثاني أُريد به الخصوص . ولا يبعد أن يصحَّ إعرابه على أن يكون بدلَ كلٍّ من بعض .

وَإِنْ يُفَــــرَّغْ سَـــابِقٌ «إِلاَّ» لِمَا بَعْـدُ : يَكُنْ كَمَـا لَوِ «الاّ» عُـدِمَـا

المفرغ في الاستثناء : هو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه ، نحو : ما غاب إلا زيد . فهذا تعربه بحسب العوامل وتلغي « إلا » كأنها ليست موجودة ، وشرح البيت : وإن يحذف الذي يسبق « إلا » وهو المستثنى منه يكن الإعراب مثلما لو كانت « إلا » معدومةً .

وألْغِ «إلاَّ» ذَاتَ تَوْكِيـدٍ ؛ كَـلاَ تَمْـرُرْ بِهِمْ إلاَّ الفَـتَى إلاَّ العَـلاَ

تتكرر « إلا » للتوكيد فتُلغَى ولا تَنصب ، نحو : ما جاء إلا صديقُك إلا صالح ، فالثانية تلغى وكأن الكلام : إلا صديقُك صالح . ونحو : لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلاء ، أصله : إلا الفتى العلاءِ ، فيعرب في الجميع بدلاً .

وَإِنْ تُكَرَّرْ لاَ لِتَـوْكِيـدٍ فَـمَعْ تَفْـرِيغٍ التَّـأْثِيـرَ بِالْعَـامِلِ دَعْ

فِي وَاحِـدٍ مِـمَّـا بِإلاَّ اسْـتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِـوَاهُ مُـغْنِي

يقول : إن تكررت « إلا » وكان تكرارُها لغير توكيد فدع التأثير بالعامل في واحد من المستثنيات بـ« إلا » ما دام الاستثناءُ مفرَّغاً ، ولا يغني ذلك عن نصب ما سواه ، وهو باقي المستثنيات ، نحو : ما قام إلا زيدٌ إلا خالداً ، إلا عليّاً .

فهذا الاستثناء مفرّغ ، وتكررت فيه « إلا » لغير توكيد ، وعليك أن تدع واحداً من المستثنياتِ غيرَ مُتأثرٍ بالعامل ، وإنما ترفعه – كما في المثال –

على أنه فاعل وتنصب الباقي ، وكذلك تقول : ما رأيت إلا زيداً إلا خالداً إلا عليّاً . الأول وهو (زيدا) منصوب بـ« رأيت » ، كأنَّك قلت : ما رأيت زيداً ؛ لأنه مفعول به ، و(خالدا) و (عليا) منصوبان على الاستثناء ، كأنك قلت : أستثني خالداً وعلياً .

وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الجَمِيعِ احكُمْ به والْتَزِمِ

مثاله : ما قام إلا زيداً إلا خالداً إلا علياً الطلابُ .

ذكر في البيت السابق الحكم فيما يشبه هذه المسألة إذا كان الاستثناء مفرغاً ، وذكر هنا قسيمه ، وهو إذا لم يكن مفرغاً وتقدم المستثنى على المستثنى منه ، فبين أن الحكم في جميع المستثنيات النصب .

وَانْصِبْ لتأخِيرٍ وجئْ بواحِدِ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زائِدِ

كَلَمْ يَفُوا إِلاَّ امْرُؤٌ إِلاَّ عَلِي وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ

تكلم في البيت السابق عن المستثنيات إذا تقدمت ، والكلام – هنا – عنها إذا تأخرّت ، فقال : إنها تُنصب ، نحو : حضر الطلابُ إلا عليّاً إلا خالداً إلا زيداً ، هذا إذا كان تاماً موجباً .

فإن كان الكلام تاماً منفيّاً صح أن نختار واحداً منها لنعامله بما كان يستحقه وهو وحده من دون تكرُّرِ « إلا » فلنا أن نقول : ما حضر الطلاب إلا محمداً إلا عمروٌ . ولنا أن نقول : إلا محمدٌ إلا عَمْراً ؛ لأنه يجوز لنا أن

نقول : ما حضر إلا محمدٌ . أو ما حضر إلا عمرو ، ومثله : لم يفوا إلا امرؤ إلا عليّ ، يجوز لنا أن ننصب واحداً منهما ، ولهذا قال : وجِئْ بواحد من تلك المستثنيات مثلما لو كان وحده .

ثم أخبر أن حكمَ المستثنياتِ كلِّها إذا تكررت حكمُ الأول في المعنى، قد ثبت لها ما ثبت للأول من الدخول إن كان الكلام منفياً ، والخروج إن كان مثبتاً .

وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِـ«غَيْرٍ» مُعْرَبَا بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِـ«إلاَّ» نُسِبَا

« غير » من أدوات الاستثناء ، والمستثنى بها مجرور دائماً ، وهو معرب بما يعرب به المستثنى بـ« إلا » فإذا قلت : قرأت الكتب إلا كتبَ التنجيم كان كقولك : قرأت الكتب غيرَ كتبِ التنجيم ، وتعرب « غير » كما تعرب « كتب » كلاهما منصوب على الاستثناء . وما بعد « غير » مجرور أبداً .

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِـ«غَيْرٍ» جُعِلاَ

يقول : اجعل لـ« سِوى » و « سُوى » و « سَواءٍ » ما جعل لـ« غير » من الأحكام المتقدمة على القول الأصح ، تقول : حضر الطلاب سوى زيدٍ ، وما بعد « سِوَى » مجرور أبداً . . و« الأصح » يقابله الصحيح فتحصل لنا ثلاث مسائل :

الأولى : في « سوى » ثلاثُ لغات .

الثانية : حكمُها حكمُ «غير» .

الثالثة : يفهم من قوله «على الأصح» قول آخر صحيح ، فإن «سِوَى» – عند الخليل وسيبويه – ظرفٌ غير متصرف .

وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِلَيْسَ وَخَلاَ وَبِعَدَا ، وَبِيَكُونُ بَعْدَ «لا»

من أدوات الاستثناء هذه الأدوات الأربع :

١ – ليس . ٢ – خلا .

٣ – عدا . ٤ – لا يكون .

وحكم المستثنى بعدها النصب . تقول : حضر الطلاب ليس زيداً ، وحفظتُ القرآن خلا جزءاً ، وصمت شهراً عدا يوماً ، ويأتيني الأصدقاء لا يكون زيداً .

وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُونُ إِنْ تُرِدْ وَبَعْدَ «مَا» انْصِبْ ، وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

يقول : اجرر باللفظين السابقين الذين ذكرا قبل «يكون» في البيت الذي قبله ، وهما «خلا» و «عدا» وهذا الجرّ على التخيير ؛ لأنه ذكر النصب من قبل ، ولأنه قال : «إن ترد» .

ثم إنّ هاتين الأداتين يصح اقترانهما بـ«ما» ويصحُّ تجريدُهما منها .

وحكمها – عند الاقتران – نصبُ ما بعدهما ، وقد يجوز الجر أيضاً ، تقول : تقول حضر الطلابُ ما عدا زيداً ، وقد يجوز الجر .

وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ

« خلا » و« عدا » إن جَرّا ما بعدهما فهما حرفان ، وإن نصبا فهما فعلان .

والنحويون يعربون « ما » في « ما عدا » في حالة النصب مصدريّة ، وفي حالة الجر زائدة ؛ لأن المصدرية لا تدخل على الحروف .

وَكَخَلاَ حَاشَا ، وَلاَ تَصْحَبُ « مَا » وَقِيلَ « حَاشَ ، وَحَشَا » فَاحْفَظْهُمَا

يقول : « حاشا » مثل « خلا » في كونها أداة استثناء ، ولكنها لا تصحب « ما » فلا يقال : ما حاشا ، ويجوز في المستثنى بعدها النصب والجر، وفيها لغتان أخريان هما : حاش ، وحشا .

والأولى والثانية قرئ بهما في المتواتر .

الحــال(١)

الحَــالُ وَصْفٌ، فَــضْلَةٌ ، مُنْتَــصِبُ،   مُــفْــهِمُ فِى حَــالٍ ؛ كَــفَــرْدًا أَذْهَبُ

حينما تقول : جاء زيد راكباً ، تلحظ في « راكباً » أربعةَ أمور :

١ – النصب .

٢ – أنه وصف وليس بذات .

٣ – أنه فضلة ، ليس من ركن الجملة ؛ لأن الجملة الأصلية : جاء زيد .

٤ – أنه يبين هيئة زيد عند مجيئه .. تلك إذاً هي الحال التي يصحّ غالباً أن تقع جواباً لـ « كيف ؟ » .

وكذلك : أذهبُ إليك فرداً ، ونحو : ﴿**وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا**﴾ .

وَكَــوْنُهُ مُنْتَــقِــلاً مُــشْــتَــقَّــا   يَغْلِبُ، لَكِنْ لَيْسَ مُــسْــتَــحَــقَّــا

الغالب على الحال أن يكون منتقلاً ، أي : ليس ملازماً لصاحبه ، بل هو وصف عرَضيّ . فالركوب في المثال السابق ليس وصفاً دائماً ، وكذلك الغالب أن يكن مشتقاً لا جامداً .

---

(١) لفظ « الحال » يذكر ويؤنث ، وتدخله التاء .

ويفهم من هذا أنه قد يكون ثابتاً ، نحو : ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ .

ويكون جامداً ، نحو : كرّ زيد أسداً ، أي : كالأسد ، فتؤولُ بالمشتق.

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرٍ ، وَفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ

كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا ، يَدًا بِيَدْ ، وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا ، أيْ : كَأَسَدْ

ذكر من قبل أن الحال قد تكون جامدةً ، وبين – هنا – أنه يكثر في ثلاثة أنواع :

١ – فيما دل على سعر ، نحو : بع الأرزَّ مُدّاً بمدّ . فلفظ « مدّا » حال منصوب وهو جامد غير أنه يؤول بالمشتق على معنى : مسعَّرا .

٢ – فيما دل على المفاعلة ، نحو : بع الذهب بالفضة يداً بيد ، أي : مناجزة . فهذا معنى قوله : « بعه مدّاً بكذا يداً بيد » .

٣ – فيما دل على المشابهة ، نحو : كَرَّ زيد أسداً ، أي : مشبهاً الأسد .

وهذا والذي قبله ينتظمه قوله : وفي مبدي تأوّل بلا تكلف ، وقد يفهم من هذا أن الأول لا يؤول ، وليس كذلك بل هو داخل فيه ، ولكنه من باب عطف العام على الخاص .

وما أحسن قوله : « بلا تكلف » ، فإن لنا – معشَر النَّحويين – من التكلف في التأويل والرد إلى القواعد وإن بعدت وتشقيق الحجج نصيباً وافراً ، وقد قال الله لنبيه : ﴿قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ﴾ .

وَالْحَالُ إِنْ عُـرِّفَ لَفْظًا فَـاعْـتَـقِـدْ تَنْكِيـرَهُ مَـعْنًى ؛ كَـوَحْـدَكَ اجْـتَـهِـدْ

الحال يكون نكرةً ، وقد يأتي على صورة المعرفة ، فإذا جاءك الحال بلفظ المعرفة فاعلم أنه نكرة في المعنى ، نحو : اجتهد وحدك ، أي : منفرداً .

وَمَـصْـدَرٌ مُنَكَّرٌ حَـالاً يَقَعْ بِكَثْـرَةٍ كَـبَـغْـتَـةً زَيْدٌ طَلَعْ

يكون المصدر النكرة حالاً كثيراً ، نحو : طلع زيد بغتةً ، من : بغت . وهذا خروج عن الأصل الذي ذكر في صدر الباب من كونه يكون وصفاً . وهو مع كثرته لا يقاس عليه .

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَـالِبًـا ذو الْحَـالِ ، إِنْ لَمْ يَتَـأَخَّـرْ، أَوْ يُخَـصَّصْ، أَوْ يَبِنْ
مِنْ بَعْـدِ نَفْيٍ أَوْ مُـضَـاهِيـهِ ؛ كَـ«لاَ يَبْغِ امْـرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُـسْـتَـسْـهِلاَ»

حينما تقول : جاء زيد ضاحكاً يكون الحال : «ضاحكاً» والعامل «جاء» ، وصاحب الحال «زيد» والأصل فيه أن يكون معرفةً ، وقد يكون نكرةً في الأحوال الآتية :

١ - إذا تأخر عن الحال ، نحو :

لِـمَـيَّـةَ مُـوحِـشـاً طَلَلُ ....

٢ - إذا خصص بوصف أو إضافة ، نحو : جاءني شيخٌ كبيرٌ ماشياً ، ونحو : ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً﴾ .

٣ – إذا جاء بعد نفي أو شبهه (وهو النهي والاستفهام) ، نحو : لا يبغ امرؤ على امرئٍ مستسهلاً .

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا ، وَلاَ أَمْنَعُهُ ؛ فَقَدْ وَرَدْ

يقول : أبى النحويون أن يسبق الحالُ الاسم المجرور بالحرف ، ثم أخبر عن نفسه أنه لا يمنعه ؛ لأنه ورد في كلام العرب ، فلا يجوز عندهم : مررت قائماً بمحمد . وعند المصنف وآخرين يجوز محتجِّين بقوله تعالى : ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ** ﴾ .

وكلمة « سَبْق » مفعول « أبوا » و« حال » فاعل ، و« ما » مفعول « سبق » .

وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إِلاَّ إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ .. فَلاَ تَحِيفَا

عرفنا من قبل أن الحال لا بد له من صاحب ، يقول هنا : إن الحال لا يجوز أن يأتي وصاحبُه مضاف إلى ما قبله نحو : أقبل غلامُ زيدٍ ضاحكاً ؛ بسبب اللّبس ، لكنه يجوز في ثلاث حالات :

الأولى : أن يطلب المضافُ العمل في المضاف إليه [1] ، كاسم الفاعل والمصدر ، نحو : سرَّني ضربُ اللصِّ مكتوفاً ، وفي القرآن : ﴿ **إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً** ﴾ .

---

(١) وقيل : عمله في الحال .

الثانية : أن يكون المضاف جزءاًمن المضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿ **وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا** ﴾ ، فلفظ : « إِخْوانا » حال من « صُدُورِهِم » والمضافُ جزءٌ من المضاف إليه .

الثالثة : أن يكون المضاف إليه مثلَ جزءِ المضاف ، بحيث يمكن الاستغناء عن المضاف ، ويصح المعنى مع حذفه ، نحو : ﴿ **أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا** ﴾ ، فلو سُلِّط « اتَّبع » على المضاف إليه وهو « إبراهيم » لصحّ المعنى .

وَالحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا

فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ ؛ كَـ« مُسْرِعَا ... ذَا رَاحِلٌ ، وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا »

الحال إن كان عامله فعلاً متصرفاً أو صفةً تشبهه في العمل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، فإنه يجوزُ أن يتقدَّم على عامله ، نحو : مسرعاً هذا راحلٌ ، ومخلصاً زيدٌ دعا .

واعلم أن جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال ما عدا ألفاظاً يسيرة منها : كان وأخواتها ، وعسى ، على الأصح .

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ - لا ... حُرُوفَهُ - مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلا

كَـ« تِلْكَ ، لَيْتَ ، وَكَأَنَّ » وَنَدَرْ ... نَحْوُ « سَعِيدٌ مُسْتَقِراً فِي هَجَرْ »

من العوامل ما ليس بفعل ولا وصف ، ولكنه بمعنى الفعل ، كـ« تلك »

و« هذا » : بمعنى أشيرُ ، و« ليت » بمعنى أتمنى ، و« كأن » بمعنى يُشبه .

فمثل هذه العوامل لا تعمل عند تأخرها عن الحال ، وأما إذا تقدمت فعملها كثير ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً** ﴾ ، وقول الشاعر يخبر عن عُقاب يصيد الطير :

كأنَّ قلوبَ الطير رطباً ويابساً　　　لدَى وكرِها العُنّابُ الحَشَفُ البالي

ومن العوامل النادرة الظرف والجار والمجرور .. يقول : إنه ندر أن يتقدم الحال عليهما ، نحو : سعيد مستقراً في هجر .

وَنَحْوُ «زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِن　　　عَمْرٍو مُعَانًا» : مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

أفعل التفضيل لا يتقدم عليه الحال ، ويجوز أن يتقدم الحال معه ، نحو: زيد مفرداً أنفع من عمرو مُعاناً ، ونحو : ابن الجزريِّ مقرئاً أحسن منه محدّثاً ، ونحو : الذهبيّ محدِّثاً خير منه مقرئاً . ففي مثل هذه الصورة التي يكون التفضيل فيها بين حالين يتقدَّم الحال . و« مستجازٌ » خبر « نحو » . وأكد الجواز بقوله : لن يهن ، أي : لن يضعف الجواز .

وَالحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ　　　لِمُفْرَدٍ - فَاعْلَمْ - وَغَيْرِ مُفْرَدِ

معنى البيت : الحال يجوز أن يأتي متعدداً (أكثر من حال) للمفرد ومثنى ومجموعاً .

فمثال المتعدد المفرد : جاءني عامر سالماً صالحاً .

ومثال المثنى : ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ .

ومثال المثنى المتعدد : خذ العسل والخَلَّ ممزوجين باردين .

ومثال الجمع : جاءني الطُّلابُ راغبين في العلم سعداء به .

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدا ... فِي نَحْوِ : «لا تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدا»

أي : عامل الحال قد يؤكّد بالحال ، نحو : ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ ؛ لأن التبسم من الضحك ، وكذلك : ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ والعثو كالإفساد .

وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ ... عَامِلُهَا ، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

إذا قلت : زيد أخوك عطوفاً ، أو نحو ذلك وجب حذف العامل وتأخير الحال ؛ لأنها مؤكدة للجملة السابقة ، والأصل : أحقه عطوفاً ، وأصل الكلام في البيت : إن تؤكد الحالُ جملةً فعاملها مضمر ويؤخر لفظها، ومثله : الله أكبر كبيراً[1] .

---

(١) سالت العلامَة الفقيه محمد ابنَ عثيمين – رحمه الله – في مجلس حافل بمنزلي بمكّة فأجاب – بأسرع خاطر – بأنها منصوبة على الحال ، وكان صاحب مشاركة في النحو ، ميالاً إلى الأخذ بالأسهل ، ولو خالف الأفصح والمشهور ، على مذهب شيخه ابن سعدي، وله شرح مسجل على ألفية ابن مالك ، سلك في طريقته مسلك الفقهاء في التقعيد ، والتحليل، والاعتراض .

وَمَـــوْضِعَ الحَـــالِ تَجِيءُ جُـــمْلَهْ ک «جَــــاءَ زَيْدٌ وَهْوَ نَـاوٍ رِحْلَـهْ»

تجيء الجملة في موضع الحال وتكون في محل نصب مثل : جاء زيد وهو ناوٍ رحلة ، ونحو : أقبل زيد يضحك ، هذه جملة فعلية وتلك اسمية والقاعدة تقول : الجمل بعد المعارف أحوال ، وبعد النكرات صفات، وسيأتي الكلام عن الجملة الفعلية في البيت الذي بعده .

وذَاتُ بَدْءٍ بِمُـــضَـــارِعٍ ثَبَتْ حَـوَتْ ضَـمِـيـراً، وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

الحال إذا كان جملة فعلية يكون مبدوءاً بفعل مضارع مثبتٍ غير منفي بـ« لا » أو نحوها ، وتكون الجملة حاويةً لضمير ، وخالية من الواو ، فالضمير في الجملة السابقة هو الفاعل المقدر بعد « يضحك » وهذا الضمير يعود على صاحب الحال ، وهو زيد .

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْـدَهَا انْوِ مُـبْـتَـدَا لَهُ المُضَـارِعَ اجْـعَلَنَّ مُـسْنَدَا

فإذا جاءت الجملة الفعلية التي هي حال وكانت مقترنة بالواو فاعلم أنها جملة اسمية يقدر المبتدأ فيها بعد الواو ، ويكون الفعل المضارع مسنداً إلى ذلك المبتدأ ، ومما حكي عن العرب : قمت وأصك عينيه ، أي : وأنا أصُكُّ عينيه ، وقول عنترة :

عُلِّقْتُهـا عـرضـاً وأقْتُل قـومـهـا ....

أي : وأنا أقتل ..

وجُمْلَةُ الحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا بِوَاوٍ ، أوْ بِمُضْمَرٍ، أو بِهِمَا

تقدم بعض أنواع الجملة الحالية ، وههنا يذكر ثلاثة أنواع سوى ما تقدم :

١ – جملة حاليَّةٌ ليس فيها ضمير وهي مقترنة بالواو ، نحو : قتل عثمانُ والمصحف مفتوح .

٢ – جملة حالية اشتملت على ضمير بلا واو ، نحو : أقبل الطالبُ كِتابه في يده .

٣ – جملة حالية مقترنةٌ بالواو والضمير ، نحو : نام عبدُ الله ووصيتُه عندَ رأسِه .

وَالحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

الحال قد يحذف عاملها [1] ، فإذا سئلت مثلاً : كيف قدم زيد تقول : راكباً ، وهذا الحذف جائز وقد يكون واجباً نحو : احفظ عشرة أبيات فصاعداً ، العامل محذوف تقديره : فاذهب ، ومثله : الحال المؤكِّد لمضمون الجملة ، نحو : أنا زيد بطلاً .

---

(١) هذا من الحذف الجائز ، وله مواضع ، ومما ذكره في «الألفية» : قوله في الابتداء : «وحذف ما يعلم جائز» ، وقوله في باب «ظن» : «وحذفَ فضلة أجز» ، وقوله فيه أيضاً :
«ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول»

التمييز

اسْمٌ ، بِمَعْنَى «مِنْ» مُبِينٌ ، نَكِرَهْ، يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ

التمييز أحد المنصوبات ، والنفوس تطمح إلى معرفته ؛ لأن ما قبله يبقى مبهماً حتى يكشف عنه التمييز ، وهو اسم نكرة بمعنى « من » ، وناصبه هو الشيء الذي فسره التَّمييز ، فإذا قلت : اشتريت عشرين كتاباً ، أعربته هكذا : اشتريت : فعل وفاعل و« عشرين » مفعول به و« كتابا » تمييز منصوب ، وناصبه الاسم المبهم الذي قبله . والخلاف في قضية الناصب ما هو؟ – عند اختلاف الجمل – طويلُ الذيل قليلُ الفائدة .

كَشِبْرٍ ارْضًا ، وَقَفِيزٍ بُرًّا، وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرَا

الاسم المبهم الذي يفسره التمييز أربعة أنواع :

١ – العدد ، وقد مثلنا له .

٢ – المساحات ، كشبر أرضاً .

٣ – والمكيلات ، كقَفيزٍ (١) بُرّاً .

٤ – والموزونات ، كمنوين (٢) عسلاً وتمراً .

---

(١) نوع من المكاييل .

(٢) تثنية « مَنَا » ويقال فيه : « مَنّ » كضبّ ، نصفُ كِيلٍ ، تقريباً .

وَبعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا اجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا، كَـ«مُدُّ حِنطَةٍ غِذَا»

يقول : اجرر التمييز بعد هذه المذكورات وشبهها في حال إضافتها نحو : مدّ حنطةٍ غذاءٌ ، « مدّ » مبتدأ « غذاء » خبر ، و« حنطة » تمييز مضاف .

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ «مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا»

يقول : النصب واجب إذا كان المميّز مضافاً ، نحو : ﴿ **فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا** ﴾ .

المميّز : « ملء » وهو مضاف ، والتمييز « ذهباً » وهو منصوب .

وَالْفَاعِلَ المَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلاَ مُفَضِّلاً ؛ كَـ«أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ»

يقول : انصب بأفعل التفضيل التمييز إذا كان فاعلاً في المعنى ، نحو : أنت أعلى منزلاً ، وكقوله تعالى : ﴿ **أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلاً** ﴾ فإذا لم يكن فاعلاً في المعنى ، نحو : أنت أعلى القوم ، فلا ينصب على التمييز بل يجر بالإضافة .

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ ؛ كَـ«أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا»

يقول : انصب على التمييز كلَّ ما جاء بعد أسلوب التعجب ، نحو : أكرم بأبي بكر أباً ، وكذلك : ما أكرم أبا بكر أبا . هاتان هما صيغتا التعجب ، والمؤلف عمم الحكم في كل ما يُفهم تعجباً ، نحو : لله درُّك عالماً .

وَاجْـرُرْ بِمِنْ إنْ شِـئْتَ غَيْـرَ ذِي الْعَـدَدْ وَالْفَـاعِلِ المَعْنَى ؛ كَـ«طِبْ نَفْسًا تُفَدْ»

التمييز يكون منصوباً ، ويكونُ مجروراً بـ«مِن» ، وكل تمييز يقبل أن يكون مجروراً ، إلا في حالتين :

١ – التمييز الذي يأتي بعد العدد ، نحو : ﴿ **وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً** ﴾ .

٢ – ما كان فاعلاً في المعنى ، نحو : «طب نفساً» ، ﴿ **وَقَرِّي عَيْنًا** ﴾ .

وَعَـامِلَ التَّـمْـيِـيـزِ قَـدِّمْ مُطلَقَـا وَالْفِـعْلُ ذُو التَّـصْـرِيفِ نَزْرًا سُـبِـقَـا

هذا البيت في عامل التمييز ، هل يجوز تأخره عن التمييز ؟ ؛ يقول : قدِّم عامل التمييز مطلقاً سواء كان اسماً أو فعلاً متصرفاً أو غير متصرف ، غير أن الفعل المتصرف قد يسبقه التمييز قليلاً ، كقوله (وهو من أحسن الشواهد) :

أنفـــساً تطيبُ بنيل المُنَى وداعي المنونِ يُنادي جِـــهَـــارًا

حروف الجر

هَاكَ حُـرُوفَ الجَرِّ ، وَهْيَ : مِنْ ، إِلَى ، حَتَّى ، خَلاَ ، حَاشَا ، عَدَا ، فِي ، عَنْ ،عَلَى
مُذْ ، مُنْذُ ، رُبَّ ، اللاَّمُ ، كَيْ ، وَاوٌ ، وَتَا ، وَالْكَافُ ، وَالْبَـا ، وَلَعَلَّ ، وَمَـتَى

البيتان تضمنا حروف الجر وعددها عشرون ، وسوف يأتي تفصيل معانيها إلا ما ندَر الجرُّ به كـ (لعلَّ ومتَى وكي) ، وأما « خلا » و« عدا » و« حاشا » فقد تقدم الكلام عنها في الاستثناء . وأما « لعلَّ » فقد ورد جرُّها ، ومنه :

لعلَّ اللهِ فضلكم علينا ....

والجر بـ « متى » لغة هذيل ، يقولون : أخرجَها مَتَى كمِّه ، أي : من كمّه . وأما « كي » فإنها تَجرُّ « ما » الاستفهامية ، وتجرُّ « ما » المصدرية ، كقوله :

.... يراد الفتى كَيـمَا يضرُّ وينفعُ

بِالظَّاهِرِ اخْصُصْ : مُنْذُ ، مُذْ ، وَحَتَّى وَالْكَافَ ، وَالْوَاوَ ، وَرُبَّ ، وَالتَّـا

ذكر في هذا البيت حروفاً سبعةً تدخل على الاسم الظاهر ولا تدخل على الضمير ، نحو : ما حججت منذُ خمسةِ أعوامٍ ، ونحو : ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ

الْفَجْرِ﴾ ، و « تالله لتسألن » ، وهكذا .

وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتًا ، وَبِرُبّْ مُنَكَّرًا ، وَالتَّاءُ لِلَّهِ ، وَرَبّْ

يقول : اخصص هذين الحرفين (مذ ومنذ) بالزمان فلا يدخلان على غيره ، تقول : ما رأيتك مذ عام .

واخصص بـ « رُبَّ » النكرة فلا تدخلُ على معرفة ، نحو : رُبَّ عالم غنيّ . والتاء تختص بالدخول على لفظين : « الله وربّ » ، كقولهم : تربِّ الكَعبةِ .

وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ « رُبَّهُ فَتَى » نَزْرٌ ، كَذَا « كَهَا » ، وَنَحْوُهُ أَتَى

هذا البيت كالاحتراز لما قبله ، فقد ذكر في البيت السابق أن « رُبَّ » و« الكاف » من الحروف التي تجر الاسم الظاهر ، فقال هنا : ما روي من قولهم : رُبّه فتى ، فهو نزرٌ قليل ، وكذلك الكاف من نحو قول العَجَّاج ، يصف حماراً وحشياً :

خَلّى الذِّنابات شِمالاً كَثَبَا وأمَّ أوْعالٍ كَهَا أو أقربا[1]

الذنابات : جمع ذِنابة بكسر الذال ، وهي مؤخرة الوادي ، ومعنى « كثبا » قريباً ، و« أم أوعال » هضبة في بني تميم .

---

(١) يقول : إن الحمار الوحشيَّ ترك الذنابات عن شماله قريباً منه ، وترك الموضع الآخر وهو أم أوعال مثل الذنابات أو أقرب .

والمراد بقوله : « ونحوه أتى » أي دخول الكاف على ضمير آخر ، نحو : كهُنَّ ، وكَهُو . .

بَعِّضْ وَبيِّنْ وَابْتَدِئْ في الأمكِنَهْ بِمِنْ، وَقَدْ تَأتي لِبَدْءِ الأزْمِنَهْ

وزِيدَ في نَفْيٍ وشِبْهِهِ فَجَرْ نَكِرَةً ؛ كَـ«مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرّ»

بدأ في تفصيل معاني حروف الجر ، فذكر أربعة معانٍ لـ« من » :

١ – التبعيض : نحو ﴿ **وَمِنَ النَّاسِ** ﴾ أي : وبعض الناس .

٢ – البيان : ﴿ **فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ** ﴾ لأنها بينت نوع الرجس المراد .

٣ – الابتداء في الأمكنة نحو : ﴿ **مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَا** ﴾ وكذلك الزمان .

٤ – زائدة ، نحو : ﴿ **أن تقولوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ** ﴾ ، وتأتي بعد نفي ، ولهذا قال : « وزيد في نفي » ، وذلك ما أشبهه كالاستفهام ، نحو : ﴿ **هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ** ﴾ .

ولا بد أن يكون مجروره نكرةً كما رأيت في الأمثلة السابقة ، وهذا معنى قوله : « فجرَّ نكرةً » ومثل له فقال : ما لباغ من مفر .

لِلانْتِهَا : حَتَّى ، ولاَمٌ، وَإِلى، ومِنْ وَبَاءٌ يُفْهِمَانِ بَدَلاَ

« حتى » و« اللام » و« إلى » تدلُّ على الانتهاء ، نحو « حتَّى حينٍ » ،

ونحو ﴿إلى يومِ القيامة﴾ ، ونحو : ﴿كلٌّ يجرِي لأجَلٍ﴾ .

وفي عجز البيت بيان أنَّ « مِن » تأتي بمعنى بدَلَ ، نحو : ﴿أرَضِيتُم بالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾ ، أي : بدل الآخرة ، وكذلك الباء ، نحو : « ما يسرني بها حمرُ النَّعَم » ، أي : بدلها .

واللاَّمُ لِلْمِلْكِ وشِبْهِهِ ، وفي تَعْدِيَةٍ- أيضًا- وتَعْلِيلٍ قُفِي

وزِيدَ ، والظَّرْفِيَّةَ اسْتَبِنْ بِبَا و«فِي» ، وقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

هذان البيتان في معاني اللام ومعنيين من معاني الباء ، و« في » . فاللام لها معان ، منها :

١ - الملك : ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ ..﴾ .

٢ - شبه الملك : لأبي ابنٌ عالم ، ونحو : « الولَد للفراش » .

٣ - التعدية : ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ .

٤ - التعليل :

وإني لتعروني لذكراك هِزَّةٌ ....

٥ - الزيادة : نحو ﴿إن كُنتُمْ للرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ .

هذه خمسة معان إلى قوله : « وزيد » .

ثم قال : استبن الظرفية بالباء ، و« في » ، أما الباء فنحو قوله تعالى : ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾ ، وأما « في » فنحو : ﴿فِي أَدْنَى الأَرْضِ﴾ .

وقد تأتيان للسببية ، نحو : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ ﴾ ، ونحو : « دخلت امرأة النارَ في هرَّة » .

بِالْبَا اسْتَعِنْ، وَعَدِّ ، عَوِّضْ، أَلْصِقِ وَمِثْلَ «مَعْ» و «مِنْ» و «عَنْ» بِهَا انْطِقِ

الباء لها معان ، منها :

الاستعانة : قطعت بالسكين .

التعدية : ﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾ ، أي : أذهب سمعهم ؛ لأن معنى التعدية تعدية الفعل إلى مفعوله بواسطته .

التعويض : ﴿ شْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ ﴾ .

الإلصاق : وهو المعنى الأصلي الجامع للباء ، واقتصر عليه سيبويه ، نحو : أمسكت بزيد .

مع : ﴿ اهْبِطْ بِسَلامٍ ﴾ .

من : ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ .

عن : ﴿ فَاسْئَلْ بِهِ خَبِيراً ﴾ .

ولها معانٍ أخرى .

عَلَى لِلاسْتِعْلاَ، وَمَعْنَى «فِي» و «عَنْ» بِعَنْ تَجَاوُزًا عَنَى مَنْ قَدْ فَطَنْ

وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ «بَعْدِ» و «عَلَى» كَمَا «عَلَى» مَوْضِعَ «عَنْ» قَدْ جُعِلاَ

هذان البيتان في معاني « على » و« عن » ، فذكر لـ« على » ثلاثة معانٍ :

١ – الاستعلاء ، وهو الأصل : ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ .

٢ – في : ﴿ وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ﴾ .

٣ – بمعنى « عن » ، نحو : هل رضيت عليّ ، أي : عني .

وذكر لـ« عن » ثلاثة معانٍ أيضاً :

١ – المجاوزة ، وهو الأصل : ﴿ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ﴾ ، أي جاوزتهم المؤاخذة بسبب الرضا ، ونحو : سافرت عن مصرَ .

٢ – بعد : ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ ، أي : حالاً بعد حال .

٣ – على : ﴿ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِ ﴾ أي : على نفسه .

و« تجاوزاً » مفعول (عنى) ، ومعنى عجز البيت الثاني أن « على » أيضاً تأتي بمعنى « عن » كما مثلنا .

شَبِّهْ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدْ

ذكر في هذا البيت ثلاثة معانٍ للكاف :

١ – التشبيه : ﴿ أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ ﴾ .

٢ – التعليل : ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ ﴾ أي لهدايته إياكم .

٣ – التوكيد ، وهي الزائدة : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ .

واسْتُعْمِلَ اسمًا ، وكَذَا« عَنْ» و«عَلَى»   مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا «مِنْ» دَخَلا

قد تستعمل بعض الحروف أسماء من ذلك « الكاف وعن وعلى » فقوله : « واستعمل . . » أي : الكاف اسماً : كقوله :

ولم أر كالمعروفِ أمَّا مذاقهُ   فحلو وأما وجهه فجميلُ

أي : مثل المعروف ، وهي – هنا – في موضع النصب على المفعول به، وكذلك « عن » إذا دخلت عليها « من » كقوله :

. . . .   مِن عَن يَمينِي تارةً وأَمَامِي

وكذلك « عَلى » ، كقولك : نزلت مِنْ عَلَى الجبل .

و«مُذْ، ومُنْذُ» اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا   أَوْ أُولِيَا الْفِعْلَ ؛ كَـ«جِئْتُ مُذْ دَعَا»

تقدم في صدر الباب أن « منذ » و« مذ » حرفان ، وذكر – هنا – أنهما يكونان اسمين في موضعين :

١ – إذا ارتفع ما بعدهما ، نحو : جئتك منذ يومان أو مذ يومان .

٢ – أن يدخلا على فعل ، نحو : جئت منذ أو مذ دعاني .

ومعنى « أُوليا » : أتْبِعَا .

وإنْ يَجُرَّا في مُضِيٍّ فكَـ«مِنْ»   هما ، وفي الحُضُورِ مَعْنَى «في» اسْتَبِنْ

يقول : إن كان مجرورهما ماضياً كان معناهما معنى « مِن» ، نحو :

ما جئتك منذ يوم الخميس ، أي : من يوم الخميس . وإن كان مجرورهما حاضراً فهما بمعنى « في » نحو : ما خرجت منذ اليوم ، أي : من اليوم .

وبَعْـــدَ «مِنْ وَعَنْ وبَاءٍ» زِيدَ «مَـــا»   فَلَمْ يَعُقْ عنْ عَـــمَلٍ قَـــدْ عُلِمَـــا

يقول : زيد « ما » بعد « من و عن والباء » فلم يعقها عن العمل ، نحو : ﴿ **مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ** ﴾ ، و ﴿ **عَمَّا قَلِيلٍ** ﴾ ، و ﴿ **فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ** ﴾ .

وَزِيدَ بَعْـــدَ «رُبَّ، وَالْكَافِ » فَكَفّْ   وَقَـــدْ تَلِيـــهِـــمَـــا ، وَجَـــرٌّ لَمْ يُكَفّْ

كـذلك تزاد « مـا » بعـد « رب » ، نحـو : ﴿ **رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا** ﴾ ، دخلت « رب » على جملة ، والكاف ، نحو : أنت كما القمر .

وحينما تزاد « ما » بعدهما قد يُكَفَّان عن العمل ، وقد يَجُرَّان فلا يُكَفَّان .

وَحُـذِفَتْ «رُبَّ» فَـجَـرَّتْ بَعْـدَ «بَلْ»   وَالْفَـا ، وَبَعْـدَ الْوَاوِ شَـاعَ ذَا الْعَـمَلْ

تحذف « رُبَّ بعـد « بل والواو والفـاء » ويبقى ما بعدها مجروراً لفظاً ، وهو قليل بعد « بل » ، وبعد الفاء كثير ، وأكثر منه بعد الواو ، كقوله :

بل بلدٍ ملءُ الفِـجَـاج قَـتَـمُـهْ   ....

أي : غبارُه ، والمعنى : بل رب بلدٍ .

وقوله :

وبـلـدة لـيـس بـهـــا أنـيـسُ   ....

وقوله :

فَمِثلكِ حبلى قد طرقتُ ومُرضِعٍ ....

أي : فربَّ مثلك .

وَقَدْ يُجَرُّ بِسِوَى «رُبَّ» لَدَى حَذْفٍ ، وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَّرِدَا

يقول : قد يُجَرُّ الاسم أيضاً بغير « رُبَّ » والجارّ محذوف ، وهذا على قسمين :

قسم سماعي : كقول رؤبة بن العَجَّاج حينما سئل : كيف أصبحت؟ قال : خيرٍ والحمد لله ، أي : بخير أو على خير .

وقياسي ، نحو : بكم درهم بعت هذا؟ أي : بكم من درهم .

واعلم أنَّ في باب الجرِّ من دَعاوَى الزيادة ومعاني الحروف ما فيه نظر ، ومن أهل التحقيق من يجعل لكل حرف من حروف المعاني معنى واحداً ، فإن جاء بمعنى آخر بقي معناه الأصليّ ولابسه المعنى الآخر على سبيل التوسع ، أو التضمين . واعلم أن الجرَّ بالمجاورةِ ضَعيف القياس .

الإضافة

نُونًا تَلِي الإعْرَابَ أوْ تَنْوِينَا ... مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ ؛ كَطُورِ سِينَا

الإضافة : ضم اسم إلى اسم آخر ، بحيث يكون الثاني مجروراً ، نحو : بيتُ اللهِ ، وطورُ سيناءَ .

ومعنى البيت : احذف نوناً تلي حرف الإعراب من الاسم الذي أضفته ، نحو : ﴿ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ، أصلها : حاضرين .

وكذلك احذف التنوين عند الإضافة ، كـ « طور » حينما تضيفها إلى « سيناء » مثلاً ؛ إذ لا يجتمع التنوين والإضافة أبداً .

وَالثَّانِيَ اجْرُرْ، وَانْوِ «مِنْ» أَوْ «فِي» إذَا ... لَمْ يَصْلُحِ الاَّ ذَاكَ . وَاللاَّمَ خُذَا

لِمَا سِوَى ذَيْنِك ، وَاخْصُصْ أوَّلاَ ... أوْ أعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلاَ

يقول : اجرر الجزء الثاني وهو المضاف إليه ، وقدِّر وجودَ جارٍّ ، وهو « مِن » أو « في » إذا لم يصلح المعنى إلا على تقدير أحدهما ، فإن لم يصلحا فخذ اللام مكانهما وقدّره ، نحو : هذا ثوبُ حريرٍ ، أيْ : من حرير ، ونحو : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ ، أي : مكر في الليل ، ومثال اللام : هذا كتابُ زيد ، أي : كتاب لزيد .

ومعنى : واخصص أولاً .. إلخ : أن الإضافة المحضة تفيد تخصيص الأول ، وهو المضاف ، إن أضيف إلى نكرة ، نحو : كتابُ طالبٍ ، فإن أضفته إلى معرفة كان القصد التعريف ، نحو : كتابُ زيد ، وإنما فهمنا أن الأول مضاف إلى نكرة من ذكر الثاني بقيد التعريف .

وَإنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ «يَفْعَلُ» وَصْفًا ، فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لا يُعْزَلُ

إن كان المضاف وصفاً يشبه « يَفْعَل » وهو الفعلُ المضارع ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، وصيغ المبالغة ، والصفة المشبَّهَة ، فمثل هذا إذا أضفته لا يكتسب من الإضافة تعريفاً ولا يعزل عن تنكيره ، وإنما الإضافة فيه لمجرد التخفيف وهو مقصود لفظي كما سيأتي ، نحو : قارئُ كتاب ، وحفّاظ علم .

كَرُبَّ رَاجِينَا عَظِيمِ الأملِ مُرَوَّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيَلِ

ذكر أربعة أمثلة :

١ - (راجينا) و « راجي » اسم فاعل أضيف إلى « نا » ولم تفد الإضافة تخصيصاً ولا تعريفاً ، ولهذا دخلت عليه « ربَّ » ، وهي من خصائص النكرة .

٢ - (عظيم الأمل) : « عظيم » صفة مشبهة وهو وصف لـ « راجي » .

٣ - (مروّع القلب) : « مروّع » اسم مفعول .

٤ - (قليل الحيل) : « قليل » صفة مُشْبِهَة .

وَذِي الإضَافَةُ اسْمُهَا لَفْظِيَّهْ وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّهْ

هذي الإضافة التي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً تسمّى إضافة لفظية ، وأما تلك الإضافة السابقة التي تقدمت في البيت الثالث فإنها إضافة خالصة ومعنويّة .

وَوَصْلُ «أَلْ» بِذَا المُضَافِ مُغْتَفَرْ إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ : كـ«الجَعْدِ الشَّعَرْ»

أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كَـ«زَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الجَانِي»

يشير بـ« ذا » إلى ما إضافته غير محضة . يقول : وصل « ال » بهذا المضاف جائز إذا كانت « ال » موجودةً في المضاف إليه ، نحو : جاء الجعدُ الشَّعَرِ ، أو كانت « ال » موجودةً في الذي أضيف إليه الثاني ، نحو : زيد الضارب رأس الجاني .

وَكَوْنُهَا فِي الوَصْفِ كَافٍ ، إِنْ وَقَعْ مُثَنًّى ، أوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعْ

تقدم لنا في البيتين السابقين صورتان :

١ - الجعْد الشعرِ .   ٢ - الضاربُ رأسِ الجاني .

وهذه صورة خاصة بالمثنى والجمع اللّذين اتبعا سبيلَهما ؛ أي كانا على شرطهما فقال : وكونها - أي وجود (اَلْ) - في الوصف المضاف كافٍ إن وقع مع مثنى أو جمع ، تقول : جاء الضاربا زيد والضاربو زيد .

وَرُبَّمَا أَكْسَبَ ثانٍ أَوَّلاً تأنيثاً إن كانَ لِحَذفٍ مُوهَلا

ربما أكسب المضاف إليه المضاف تأنيثاً بشرط أن يكون المعنى صحيحاً عند الحذف ، كقوله :

.... كما شَرقتْ صدرُ القَناة من الدّمِ

فأنث (صدر) لإضافته إلى (القناة) ، كما يقال : قُطِعَت بعضُ أصابعه .

وَلا يضَافُ اسمٌ لما به اتَّحدْ مَعْنىً وأوّلْ مُوهِماً إذا وَرَدْ

لا يقال : قمح برّ ، أو : رجُلُ فاضلٍ . هذا معنى : لا يضاف اسم لما به اتحد في المعنى ، فإن جاء في الكلام ما يوهم أنه كذلك فأوِّله كقولهم : حبة الحمقاء ، ومسجدُ الجامع ، أي : حبة البقلة الحمقاء ، ومسجد المكان الجامع .

وَبَعْضُ الاسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدَا وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأتِ لَفْظًا مُفْرَدَا

بعض الأسماء يكون مضافاً على الدوام كـ « سوى » و« عند » و« لدى » و« قُصَارى الشيئ » و« غُناماه » و« حُماداه » ، أي : منتهى أمره .

وبعض الأسماء التي تستعمل مضافة قد تأتي مفردة من غير إضافة مثل : « قبل وبعد وكلّ وبعض » .

وبعْضُ ما يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعْ إيلاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعْ

كَـوَحْـدَ ، لَبَّيْ ، وَدَوَالَيْ، سَـعْـدَيْ، وَشَــــذّ إيـلاءُ «يَـدَى» لِـلَـبَّـىْ

بعض الأسماء التي تلزم الإضافة يمتنع أن تضاف إلى اسم ظاهر .. ثم ذكر أربعة أسماء :

١ - وحدَ . ٢ - لبَّيْ . ٣ - دَوَاليْ . ٤ - سَعْدَيْ .

فيقال : وحدك ، ولبيك ، ودواليك ، وسعديك .

ومعنى لبَّيك : إقامة على إجابتك بعد إقامة .

ومعنى دَواليك : تواليا في طاعتك بعد توالٍ .

ومعنى سعديك : إسعاداً بعد إسعادٍ .

وقوله : « وشذ إيلاء .. » يشير به إلى قول الشاعر :

دعــوتُ لِـمَـا نَابني مِـسْـوراً فلبّى فلبَّىْ يـديْ مِـسْـورِ

وَأَلْزَمُــوا إضَــافَــةً إِلَى الجُـمَـلْ «حَـيْثُ» و «إِذْ» ، وَإِنْ يُنَوَّنْ يُحْـتَـمل

إِفْــرَادُ إِذْ . وَمَـا كَـإِذْ مَـعْنًى كَـإِذْ أَضِفْ جَـوَازًا ، نَحْـوُ «حِينَ جَـانِبـذْ»

هناك ألفاظ لا تضاف إلى مفرد بل تضاف إلى الجمل ، من ذلك :

« حيث » ، نحو : جلست حيث جلسَ زيدٌ ، أو حيث عليٌّ جالس ، ولهذا تكسر بعدها همزة « إن » ؛ لأنك لو فتحت الهمزة كانت « أنَّ » وما بعدها في تأويل مفرد ، و« حيث » لا تضاف إلى مفرد ، وما ورد من الإضافة إلى المفرد شاذ . ومن ذلك « إذ » ، نحو : زرتك إذ زيدٌ يكتب .

وكلّ من «حيث وإذ» ظرف ، غير أنّ «حَيث» ظرف مكان ، و«إذ» ظرف زمان .

وقوله : «وإن ينون يُحتمل إفراد إذ» جملة مستقلة معناها : أنَّ «إذ» إذا نُوِّنَ احتمل وجاز إفرادُه وقطعه عن الإضافة ، نحو : ﴿ **وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ** ﴾ .

ومعنى قوله : «وما كإذ .. إلخ» أن ما وافق «إذ» في كونه ظرفَ زمان بمعنى الماضي يجري مَجْرى «إذ» في إضافته للجملة الاسمية والفعلية جوازاً كـ«حين و وقت» ونحوهما ، نحو : حين جاء زيدٌ نُبذ ، أو : حين زيدٌ جاء نبذ . ونقطعها عن الإضافة فنقول : انتظرتك إلى حينٍ .

وَابْنِ أَوَ اعْرِبْ مَا كَإِذْ قَدْ أُجْرِيَا وَاخْتَرْ بِنَا مَتْلُوٍّ فِعْلٍ بُنِيَا

وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَا أَعْرِبْ ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنَّدَا

يقول : ما أجري مُجرى «إذ» لك فيه البناءُ والإعرابُ حينما يضاف إلى الجملة ، غير أن الاختيار هو البناء إذا أضيف اللفظ إلى فعل مبنيّ ، نحو :

على حينَ عاتبت المشيبَ على الصِّبَا ....

رُوِى بفتح النونِ على البناء ، وكسرها على الإعراب ، والمختار الفتح ، فإذا جاء قبل فعل معرب أو مبتدإ جاز الوجهان ، الإعراب ، كقوله الله تعالى : ﴿ **هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ** ﴾ ، قرئ بالرفع على الإعراب ،

وقرئ بالفتح على البناء . وهذا هو معنى البيت الثاني ، ومعنى : «لن يُفنّدا» : لن يكذّب .

وَأَلزَمُوا « إِذَا » إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ الأَفْعَالِ ؛ كَـ«هُنْ إِذَا اعْتَلَى»

ألزم النحويون أن تضاف « إذا » إلى الجمل الفعلية ، نحو : هُنْ وتواضع إذا اعتلا أحدٌ وتكبّر . ولا يقال : جئتك إذا زيد جالس ، خلافاً للأخفش والكوفيين .

لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ - بِلاَ تَفَرُّقٍ - أُضِيفَ «كِلْتَا» ، وَ «كِلاَ»

يقول : أضيف « كلتا » و« كلا » لمفهمِ اثنين ، أي : ما يدل على اثنين مع تعريفه وعدم تفريقه . فيقال : كلا الطالبين وكلاهما . وفهم من قوله : « معرّف » أنهما لا يضافان إلى نكرة ، فلا يقال : كلا طالبان .

وقوله : « بلا تفرق » احتراز من نحو : كلا زيد وعلي . فمثل هذا لا يجوز إلا في الضرورة .

وَلاَ تُضِفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ «أَيًّا» ، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِفْ
أَوْ تَنْوِ الاجْزَا ، واخْصُصَنْ بِالْمَعْرِفَهْ مَوْصُولَةً «أَيًّا» ، وبِالْعَكْسِ الصِّفَهْ

يقول : لا تضف « أيّاً » للمفرد المعرفة إلا إذا تكررت ، نحو : أيُّك وأيُّهما أفقه ، أو نَويتَ الأجزاءَ ، نحو : أيُّ البيت أحسن ، تريد : أيّ أجزاء البيت أحسن .

ثم قال : واخصص «أيّاً» الموصولة بالمعرفة ، لأنها لا تضاف إلا إلى معرفة ، نحو : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ ، وتكون « أيّ » صفة ، وهي بعكس الموصولة لا تضاف إلا إلى نكرة ، تقول : مررت بعالمٍ أيِّ عالم .

وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أوِ اسْتِفْهَامَا فَمُطْلَقًا كَمِّلْ بِهَا الْكَلَامَا

إن كانت « أي » شرطية أو استفهامية أضيفت إلى النكرة والمعرفة مطلقاً بلا قيد ، مثال الشرطية :

أيَّ الكتابين تقرأ أقرأ ، وأيَّ كتابين تقرأ أقرأ .

ومثال الاستفهامية : أيُّ الرجلين عندك؟ وأيُّ رجلٍ عندك؟ .

وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً «لَدُنْ» فَجَرّْ وَنَصْبُ «غُدْوَةٍ» بِهَا عَنْهُمْ نَدَرْ

من الألفاظ التي ألزمت الإضافة : «لَدُن» وهي تجر ما بعدها ، وندر نصب « غدوة » بها عن العرب .

وَمَعَ «مَعْ» فِيهَا قَلِيلٌ .. وَنُقِلْ فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

يقول : كلمة « مع » قليل ورودها ساكنة العين ، ونقل فتحها وكسرها حينما توصل وبعدها سكون ، فيقال : أنت مَعَ الحق ، وقد يقال : أنت معِ الحق ، بالكسر .

واضْمُمْ - بِنَاءً- «غَيْراً» إنْ عَدِمْتَ مَا لَهُ أُضِيفَ، نَاوِيًا مَا عُدِمَا

يقول : اضمم كلمة « غير » ضمة بناء إن لم يكن المضاف إلى غير

موجوداً حال كونك ناوياً معنى ما حذفَ .. والحاصل : أن « غير » تبنى على الضم إذا حذف المضافُ إليها ونُويَ معناه .

قَبْلُ كَغَيْرُ ، بَعْدُ ، حَسْبُ ، أَوَّلُ ، ودُونُ ، والجِهَاتُ أيضًا ، وَعَلُ

يعني أن « قبل » مثل « غير » في الحكم السابق الذي هو البناء على الضم عند حذف المضاف إليه ونيّة معناه ، وكذلك « بعد » و« حسب » و« أول » و« دون » و« الجهاتُ السِّتُ » (فوق وتحت ويمين وشمال وأمام ووراء)، وكذلك « علُ » . نحو ﴿ **لِلَّهِ الأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ** ﴾ . وهذه إحدى حالات أربع للكلمات المذكورة ذكرها ابن هشام في كلامه على قبل وبعد بتفصيل حسن .

وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا «قَبْلاً» ومـا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

يقول : أعرب النحاة قبلاً بالنصب إذا نكرت لأنها لم تضف ولم ينو معنى المضاف إليها ، وكذلك الكلمات التي ذكرت بعد قبل في البيت السابق ، ومن ذلك قول الشاعر :

فساغ لي الشرابُ وكنتُ قبلاً أكاد أُغصُّ بالماء الفُراتِ

وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلَفَا عَنْهُ فِي الاعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا

يعني أن ما يلي المضاف وهو المضاف إليه يَحُلُّ محلَّ المضاف إذا حذف المضاف إليه ، كقوله عز وجل : ﴿ **وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ** ﴾ أصلها : واسأل أهلَ

القرية، حذف المضاف وهو منصوب ، ثم أقيم المضاف إليه مُقامه فأخذ حكمه فنصب .

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَا

لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفْ مُمَاثِلاً لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفْ

تقدم أن المضاف قد يحذف ويأخذ المضاف إليه حكمه ، وههنا يقول : ربما جُرُّوا المضاف إليه بعد حذف المضاف ، لكن بشرط واحد وهو : أن يكون المحذوف مماثلاً للمعطوف عليه في اللفظ والمعنى ، كقول الشاعر :

أكلَّ امرئٍ تحسبين امرءاً ونارٍ تَوقَّدُ في اللَّيلِ ناراً

أي : وكلَّ نار .

وَيُحْذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى الأَوَّلُ كَحَالِهِ ، إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

يقول : يحذف الثاني وهو المضافُ إليه فيبقى المضاف غير متأثرٍ بالحذفِ ما دام متصلاً بالمضاف إليه في التقدير ، كقولهم : « قطع الله يدَ ورجلَ من قالها » وذلك بشرطين ، ذكرهما في البيت التالي :

بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَضَفْتَ الأَوَّلاَ

الشرطان هما :

١ – أن يكون المضاف – وهو الأول – معطوفاً عليه غيرُه .

٢ – أن يكون المعطوفُ مضافاً إلى مثل الذي أضيف إليه الأول .

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ   مَفْعُولاً اوْ ظَرْفًا أَجِزْ. وَلَمْ يُعَبْ

يقول : أجز فصل مضاف شبيه بالفعل الذي نصب مفعولاً به أو ظرفاً، من ذلك : قراءة ابن عامر : ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلادَهُمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ . المضاف : « قتل » وهو مصدر يشبه الفعل ، والمضاف إليه « شركائهم » وفصل بينهما « أولادَهم » وهو مفعول ، ومثال الظرف : قول بعضهم : * تركُ يوماً نفسِك وهواها * وقد بينته في « مشكل القراءات » في موضع الأنعام في قراءة ابن عامر التي ضبطها بعضهم في لفظ « زُلُدَإِ » [1] .

فَصْلُ يَمِينٍ ، وَاضْطِرَارًا وُجِدَا   بِأَجْنَبِيٍّ ، أَوْ بِنَعْتٍ ، أَوْ نِدَا

أي : يصعُب الفصل بين المتضايفين باليمين ، نحو : هذا كتابُ — والله — سيبويه ، ثم قال : واضطراراً وجد الفصلُ بأجنبي أو نعتٍ أو نداء .

الفصل بأجنبي قوله :

كما خُطّ الكتابُ بكفِّ — يوماً —   يهوديٌّ يقارب أو يُزيل

ومثال النعت :

....   من ابن أبي — شيخ الأباطحِ — طالبِ

ومثال النداء :

كأنّ برذونَ أبا عصامِ   زيدٍ حمارٌ دُقّ باللّجامِ

أصله : كأنّ برذونَ زيدٍ يا أبا عصام .

---

(١) يشير بالزاي إلى « زُيِّن » واللام إلى « قتلُ » والدال إلى « أولادَهم » والهمزة المكسورة إلى « شركائهم » .

المضاف إلى ياء المتكلم

آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا اكْسِرْ، إذَا لَمْ يَكُ مُعْتَلاً : كَرَامٍ ، وَقَذَى
أَوْ يَكُ كَابْنَيْنِ وَزَيْدِينَ؛ فَذِي جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدُ فَتْحُهَا احْتُذِي

هذا الفصل متعلق بما سبق ، وفَصَله لانفراده بأحكام لفظية متعلقةٍ بشيء واحد .

ومن ذلك : كسر ما قبل ياء الإضافة إذا لم تكن الكلمة معتلةً ، ككتاب وقلم وأب ، تقول : كتابي وقلمي مع أبي ، ثم استثنى بعد ذلك ثلاثة أشياء : المعتلّ – المثنى – الجمع .

وَتُدْغَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ، وَإنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ فَاكْسِرْهُ يَهُنْ

أي : تدغم الياء التي للمتكلم في ياء الكلمة المختتمة بياء كراميّ ، وأيضاً المثنى والجمع ، كابْنَيَّ وبَنِيَّ .. ثم قال : وإن كان ما قبل الواو مضموماً كما في جمع المذكر السالم والملحق به فإنه يجب كسره كما في المثال السابق بَنِيَّ . أصلها : بنون ، وعند الإضافة حذفت النون وقلبت الواو ياء وكسر ما قبلها وأدغمت الياء في الياء .

وَأَلِفًا سَلِّمْ، وَفِي المَقْصُورِ - عَنْ هُذَيْلٍ - انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنْ

الألف التي تكون قبل ياء المتكلم لا يطرأ عليها تغيير ، نحو : عصايَ وفتايَ وصاحباي ، غير أن هذيلاً يستحسنون إبدال الألف التي في المقصور خاصة ياءً ، فيقولون : فَتَيَّ وعَصَيَّ .

إعمال المصدر

بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي العَمَلْ ... مُضَافًا، اوْ مُجَرَّدًا، أَوْ مَعَ أَلْ

إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ «أَنْ» أَوْ «مَا» يَحُلْ ... مَحَلَّهُ، وَلاِسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

المصدر يعمل عمل فعله سواء كان مضافاً أو محلًّى بـ «أَلْ» أو مجرداً من «أَلْ» والإضافة، وعمله في الفاعل والمفعول .. تقول: عجبت من ضرب زيد غلامَه .. «زيد»: فاعل مضاف للمصدر، و«غلامه» مفعول به منصوب، والعامل فيهما المصدر.

وكذلك: عجبت من ظنّك زيداً عالماً، ينصب مفعولين؛ لأن فعله ينصب مفعولين.

والبيت الثاني اشتمل على شرط العمل المذكور، وهو: أن يصح أن يحلَّ محَلَّه «أنْ» أو «ما» المصدريتان مع الفعل، فإذا قلت: عجبت من قيامك، كان كقولك: عجبت من أن تقوم، أو عجبت مما تقوم به.

فإذا لم يصح أن يَحِلَّ محَلَّه ما ذكر لم يعمل، نحو: صاح صياح الديك.

وقوله: «ولاسم مصدر عمل» أن اسم المصدر أيضاً له عمل كعمل الفعل.

واسم المصدر هو : ما خالف فعلَه في حروفه ، تقول : اغْتسلَ غُسلاً ، وتوضَّأ وضُوءاً ، وحمِد محمدةً ، فهذا وما شابهه أسماء مصادر ، فإذا وافق حُروفه فهو المصدر ، ولهذا تكون مصادرُ الأفعال في الأمثال السابقة اغتسالاً وتوضُّأً وحمْداً .

ومما ورد في إعمال المصدر الحديثُ المشهور : « من قبلةِ الرجلِ امرأتَه الوضوءُ » ، فلفظ « قبُلة » اسم مصدر ، والمصدر : التقبيل ، و« الرجل » فاعل و« امرأته » مفعول به ، وقد عمل اسم المصدر في فاعله ومفعوله .

وفي تنكير الناظم لكلمة « عَمَل » ما يشير إلى أن عمله قليل .

وَبَعْـدَ جَـرِّهِ الَّذِى أُضِـيفَ لَهْ كَـمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِـرَفْعٍ عَـمَلَهْ

المصدر يضاف إلى الفاعل ويضاف إلى مفعوله ، فإذا أضيف أحدهما إليه رفعت ، أو نصبت ، بناء على ما أضيف إليه ، فإن كان المضاف إلى المصدر هو الفاعل كمَّلت بالمفعول وإن لا كمَّلت بالفاعل ، نحو : ﴿ **وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ** ﴾ لفظ الجلالة فاعل ، و« الناس » مفعول ، وإذا أضيف إلى المفعول كمَّلت عمله بالرفع ، نحو : أعجبني طلبُ العلمِ زيدٌ . « العلم » مفعول ، و« زيد » فاعل .

وَجُـرَّ مَـا يَتْـبَعُ مَـا جُـرَّ ، وَمَنْ رَاعى فى الاتْبَـاعِ المَحَلَّ فَـحَسَنْ

جُرَّ : فعل أمر ، و« ما » مفعول ، و« ما » الثانية مفعول « يتبع » ،

ويحتمل أن يكون «وجرّ» فعلاً ماضياً مبنيّاً للمفعول، و«ما» نائب فاعل.

ومعنى البيت: أن التابع إذا عُطف على واحد من المفعول أو الفاعل المجرور حين يكون مضافاً إلى المصدر لك أن تراعيَ اللفظ فتجُرّ، ولك أن تراعي المحل فترفع إذا كان معطوفاً على فاعل.. ولك أن تنصب إذا كان معطوفاً على مفعول، نحو: سرني جلوسُ زيد وعمروٍ، بالجر إذا عطفت على اللفظ، فإذا عطفت على المحلِّ قلتَ: وعمروٌ، وهكذا النصب.

إعمـــال اسم الفاعل

كَـــفِـــعْلِهِ اسْمُ فَـــاعِلٍ في الْعَـــمَلِ إنْ كَـــانَ عَنْ مُـــضِـــيِّـــهِ بِمَـــعْـــزِلِ
وَوَلِيَ اسْـتِـفْـهَـامًـا، اوْ حَـرْفَ نِدَا، أَوْ نَفْـيًـا، اوْ جَا صِـفَـةً ، اوْ مُـسْـنَدَا

اسم الفاعل نحو : قارئ ومُقرئ .

ومعنى البيت الأول : اسم الفاعل مثلُ فعله في العمل ، بشرط أن يكون بمعزل عن معنى المضيِّ ، أي : يكون دالاً على الحال والاستقبال .

وفي البيت الثاني ذِكرٌ لبقية الشروط ، وهي :

١ - أن يسبقه استفهام ، نحو : أفاهم زيد درسَه ؟ .

٢ - أو أن يسبقه نداء ، نحو : يا قارئاً كتاباً .

٣ - أو أن يسبقه نفي ، نحو : ما ضاربٌ عليٌّ زيداً .

٤ - أو أن يكون اسم الفاعل نفسه صفةً ، نحو : نظرت إلى عالم مقرئٍ تلاميذَه .

٥ - أو أن يكون مسنداً ، أي : خبراً ، نحو : زيدٌ فاهمٌ درسَه .

وَقَـدْ يَكُونُ نَعْتَ مَـحْـذُوفٍ عُـرِفْ فَـيَـسْـتَـحِقُّ الْعَـمَلَ الَّذِى وُصِفْ

تقدم في البيت الذي قبله أن اسم الفاعل يعمل إذا جاء صفة لموصوف

وههنا يقول : قد تكون الصفة نعت موصوفٍ محذوفٍ فيستحق أيضاً العمل الذي ذكر ، كقوله :

وكم مالئٍ عَينيهِ من شيءِ غيرِهِ ....

أصله : كم إنسانٍ مالئٍ

وَإنْ يَكُنْ صِلَةَ أَلْ فَفِي المُضِي ... وَغَيْرِهِ إعْمَالُهُ قَدِ ارْتُضِي

الشروط التي سبقت هي في اسم الفاعل المجرد من « ال » أما المقترن بالألف واللام فإنه يعمل بلا شرط ، كقوله تعالى : ﴿ **إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ** ﴾ فهذا جاء على معنى المضيِّ ، بدليل : ﴿ **وَأَقْرَضُوا اللَّهَ** ﴾ .

فَعَّالٌ اوْ مِفْعَالٌ أوْ فَعُولُ ... - فِي كَثْرَةٍ - عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلُ

هذه ثلاث صيغ تقع كثيراً بديلاً عن اسم الفاعل وتعملُ عملَه ، حكى سيبويه : « أما العَسلَ فأنا شرّابٌ » ، و« إنه لَمنحَار بوائكَها » ، وكقولِ الشاعر :

ضَروبٌ بنصْلِ السَّيف سُوقَ سِمانها ....

فـ« شراب » على وزن : فعَّال ، و« منحار » على وزن : مِفْعال ، و« ضَروب » على زنة : فَعول .

فَـيَـسْـتَـحِقُّ مَـا لَهُ مِنْ عَـمَـلِ وَفِي فَـعِـيلٍ قَلَّ ذَا وَفَـعِلِ

أي : هذا البديل ، وهو فعّال ومفعال وفعول يستحق أن يعمل عمل اسم الفاعل ، كما بينتُه ، وهذا العمل قلّ في صيغتين :

١ – فَعِيل ، كقول بعضهم : « الله سميعٌ دعاءَ من دعاه » .

٢ – فَعِل ، نحو ما أنشد سيبويه :

حَـذِرٌ أمـوراً لا تَـضِـيـرُ ....

وَمَـا سِـوَى الْـمُـفْـرَدِ مِـثْلَهُ جُـعِلْ فِي الْـحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَـيْـثُـمَـا عَـمِلْ

يقول : غير المفرد مما تقدم اجعله كالمفرد في حكمه وهو العمل ، وفي الشروط ، تقول : هما غَفُوران خطأك ، وحذِران عدوَّهما ، وحذِرُون عدوَّهم .

وَانْصِبْ بِذِي الإِعْمَالِ تِلْواً ، وَاخْفِضِ وَهْوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُـقْـتَـضِي

التِّلْوُ : هو التابع الذي يلي اسم الفاعل ، والبيت اشتمل على مسألتين:

الأولى : الذي يتلو اسمَ الفاعل يجوز نصبه وخفضه على الإضافة ، تقول : أنا قارئٌ كتاباً ، وقارئُ كتابٍ .

الثانية : ما سوى الذي يتلو اسمَ الفاعل – إذا كان اسمُ الفاعل ينصب أكثرَ من مفعول – ليس فيه إلا النصبُ ، نحو : أنا مُعطي زيدٍ كتاباً ، أو أنا مخبرُ زيدٍ عمراً قاعداً .

وَاجْـرُرْ أَوِ انْصِبْ تَابِعَ الَّذِى انْخَفَضْ ... كَـ«مُـبْـتَـغِي جَـاهٍ وَمَـالاً مَنْ نَهَضْ

لك النصب في نحو : « مبتغي جاهٍ ومالاً من نهضْ » .

والجر ، فتقول : مبتغي جاهٍ ومالٍ مَن نَهض .. بالجر والنصب .

ولفظ « مالا » في المثال هو التابع الذي قصده لأنه عطف ، ووجه النصب : مراعاةُ محلِّ المعطوف عليه ؛ لأنه إن كان مجروراً لفظاً فإنه منصوب مَحَلاًّ ، ومراعاة المحلِّ جائزة باطراد ، أو هو منصوب على إضمار فعل، وأما الجر فمراعاة للَّفظ .

وَكُلُّ مَـا قُـرِّرَ لاسْمِ فَـاعِلِ ... يُعْطَى اسْمَ مَـفْـعُـولٍ بِلاَ تَفَـاضُلِ

فَـهْـوَ كَـفِـعْلٍ صِيغَ لِلْمَـفْـعُـولِ فِى ... مَـعْنَاهُ كَـ«الْمُعْطَى كَـفَـافًـا يَكْتَـفِى»

ما تقدم لاسم الفاعل من الأحكام والشروط فإنَّ اسم المفعول يُقرَّر له مثل ذلك ، فاسم المفعول في معناه مثل الفعل المبني للمفعول ، كالمعطَىٰ هو مثل يُعطىٰ ، فإذا قلت : المُعطىٰ كفافاً ، كان مثل : يُعطَىٰ كفافاً ، وإذا قلت : زيد مكرَم أخوه ، كان مثل : زيد يُكرَمُ أخوه .

وَقَـدْ يُضَـافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُـرْتَفِعْ ... مَعْنًى ؛ كَـ«مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرِعْ»

« قد » في البيت للتحقيق .

و« ذا » اسم إشارة يعود على اسم المفعول .

ومعنى البيت : اسم المفعول قد يضاف إلى اسم مرفوع في المعنى ، نحو : الورع محمودُ المقاصد . فـ« المقاصد » مضاف إلى اسم المفعول ، وهو في محل رفع نائب فاعل ، كأنه قال : محمودٌ مقاصدُه .

أبنيـة المصـادر

فَعْلٌ قِيَاسُ مَصْدَرِ المُعَدَّى مِنْ ذِي ثَلاثَةٍ ؛ كَـ«رَدَّ رَدّاً»

المصدر على حسب فعله ، إن كان ثلاثياً فثلاثيّ ، أو رباعياً فرباعيّ ، أو خماسياً فخماسيّ ، أو سداسياً فسداسيّ .

والثلاثيُّ أربعة أنواع :

١ – متعدّ مفتوح العين أو مكسورها . ٢ – لازم مكسور العين .

٣ – لازم مفتوح العين . ٤ – لازم مضموم العين .

وهذا البيت في النوع الأول من الثلاثي ، أخبر فيه أن قياس المصدر الثلاثي المتعدي لواحد يكون على (فَعْل) ، نحو : ضربه ضرباً ، ومدّه مدّاً ، ووعده وعداً .

وفَعِلَ اللازِمُ بَابُهُ فَعَلْ كَفَرَحٍ ، وكَجَوًى، وكَشَلَلْ

النوع الثاني من الثلاثي : «فَعِل» اللازمُ ، يكون مصدره على «فَعَل»، كفَرِح فرحاً ، وجَوِيَ جوىً ، والجوى : فساد الجوف بسبب العشق ، ونحو : عمِيَ عمىً ، وشلِل شللاً .

وَفَعَلَ اللازِمُ مِثْلُ قَعَدَا ... لَهُ فُعُولٌ باطِّرَادٍ ؛ كَغَدَا

النوع الثالث من الثلاثي : « فَعَل » اللازم مصدره الفُعول ، نحو : قعد وجلس قعوداً وجلوساً ، وغدا غدواً .

مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا : فِعَالاً ، ... أَوْ فَعَلانًا - فَادْرِ- أَوْ فُعَالاً

يقول : « فَعَل » اللازم مصدره : الفعولُ مطلقاً ، ما لم يكن مستوجباً مصدراً على وزن « فِعال » ، و« فَعَلان » ، أو « فُعَال » ، وتفصيله في البيتين الآتيين :

فَأَوَّلٌ لِذِي امْتِنَاعٍ ؛ كَأَبَى ، ... وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبَا

فأوّل ، أي : « فِعَال » ، مصدر « فَعَل » اللازم الدّال على امتناع وإباء، كأبى إباءً ، ونَفَر نِفاراً ، وشَرَدَ شِراداً .

والثاني ما كان بمعنى التقلب وهو « الفَعَلان » ، تقول : جال جولاناً ، وغلى غلياناً .

وأما الثالث وهو « الفُعال » فأشار إليه بقوله :

لِلدَّا فُعَالٌ ، أَوْ لِصَوْتٍ ، وَشَمَلْ ... سَيْرًا وَصَوْتًا الفَعِيلُ ؛ كَصَهَلْ

أي : وزن « فُعال » يكون للداء ، كسَعَل سُعالاً ، وزكَم زُكاماً .

ويكون للصوت : كبكى بُكاءً ، ونبح نُباحاً ، ويأتي « فَعَل » اللازم مصدراً على وزن آخر وهو « الفعيل » ، ويكون لسير أو لصوت ، نحو : رحل رحيلاً ، وصَهَل صهيلاً . وهذا معنى قوله : وشَمَل .. إلخ .

فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعُلاَ كَسَهُلَ الأمْرُ، وَزَيْدٌ جَزُلاَ

والنوع الرابع من الثلاثي اللازم : « فَعُل » مصدره « الفُعُولة » و« الفعالةُ »، كسَهُل سُهولة ، وجَزُل جزَالة .

وَمَا أتى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النَّقْلُ ؛ كَسُخْطٍ وَرِضَى

اعلم أنه قد يأتي مصادر مخالفةٌ للقياس المذكور في جميع ما مضى ، فما وجدته من ذلك فهو منقول لا يقاس عليه ، كسُخطٍ ، فعْله : سَخِط ، وقياس مصدره فتح السين والخاء ، ورضي مصدره رِضا، والقياس: فتح الراء، واعلم أن مصادر الثاثي كثيرة يعسُر ضبطها بقياس مطّرد .

وَغَيْرُ ذِي ثَلاثَةٍ مَقِيسُ مَصْدَرِهِ كَقُدِّسَ التَّقْدِيسُ

وَزَكِّهِ تَزْكِيَةً ، وَأَجْمِلاَ إِجْمَالَ مَنْ تَجَمُّلاً تَجَمَّلاَ

انتهى كلامه عن مصدر الثلاثي وشرع في غيره ، فذكر أن غير الثلاثي قياس مصدره على النحو الآتي : « فعَّل » : الرّباعي المضعّف العين ، مصدره « التفعيل » ، كقدّس تقديساً .

هذا إذا كان آخره غيرَ معتلّ ، فإن كان معتلاً ، نحو : زكّى فمصُدره: تزكيةً على وزن « تَفعِلَةً » ، فإن كان على وزن « أَفعل » فمصدره « الإفعَال » كأجمل إجمالاً .

وَاسْتَعِذِ اسْتِعَاذَةً ، ثُمَّ أَقِمْ إِقَامَةً ، وَغَالِبًا ذَا التَّا لَزِمْ

يعني أن مصدر « استَفْعل » الذي يكون معتلّ العين : استفعالةٌ في

الأصل ، كاستعاذ استعاذةً ، واستقام استقامةً ، وأن مصدر « أفعل » مما كان معتل العين يكون هكذا : أقام إقامة .

وأخبر في خاتمة البيت أن هذا الوزن يلزم تاءً في آخره غالباً ، ومن غير الغالب ، نحو : ﴿ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ﴾ . .

وَمَا يَلِي الآخِرُ مُدَّ وَافْتَحَا مَعْ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ مِمَّا افْتُتِحَا

بِهَمْزِ وَصْلٍ : كَاصْطَفَى ، وَضُمَّ مَا يَرْبَعُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمْلَمَا

يقول : الذي افتتح بهمزة وصل ، كاصطفى واجتبى ، لمصدره ضابط على هذا النحو : الحرف الذي يليه الآخر مُدَّه ، وافتح ما قبل حرف المد ، واكسر الحرف الذي يتلو الحرف الثاني ، فقل في مصدر اصطفى : اصطفاءً .

ثم نبه على مصدر « تَفَعْلَل » وأخبر أنه يكون بضم الحرف الرابع من الفعْل فتقول : تلمْلَم تلمْلُماً ، وتدحرج تدحرُجاً .

فِعْلَالٌ اوْ فَعْلَلَةٌ - لِفَعْلَلاَ وَاجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لاَ أَوَّلاَ

لـ « فَعْلَلَ » الرباعي صيغتان من المصادر هما : « فِعلال » و« فَعْلَلَة » نحو دحرجَ دحرجة ودحراجاً ، إلا أن المقيس هو الثاني « الفعللة » .

لِفَاعَلَ : الْفِعَالُ، وَالْمُفَاعَلَهْ وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهْ

« فاعَل » نحو : قاتل وخاصم وجاور ، مصدرها « الفِعَال » و« المُفَاعلة » تقول : قاتل قتالاً ومقاتلة ، وخاصم خصاماً ومخاصمة . . هذا معنى صدر البيت .

ومعنى عَجُزه : أن غير ما مرَّ من مصادر ما زاد على الثلاثي مبنيٌّ على السماع ، ويجوز في قوله : «عادله» وجهان : أن يكون من العَود ، وأن يكون من المعادلة .

وفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَهْ وَفِعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ كَجِلْسَه

فِي غَيْرِ ذِي الثَّلاثِ بِالتَّا المَرَّهْ وَشَذَّ فِيهِ هَيْئَةٌ كَالخِمْرَهْ

هذان البيتان في اسمي المرّة والهيئة . واسم المرة : ما دل على شيء فُعل مرةً واحدة ، والهيئة ما دل على كيفية فِعْل .

تقول في المرَّة : جلس جَلسة ، بفتح أوله ، وبكسره في الهيئة ، فتقول : جِلسة .

هذا في الثلاثي بالنسبة للهيئة والمرّة ، وشذ في الهيئة استعمال اسمها من غير الثلاثي فقالوا : اختمرت المرأة خِمرة .

وأما اسم المرّة فيأتي من غير الثلاثي على صيغة المصدر بزيادة تاء في آخره . تقول : انصرف انصرافاً ، فإذا قصدت المرّة قلت : انصرافة ، وتقول: انطلق انطلاقة ، وشمّر تشميرة ، وهكذا .

تنبيه : في المصادر ما يسمّىٰ بالمصدر الميمي ، نحو : ذهب مَذهباً ، وطلباً مطلباً ، أو المصدر الصناعيّ ، آخره ياءٌ مشدّدة وتاء تأنيث ، كالإنسانيّة ، والاشتراكية ، وهما قياسيّان ، وليسا بمشتقّين . واعلم أن ابن مالك لم يذكر في هذا النظيم «اسمَي الزمان والمكان» مع أنهما من صميم المشتقّات .

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

كَفَاعِلٍ صُغِ اسْمَ فَاعِلٍ : إِذَا   مِنْ ذِى ثَلاثَةٍ يَكونُ ؛ كَغَذَا

في رأيي أن هذا الباب والذي بعده كان حقُّهما أن يكونا قبل الأبواب السابقة ؛ لأنه ذكر عملهما قبل أن يذكر صياغتهما .

ومعنى البيت : صغ اسم الفاعل على زنة « فاعِل » إذا كان ثلاثياً ، كغذا فهو غاذٍ ، وحفظ فهو حافظ ، وسلم فهو سالم ، وحَمُض فهو حامض.

وَهْوَ قليلٌ فى فَعُلْتَ وَفَعِلْ   غَيْرَ مُعَدًّى ، بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلْ

وَأَفْعَلٌ ، فَعْلانُ، نَحْوُ أَشِرِ   وَنَحْوُ صَدْيَانَ، وَنَحْوُ الأَجْهَرِ

وهو – أي : اسمُ فاعل – قليلٌ في الفعل الذي يكون على زنة « فَعُل » بضم ففتح ، وكذلك « فَعِل » بكسر العين إذا كان غير متعد ، بل القياس فيه « فَعِل » ، نحو : مَزِح فهو مزِح ، وأشر فهو أشِر .

ويكون على « فَعْلان » ، نحو : غَرِث فهو غَرثان ، وصدي فهو صدْيان، و« أَفْعَل » نحو : حمِر فهو أحمر ، وجهِر فهو أجهَر .

وفَـعْلٌ اولى ، وَفَـعِـيلٌ بِفَـعُلْ كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ ، وَالْفِعْلُ جَمُلْ

يقول : « فعْل » و « فعيل » أولى بـ « فَعُل » ، تقول : ضخُم فهو ضخْم ، وجمُل فهو جميل ، وقوله : و« الفعل جمل » : تكملة للبيت ليس إلا .

وأفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلُ ، وَفَعَلْ، وبِسِوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعَلْ

يعني أن « أفعل » قليل وروده اسمَ فاعل لـ « فَعُل » ، نحو حَرش – أي : خَشُن – فهو أحرش .

ومعنى قوله : « وبسوى الفاعل . . » أنَّ « فَعَل » بفتح العين قد يرد اسمُ الفاعل منه على غير زنة فاعِل ، ولم يأت على وزن واحد ، ولهذا لم يخصصه ، تقول : طاب الرُّطَبُ فهو طيِّب ، وشابَ الرجل فهو أشيب ، وعف فهو عفيف .

وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلِ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلاَثِ ؛ كَالْمُوَاصِلِ
مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخِيرِ مُطْلَقَا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

نثر البيتين هكذا : اسم الفاعل من غير الثلاثي زنتُه زنةُ الفعل المضارع منه مع كسر ما قبل الأخير منه وضمِّ ميمه التي في أوله ، كالمواصل : اسم فاعل من واصل يواصل ، نحذف حرف المضارعة وهو الياء ونجعل مكانها ميماً مضمومة .

وهكذا : دحرج فهو مدحرج ، وأكرم فهو مكرم ، وسلّم فهو مسلّم .

وإن فَتَحْتَ منه مَا كَانَ انكَسَرْ   صار اسمَ مفعولٍ ، كَمِثل المنتظر

إذا أردت أن تأتي باسم المفعول من اسم الفاعل فما عليك إلا أن تفتح الحرف المكسور منه ، وهو الذي قبل آخره ، فإذا كان اسم الفاعل « مُرسِل » بكسر السين تجعله اسم مفعول بفتح السين « مُرسَل » وكذلك « المنتظَر » بفتح الظاء .

وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثُّلاَثِيِّ اطَّرَدْ   زِنَةُ مَفْعُولٍ كَآتٍ مِنْ قَصَدْ

اسم المفعول من الفعل الثلاثي زنته زنة « مفعول » باطِّراد كاسم المفعول من قصَد فهو مقصُود ، وضرب فهو مضروب ، وجلس عليه فهو مجلُوس عليه .

وَنَابَ نَقْلاً عَنْهُ ذُو فَعِيلِ   نَحْوُ فَتَاةٍ أَوْ فَتًى كَحِيلِ

صيغة المفعول من الثلاثي على زنة « مفعول » قياساً كما مضى في البيت الذي قبله ، وفي هذا البيت ما يفيد أنه قد يأتي على وزن « فَعِيل » نقلاً لا قياساً ، نحو : فتاة كَحِيل ، وفتى كَحِيل ، ورجل جريح ، وامرأة جريح .. وهذا مما يستوي فيه المذكرُ والمؤنث .

الصفةُ المشبَّهةُ باسم الفاعل

صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلِ مَعْنًى بِهَا الْمُشْبِهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

الصفة المشبهة تشبه اسم الفاعل فترفع الفاعل ؛ هذا هو الأصل ، لكن أهل النحو استحسنوا جر الفاعل بها في المعنى ، فقالوا : صالح حسن الوجه، أي : حَسُنَ وجْهُه .. وكلّ ما جاء من الثلاثيّ على معنى « فاعِل » ولم يكن على وزنه فهو صفة مشبهة .

وَصَوْغُهَا مِنْ لاَزِمٍ لِحَاضِرِ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

الصفة المشبهة لا تصاغ إلا من الفعل اللازم ، ولا تكون إلا للحال وهو الحاضر ، فلا يصح أن يكون ماضياً ولا مستقبلاً ، نحو : زيد طاهر القلب وجميل الظاهر ، فلا يصح طاهر القلب غداً أو جميل الظاهر أمسِ ، وبهذين الأمرين خالفت اسم الفاعل ؛ لأنه يصاغ من اللازم والمتعدي ويكون للحاضر وغيره .

وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلِ الْمُعَدَّى لَهَا ، عَلَى الْحَدِّ الذِى قَدْ حُدَّا

العمل الذي تقرر لاسم الفاعل المتعدي لمفعول واحد هو أيضاً للصفة المشبهة فكما تقول في اسم الفاعل : زيد حافظُ القرآن تقول في الصفة المشبهة : زيد حسن الوجه .

ويفهم من قوله : « على الحد الذي قد حدا » أنها إنما تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط التي تقدمت له ، ومنصوبُها لا يقال عنه : مفعول به ، وإنما يسمّىٰ منصوباً على التشبيه بالمفعول به ، فإن كان نكرة فهو تمييز أيضاً .

وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبْ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبْ

في البيت مسألتان :

الأولى : معمول الصفة المشبهة لا يسبقها فلا يقال : محمد الوجهِ حسنُ .

الثانية : لا بد أن يكون معمولُها سببياً .

ومعنى السببية : أن يكون فيه ضمير يعود على صاحب الصفة لفظاً نحو : صالح حسن وجهه ، أو معنى ، نحو : حسن الوجه .

فَارْفَعْ بِهَا ، وَانْصِبْ، وَجُرَّ - مَعَ أَلْ وَدُونَ أَلْ - مَصْحُوبَ أَلْ ، وَمَا اتَّصَلْ

بِهَا : مُضَافًا ، اوْ مُجَرَّدًا .. وَلاَ تَجْرُرْ بِهَا - مَعْ أَلْ - سُمًا مِنْ أَلْ خَلاَ

وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا .. وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهْوَ بِالْجَوَازِ وُسِمَا

الصفة المشبهة يرفع بها وهو الأصل فيها ، وينصب بها على التشبيه بالمفعول به إذا كان معرفة ، نحو : الجميلُ الظاهرَ ، وعلى التمييز إذا كان نكرة ، نحو : الجميلة وجهاً ، والمقصود أن الصفة لا تعمل الرفع والنصب والجر إلا إذا اقترنت بـ« ال » كما رأيت في الأمثلة .. فإذا لم تقترن بـ« ال » فلا بد من أحد أمرين لكي تعمل :

الأول : أن تقترن « ال » بمعمولها .

الثاني : أن يتصل معمولها بالصفة ، وهو مضاف ، نحو : رأيت الرجلَ الحسنَ وجهَ الأب .

أو مجرّداً ، نحو : رأيت رجلاً حسناً وجهاً .

وهنا صور كثيرة جداً ، تجدها في مطوّلات الشروح ، يحتملها ما سبق، ومنها ما هو قبيح ، وأكثرها غير مستعمل ، ومعنى « أو مجرّدا » أي من « اَلْ » والإضافة .

ثم قال : « ولا تجرر بها » أي : بالصفة المشبهة مع « اَلْ » اسماً خلا من « اَلْ » وخلا من الإضافة لتالي « اَلْ » ، فلا يقال : الجميل وجهه أو وجهُ أب .

وأما ما لم يخل من « اَلْ » ومن الإضافة لتالي « ال » فهو موسوم بالجواز، كبعض الأمثلة السابقة التي فيها « اَلْ » أو إضافة لتالي « اَلْ » .

والخلاصةُ : أنّ معمول الصفة المشبهة له أحوال ثلاثة :

١ – الرفعُ على الفاعلية .

٢ – النصب على الشبه بالمفعول إذا كان معرفة ، أو نكرة ، ويجوز نصبه على التمييز إذا كان نكرة .

٣ – الجرّ بالإضافة ، ويمتنع إذا كانت الصفة مقرونة بـ (اَلْ) ، وخلا معمولها من (اَلْ) ومن الإضافة إلى ما فيه (اَلْ) ، نحو : أنت العجيبُ أمرٍ . فهذا ممتنع .

التعجب

بِأَفْعَلَ انْطِقْ بَعْدَ «مَا» تَعَجُّبا   أَوْ جِئْ بـ«أَفْعِلْ» قَبْلَ مَجْرُورٍ بِبَا

صيغتا التعجُّب هما : «ما أفعله» و«أفعِل به» ليس في ما تضمنه البيت غيرُ هذا .

وَتِلْوَ أَفْعَلَ انْصِبَنَّهُ ؛ كَـ«مَا   أَوْفَى خَلِيلَيْنَا» ، وَ«أَصْدِقْ بِهِمَا»

انصب الاسم الذي يتلو صيغة «ما أفعل» نحو ما أحسن زيداً ، وما أوفى خليلينا .

وتقول في إعرابه : «ما» تعجبية ، مبتدأ ، «أوفى» فعلٌ ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر يعود على «ما» .

«خليلنا» : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء ؛ لأنه مثنى .

وأما «أصدق بهما» ففعل أمر فعل تعجب ، معناه الخبر ، والباء زائدة و«هما» في محل رفع فاعل ، وقيل : في محل نصب ، والباء للتعدية .

وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ   إِنْ كَانَ عِنْدَ الحَذْفِ مَعْنَاهُ يَضِحْ

قال الشاعر :

أَرى أمَّ عمرو دَمعُها قد تحدَّرا   بكاءً على عمرو وما كان أصْبَرا

قوله : وما كان أصبرا ، أصله : أصبرها ، فحُذف المتعجّبُ منه ؛ لأنه معلوم ، هذا هو معنى البيت ، و« يضح » من : وَضَح .

وَفي كِلاَ الْفِعْلَيْنِ قِدْمًا لَزِمَا مَنْعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتِمَا

صيغتا التعجب منعتا من التصرف ، فلا يَرِدُ منهما غير هاتين الصورتين، فلا يقال : ما يَفعل به ، ولا : أَفعَل به .

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاَثٍ ، صُرِّفَا قَابِلِ فَضْلٍ ، تَمَّ ، غَيْرِ ذِي انْتِفَا

وَغَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلاَ وَغَيْرِ سَالِكٍ سَبِيلَ فُعِلاَ

هاتان الصيغتان لا تُبنيان إلا بشروط :

الأول : أن يكون فعلهما ثلاثياً ، نحو : حَسُن ، وجَمُل ، يقال : ما أجمله وأحسنه ، ولا يصاغان من غير الثلاثي كدحرج .

الثاني : أن يكون متصرّفاً ، فلا يصاغ من الجامد ، كليس وعَسَى .

الثالث : أن يكون قابلاً للتفاوت والتفاضل ، فلا يبنى من « مات » ؛ لأن الموت في ذاته لا تفاضل فيه .

الرابع : أن يكون الفعل تامّاً بخلاف كان الناقصة وأخواتها .

الخامس : أن لا يكون منفياً فلا يقال مثلاً : ما أَعْجبْ به .

السادس : أن لا يكون الوصف منه على « أفعل » كالأشهل والأحمر ، فلا

يقال : ما أشهلَه وما أحمرَه .

السابع : أن لا يكون مبنياً لما لم يسمّ فاعله ، كضُرِب وكُتِب ؛ لأننا لا ندري حينئذ هل التعجب من الفاعل أم من المفعول؟ ، إلا إذا كان الفعل المبني للمعلوم جاء على صورة المبني للمفعول ، وهي أفعال مسموعة مجموعة معددوة كهُزِل وعُني ، وشُهِر ..

وَأَشْدِدَ ، او أَشَدّ ، أَوْ شِبْهُهُمَا ❊ يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشُّرُوطِ عَدِمَا

ما عدمَ بعض الشروط المتقدمة يجوز أن يستعمل منه التعجب ، ولكن بواسطة ما أشد أو أشدد أو ما شابههما ، تقول : ما أشد دحرجته ، وأشدد بدحرجته ، وما أصعب عرجته على نفسه .

ومَصْدَرُ العَادِمِ - بَعْدُ- يَنْتَصِبْ ❊ وَبَعْدَ أَفْعِلْ جَرُّهُ بالْبَا يَجِبْ

تكملة للبيت السابق ، وذلك أننا إذا جئنا بأشد أو أشدد أو شبههما أتينا بعده بمصدر .. هذا المصدرُ ينتصب على أنه مفعولٌ به ؛ إذا جاء بعد « ما أفعل » فإذا جاء بعد « أفعِل » جررته كالمثالين السابقين .

وَبالنُّدُورِ احْكُمْ لغَيْرِ مَا ذُكِرْ ❊ وَلاَ تَقِسْ عَلَى الَّذِى مِنْهُ أُثِرْ

ما جاء مُخالفاً لما ذكر من استعمال صيغتي التعجب مع مخالفتها للشروط فهو نادر لا يقاس عليه .

فمن ذلك قولهم : ما أعْساه ، من « عسى » وهي غير متصرفة .

وكقولهم : «ما أحمَقَه وأرعَنَه» مع أن الوصف منهما على أفعل ، ولكنهم حملوه على «ما أجهله» .

وَفِعْلُ هذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَا مَعْمُولُهُ ، وَوَصْلَهُ بهِ الْزَمَا

لا يتقدم في هذا الباب المعمول على العامل ، فلا يقال : محمداً ما أصدق .

هذه مسألة .. ومسألة أخرى اشتمل عليها آخر البيت ، وهي أنه لا يجوز أن يفصل بين الفعل ومعموله بفاصل فلا يقال : ما أصدق يا زيدُ محمداً .

فإن كان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز ؛ على خلاف ، ولهذا قال :

وَفَصْلُه- بظَرْفٍ ، اوْ بحَرْفِ جَرْ مُسْتَعْمَلٌ، والْخُلْفُ فى ذاكَ اسْتَقَرْ

ومن ذلك قول بعضهم عن بني سُلَيم : ما أحسَن في الهيجاء لقاءَها . أصله : ما أحسن لقاءَها في الهيجاء ، والهيجاء : الحرب .

وفي جواز ذلك خلاف ، كما أشار الناظم ، ويُحكى عن سيبويه المنعُ.

(نعم وبئس) وما جرى مجراهُما

فِعْلانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ نِعْمَ وَبِئْسَ ، رَافِعَانِ اسْمَيْنِ
مُقَارِنَيْ «أَلْ» أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا قَارَنَهَا :كَ«نِعْمَ عُقْبَى الكُرَمَا»

يقول : «نعم وبئس» فعلان جامدان غير متصرفين يرفعان اسمين مقارنين «ال» المعرّفة أو مضافين لما قارن «ال» نحو : نعم العِلمُ ، وبئس الجهل ، ونعم عقبى الدار ، ونعم عقبى الكرما ، وبئس مثوى المتكبرين .

وَيَرْفَعَانِ مُضْمَراً يُفَسِّرُهْ مُمَيِّزٌ ؛ كَ«نِعْمَ قَوْمًا مَعْشَرُهْ»

«نعم وبئس» يرفعان أيضاً مضمراً يفسرُه اسمٌ بعده يكون تمييزاً ، نحو : «نعم قوما معشره» . تقول في إعرابه :

«نعم» : فعل ماض جامد ، وفاعله ضمير مستتر ، تقديره : هو .

و«قوما» : تمييز مفسر للضمير .

و«معشره» : خبر لمبتدأ محذوف . وقيل : مبتدأ مؤخر ، والجملة السابقة خبره ، وقيل : غير ذلك .

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

يقول : اشتهر الخلاف عن النحويين في جواز الجمع بين الفاعل الظاهر

لـ « نعم وبئس » والتمييز ، نحو : نعم الرجل رجلاً ، وبئس فحلُهم فحلاً ، فسيبويه يمنعه ، وآخرون يجيزونه .

وَ « مَا » مُمَيِّزٌ ، وَقِيل : فَاعِلُ ، فِى نَحْوِ : « نِعْمَ مَا يَقُولُ الْفَاضِلُ »

هذا البيت يبين إعراب « ما » في نحو « نعم ما يقول الفاضل » ، و﴿ **نعمّا يعظكم** ﴾ ، فذكر وجهين :

الأول : أن تكون تمييزاً .

الثاني : أن تكون فاعلاً .

وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدا أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

في اصطلاح النحويين : المخصوص : هو ما قصد بمدح أو ذم ، فإذا قلت : نعم رجلاً زيد كان « زيد » هو المخصوص بالمدح ، وهو مبتدأ ، كما قال ، وخبره : الجملة قبله ، أو هو خبر ومبتدؤه : مضمر وجوباً ، وهذا معنى قوله : « ليس يبدو أبداً » .

وَإِنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى كَـ « الْعِلْمُ نِعْمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَفَى »

إذا قلت : العلم نعم المقتنى ، استغنيت به عن قولك : العلمُ نعم المقتنى العلمُ ، واكتفيت بذكره أولاً . والعلم هو المخصوص بالمدح .

وَاجْعَلْ كَبِئْسَ « سَاءَ » وَاجْعَلْ فَعُلاَ مِنْ ذِى ثَلاَثَةٍ كَنِعْمَ مُسْجَلاَ

اجعل « ساء » مثل « بئس » ، نحو : ﴿سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ، واجعل « فَعُل » بضم العين من كلِّ فعْل ثلاثيٍّ ، مثل « نعم » ، نحو : ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ .

وَمِثْلُ نعم « حَبَّذَا » ، الفَاعِلُ « ذَا » ، وَإِنْ تُرِدْ ذَمّاً فَقُل : « لاَ حَبَّذَا »

« حبذا » مثل « نعم » في الاستعمال والدلالة على المدح ، وتركيبُها هكذا :

« حبَّ » : وهو فعل ماض ، و« ذا » فاعل . وإن أردت أن تجعلها للذم كـ « بئس » فقل : لا حبذا .

ومنهم من جعل « حبذا » كلمة مركبّةً واحدة وأعربها مبتدأً .

وَأَوْلِ « ذَا » المَخْصُوصَ ، أَيًّا كَان .. لا تَعْدِلْ بِذَا ؛ فَهُوَ يُضَاهِي المَثَلاَ

يقول لك : إذا ذكرت « ذا » فأتبعها بالمخصوص أياً كان ، سواء كان مذكراً أو مؤنثاً مفرداً أو غير مفرد ، ولا تغير لفظ « ذا » فتقول في المثنى : ذوا، أو في المؤنث ذات ، بل أبقها كما هي ؛ لأنها أصبحت تشبه المَثَلَ ، والمثل يقال كما هو بلا تغيير . فتقول : حبذا صالح ، وحبذا مريم ، وحبذا الزيدان ، والزيدون ، والهندات .

وَمَا سِوَى « ذَا » ارْفَعْ بِحَبَّ ، أَوْ فَجُرّ بالْبَا ، وَدُونَ « ذَا » انْضِمَامُ الْحَا كَثُرْ

يقول : ما سِوى لفظ « ذا » يرتفع فاعلاً ، إمّا بـ « حُبَّ » أو « الجرّ بالباء »،

نحو : حُبَّ زيدٌ مقرئاً ، أو : حبَّ بزيدٍ مقرئاً .

ثم نبه إلى أنّ لفظ « حُب » كثر ضم الحاء فيه إذا جاء مع لفظ غير لفظ « ذا » ، كما مضى في الأمثلة .

أفعل التفضيل

صُغْ مِنْ مَصُوغٍ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ «أَفْعَلَ» لِلتَّفْضِيلِ ، وَأْبَ اللَّذْ أُبِي

صيغة التفضيل تدل على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر . وهو يصاغ مما يصاغ منه فعل التعجُّب ، فما شُرِط للتعجب فهو مشروط هنا ، وما أُبي هناك يُؤبى هنا . تقول : أبو بكر أفضل من عمر .

وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وُصِلْ لِمَانِعٍ ، بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

ذكرنا في التعجب أن ما عدم بعض الشروط فإنه يتوصل إليه بـ « أَشَدَّ » أو « أَشْدد » ، وهنا يقول : ما توصلت به إلى التعجب بسبب مانع توصل به إلى التفضيل أيضاً ، فلا تقل : هذا أحْمرُ من هذا ، بل قل هذا أشدُّ حمرةً من هذا .

وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ صِلْهُ أَبَدَا -تَقْدِيراً ، أَوْ لَفْظًا - بِمِنْ إِنْ جُرِّدَا

يقول : صل أفعل التفضيل بـ « من » لفظاً أو تقديراً إن كان مجرداً من « ال والإضافة » نحو : ﴿ وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى ﴾ هذا لفظاً ، وكلمة « خير » : أصلها أخير ، ولكنهم حذفوا الهمزة تخفيفاً ، قال في الكافية :

وغالباً أغناهُمُ خيرٌ وشرّ عن قولهم : أخيَر منه وأشرْ

وأما تقديراً فنحو : ﴿وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾ . أي : خير وأبقى من الأولى .

وَإنْ لِمَنْكُورٍ يُضَفْ، أَوْ جُرِّدَا   أُلْزِمَ تَذْكِيراً ، وَأَنْ يُوَحَّدَا

إذا أضيف اسم التفضيل إلى نكرة لزم التذكير والإفراد ، وكذلك إذا كان مجرداً من « ال والإضافة » ، نحو : زيد أفضل طالب ، وأفضل طالبين وطلاب ، وفاطمة أفضل طالبة وطالبات ، ومثال المجرد من « ال والإضافة » : زيد أفضل من عمرو ، والمحمدون أفضل من بكر ، وهكذا .

وَتِلْوُ « أَلْ » طِبْقٌ ، وَمَا لِمَعْرِفَهْ   أُضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

يقول : تلزم المطابقة إذا كان « أفعل » التفضيل مقروناً بـ« ال » تقول : محمد الأفضل ، وفاطمة الفُضْلى ، والمحمدان الأفضلان ، والفاطمتان الفُضْليان ، والمحمدون الأفضلون ، والفاطمات الفُضْلَيات .

وما أضيف إلى معرفة ففيه وجهان ، جاء في الحديث : « أحاسنكم أخلاقاً » ، ويجوز : أحسنُكم ، وجاء في أول الحديث : « ألا أخبركم بأحبكم إليّ » فأفرد ، ويجوز الجمع ؛ لأنه أضيف إلى معرفة .

هذَا إِذَا نَوَيْتَ مَعْنَى «مِنْ» ، وَإِنْ   لَمْ تَنْوِ : فَهْوَ طِبْقُ مَا بِهِ قُرِنْ

يقيد المصنف القاعدة السابقة ويقول : الجواز المذكور مشروط بأن تكون الإضافة فيه بمعنى « مِن » وهو معنى التفضيل الحقيقي ؛ لأن كل

تفضيل لا بد أن يقدر فيه «من» ، فإن جاء «أَفْعَلُ» على صورة التفضيل ولم يقصد معناه – لأنه لا يصلح أن يقرن فيه «من» ، نحو : عليٌّ وصالح أفضلا تلامذتي – فلا بد من المطابقة .

وَإِنْ تَكُنْ بِتِلْوِ «مِنْ» مُسْتَفْهِمَا ... فَلَهُمَا كُنْ أبدًا مُقَدِّمَا

كَمِثْلِ «مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ» ؟ وَلَدَى ... إِخْبَارٍ التَّقْدِيمُ نَزْرًا وَرَدَا

يقول : إن تكن مستفهماً بعد لفظ «من» وجب عليك أن تقدم «من» ومجرورَها ، وهو الاستفهام ، ومثّل لذلك بقوله : مِن مَن أنت خير؟ لأن الاستفهام له الصدارة .

ثمَّ بين أنه ورد التقديم قليلاً في غير الاستفهام .. ومنه قول الشاعر :

فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزوّدَتْ ... جَنى النّحل بل ما زوّدت منه أطيبُ

أصله : ما زوّدت أطيبُ منه .

وَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ نَزْرٌ .. وَمَتَى ... عَاقَبَ فِعْلاً فَكَثِيراً ثَبَتَا

كَلَنْ تَرَى فى النَّاسِ مِنْ رَفِيقِ ... أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ

البيت الأول تضمّن مسألتين :

الأولى : أفعلُ التفضيل لا يرفع اسماً ظاهراً إلا قليلاً ، فلا يقال مرَّ بي رجلٌ أفضلُ منه أبوه ، إلا على لغة حكاها سيبويه .

الثانية : إذا كان أفعل التفضيل آتياً عقب فعل فرفعه للظاهر كثيرا ثابتٌ في اللغـة ، ومـثل لذلك بالبـيت الثـاني ، وأصله : لن ترى في الناس رفيقاً أولى به الفضل منه بالصديق .

ولذلك قاعدة عند النحويين هي : أن يقع أفعل التـفضـيل بعد نفي أو شبـهه ، وفاعلُه أجنبيٌّ مفضَّلٌ على نفسه باعتبار جهتين ، ويمثلون له بمثال : ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد .. ويسمونها المسألةَ الكحليّة .

فكلمة « أحسن » هي أفعل التفضيل ، وفاعله الكحل ، وهو أجنبي ، وهو فاضل ومفضول في نفس الوقت ، فـهو فاضل باعتباره في عين زيد ، ومفضَّل عليه باعتباره في عين أخرى .

والحاصل أنَّ « أفعل » التفضيل لا يرفع الظَّاهرَ إلا في مثل مسألة الكحل السابقة ، وما خالف ذلك قليلٌ جداً .

النعت

يَتْبَعُ فِي الإِعْرَابِ الأَسْمَاءَ الأُوَلْ نَعْتٌ ، وَتَوْكِيدٌ ، وَعَطْفٌ ، وَبَدَلْ

يتبع النعتُ والتوكيدُ والعطفُ والبدلُ في الإعراب الأسماءَ التي تسبقها ، وقد أفرد لكل واحد باباً مستقلاً ، وتسمَّىٰ التوابع ، والأولى عند اجتماعها أن ترتَّبَ على الوجه الذي نظمه بعضهم في قوله :

قَدِّم النَّعتَ ، فالبيانَ ، فأكِّدْ ثم أبدلْ ، واختم بعطفِ الحروف

فَالنَّعْتُ تَابِعٌ مُتِمٌّ مَا سَبَقْ بِوَسْمِهِ أَوْ وَسْمِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ

يقول : النعت هو التابع المتمُّ متبوعَه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلَّقُ به ، ولو قال : بوصفه أو وصفه ما به اعتلق لكان أوضح ، نحو : بسم الله الرحمن الرحيم ، ونحو : ﴿ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا ﴾ .

وَلْيُعْطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا لِمَا تَلاَ ، كـ «امْرُرْ بِقَوْمٍ كُرَمَا»

النعت يجبُ أن يُعطَى ما أعطي متبوعُه في التعريف والتنكير ، نحو : امرر بقوم كرماء .. فلفظ كرماء : نعتٌ لِقَوم .

وَهْوَ - لَدَى التَّوْحِيدِ ، وَالتَّذْكِيرِ ، أَوْ سِوَاهُمَا - كَالْفِعْلِ ، فَاقْفُ مَا قَفَوْا

النعت نعتان : نعت حقيقيٌّ ، نحو : مررت برجل كريم ، ونعت سببي، نحو : مررت برجل كريمةٍ عشيرتُه ، والمنعوت إما أن يكون مفرداً أو

مثنى أو جمعاً أو مذكراً أو مؤنثاً .

وحكم النعت بنوعيه حكم الفعل الذي أسند إلى فاعله . تقول : مررت برجل عالم ، كما تقول : مررت برجل يَعْلم ، وامرأةٍ عالمةٍ ، كما تقول : مررت بامرأة تعلم .. وهكذا مع المثنى والجمع بنوعيه .

وكذلك النعت السببي تقول : مررت برجلٍ عالمٍ أبوه ، ومررتُ بامرأةٍ عالمٍ أبوها ، ولا تقل : عالمة ، لأنَّ النعتَ السببيَّ لا يشترط موافقته لمنعوته في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ، بل حكمه في ذلك حكم الفعل ، ويشترط موافقته لمنعوته في الإعراب .

والحاصل أن النعت الحقيقي لا بد من موافقته المنعوت موافقة تامةً في كل شيء ، والنعت السببي تشترط موافقته لمنعوته في الإعراب و التعريف والتنكير ، فلا يقال : مررت بالرجل عالمٍ أبوه ، بل يقال : العالمِ أبوه .

وَانْعَتْ بِمُشْتَقٍّ كَصَعْبٍ وَذَرِبْ ... وَشِبْهِهِ ، كَذَا ، وَذِي ، وَالْمُنْتَسِبْ

النعت لا بد أن يكون مشتقاً أو شبهَ مشتقٍّ ، تقول : ذلك أمر صعبٌ ، وأنت صاحب لسان ذَرِب .. وشبه المشتق ، نحو : جاء محمد هذا ، أي : المشار إليه بالإشارة ، ومررت برجل ذي علم ، أي : صاحب علم ، ونظرت إلى عالم قرشيّ ، أي : منسوب إلى قريش .

وَنَعَتُوا بِجُمْلَةٍ مُنَكَّرَا ... فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

أي : نعتوا المنكر أيضاً بجملة اسمية أو فعلية ، والقاعدة المشهورة

تقول : الجملُ بعد النكرات صفاتٌ .

وقوله : « فأعطيت .. » معناه : أنه لا بد لها من رابط يربط بينها وبين المنعوت ، كالجملة الخبرية ، قال عز وجل : ﴿ **وَجَاءَ مِنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى** ﴾ جملة « يسعى » في محل رفع صفة ، والرابط : هو الضمير المستتر .

وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ   وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

الجملةُ الطلبية يمكن أن تكونَ خبراً لكن لا تكون صفة ، ولهذا قال : وامنع هنا ..

فلا يقال في جاءني رجلٌ لا تكرمْه ، لا يقال : عن « لا تكرمه » : إنها صفة ؛ لأنها طلب .

وإن أتى مثل ذلك في كلام العرب فقدِّرْ قبله قولاً لتنضبط القاعدة ، ومن ذلك قول الشاعر :

حتى إذا جنَّ الظلامُ واختلطْ   جاءت بمذقٍ ، هل رأيت الذئب قَطّ؟

أي : جاءت بمذق مقول فيه : هل ..

وَنَعَتُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرَا   فَالْتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

النعتُ بالمصدر كثير ، ولا يختلف باختلاف المنعوت ، بل يبقى على ما هو عليه مفرداً مذكراً .

تقول : جاءني رجل عَدْل ، وامرأة عدل ، ورجلان عدل ، ورجال

عَـدْل ، ونسـاء عَـدْل .. وذلك أن الواصف به يريد أن الموصـوف اتصف بحقيقة المعنى ، كأنه قال : جاءني رجلان هما العدل بعينه ، ومثل هذا لا يقبل التثنية ؛ لأن العدل شيء واحد .

وَنَعْتُ غَـيْـرِ وَاحِـدٍ : إِذَا اخْـتَلَفْ فَـعَـاطِفًـا فَـرِّقْـهُ، لاَ إِذَا ائتَلَفْ

أي : فرِّق نعت غير الواحد وهو المثنى والجمع حال كونك عاطفاً إذا كان النعت مختلفاً ، كأن تقول : مررت برجلين عالم وجاهل ، ورأيت رجالاً طوالاً وقصاراً .

وأما إذا كان النعت مؤتلفاً ، أي : متفقاً فلا داعي للتفرقة ، فلا تحتاج إلى أن تقول : مررت برجلين عالم وعالم ، ويكفي أن تقول : عالمين .

وَنَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ مَعْنَى وَعَمَلٍ ، أَتْبِعْ بِغَيْرِ اسْتِثْنَا

يقول : أتبع النعت الذي يكون لمعمولين متحدين في معناهما وعملهما مطلقاً ، تقول : جاء صالح وحضر محمد العالمان ، ورأيت صالحاً وأبصرت محمداً العالمين ، وفُهم من هذا أنه حين يختلف العاملان في المعنى والعمل لا يجوز الإتباع ، بل تأتي بالنعت مقطوعاً إلى الرفع أو النصب ، تقول : العاقلان أو العاقلين ، على تقدير : أمدح ، أو أعني ، وكلَّمتُ صالحاً ، وصحبت محمداً العاقلان أو العاقلين ، على التقدير المذكور .

وَإنْ نُعُوتٌ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَتْ مُفْتَقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

إذا جاء للمنعوت نعوت متتالية ولا يتضح إلا بذكرها وجب أن تُتْبع كلُّها ، تقول : أخذ قتادة عن الحسن التابعيِّ الزاهد المفسّر .

وَاقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ إنْ يَكُنْ مُعَيَّنَا بِدُونِهَا ، أَوْ بَعْضَهَا اقْطَعْ مُعْلِنَا

إذا كان المنعوت معيّناً واضحاً بدون نعوت ومع ذلك أتيت بنعوت فلك فيها الإتباع والقطع أو القطع في بعضها والإتباع في بعضها ، وقد عرفت أن القطع هو عدم الإتباع وإضمار مبتدإ إذا رفعت وفعلٍ إذا نصبت .

وَارْفَعْ أَوِ انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا مُبْتَدأً ، أَوْ نَاصِبًا ، لَنْ يَظْهَرَا

هذا هو معنى القطع الذي تقدم .

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلْ يَجُوزُ حَذْفُهُ ، وَفِي النَّعْتِ يَقِلّ

يجوز حذف المنعوت وذكر النعت ، وهو كثير جداً في القرآن والسنة وكلام العرب والناس ؛ لأن الشيء يعرف بصفاته . قال تعالى : ﴿ **وَلَلآخِرَةُ خَيْرٌ** ﴾ ، أي : وللدار الآخرة ، وقال : ﴿ **أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ** ﴾ ، أي : دُروعاً سابغات ، ويجوز حذف الصفة غير أنه قليل ؛ لأنه يقل فهم الوصف بدون ذكره .. ومن ذلك : ﴿ **يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا** ﴾ ، أي : سفينة صالحة .

التوكيد

بِالنَّفْسِ أَوْ بِالعَيْنِ الاسْمُ أُكِّدَا مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ المُؤَكَّدَا

لفظ « التوكيد » ينطق بالواو والهمزة ، والأول أفصح ، وهو لفظي ومعنوي ، وهو أحد التوابع ، ومن التوكيد المعنوي ما قرره في البيت ، ومعناه : أن الاسم يؤكد بالنفس وبالعين ، فيقال : جاء زيد نفسه أو عينه ، وجاءت فاطمة نفسها أو عينها ، ولا بد أن يكون في المؤكِّد ضمير مناسب يعود على الاسم المؤكَّد .

وَاجْمَعْهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِداً تَكُنْ مُتَّبِعَا

إذا أكَّدت غير المفرد بالنفس أو بالعين فاجعلهما على صيغة الجمع ، فقل : جاء الطالبان أنفسُهما ، والطلاب أنفسُهم وأعينُهم ، والطالبات أنفسُهن .

وَكُلاً اذْكُرْ فِي الشُّمُولِ ، وَكِلاَ كِلْتَا ، جَمِيعًا - بِالضَّمِيرِ مُوصَلاَ

أي : اذكر « كُلاًّ » فيما له أجزاء يشملها ، واذكر « كِلا وكلتا » وهما للمثنى بنوعيه ، واذكر « جميعاً » وهو مثل « كلّ » .. هذه الألفاظ الأربعة من ألفاظ التوكيد .

وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلٍّ «فَاعِلَهْ» مِنْ «عَمَّ» فِي التَّوْكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

أي : استعمل العرب لفظ « عامة » على زنة فاعلة ، استعملوها للتوكيد مثل « كلّ » ، فقالوا : جاء الطلابُ عامّتُهم . وأصل عامة : عامِمَة، سكنت الميم الأولى وأدغمت في الثانية ، وقوله : « مثل النافلة » : تكملة .

وَبَعْدَ كُلٍّ أَكَّدُوا بِأَجْمَعَا جَمْعَاءَ ، أَجْمَعِينَ ، ثُمَّ جُمَعَا

أكدوا بـ« أجمع » بعد « كلّ » ، فقالوا : ظهر القمر كلُّه أجمعُ .

وبجمعاء ، نحو : حضرت الأسرة كلُّها جمعاءُ . وأجمعون ، نحو : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ . وبجُمع ، نحو : حضرت الطالبات كلُّهن جُمَع .

وَدُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِيءُ : أَجْمَعُ جَمْعَاءُ ، أَجْمَعُونَ ، ثُمَّ جُمَعُ

يعني : أنه قد يؤكد بهذه الألفاظ من دون « كلّ » ، قال تعالى : ﴿ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ .

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

اختلف في توكيد النكرة إلى ثلاثة أقوال :

١ – المنع مطلقاً ، وهو قول أهل البصرة .

٢ – الجواز مطلقاً ، وهو قول لبعض علماء الكوفة .

٣ - الجواز إذا كان في التوكيد فائدة ، وهذا لا يكون إلا إذا كانت النكرة محدودة ، كيوم وشهر وحول ، قال الشاعر :

يا ليتني كنت صبيّاً مُرضَعَا   تحملُني الذَّلفاءُ حولاً أكتَعَا

أي : عاماً كاملاً . والذَّلفاء : لقبُ امرأة .

وَاغْنَ بِكِلْتَا في مُثَنًّى وَكِلاَ   عَنْ وَزْنِ فَعْلاَءَ وَوَزْنِ أفْعَلا

يقول : استغن في توكيد المثنى بـ« كلا » و« كلتا » عن « جمعاء » و« أجمع » ، فلا تقل حضر الطالبان أجمعان ، وحضرت الطالبتان جمعاوان ، بل قل : حضر الطالبان كلاهما ، والطالبتان كلتاهما .. وهذا قول البصريين .

وَإنْ تُؤَكِّد الضَمِيرَ المُتَّصِلْ   بالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ المُنْفَصِلْ

عَنَيْتُ ذَا الرَّفْعِ ، وأَكَّدُوا بِمَا   سِوَاهُمَا ، والقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

إذا أردت توكيد الضمير المتصل بالنفس أو بالعين فأكده بعد التأكيد بضمير منفصل ، تقول : حضرتَ أنت نفسُك ، أو عينُك ، وحضرتم أنتم أنفسُكم ، هذا إذا كان الضمير ضميرَ رفع .

وأما إذا كان الضمير المتصل منصوباً ، نحو : كلمتك نفسَك ، أو مجروراً نحو : مررت بك نفسِك ، فلا يحتاج إلى ضمير منفصل .

ومعنى قوله : « وأكدوا .. إلخ » أنهم أكدوا بغير « النفس » و« العين »

بدون التزام القيد المذكور ، فتقول : جاءوا كلُّهم ، ولك أن تقول : جاءوا هم كلهم . وتعالوا كلُّكم ، ولك أن تقول : تعالوا أنتم كلُّكم .

وَمَا مِنَ التَّوْكِيدِ لَفْظِيٌّ يَجِي مُكَرَّرًا كَقَوْلِكَ « ادْرُجِي ادْرُجِي »

هذا النوع الثاني من نوعي التوكيد وهو اللفظي . يقول : ما يأتي مكرراً من التوكيد فهو لفظي كقولك : احضر احضر ، وادرجي ادرجي ، ومنه قول الشاعر :

.... أتاكِ أتاكِ اللاحقونَ احبسِ احبسِ

وفي القرآن : ﴿ كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ .

وَلاَ تُعِدْ لَفْظَ ضَمِيرٍ مُتَّصِلْ إِلاَ مَعَ اللَّفْظِ الَّذِى بِهِ وُصِلْ

إذا أردت توكيد الضمير المتصل بضمير مثله فلا بد من إعادة اللفظ الذي اتصل به ، فتقول : حضرتُ حضرتُ ، ورجعتُ إليه إليه ، ولا تقل حضرتُ ، تُ ، ولا رجعت إليه ، ه .

كَذَا الحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلاَ بِهِ جَوَابٌ : كَنَعَمْ ، وَكَبَلَى

كذلك لا بد من إعادة ما اتصل به الحرف عند التوكيد اللفظي ، فلا يقال : جئت مِن مِن الحرم ، بل يقال : جئت مِن الحرم ، من الحرم .

إلا ما كان من حروف الجواب مثل « نعم وبلى » فلك أن تقول : نعم نعم صليتُ ، وبلى بلى صليتُ ؛ جواباً لمن سألك : أصليت؟ .

وَمُـضْـمَـرَ الرّفْعِ الّذِى قَـدِ انْفَـصَلْ أكِّـدْ بِهِ كُلَّ ضَـمِـيـرٍ اتصَلْ

يقول : أكِّد بضمير الرفع المنفصل كلَّ ضمير متصل ، نحو : جئت أنت ، وكلمتك أنت ، ومررت بك أنت ، ومررت به هو ، وكتبت أنا .. وهكذا .

العطف

الْعَطْفُ : إِمَّا ذو بَيَانٍ ، أَوْ نَسَقْ   وَالْغَرَضُ الآنَ بَيَانُ مَا سَبَقْ

العطف نوعان :

١ – عطف بيان .

٢ – عطف نَسَق . وسوف يأتي الكلام عنه في الباب الذي بعده .

والغرض هنا بيان الأول ، قال :

فَذُو الْبَيَانِ : تَابِعٌ ، شِبْهُ الصِّفَهْ،   حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَهْ

أي : عطف البيان تابع من التوابع التي تتبع الأسماء التي قبلها ، شبه الصفة ويوضح متبوعه بنفسه ، نحو :

* أَقْسَمَ بالله أبو حفصٍ عُمَرْ *

فَأَوْلِيَنْهُ مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ   مَا مِنْ وِفَاقِ الأَوَّلِ النَّعْتُ وَلِي

يقول : أعط عطف البيان بالنسبة لموافقة متبوعه ما أعطيته للنعت ؛ لأنه يوافق ما بعده في الإفراد والجمع والتثنية والتذكير والتأنيث والرفع والنصب والجر .

فَقَدْ يَكُونَانِ مُنَكَّرَيْنِ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّفَيْنِ

ذكر هذه المسألة للخلاف في جواز تنكير عطف البيان مع متبوعه ؛ لأن من البصريين من يمنعه ، ومن أمثلة التنكير قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا (٣١) حَدَائِقَ ﴾ .

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى فِي غَيْرِ ، نَحْوِ «يَا غُلَامُ يَعْمُرَا»
وَنَحْوِ «بِشْرٍ» تَابِعِ «الْبَكْرِيِّ» وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمَرْضِيِّ

كل ما صلح أن يكون عطفَ بيان جاز أن يكون بدلاً إلا في صورتين :

الأولى نحو : يا غلامُ يَعْمُر .. فلفظ « غلام » : منادى مبني على الضمة، و« يَعْمُر » اسم « الغلام » ولا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأن البدل يكون على تكرار العامل ، أي : لو كان بدلاً لكان واجباً أن يكون هكذا : يا غلام يعمرُ ، أي : يا يعمرُ ، بالضم ، فنكرر النداء .

الثانية : أشار فيها إلى قول الشاعر :

أنا ابنُ التَّاركِ البكريِّ بشرٍ ....

فلفظ « بشر » عطف بيان .

ولو قلنا في المثال السابق : بالبدلية لم يصح ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ، كأننا قلنا : التارك البكريّ التارك بِشْراً بالنصب ؛ لأن الوصف المعرّف لا يضاف إلا إلى ما فيه « ال » أو إلى اسم مضاف إلى ما فيه

« ال » كما سبق في الإضافة .

وهذه المسألة من خبايا مسائل النحو .. وسمعت قبل أكثر من عشرين عاماً الخطيب المصقع « عبد الحميد كشك » يتحدى بمعرفتها العربَ من محيطهم إلى خليجهم .. وحملني الفضول على تحقيق ذلك بالمساءلة ، فوجدت ما يُظهر مبالغتَه ، رحمه الله ، وسألت الشيخ أحمد الشنقيطي عنها ، فأجابني بأبيات تشمل الجواب وغيره ، ومنها :

افترقَ البَدَلُ والبيانُ في　　　أشياءَ إن عدَّت ثمانياً تفي

عطف النسق

تَالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ عَطْفُ النّسَقْ كَاخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ

اخصص بودٍّ وثناءٍ .. هذا مثال لعطف النسق ، وهو تابع مصحوب بعاطفٍ قبله .

فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا : بِوَاوٍ ، ثُمَّ ، فَا ، حَتَّى ، أَمَ ، اوْ ،كَـ«فِيكَ صِدْقٌ وَوَفَا»

حروف العطف هي : الواو ، والفاء ، ثم ، وحتى ، وأم ، وأو .

وهذه الحروف تعني الشركة بين المعطوف والمعطوف عليه مطلقاً ، أي : لفظاً وحكماً . وهناك نوع آخر عطفُه لفظي ، وهو المراد بقوله :

وَأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ : بَلْ، وَلاَ، لكِنْ ، كَـ«لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلاَ»

أي : أتبعت في اللفظ فقط هذه الحروف الثلاثة : بل ، لا ، لكن .

والطَّلا : هو الغزال .

فَاعْطِفْ بِوَاوٍ سَابِقًا أَوْ لاَحِقاً - فى الحُكْمِ - أوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقَا

إذا قلت : دخل زيد وعمرو ، كان في المعنى احتمالات ثلاثة : دخولهما معاً ، ودخول زيد قبل عمرو ، أو العكس ، لأن الواو تحتمل ذلك

كله ، ولذلك كانت لمطلق الجمع ، وفي البيت إشارة إلى الاحتمالات الثلاثة .. وزعم الكوفيون أنها للترتيب ، وهو مذهب هزيل ، وفي القرآن : ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ .

وَاخْصُصْ بِهَا عَطْفَ الَّذِي لاَيُغْنِي مَتْبُوعُهُ ، كَـ«اصْطَفَّ هذَا وَابْنِي»

تختص « الواو » من بين سائر حروف العطف بأنه يعطف بها في نحو : اختلف علي وعمروٌ ، وتقاتل الروم والفرس ، واصطفَّ هذا وابني .. وضابط ذلك : عدم استغناء المتبوع عن التابع ، فإنك لا تستطيع أن تقول : اختصم زيد فقط .

وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ وَ«ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالِ

الفاء حرفُ عطفٍ يفيد الترتيب المتصل ، نحو : حَكَمَ الناس السفاحُ فالمنصور . و « ثم » تفيد الترتيب المنفصل ، نحو : حكم المسلمين عليٌّ ثم هشام .

وَاخْصُصْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صِلَهْ عَلَى الَّذِى اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَهْ

تختص الفاء بأنه يصح أن تعطف بها بجملة لا يصح أن تقع صلةً للموصول ؛ لأنها تخلو من الرابط ، ومثلوا لذلك بقولهم : الذي يطير فيغضَبُ زيدٌ الذبابُ .

بَعْـضًـا بِحَـتَّى اعْطِفْ عَلَى كُلٍّ ، وَلاَ يَـكُـونُ إِلاَّ غَـــــايَـةَ الَّـذِى تَـلاَ

اعطف بعضاً على كُلٍّ بـ« حتى » ، بمعنى أن يكون الذي تعطفه جزءاً من الذي تعطف عليه ، تقول : حضر الطلاب حتى زيدٌ .

ومـعنى : « ولا يكون إلا غـاية . . » أن العطف بهـا يكون غـايةً للمعطوف عليه كالمثال السابق ، وكقولهم : مات الناس حتى الأنبياء . تلحظ في « حتى الأنبياء » أمرين :

الأول : أنه جزء من الناس .

الثاني : أن المتكلم أراد أن يذكر آخر من يحتمل أن ينجو من الموت وهم أشرف الناس ، وقد يكون بالعكس كما في : حضر العمال حتى الحجّامُ ، فهذا في غاية النقص .

وَ «أَمْ» بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ أَوْ هَمْـزَةٍ عَنْ لَفْظِ « أَيٍّ » مُـغْنِيَـهْ

يقول : اعطف بـ« أم » بعد الهمزة التي للتسوية ، نحو : ﴿ **سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا** ﴾ .

أو بعد الهمزة التي لطلب التعيين ، مثل : « أيّ » نحو : أَكِتابي عندك أم كتابُك ؟ ، هو بمنزلة : أيُّ الكتابين عندك؟ .

وقول الفقهاء : سواء ضَمِنَ أو لم يضْمن ، ونحو ذلك خطأ في المشهور، وصحيح عند سيبويه ، وخطأه ابن هشام ، ومن العلماء من يرى

التوسع في ذلك ، فأجاز ما أجازه سيبويه وزيادة ، فجوزه في نحو : سواء أفعل أو لم يفعل ، وسيبويه يمنعه لوجود الهمز .

وَرُبَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَمْزَةُ ، إنْ كَانَ خَفَا الْمعنى بحَذْفِهَا أُمِنْ

قرأ ابن محيصن (أحد أصحاب القراءات الشواذِّ الأربع) : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ .. ﴾ بهمزة واحدة .

ومعنى البيت : سقوطُ الهمز قليل ، ولا يكون ذلك إلا حينما يُؤمن خفاء المعنى . ولفظ « خفاء » : بالمد ، ويقرأ - هنا - بالقصر .

وَبِانْقِطَاعٍ وبَمَعْنَى «بَلْ» وَفَتْ إن تَكُ مِمَّا قُيِّدَتْ بِهِ خَلَتْ

لا يزال الكلام عن « أم » يقول : تأتي منقطعة ؛ لأنها تقع بين جملتين مستقلتين ، والمنقطعة هي التي خلت مما قيدت به « أم » المتصلة السابقة التي تكون بعد همزة التسوية أو همزة مغنية عن « أي » ، نحو : إنها لإبل أم شاءٌ، أي : بل شاء .

خَيِّرْ ، أبِحْ ، قَسِّمْ - بِأَوْ - وَأَبْهِمِ، وَاشْكُكْ، وإِضْرَابٌ بِهَا أيْضًا نُمِي

وَرُبَّمَا عَاقَبَتِ الْوَاوَ ، إذَا لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مَنْفَذَا

هذان البيتان في معاني « أو » فذكر لها سبعة معانٍ :

١ - التخيير : تَزَوَّجْ ليلى أو سلمى .

٢ – الإباحة : جالس عبد العزيز أو سعداً .

٣ – التقسيم : الظرفُ وقتٌ أو مكانٌ .

٤ – الإبهام : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ .

٥ – الشك : ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ .

٦ – الإضراب : عند أهل الكوفة ، بمعنى : بل ، نحو : صاحب زيداً أو صالحاً ، أي : بل صالحاً ، قيل : مثله قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ .

٧ – بمعنى الواو بشرط أن لا يجد الناطق منفذاً للَّبس ، كقول جرير :

جاء الخلافة أو كانت له قدراً ....

والفرق بين الإباحة والتخيير : جوازُ اجتماع الأمرين في الإباحة وامتناعه في التخيير .

وَمِثْلُ « أَوْ » فِي القَصْدِ « إِمَّا » الثَّانِيَةْ   فِي نَحْوِ : « إِمَّا ذِي وَإِمَّا النَّائِيَةْ »

حينما تقول : تزوج إما هذه وإما الثانية ، تكون « إما » الثانية بمعنى « أو » في العطف والمعنى ، وقيل : في المعنى فقط .

وَأَوْلِ « لكِنْ » نَفْيًا أَوْ نَهْيًا ، وَ « لاَ »   نِدَاءً او أَمْرًا أَوِ اثْبَاتًا تَلاَ

من حروف العطف « لكن » بتخفيف النون ، وتأتي بعد نفي ، نحو :

ما أسلم الجرّاح لكن عامر ، وبعد نهي ، نحو : لا تشتر خبزاً لكن كتاباً ، هذا معنى قوله : وأول «لكنْ» نفياً أو نهياً .

ثم قال : «ولا نداء ..» أي : وأتبع «لا» نداءً ، نحو : يا سعدُ لا دعدُ .

أو أمراً ، نحو : صاحب الصالح لا الطالح .

أو إثباتاً ، نحو : حضر زيد لا عمرو .

وَبَلْ كَلكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا كَلَمْ أكُنْ في مَرْبَعٍ بَلْ تَيْهَا

المربع : هو موضع الربيع ، والتيه : بفتح التاء ، أصله : تيهاء بالمدّ ، وهو المكان القفر . ومعنى البيت واضح .

وانقل بها للثانِ حُكمَ الأول في الخَبَرِ المثْبَت والأمرِ الجَلي

انقل بـ«بل» حكمَ الأول للثاني بعد الخبر المثبت وبعد الأمر ، تقول : أسلم زهيرُ بل كعب ، كان الحكم بالإسلام للأول ، ثم أضربت عنه ونقلته للأول تصحيحاً ، والأمر ، نحو : كَلِّم زيداً بل صالحاً .

وإن على ضَميرِ رفعٍ متَّصِلْ عطفَت فافصِلْ بالضَّمير المنفَصِلْ

أو فَاصِلٍ مَّا .. وبلا فصل يَرِدْ في النظم فاشياً ، وضعفَه اعتقِدْ

يقول : إذا عطفت على ضمير رفع متصل كالتاء في سرتُ وضربت فلا بد من الإتيان بضمير منفصل بين الضمير والعطف ، تقول : سرت أنا

وزيدٌ ، ولا تقل سرتَ وزيدٌ .. أوبفاصل آخر ، نحو : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ ، وقد ورد كثيراً في الشعر بلا فصل ولكنه ضعيف .

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ... ضَمِيرِ خَفْضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا ؛ إِذْ قَدْ أَتَى ... فِي النَّثْرِ وَالنَّظْمِ الصَّحِيحِ مُثْبَتَا

يقول : عود الخافض وهو الجار عند عطفك على ضمير مخفوض جعله البصريون لازماً ، نحو : ﴿ فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ ﴾ ، وما هو عندي بلازم وفاقا للكوفيين والأخفش ، فقد أتى في النثر الصحيح في القرآن وغيره ، ومن ذلك : ﴿ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ، و﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ بالجر على قراءة حمزة ، وقد وضحتُها في « توجيه المشكل » ، وجاء في الشعر كثيراً ، ومنه :

.... فاذهبْ فما بكَ والأيامِ من عجبِ

وَالْفَاءُ قَدْ تُحْذَفُ مَعْ مَا عَطَفَتْ ... وَالْوَاوُ ، إِذْ لَا لَبْس ، وَهْيَ انْفَرَدَتْ

بِعَطْفِ عَامِلٍ مُزَالٍ قَدْ بَقِي ... مَعْمُولُهُ ، دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي

تختص الفاء وكذلك الواو بأنهما قد يحذفان ومعهما معطوفهما لدليل ، نحو : ﴿ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ ﴾ ، أي : فضربه فانفلق . والواو ، نحو : راكب الناقة طليحان ، أي : متعبان ، والمراد : راكب الناقة والناقة .

ويمثل له بعضهم بقوله تعالى : ﴿ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ ﴾ ، قالوا : معناه: والبرد ، فحذفت الواو ومعطوفها ، وليس بصحيح .

ثم قال : وهي - أي : الواو - انفردت بجواز عطفها لعامل قد حذف وزال وبقي معموله ، نحو : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ ﴾ أي : تبوءوا الدار وأَلِفوا الإيمان ، والذي تَطلَّب مثلَ هذا التقدير دفعُ الوهم واتقاؤه ، ومنه ما تقدم في قول الشاعر :

* علفتها تبناً وماءً باردا *

أي : وسقيتها .

والظاهر أن كل ما كان من هذا الباب هو من باب تضمين الفعل الأول معنى فعلٍ صالح للجميع .

وَحَذْفَ مَتْبُوعٍ - بَدَا - هُنَا - اسْتَبِحْ   وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحّ

« استبح » : أي : أجز حذف المعطوف عليه إذا ظهر القصد ، كقولك لمن قال لك : أصليت العشاء؟ : والوتر . أي : صليتُ العشاءَ والوِتْرَ .

وليس العطف مقصوراً على الأسماء ، بل يكون في الأفعال أيضاً ، نحو : ﴿ يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ ﴾ .

وَاعطِفْ عَلَى اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلاً   وَعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلاً

يعطف الفعل على ما يشبهه ، كاسم الفاعل واسم المفعول ، قال

تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ ﴾ .

وعكسه أيضاً نحو : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ﴾ .

البــدل

التَّــابِعُ المَقْـصُـودُ بِالحُكْمِ بِلاَ وَاسِطَةٍ : هُوَ المُسَـمَّى بَدَلاَ

قوله : « التابع » يشمل جميع التوابع .

وقوله : « المقصود بالحكم » يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان ، لأنها متممات لما قد قصد بالحكم ، وليست مقصودةً بالحكم .

وقوله : « بلا واسطة » : يخرج المعطوف بـ « بل » فهو مقصود بالحكم لكنه بواسطة « بل » .

مُطَابِقًا ، أَوْ بَعْضًا ، اوْ مَا يَشْتَمِلْ عَلَيْهِ ، يُلْفَى ، أو كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ

يلفى – أي : يوجد البدل – :

١ – مطابقاً ، وهو بدل الكل من الكل ، نحو : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ المُسْتَقِيمَ صِراطَ الذيْنَ .. ﴾ .

٢ – بدل بعض من كلّ ، نحو : قرأتُ القرآنَ ثلثَه .

٣ – بدل اشتمال ، نحو : أعجبني زيدٌ خلقُه .

٤ – بدل الإضراب ، وهو الذي عناه بقوله : « أو كمعطوف ببل » ، وهو نوعان :

بدل إضراب ، إن كان عن قصد ، نحو : اقرأ الصحيفةَ .. الكتابَ .

وبدل غلط ، إن لم يكن عن قصد ، ولهذا قال :

وَذَا لِلاضْرَابِ اعْزُ ، إنْ قَصْداً صَحِبْ وَدُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بِهِ سُلِبْ

ثم مثل للجميع بقوله :

كَزُرْهُ خَالِداً ، وَقَبِّلْهُ الْيَدَا ، وَاعْرِفْهُ حَقَّهُ، وَخُذْ نَبْلاً مُدَى

الأمثلة الأربعة للأنواع الأربعة ، على الترتيب ، والمثال الرابع صالح للإضراب والغلط ؛ لأن ذلك راجع إلى قصد المتكلم ، وهناك نوع خامس لم يذكره المصنف ، وهو بدَل كلّ من بعض ، نحو : ﴿ **جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ** ﴾ وأشرت إلى الأنواع الخمسة في « زبدة الألفية » فقلت :

كزرهُ عَمْراً خالدا ، خذهُ اليَدَا واعكسْ ، ودعْه كبرهُ لتُحمَدا

وَمِنْ ضَمِيرِ الحَاضِرِ الظاهرَ لا تُبْدلْهُ ، إلاّ مَا إحَاطَةً جَلاَ

أو اقْتَضَى بَعْضًا ، أو اشْتِمالاَ كَـ«إنّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمالاَ»

ضمير الحاضر هو ضمير المتكلم والمخاطب ، يقول : لا تبدل الظاهر من ضمير الحاضر إلا ما دل على إحاطة وهو بدل الاشتمال ، نحو : « كأنك ابتهاجك استمال » ، وكقوله تعالى : ﴿ **تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا** ﴾ . أو بدل البعض : نحو : أعجبتَني وجهُك .

وَبَدَلُ المُضَمَّنِ الْهَمْزَ يَلِي   هَمْزًا، كَـ«مَنْ ذَا أَسَعِيدٌ امْ عَلِي»

يقول : البدل المضمَّن همزة الاستفهام لا بد أن يلي الهمز ، نحو : من ذا أسعيدُ أم علي ؟ .

« من ذا؟ » مبتدأ وخبر ، و« أسعيد أم علي » بدل من « مَن » .

وَيُبْدَلُ الفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ ، كَـ«مَنْ   يَصِلْ إِلَيْنَا يَسْتَعِنْ بِنَا يُعَنْ»

كما يبدل الاسم من الاسم يبدل الفعل من الفعل ، نحو : من يصل إلينا يستعِن بنا يُعَن .

الفعل « يستعِن » بدل اشتمال من « يصل » وفي القرآن : ﴿ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٦٨﴾ يُضَاعَفْ ﴾ وهو بدل اشتمال أيضاً .

النـــداء

وَلِلْمُنَادَى النَّاءِ أوْ كَـــالنَّاءِ «يَا»، وَأَيْ، وآ» كَـــذَا «أيا» ثُـمَّ «هَيَـــا»

النداء : هو الدعاء بحروف معينة ، والمنادى إما أن يكون بعيداً أو قريباً أو متوسطاً . . والناءِ – في البيت – : هو البعيد .

وقوله : كالناء ، أي : المشابه للبعيد . . فذكر خمسة أحرف للبعيد وما يشبهه ، وهي : يا ، أي ، آ ، أيا ، هيا .

وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي ، وَ«وَا» لِمَا نُدِبْ أَوْ «يَا» وَغَيْرُ «وَا» لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

الهمز للمنادى القريب ، وأما المندوب فينادى بـ« وا » وكذلك « يا » .

وقوله : (وغير « وا » . .) غير « وا » هو « يا » لا يستعمل في الندب إذا فهم منه غير الندب لأن معناه مشترك بينه وبين النداء ، فيُجتنبُ اللَّبس .

وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ ، وَمُضْمَرٍ ، وَمَا جَا مُسْتَغَاثًا قَدْ يُعَرَّى فَاعْلَمَا

المندوب ، والمضمر ، والمستغاث لا يحذف حرف النداء معها ، وأما غيرها فقد يعرّى من ذلك ؛ لأن المراد لا يتضح تماماً إلا بالنداء ، ومن أمثلة الحذف : ﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا** ﴾ . . و﴿ **أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ** ﴾ ، أي : يا عبادَ الله .

وَذَاكَ فِى اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهْ قَلَّ ، وَمَنْ يَمْنَعْهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

يعني : أن حذف حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة قليل ، ومن يمنع الحذف فيه ينصرُ لائمُه .. يريد : أنّ الحق عدم المنع .

وَابْنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِى فِى رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

المفرد في هذا الباب ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف .

وحكم المفرد في باب النداء البناء على ما كان مرفوعاً به ، تقول : يا عليُّ ، ويا محمَّدان ، ويا محمدون .

الأول مبنيٌّ على الضم ، والثاني على الألف ، والثالث على الواو .

والنكرة المقصودة – نحو : يا مسلمُ – كذلك ، وهو معرفة بسبب النداء .

وَانْوِ انْضِمَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النِّدَا وَلْيُجْرَ مُجْرَى ذِى بِنَاءٍ جُدِّدَا

أَمَرَكَ بأن تعامل المنادى المبنيّ قبل النداء معاملة الاسم الذي تناديه وهو غير مبني ، فإذا قلت : يا هؤلاء ، تقول : إنه منادى مبني على ضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء اللازمة .

وَالْمُفْرَدَ الْمَنْكُورَ ، وَالْمُضَافَا وَشِبْهَهُ – انْصِبْ عَادِمًا خِلَافَا

هذه الثلاثة تنصب عند النداء بلا خلاف :

١ – المفرد المنكر ، وهو النكرة غير المقصودة ؛ لأن النكرة المقصودة معرفة كما تقدم ، كقول الواعظ : يا راقداً والموتُ يطلبه .

٢ – المضاف : ﴿يَا بَنِي آدَمَ﴾ .

٣ – الشبيه بالمضاف : يا لطيفاً بعباده .

وَنَحْوَ «زَيْدٍ» ضُمَّ وَافْتَحَنَّ ، مِنْ نَحْوِ «أَزَيْدُ بْنَ سَعِيدٍ » لاتَهِنْ

إذا قلت : يا زيدُ بنُ سعيد ؛ فلك في « زيد » الضم والفتح ، وهذا بشروط تضمنها المثال ، وهي : أن يكون المنادى علماً موصوفاً بـ « ابن » والوصف مضاف إلى علم وليس بين المنادى والوصف فاصل .

وَالضَّمُّ - إنْ لَمْ يَلِ الابْنُ عَلَمَا ، أَوْ يَلِ الابْنَ عَلَمٌ - قَدْ حُتِمَا

يقول : الضمُّ لازمٌ إذا لم يكن « ابن » بعد عَلَمٍ ، نحو : يا أحمدُ الطّويلُ ابنَ صالحٍ ، وكذلك إذا لم يَتبع « الابن » علَمٌ ، نحو : يا زيدُ ابنَ أخي عبدِ الله .

وَاضْمُمْ أوِ انْصِبْ مَا اضْطِرَارًا نُوِّنَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

الاضطرار لا يكون إلا في الشعر ، ومعنى البيت : يجوز لك في الشعر الضَّمُّ والنصبُ فيما اضطررت إلى تنوينه مما يستحق الضم ، وهو العلم والنكرة المقصودة ، ومن ذلك :

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها ....

ومثال النصب قوله :

ضَرَبَتْ صدرَها إليّ وقالت يا عديّاً لقد وقتكَ الأواقي

وَباضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ «يا» وَ «أَلْ» إلاَّ مَعَ «اللهِ» وَمَحْكِيِّ الْجُمَلْ

وَالأكْثَرُ « اللَّهُمَّ» بالتَّعْوِيضِ وَشَذَّ «يَا اللَّهُمَّ» في قَرِيضِ

لا يجمع بين « يا » و« ال » في غير الشعر إلا في موضعين :

١ – مع لفظ الجلالة .

٢ – الجملة المصدرة بـ« أَلْ » كأن يلقب إنسان بـ(الرجل العالم) فتقول : يا الرجل العالم .

ولفظ « اللهم » أصله : يا الله ، حذفت الياء وعوض عنها الميم ، هكذا يقول النحويون! وشذ اجتماع المعوّض والمعوض عنه في الشعر ، وهو القريض، ومنه :

إني إذا ما حدثٌ ألمّا أقول ياللَّهُمَّ ياللهُمّا

فصل (في تابع المنادى)

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ المُضَافَ دُونَ أَلْ ... أَلْزِمْهُ نَصْبًا ، كَأَزَيْدُ ذَا الحِيَلْ

يقول : ألزم الاسم التابع للمنادى المضموم المضاف المجرد من « ال » ألزمه النصب ، نحو : أزيدُ ذَا الحيل ، ويا سعدُ صاحبَ الخُلُق .

ومَا سِوَاهُ ارفعْ أو انصِبْ واجعَلا ... كَمُسْتَقِلٍّ نَسَقاً وبَدَلا

التابع في غير الصورة السابقة يجوز فيه الرفع والنصب ، تقول : يا زيد العالِمُ ، ويا تميم أجمعون وأجمعين .. هذا إذا كان التابع صفةً أو توكيداً أو عطفَ بيان ، فإن كان عطفَ نسق أو بدلاً فالحكم فيه أن تجعله كالمستقل ، فإذا قلت : يا صاحبنا وزَيدُ ، كأنك قلت : يا زيدُ ، ولهذا بني على الضم ، أو : يا صاحِبَنا عمرو ، بالبناء على الضم ؛ لأنك تنطق به مستقلاً : يا عَمْرو .

وهكذا إذا قلت في البدل : يا سالم تلميذَنا .. تَنصِبُ ، كأنك قلت : يا تلميذَنا ، وإن كان المبدل منه مبنياً على الضم .

وَإنْ يَكُنْ مَصْحُوبَ «أل» مَا نُسِقَا ... فَفِيهِ وَجْهَانِ ، وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

إن كان عطف النسق مصاحباً « ال » ففيه وجهان : الرفع ، وهو

المختار ، والنصب .

تقول : يا زيد والنعمانُ ، أو : والنعمانَ .

وأَيُّهَا مَصْحُوبَ أَلْ بَعْدُ صِفَهْ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَهْ

نثر البيت هكذا : « أيُّها » يلزم « مصحوبَ ال » حالة كونه صفة وكونه بالرفع ، تقول : يا أيها الرجلُ ، لفظ « أيها » منادى ، و« الرجل » مصحوبُ « ال » صفة مرفوعة .

ويجوز في بيت الألفية رفع « مصحوب » على الابتداء ، وخبره : يلزم .

وَ « أَيُّهَذَا » « أَيُّهَا الَّذِي » وَرَدْ وَوَصْفُ « أَيٍّ » بِسِوَى « هذا » يُرَدّ

ورد عن العرب هاتان الصيغتان : أيّهذا ، أيها الذي .. ونعت « أيّ » بغير هذين « أَيُّهَذَا » « أَيُّهَا الَّذِي » مردود . تقول : يا أيها ذا تَكَلَّمْ ، ويا أيُّها الذي أَقبلَ تَكلَّم .

وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيٍّ فِي الصِّفَهْ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيتُ الْمَعْرِفَهْ

يتوصل إلى الاسم المعرف بـ « ال » في النداء باسم الإشارة كالتوصل بـ « أيّ » ولذلك نقول : هي وُصْلَةٌ إلى ندا ما فيه « ال » تقول : يا هذا الرجل ، كما تقول : يا أيها الرجل ؛ لأنك لا تستطيع أن تقول : يا الرجل .

فِي نَحْوِ «سَعْدُ سَعْدَ الأوْسِ» يَنْتَصِبْ ثَانٍ ، وَضُمَّ وافْتَحْ أَوَّلاً تُصِبْ

يقال : يا سعدُ سعدَ الأوس ، بضم الأول وفتحه ، وليس لك في الثاني إلا النصب ، فتكون القاعدة هكذا : المبني على الضم حينما يتكرر ويضاف لما بعده يجب نصب الثاني ، ويجوز في الأول الضم ؛ لأنه الأصل ، ويجوز الفتح ؛ لأنه بمنزلة المركب ، كأحد عشر ، وقيل : لإتباعه ما بعده .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

وَاجْعَلْ مُنَادًى صَحَّ إنْ يُضَفْ لِيَا كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدَ عَبْدَا عَبْدِيَا

المنادى إذا كان صحيحاً ، أي : غير معتل ، وكان مضافاً إلى ياء جاز فيه اللغات الخمس التي ذكرها ، وهي :

١ – يا عبدِ ، بحذف الياء .

٢ – يا عبديْ ، بياء ساكنة .

٣ – يا عبدا ، بقلب الياء ألفا .

٤ – يا عبدَ ، بالاستغناء عن الألف والاكتفاء بالفتحة .

٥ – يا عبديَ ، بفتح الياء .

وقرئ بها في السبع ، وكذلك الأولى والثانية .

وأما المنادى المعتل فإن حاله لا يختلف عن حاله قبل النداء .

وَفَتْحٌ أوْ كَسْرٌ وَحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرْ فِي «يَا ابْنَ أُمَّ ، يَا ابْنَ عَمَّ -لاَ مَفَرّ»

إذا قلت : يا بن أمّ ، ويابن عمّ ، فلك في الميم وجهان الفتح والكسر ، وبهما قرئ في السبع في « يَبْنَؤُمَّ » .

وفِي النِّدَا «أَبَتِ، أُمَّتِ» عَرَضْ   وَاكْسِرْ أَوِ افْتَحْ، وَمِنَ الْيَا التَّا عِوَضْ

يقال : يا أبت ويا أمّت ، بالفتح والكسر ، وهذه التاء عوض عن الياء .

أسماء لازمت النداء

وَ «فُلُ» بَعْضُ مَا يُخَصُّ بِالنِّدَا «لُؤْمَانُ ، نَوْمَانُ » كَذَا ، وَاطَّرَدَا
فِي سَبِّ الأنْثَى وَزْنُ « يَاخَبَاثِ» وَالأمْرُ هكَذَا مِنَ الثُّلاَثِي

في البيت الأول ثلاث كلمات مختصة بالندا ، وهي : « فُلُ» كناية عن الرجل ، وهي نكرة .. و« لُؤمَان» بضم اللام ، عظيم اللؤم ، و « نَومَان» بفتح النون ، كثير النوم .

ثم قال : « واطَّردَ في سبِّ الأنثى يا خباثِ» ولَكاعِ ونحوهما مما كان على هذا الوزنِ ، ثم استطرد فقال : إن اسم فعل الأمر من الثلاثي على وزن (فَعَالِ» أيضاً ، تقول : دراكِ ، ونزالِ ، ولحاقِ بمعنى : أَدْرك وانزِلْ والحقْ .

ثم قال :

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعَلُ وَلاَ تَقِسْ، وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ «فُلُ»

يقال في سبِّ الذكور : يا لُكَعُ ، ويا فُسَقُ ، ويا غُدَرُ ؛ على زنة (فُعَل) ، بمعنى : لكيع وفاسق وغادر .. وهذا شائع وكثير ،وهو موقوف مع ذلك على السماع ولا يقاس عليه ، ولهذا قال « ولا تقس» .

ثم نبه إلى أن كلمة « فلُ» جاءت في الشعر مجرورة ولم تلزم النداء ، فيكون ذلك خاصاً بالشعر .

الاستغاثة

إذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادًى خُفِضَا   بِاللاّمِ مَفْتُوحًا كَيَا لَلْمُرْتَضَى

الاستغاثة : طلب الغوث . والبيتُ يبين فيه أسلوبَ الاستغاثة وضَبطَه، فأخبر أنه يخفض باللام المفتوحة حينما ينادي ، نحو : يا لَلمرتضى ويا لَزيدٍ .

وَافْتَحْ مَعَ المَعْطُوفِ إنْ كَرَّرْتَ «يَا»   وَفِي سِوَى ذلِكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا

يقول : افتح اللام إذا عطفت على المستغاث وكررت الياء ، نحو : يا لَزيدٍ ويا لَعمرو ، وفيما سوى ذلك فاكسر ، تقول : يا لَزيدٍ ولِعمروٍ ، بكسرِ اللام .

وَلاَمُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ ألِفْ   وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

قد تحذف لام الاستغاثة ويؤتى بعدها في آخر المستغاث بألف تعويضاً عنها ، تقول : يا لَزيد ، فإذا جئت بالألف تقول : يا زيْدَا ، وتقول في : يا للعجب : يا عجبا .. وهذا معنى عجز البيت ، ومعنى «عاقبت» : جاءت عقبَها وبدلها .

النــدبة

مَـا للْمُنَادَى اجْـعَلْ لِمَنْدُوبٍ ، وَمَـا نُكِّرَ لَمْ يُنْدَبْ، ولاَ مَـا أُبْهِـمَـا

المندوب : هو المتفجع عليه أو المتوجع منه ، وأكثر ما يستعمله النساء.. وحكمه حكم المنادى ، فيضم العلمُ وينصب المضاف ، وما كان نكرة لا يستعمل في الندب ، ولا ما كان مبهماً كاسم الإشارة و« أي » ونحوهما في الوصل ، تقول : وازيدُ ، واعبدَ الله .

وَيُنْدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرْ كَـ«بِئْرَ زَمْزَمٍ» يَلِي «وامَنْ حَفَرْ»

قلنا : إن المبهم لا يندب ، ومن ذلك الموصول إلا إذا كان مشتهراً فيجوز نحو : وامَن حفَر بئرَ زمزَماه ، فإنه بمنزلة : واعبد المطلباه .

وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ صِلْهُ بِالأَلِفْ مَتْلُوّهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفْ

نهاية المندوب توصل بألف هي ألف الندبة ، فإن صادف وقوع ألف مثلها في آخر الاسم حذفت الألف ، نحو : واموساه .

ولفظ « متلوها » مبتدأ ، والمراد به الألف الذي تلته ألف الندبة « وحُذِف » خبره .

كَــــذَاكَ تَـنْوِينُ الَّـذِي بِـهِ كَـــمَلْ   مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَـــيْــرِهَا ، نِلْتَ الأَمَلْ

كذلك يحذف التنوين الذي يكون في كلمة جاءت مكمِّلةً للمندوب كالصلة والمضاف إليه ، نحو : وامن حفر بئر زمزماه ، واغلامَ زيداه .

وقوله : « نلت الأمل » تكملة ، من الحشو النادر في الألفية .

وَالشَّكْلَ حَـتْـمًـا أَوْلِهِ مُـجَـانِسَـا   إِنْ يَكُنِ الفَــتْحُ بِوَهْمٍ لاَبِسَـــا

أتبع الشَّكْلَ الحرفَ المناسبَ له إذا كان الفتح موهماً ، فإذا ندبت في نحو « غلامه » أتبعت الهاء ما يناسبها ؛ لأنها مضمومة ، فتقول : واغلامَهُوه ، ولا تقل : واغلامَهَاه ، فيلتبس بالمؤنث ، وكذلك تقول في واغلامكِ ، واغلامكيه . ولا تقل : واغلامكاه .

وَوَاقِــفًـــا زِدْ هَاءَ سَكْتٍ ، إِنْ تُرِدْ   وَإِنْ تَشَـــأْ فَــالْمَدُّ .. وَالْهَـــا لاَتَزِدْ

إذا وقفت على آخر اللفظ المندوب فقف بالهاء إن شئت مع المد ، وإن شئت وقفت بالمد بلا زيادة هاء ، تقول : واربّاه ، واربَّا .

وَقَـائِلٌ : وَاعَــبْــدِيَا ، وَاعَــبْـــدَا   مَنْ فِي النِّدَا الْيَــــا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى

يقول : من كان لهجتُه الإسكان في المنادى المضاف للياء التي تقدم الكلام عنها قريباً في فصل مستقل ، وكان يقول : يا عبدي ، يقول هنا : واعبديا ، ويقول أيضاً : واعبدا .

الترخيم

تَرْخِيماً احْذِفْ آخِرَ المُنَادَى   كَيَاسُعَا ، فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا

الترخيم : ترقيق الصوت ، وهو في النحو : حذف آخر المنادى تخفيفاً مثل : يا سعا ، في « سعاد » ، ويا صالِ ، في « صالح » ، و« ترخيماً » في البيت : مفعول لأجله .

وَجَوِّزَنْهُ مُطْلَقاً فِي كُلِّ مَا   أُنِّثَ بِالْهَا .. وَالَّذِي قَدْ رُخِّمَا

بِحَذْفِهَا وَفِّرْهُ بَعْدُ .. وَاحْظُلاَ   تَرْخِيمَ مَا مِنْ هذِهِ الْهَا قَدْ خَلاَ

إلاَّ الرُّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقُ ، الْعَلَمْ ،   دُونَ إضَافَةٍ ، وَإسْنَادٍ مُتَمّ

يقول : يجوز الترخيم في كل اسم مؤنث بالهاء ثلاثياً أو أكثر ، ثم نبه إلى أن ما رُخِّم بحذفها لا يحذف منه بعدُ شيء ، بل يوفَّر ويحافظ عليه كما هو ، ويمتنع ترخيم الخالي من هاء التانيث إلا بشروط :

١ - أن يكون رباعياً أو أكثر .

٢ - أن يكون علماً .

٣ - أن لا يكون مضافاً ولا مركباً تركيباً إسنادياً تاماً .

مثال ما اجتمعت فيه الشروط : زينب ، ومالك ، وسعاد ، وجعفر .

وأما المركَّبُ تركيباً مزجياً كمعدى كَرِب : فيجوز ترخيمه بحذف جزئه الأول ، تقول : يا مَعْدي .

وَمَعَ الآخِرِ احْذِفِ الّذِى تَلاَ إنْ زِيدَ لَيْنًا سَاكِنًا مُكَمِّلاَ

أَرْبَعَةً فَصَاعِدًا ، وَالْخُلْفُ - فِى وَاوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتْحٌ - قُفِى

إن كان في الاسم قبل الحرف الأخير حرفُ لين ساكن ، وهو الرابعُ في أحرف الكلمة فما فوق فإنَّ حرفَ اللِّين يحذف مع الحرف الأخير ، فتقول في منصور : يا منصُ ، وفي امرأة اسمُها قراطيس : يا قراطِ ، وهكذا .

واختلف في الياء والواو إذا كان قبلهما فتح ، نحو : فرعون وغُرنَيق ، فقيل : يحذف الآخر فقط وهو النون ويبقى حرف اللين ، وقيل : بحذفهما مع النون ، فنقول : يا فرعَ ويا غُرنَ ، والغُرنَيق : طائر طويل العنق .

وَالْعَجُزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ ، وَقَلّ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ ، وَذَا عَمْرٌو نَقَلْ

تضمن البيت مسألتين :

١ - وجوب حذف الشق الثاني من المركب تركيباً مزجياً ، كمعدي كرب ، وسيبويه وبلعبك ، تقول : يا مَعْديْ ، ويا سيبَ ، ويا بَعْلَ .. وأما المركب الإسنادي فهو ما عناه في المسألة الثانية .

٢ - يقلُّ ترخيم الجملة الإسنادية ، فيقال في تأبط شراً : يا تأبّطَ ، نقله سيبويه في «باب النسب» ولم يذكره في الترخيم . ولم يذكر المصنف

في نظمه سيبويه إلا في هذا الموضع ، وهو عمرو بن عثمان بن قَنْبَر ، صاحب « الكتاب » المشهور الذي أُلهم صُنعَه ، وهو دون الأربعين .

وَإِنْ نَوَيْتَ - بَعْدَ حَذْفٍ- مَا حُذِفْ   فَالْبَاقِيَ اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أُلِفْ

إن نويت ما حذف بعد حذفه فاستعمل الباقي على ما كان عليه من غير تغيير ، فلو قلت : يا فاطمُ – واعتبرت أنَّ الكلمة بها حذف – فتَحْتَ الميم؛ لأنها كانت مفتوحة ، وهذه هي اللغة التي نقول عنها : لغة من ينتظر، أي : من ينتظر الحرف المحذوف ، وأما لغة من لا ينتظر : فأشار إليها بقوله :

وَاجْعَلْهُ - إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا - كَمَا   لَوْ كَانَ بِالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا

يقول : اجعله إذا لم تنو الحذف كما لو كان على ذلك الوضع الذي صار إليه ، وكأنه لم يحذف منه شيء ، فتقول : يا فاطمُ ؛ لأنك تقول : يا فاطمةُ ، بالبناء على الضم .

فَقُلْ عَلَى الأَوَّلِ فِي ثَمُودَ : « يَا   ثَمُو » ، وَ« يَا ثَمِي » عَلَى الثَّانِي بِيَا

قل على الوجه الأول – وهو لغةُ من ينتظر – إذا ناديت ثَمودَ ونحوَه ، قل : يا ثَمُو ، وقل على لغة من لا ينتظر : يا ثمي ؛ لأنه يعامل حينئذ معاملة اسم تام ، ولو قيل : يا ثمو على أنه اسم تام لم يكن لذلك حَظٌّ من النَّظر في اللغة ، وما أدري هل يؤيده شيء من السماع أو هو خضوع للحجة المذكورة ، وهل كان العربي يجوز النطق بها على وجه دون وجه لمثل هذا الاعتبار؟ .

وَالْتَزِمِ الأَوَّلَ فِي كَمُسْلِمَهْ وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمَسْلَمَهْ

كلمة مُسلمة إذا رخّمتها لا يجوز لك إلا وجه واحد ، وهو معاملتها معاملة من ينتظر ، وهو الفتح ؛ لأنك لو ضممت لالتبس بمعنى آخر ، ولظن السامع أنه منادى شخص اسمه أو صفته مسلمُ ، ولا ترخيم فيه .

وأما إذا لم يكن لبسٌ فإنه يجوز الوجهان كمَسْلَمة ، لك أن تقول : يا مَسْلَمَ ، ويا مَسلَمُ .

وَلاِضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

الترخيم لا يكون إلا عن نداء إلا في الاضطرار بشرط أن يكون المرخم صالحاً للنداء ، نحو : أحمد ، ومالك . قال الشاعر :

.... طريفُ بن مالِ ليلةَ الجوع والخَصَرْ

أصله : طريفُ بن مالِك ، فرخّمه بلا نداء للضرورة ، والخَصَر : البردُ .

الاختصاص

الاخْتِصَاصُ : كَنِدَاءٍ دُونَ يَا كَـ« أَيُّهَا الْفَتَى» بِإِثْرِ « ارْجُونِيَا »

الاختصاص : كالنداء ، إلا أنه لا تسبقه ياء النداء ، نحو : ارجوني أيها الفتى ، فلفظ « أيها » أسلوب اختصاص ، وكذلك « أيتها » ، ولا بد أن يأتي بعدهما اسم مرفوع محلّى بألْ ، كالمثال السابق ، وكأن تقول المرأة عن نفسها : أنا أفعل كذا – أيّتها المرأة – .

وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ «أيٍّ »تِلْوَ «ألْ» كَمِثْلِ «نَحْنُ – الْعُرْبَ – أَسْخَى مَنْ بَذَلْ»

وقد يكون الاختصاص بدون « أي » ويكون مقترناً بـ« ال » ، نحو : نحن العربَ أسخى من بذل .

تقول في الإعراب : « نحن » : مبتدأ ، و« العرب » : منصوب على الاختصاص ، و« أسخى » : خبر وهو مضاف ، و« مَن » : مضاف إليه اسم موصول ، و« بذل » : صلة الموصول . ولا يكون الاختصاص في أول الكلام ولا مجرداً من « ال » .

التحذير والإغراء

«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ» وَنَحْوَهُ - نَصَبْ مُحَذِّرٌ ، بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

التحذير : أسلوب ينبّه فيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه ، نحو : إياك والشر ، وعامل النصب فيه مستتر وجوباً ، أي : إياك أُحذِّرُ والشَّرَّ .

وَدُونَ عَطْفٍ ذَا لإِيَّا انْسُبْ ، وَمَا سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

تستعمل «إيَّا» للتحذير بعطف ، وبدون عطف كما تقدم في المثالين السابقين ، وما المحذَّر بـ«إيّا» لا يلزم ستْر فعله ولا إبرازُه ، تقول : رأسك ، أي : قِ رأسَك ، ولك ألا تذكره ، واسم الإشارة «ذا» يعود على النصب ، في البيت السابق .

إِلاَّ مَعَ الْعَطْفِ ، أَوِ التَّكْرَارِ ، كَـ«الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يَا ذَا السَّارِي»

يقول : لا يلزم إضمارُ الفعل إلا في موضعين :

١ - مع العطف ، نحو : رأسَك والسَّيفَ . لا يجوز - هنا - ذكر الفعل .

٢ - التكرار ، نحو : الضَّيغمَ الضَّيغمَ يا ساريَ الليل . أي : احذر الضيغم، وهو الأسد .

وَشَــذَّ «إِيَّاىَ» ، وَ «إِيَّاهُ» أَشَــذْ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذْ

ضمير «إيَّا» إذا استعمل في التحذير يستعمل في الخطاب كما مضى ، وشذ استعماله في المتكلم ، من ذلك ما نسب إلى عُمَر من قوله : «إيّايَ أن يَخذفَ أحدُكم الأرنبَ» ، وأشذ من ذلك استعمالُه في الغائب ، ومن ذلك قول بعضهم : «إذا بلغ الرجلُ الستِّينَ فإياه وإيّا الشَّوابَّ» .

وقوله : «وعن سبيل القصد من قاس انتبذ» فيه إبطال للقياس في هذا الموضع ، وهذا شأنه في الغالب .

وَكَــمُــحَــذَّرٍ بِلاَ إِيَّا اجْــعَــلاَ مُــغْــرًى بِهِ فِى كُلِّ مَــا قَــدْ فُــصِّــلاَ

هذا البيت في الإغراء ، وهو : تنبيه المخاطب على أمر حسن ليفعله ، كالتزام بخلق ، أو عهد ، أو صلة وبرٍّ .. وحكمه حكم التحذير السابق في جميع ما تقدم ، إلا أنه لا يأخذ حكم «إيَّا» في لزوم حذف العامل .

ومثال الإغراء : العلمَ العلمَ ، العمل العمل ، الدَّعوةَ والحكمةَ ، ومنه:

أَخَــاكَ أَخَــاكَ إِن مَن لا أَخَــا لَه كَــسَــاعٍ إِلَى الهَــيجا بغَــيــر سِــلاحِ

ويجب حذف عامل الإغراء في العطف والتكرار .. وكلُّ هذا تضمنه كلامه ، رحمه الله .

أسماء الأفعال والأصوات

مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ   هُوَ اسْمُ فِعْلٍ ، وَكَذَا أَوَّهْ وَمَهْ
وَمَا بِمَعْنَى افْعَلْ ، كَـ«آمِينَ» كَثُرْ   وَغَيْرُهُ كَـ«وَى»، وَهَيْهَاتَ» نَزُرْ

اسم الفعل هو : اسم ناب عن فعله في معناه وعمله ، من ذلك : «شتان» : اسم فعل ماضٍ بمعنى افترق . و«صَهْ» : اسم فعل أمر بمعنى اسكت . و«أوَّه» : اسم فعل مضارع بمعنى أتوجع . و«مَهْ» : اسم فعل أمر بمعنى اكفف . و«آمين» : اسم فعل أمر بمعنى استجب .

ولعلك تلحظ أن أكثرها من باب الأمر كما قال المصنف ، وأما غيره فقليل ، ومن ذلك : «وي» : اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، و«هيهات» : اسم فعل ماض بمعنى بَعُد .

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَا   وَهَكَذَا دُونَكَ مَعْ إِلَيْكَا

أسماء الأفعال منها ما هو في الأصل جار ومجرور مثل : «عليك» ، ومنه : ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾ ، أي : الزموا ، وكذلك : «إليك» بمعنى ابتعد أو تَنحَّ .

ومنه ما يكون في الأصل ظرفاً ، ومنه : «دونك» ، نحو : دونك

كتابَك، أي : خذ كتابك ، ومنها : « مكانَك » ، و« عندك » ، و« أمامَك » ، و« كما أنت » ، والباب كلُّه سماعيٌّ .

كَـــذَا رُوَيْدَ بَلْهَ نَاصِـــبَــــيْنِ وَيَعْـمَـلاَنِ الْخَـفْضَ مَـصْـدَرَيْنِ

كذلك من أسماء الأفعال : « رويدَ » و« بَلْهَ » حالة كونهما ناصبين ، نحو : رويد سعداً وبَلْهَ زيدا ، أي : أمهل سعداً ، ودع زيدا .. وإذا كان ما بعدهما منخفضاً فهما مصدران ، نحو : رويدَ سَعدٍ ، وبلهَ زيدٍ ، أي : إروادَ سعد وتركَ زيدٍ .

وَمَـــا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَـــمَلْ لَهَـا ، وَأَخِّـرْ مَـا لِذِى فِـيـهِ الْعَـمَلْ

ما كان للذي تنوب أسماء الأفعال عنه من العمل هو لأسماء الأفعال ، فما ناب عن فعل لازم مثل « شتَّان » بمعنى افترق ، اكتفى بالفاعل ، وما تعدى إلى مفعول فكذلك ، كـ« آمين » ، بمعنى استجب دعائي .

ثم قال : وأَخِّر معمول الذي يعملُ من هذه الأسماء ؛ لأن معمولاتها لا تتقدم عليها كما هو حاصل في أفعالها ، فلا يقال : زيداً دراكِ ، بمعنى : أدرك زيدا ، بل لا بد من تأخيره مع أنه جائز التأخير مع الفعل ، فلك أن تقول : زيداً أدرك .

وَاحْكُمْ بِتَنْكِـيـــرِ الَّذِى يُنَوَّنُ مِنْهَـــا ، وَتَعْـــرِيفُ سِـــوَاهُ بَيِّنُ

اسم الفعل يكون نكرة ومعرفة ، فما نُوِّنَ منه فهو نكرة ، وما لم ينون

فهو معرفة ، هذا معنى البيت ، فإذا قلت لمن يتكلم : صهٍ ، بالتنوين : كان معناه : اصمت عن كل كلام ، فإذا قلت : صَهْ : فمعناه اسكت عن هذا الكلام بعينه .

وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لاَ يَعْقِلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

يقول : ما خُوطب به غَيرُ العاقل من الألفاظ التي تشبه اسم الفعلِ فهو اسم صوت ، من ذلك : «عَدَسْ» اسم صوت لزجر الفرس ، و«حَاحَا» : اسم صوت لدعاء الضّأن ، المعز : «عاعا» ، والفعل منهما : حَاحَيت وعاعَيتُ، حِيحَاءً وعِيعاءً .

كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً ، كَـ«قَبْ» وَالْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

كذلك من أسماء الصوت ما أجْدَى ، أي : أفاد حكايةَ صوتٍ ، من ذلك : حكاية صوت السّيفِ حينما يقع على الأرض : «قبْ» ، وحكاية صوت شيء وقع من يدك على شيء صُلب : «طقْ» ، وصوت الغراب : «غاق» . وأسماء الأصوات وأسماء الأفعال كلها مبني ، وهذا معنى قوله : «والزم .. إلخ» .

نونا التوكيد

لِلْفِعلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ ، هُمَا كَنُونَيِ اذْهَبَنَّ وَاقْصِدَنْهُمَا

الذي يؤكَّد بالنون : هو الفعل ، والنون نوعان : ثقيلة ، كنون « اذهبنَّ » ، وخفيفة ، كنون « اقصدنْها » .

يُؤَكِّدَانِ افْعَلْ وَيَفْعَلْ آتِيَا ذَا طَلَبٍ أَوْ شَرْطًا ، « إِمَّا » تَالِيَا

أَوْ مُثْبَتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلاَ وَقَلَّ بَعْدَ « مَا ، وَلَمْ » وَبَعْدَ « لاَ »

وَغَيْرِ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا وَآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افْتَحْ كَابْرُزَا

النونان المذكوران يؤكدان فعلَ الأمر ، نحو : افعلنَّ ، والفعل المضارع ، إذا كان مستقبلاً ، وهو المراد بقوله : « آتيا » .

وكان طلبياً ، والطَّلبيُّ هو الذي جاء بعد طلب ، وطرق الطلب : الأمرُ والنهي والاستفهام والتمني والنداء .. نحو : لا تضربن ، وهل تضربنّ ؟ .

ويؤكَّد المضارعُ أيضاً : إذا كان شرطاً تالياً « إما » نحو : « وإمّا تَخَافَنَّ » . وتَرْكُ توكيده قليل في مثل هذه الصورة .

ويؤكَّد أيضاً توكيداً واجباً إذا كان مثبتاً مستقبلاً واقعاً في جواب القسم ، نحو : ﴿وَتَاللَّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾ .

هذا معنى النصف الأول من الأبيات الثلاثة .

ثم ذكر المواضع التي يقل فيها توكيد المضارع ، وهي أربعة :

١ – بعد « ما » الزائدة التي لم تسبق بـ « إنْ » الشرطية كقولهم : بعينٍ مَا أَرَيَنّك .

٢ – بعد « لم » ، نحو : لم يذهبنّ .

٣ – بعد « لا » النافية ، نحو : ﴿ **لاَ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا** ﴾ .

٤ – بعد واحدة من أدوات الشرط غير « إمّا » التي تقدمت ، نحو : مَنْ يجتهدنَّ ينجح . ثم أمر بفتح آخر الفعل المؤكَّد سواء كان أمراً أو مضارعاً كـ « ابرزا » ، أصلها : أُبْرزنْ ، بالنون الخفيفة ، وقلبت ألفاً للوقف .

وَاشْكُلْهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا ... جَانَسَ مِنْ تَحَرُّكٍ قَدْ عُلِمَا

ذكر في آخر البيت السابق أن الفعل المؤكد يفتح آخره ، وذكر هنا أنه إذا كان فيه ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المخاطبة فإنه يُشكَل بحركة مجانسة ، فتقول في المثنّى : هل تضربانٍّ ؟ ، وفي جماعة الذكور : هل تضربُنّ؟ . والمعتل مثله ، تقول : هل تعفوانٍّ ؟ ، وهل تَعْفُنَّ ؟ ، وهل تعفُونَانٍّ ؟ .

وَالْمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلاَّ الألِفْ ... وَإنْ يَكُنْ فِى آخِرِ الفِعْلِ أَلِفْ

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ – رَافِعًا ، غَيْرَ الْيَا ... وَالْواوِ – يَاءً ، كَا سْعَيَنَّ سَعْيَا

يحذف الضمير – وهو حرف اللين – عند لحاق نون التوكيد كما

مضى في الأمثلة السابقة ، إلا إذا كان حرف اللين ألفاً فاجعله ياء إذا كان الفعل رافعاً شيئاً آخر غير الياء والواو ، نحو : اسْعَينَّ يا زيد .

وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ ، وَفِي وَاوٍ وَيَا - شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِي
نَحْوُ «اخْشَيِنْ يَاهِنْدُ» بِالْكَسْرِ ، وَ «يَا قَوْمُ اخْشَوُنْ» وَاضْمُمْ، وَقِسْ مُسَوِّيَا

يقول : احذف الألف من الفعل الذي يرفع واواً أو ياءً مع تحريكهما بالحركة المجانسة ، ومعلوم أن الواو تجانسها الضمة ، والياء تناسبها الكسرة، نحو : اخشيِن يا هندُ ، بكسر الياء ، واخشوُنْ يا قومُ ، بضم الواو .

وتقول في إعراب الأول : فعل أمر مبني على حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل ، والنون : للتوكيد ، حرف لا محل له من الإعراب ، والثاني كذلك ، والفاعل هو الواو .

وَلَمْ تَقَعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الأَلِفْ لَكِنْ شَدِيدَةٌ ، وَكَسْرُهَا أُلِفْ

إذا جاءت نون التوكيد بعد الألف فإنّها تكون ثقيلة سواء كان الألف ألف الاثنين ، نحو : «ولا تتبعانٌ» ، أو الألف الفارقة في توكيد نون النسوة نحو : لتضربْنَانٌ ، وأجاز الكوفيون التخفيف ، وهو الحق ، وعليه قراءة ابن ذكوان في ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾ .

وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا فِعْلاً إِلَى نُونِ الإِنَاثِ أُسْنِدَا

زد ألفاً قبل نون التوكيد حال كونك مؤكِّداً فعلاً أسند إلى نون النسوة

تقول : هل تأتينانٍّ ، وتقرأنانٍّ .

وَاحْـذِفْ خَـفِـيـفَـةً لِسَـاكِنٍ رَدِفْ   وَبَعْـدَ غَـيْـرِ فَـتْـحَـةٍ إِذَا تَقِفْ

مما اختصت به نون التوكيد الخفيفة : أنها تحذف إذا رَدِفها ساكن ، ومن ذلك قوله :

لا تُهينَ الفقيرَ عَلَّكَ أن تركَعَ يوماً والدهرُ قد رفَعَهْ

أصله : لا تهينَنْ .. هذه مسألة ، ومسألة أخرى : وهي أن النون الخفيفة تحذف في الوقف إذا جاءت بعد ضم أو كسر ، تقول في الوصل : اكتُبِنْ يا مرأة ، واكتُبُنْ يا رجال ، وتقول إذا وفقت : اكتبىْ ، واكتبوا .

والحاصل أن النون الخفيفة اختصت بأربع مسائل ، هاتان مسألتان ، وامتناع مجيئها بعد الألف ، وأنها لا تؤكّد الفعل المقترن بنون النسوة .

وَارْدُدْ إِذَا حَـذَفْـتَـهَـا فِي الْوَقْفِ مَـا   مِنْ أَجْلِهَـا فِي الْوَصْلِ كَـانَ عُـدِمَـا

بيانه في الكلام السابق فقد قلنا إن تقل في الوصل : اكتبِنْ يامرأة ، واكتبُن يا قوم ، حذفت الياء من الأول والواو من الثاني ؛ من أجل الوصل ، يقول هنا : اردد ما كنت حذفته في حال الوقف ، فتقول : اكتبوا ، واكتُبي .

وَأَبْدِلَنْهَـا بَعْـدَ فَـتْـحٍ أَلِفَـا   وَقْـفًا ، كَـمَـا تَقُـولُ فِي قِـفَنْ : قِـفَـا

هذا من أوضح وأسلس أبيات الألفية .

ما لا ينصرف

الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيِّنَا ‌ ‌ ‌ ‌ مَعْنىً بِهِ يَكُونُ الاِسْمُ أَمْكَنَا

الصرف : هو التنوين ، فمعنى ما لا ينصرف : ما لا ينون . والتنوين إذا كان في اسم أفاد أنه متمكنٌ أمكن ، والنحويّون اصطلحوا على تسمية المعرب الممنوع من الصرف متمكناً ، فإذا كان مصروفاً كان متمكناً أمكن ، وأما المبني : فغيرُ متمكن ، وموانع الصرف جمعها قول بعضهم في هذين البيتين :

عَدْلٌ ، وَوَصْفٌ ، وَتَأنِيثٌ ، وَمَعْرِفَةٌ ، ‌ ‌ ‌ ‌ وَعُجْمَةٌ ، ثُمَّ جَمْعٌ ، ثُمَّ تَرْكِيبُ

وَالنُّونُ زَائِدَةً مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ، ‌ ‌ ‌ ‌ وَوَزْنُ فِعْلٍ ، وَهذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ

فَأَلِفُ التَّأنِيثِ مُطْلَقاً مَنَعْ ‌ ‌ ‌ ‌ صَرْفَ الَّذِى حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعْ

هناك ثلاثة موانع كلٌّ واحد منها إذا كان في اسم منعه من الصرف ، هي :

١ – ألف التأنيث المقصورة ، نحو : ليلى ظَمأى عند رَضْوى .

٢ – ألف التأنيث الممدودة ، نحو : عفراءُ في صحراءَ بيضاءَ .. وهذان تضمَّنهما البيت .

٣ – صيغة منتهى الجموع ، كمساجد ، وسوف يأتي تفصيله .

وهناك موانع أخرى لا تمنع الاسم من الصرف إلا إذا كان الاسم معها علماً أو وصفاً .

وَزَائِدَا فَعْلاَنَ - فِي وَصْفٍ سَلِمْ   مِنْ أَنْ يُرَى بِتَاءِ تَأنِيثٍ خُتِمْ

الاسم الذي يكون على زنة « فَعْلان » فيه ألف ونون زائدتان ، وهو وصف سلم مؤنّثه من لحاق تاء التأنيث هو ممنوع من الصرف ، كعطشان وسَكْران، مؤنثهما عَطشى وسَكْرى ، ولا يقال : عطشانة ولا سكرانة .

وَوَصْفٌ اصْلِيٌّ ، وَوَزْنُ أَفْعَلاَ   مَمْنُوعَ تَأنِيثٍ بِتَا : كَأَشْهَلاَ

يمنع اللفظ من الصرف للوصف ووزن « أَفْعَل » إذا اجتمعا فيه ، بشرط أن لا يكون مؤنثه مختوماً بالتاء ، بل يكون كأشهل شهلاء ، وأحمر حمراء فإذا كان مؤنثه مما يختم بالتاء ، كأَرمل – وهو الذي ماتت زوجه – فلا يمنع من الصرف ؛ لأن المؤنث منه : أرملة .

والتقييد بـ« أصلي » لما سوف يذكر في البيت اللاحق .

وَأَلْغِيَنَّ عَارِضَ الْوَصْفِيَّهْ   كَأَرْبَعٍ ، وَعَارِضَ الإِسْمِيَّهْ

يشير إلى فائدة التقيد بـ« أصلي » في البيت السابق ، وهو أن الاسم إذا كان على زنة « أفعل » ، وكان استعماله في الأصل اسماً ، والوصف به عارض من القول كما قالوا : عقدت على نساءٍ أربعٍ ، فلا يمنع لفظ « أربع »

من الصـرف؛ لأنه ليس بوصف لازم ، بل هو في الأصل عـدد من الأعـداد ، وإن وصف به هنا ، وأمّا ما كان في الأصل وصفاً ، وعَرَضَت له الاسميّة فقد مثَّل له بقوله :

فَـالأدْهَمُ الْقَـيْـدُ لِكَونِهِ وُضِعْ فِي الأصْلِ وَصْفًا : انْصِرَافُـهُ مُنِعْ

الأدهم هو القيـد ، وهو في الأصل وصف ، وبهـذا الاعـتـبـار منع من الصرف ، ولا يعتبر بالحال الراهنة وهي الاسميَّة ، والحاصل : أن المانع من الصرف للأدهم أمران :

١ – الوصف في أصل الوضع .

٢ – وزن أفعل .

وأجْـدَلٌ وأَخْـيَـلٌ وأَفْـعَى مَـصْـرُوفَـةٌ ، وَقَـدْ يَنَلْنَ الْمَنْعَـا

الأجدل : هو الصقر ، والأخيل : طائر فيه نَقْط كالخِيلان . والأفعى : الحية .

هذه الثلاثة على زنة «أَفْعَل» فمنهم من يصرفُها ؛ لأنها أسماء في الأصل والحال ، ومنهم من يمنعها من الصرف للإشارة إلى أنها بمعنى الصفة، فالأجدل : يشير للقوة ، والأخيل : للتلوّن ، والأفعى : للإيذاء .

وَمَنْعُ عَـدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُـعْـتَـبَـرْ فِي لَفْظِ مَـثْـنَى وَثُلاَثَ وَأُخَـرْ

العدل : هو العدول بالاسم من لفظ إلى لفظ .

وهناك ألفاظ تمنع من الصرف للعدل والوصف ، ومن ذلك : « مَثْنى » معدول عن اثنين اثنين ، وكذلك « ثُلاَث » معدول عن ثلاثة ثلاثة ، وكذلك رُباع وخُماس .. إلخ ، ومن ذلك : أُخَر معدول عن آخَر ، بفتح الخاء .

وَوَزْنُ مَـثْنَى وَثُلاَثَ كَـهُـمَـا ، مِنْ وَاحِـدٍ لأَرْبَعٍ ، فَلْيُـعْلَمَـا

« كـهـمـا » أي : مـثلهـمـا ، وراجع إلى « مـثنى » و« ثلاث » ، وأدخل الكاف على الضـمـيـر للضـرورة ، ومـعنى البـيت : الأعـدادُ التي على وزن « فُعَال و مَفْعَل » من واحد إلى أربعة ممنوعة من الصرف ، مثل مثْنى وثُلاَث المذكورين في البيت السابق ، فيقال : أُحاد ومَوحَد ، وثُناء ومَثْنى ، وثُلاث ومَثْلث ، ورباُع ومَرْبع .

وكُنْ لِجَمْعٍ مُـشْبِـهٍ مَـفَـاعِـلاَ أَوِ المَفَـاعِـيلَ بِمَنْعٍ كَـافِـلاَ

يقـول : كن ضـامناً وملتـزماً لجـمع يشبـهُ مَفَاعِل ومفـاعـيل بالمنع من الصرف . والقـصـد أن صـيغـة منتـهى الجـمـوع ممنوعة من الصرف ، نحـو : مررت بمساجدَ ، فاستمعت إلى مواعظ وفوائد ، ورَدَدتُ على أقاويلَ .

وَذَا اعْـتِـلاَلٍ مِنْهُ كَـالجَـوَارِي رَفْـعًـا وَجَـرًّا أَجْـرِهِ كَـسَـارِي

يقول : أَجْرِ المعتلَّ من هذا الجمع كالجواري أجره كَساري ، وهو اسم منقوص ، اسم فاعل ، من : سرى ، فتقول : هذه جَوارٍ ، ومررتُ بجَوارٍ ، وركـبتُ جَـواريَ كـالأعـلام .. فتُـحـذف ياؤه في الرفع والجـر ، وتفـتح في النصب .

وَلِسَرَاوِيلَ بِهَذَا الْجَمْعِ   شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

كلمة « سراويل » ليست جمعاً ، بل هي مفرد على صورة الجمع ، فمن أجل الشبه مُنع من الصرف ، وبعض النحويين يرى أنَّه جمع سروالة ، وعليه فلا إشكال في سبب المنع .

وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَحِقْ   بِهِ فَالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقّ

إن سمي بمنتهى صيغة الجمع أو بما هو ملحق به مما كان عَلَماً على مسمى فهو حقيق بالمنع من الصرف ، فلو سميت إنساناً شَراحِيل ، أو امرأة نَواعِم وعَواطف منعته من الصَّرف .

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبَا   تَرْكِيبَ مَزْجٍ نَحْوُ « مَعْدِي كَرِبَا »

مما منع من الصرف العلم المركب تركيباً مزجياً كمعدي كرِب وحضرمَوت وبعلبك .

كَذَاكَ حَاوِي زَائِدَيْ فَعْلاَنَا   كَغَطَفَانَ ، وَكَأَصْبَهَانَا

كذلك امنع صرف العلم الذي جاء على وزن « فعلان » بألف ونون زائدتين ، كغطفان ، وأصبهان ، وعثمان ، وعفان . وذكر في « القاموس [أصص] » : أصبهان : بالباء والفاء .

كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقَا   وَشَرْطُ مَنْعِ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى

فَوْقَ الثُّلاَثِ ، أَوْ كَجُورَ ، أو سَقَرْ   أَوْ زَيْدٍ : اسْمَ امْرَأَةٍ لا اسْمَ ذَكَرْ

كذلك يمنع من الصرف العلمُ المؤنث المختوم بهاء التأنيث مطلقاً ،

سواء كان اسم رجل كحَمْزة ، أو اسم امرأة كفاطمة ، هذا معنى شطر البيت الأول .

ثم نبه على العلم المؤنث العاري من تاء التأنيث ، فأخبر أن شرط منعه من الصرف : أن يرتقي ، أي : يزيد على ثلاثة أحرف كزينب ، وميسون ، أو يكون أعجمياً كجُور (اسم بلدة) أو محرّك الوسط كسَقر ، أو نقل من مذكر لمؤنث ، كزيد ، سَمَّيتَ به امرأة .

وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقْ وَعُجْمَةً - كَهِنْدَ- وَالْمَنْعُ أَحَقّ

ما كان كـ(هند) مما عدم التذكير والعجمي ففيه وجهان ، والمنعُ أولى . ومثله دعد ، واجتمع المنع وعدمه في قوله :

لم تتلفَّع بفَضل مئزَرها دعدٌ ، ولم تُسقَ دعدُ في العُلبِ

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضْعِ وَالتَّعْرِيفِ ، مَعْ زَيْدٍ عَلَى الثَّلاَثِ - صَرْفُهُ امْتَنَعْ

الاسم العجميُّ بالوضع ، أي : من الأصل مع العلمية إذا كان زائداً على ثلاثة أحرف منع من الصرف ، كإبراهيم وإسماعيل ويعقوب ويوسف ، وأما الثلاثي فمصروف ، نحو : لوط ونوح ، وقيل : فيه الوجهان إذا كان ساكن الوسط .

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخُصُّ الْفِعْلاَ أَوْ غَالِبٍ : كَأَحْمَدٍ ، وَيَعْلَى

كذاك يمنع من الصرف العلم الذي جاء على وزن يخصّ الفعل ، أولا

يكون في الغالب إلا للفعل ، كأحمد ويعلى ويحصُب ، ويزيد وشمّر .

وَمَا يَصِيرُ عَلَمًا مِنْ ذِى أَلِفْ زِيدَتْ لإِلْحَاقٍ فَلَيْسَ يَنْصَرِفْ

لا ينصرف العلم المختوم بألف مقصورة زيدت فيه للإلحاق ، كعَلْقَى وأَرْطَى ، اسمان لنوعين من النَّبات .

وَالْعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلاَ كَفُعَلِ التَّوْكِيدِ أَوْ كَثُعَلاَ

يقول : امنع العلم من الصّرف إن كان معدولاً عن لفظ آخر ، مثل : جُمَع و« كُتَع » التي للتوكيد ، وهي على وزن « فُعَل » وكذلك ثُعل ومُضَر وعُمَر .

وثُعَل : علم على الثعلب في الأصل ، ثم سمي به رجل .

وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعَا سَحَرْ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرْ

كلمة (سحر) تمنع من الصرف للعلمية والعدل ، عُدل بها عن السَّحَر المعرف بالألف واللام ؛ لأنه لما استعمل اسماً لسحر يوم بعينه صار علماً ، ولهذا قال : « إذا به التعيين قصداً يُعتَبر » أما إذا لم يرد المتكلم سَحَر يومٍ بعينه فلا يمنع .

وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ « فَعَالِ » عَلَمَا مُؤَنَّثًا ، وَهْوَ نَظِيرُ جُشَمَا
عِنْدَ تَمِيمٍ . وَاصْرِفَنْ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَّرا

الاسم الذي يجيئ على زنة « فَعَال » وهو علم مؤنث فيه لغتان ، ما

كان على وزن فَعَال ، كحذامِ وقطامِ وفجارِ ، ففيه وجهان :

الأول : البناء على الكسر ؛ لأنه علم مؤنث .

الثاني : المنع من الصرف ومعاملته معاملة جُشَم ، وهو علم على رجل ، ممنوع من الصرف للعلمية والعدل ، وكذلك « فَعَال » ممنوع من الصرف للعلمية والعدل ؛ لأنه معدول عن فاعلة .

وقوله : « واصرفنْ مَا نُكِّرا . . » معناه أن التعريف إذا فقد من الاسم الممنوع من الصرف وجب صرفه ، نحو : مررت بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر . والمقصود أنه لا بد من اجتماع العلمية مع علة أخرى ، فإذا فقد التعريف فلا مَنَعَ .

وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا فَفِي　　إعْرَابِهِ نَهْجَ جَوارٍ يَقْتَفِي

ما يكونُ اسمَ منقوصٍ من الأسماء الممنوعة من الصرف فإنَّه يعامل معاملة « جَوارٍ » ، تحذف ياؤه رفعاً وجراً وينوَّن ، وفي حالة النصب تثبت الياء وتفتح ، نحو : صافٍ ، اسم امرأة . تقول : جاءت صافٍ ، ومررت بصافٍ ، ورأيت صافيَ .

وَلاِ ضْطِرَارٍ ، أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفْ　　ذُو الْمَنْعِ ، وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لا يَنْصَرِفْ

قد يعرض الصرف للممنوع منه ؛ لأسباب ، ذكر منها سببين :

الأول : الاضطرار في الشعر ، كقول امرئ القيس في معلقته :

ويوم دخلتُ الخِدرَ خِدرَ عُنيزةٍ ....

الثاني : التناسب ؛ كقراءة بعض السبعة : ﴿ سَلاسِلاً وأَغْلالاً ﴾ ، نُوِّن الأول؛ للتناسب مع الثاني المنون عند الجميع .

وذكر في آخر البيت أن المصروفَ قد يُمنع من الصرف ، وهذا أيضاً للضرورة ، وإن لم ينبه عليه صراحةً ، والبصريون على منعه مطلقاً .

إعـراب الفعـل

ارفَعْ مُضَارِعًا إذَا يُجَرَّدُ   مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ ، كَـ «تَسْعَدُ»

الذي يعرب من الأفعال هو المضارع ، وتقدم أنَّه يعرب ما لم تباشِرْه نون التوكيد ونونُ النسوة . أمر – هنا – برفع المضارع المجرد من الناصب والجازم ، كتَسْعَد ، ويستغفرُ .

وبِلَنِ انْصِبْهُ وكَيْ ، كَذَا بِأَنْ   لاَ بَعْدَ عِلْمٍ ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ

فَانْصِبْ بهَا ، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ ، وَاعْتَقِدْ   تَخْفِيفَهَا مِنْ أَنَّ ، فَهْوَ مُطَّرِدْ

المضارع ، يُنصبُ ويجزَمُ ، وأدوات النصب هي :

« لن » ، نحو : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ﴾ .

« كي » ، نحو : ﴿ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً ﴾ .

« أن » بشرط أن لا تكون بعد عِلْم ، نحو : ﴿ أَن يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا ﴾ ، وأما التي بعد علم : فهي مخففة من الثقيلة ، نحو : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ ، هذا معنى كلامه إلى قوله : « لا بعد علم » .

ثم قال : « والتي من بعد ظن .. » يريد التنبيه على « أنَّ » التي تكون بعد ظن أنها تنصب ولا تنصب ، كقوله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوا أَلاَّ تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾

قرئ الفعل « تكون » بالنصب وبالرفع ، فأما النصب فعلى أنها عاملةٌ ناصبة ، وأما الرفعُ كما قال : « واعتقد تخفيفها . . » يريد أنها مخففةٌ من الثقيلة .

وَبَعْـضُـهُمْ أَهْمَلَ «أَنْ» حَـمْـلاً عَلَى «مَا» أُخْتِهَا حَيْثُ اسْتَحَقّتْ عَمَلاً

لا يزال الكلام عن « أنْ » .

يقول : بعضُ العرب أهملَ « أن » ولم يُعملها تشبيهاً لها بـ « ما » النافية وحملاً عليها ، فيرتفع الفعل بعدها ، ومن ذلك قراءة بعضهم : ﴿**أَن يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ**﴾ ، وقول الشاعر :

أن تقرآنِ على أسماءَ – ويحكما – منّي السَّلاَم وأن لا تُخبرا أحَدَا

وَنَصَبُوا بـ «إِذَنِ» الْمُسْتَقْبَلاَ إِنْ صُدِّرَتْ ، وَالْفِعْلُ بَعْدُ ، مُوصَلاَ

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ ، وَانْصِبْ وَارْفَعَا إِذَا «إِذَنْ» مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

من النواصب « إذن » ، بشروط :

١ – أن يكون الفعل بعدها يفيد الاستقبال .

٢ – أن تكون في صدر الكلام .

٣ – أن لا يَفصِل بينها وبين الفعل فاصل ، إلا إذا كان يميناً ، كقوله:

إذن – واللّهِ – نَرميَهُم بحربٍ ....

ويفهم منه أنها إذا كانت للحال أو في وسط الكلام أو فصل فاصل بينها وبين الفعل – غير اليمين – لا تعمل ، نحو : محمدٌ إذن يزورُك . فإذا

جاءت بعد عاطف كالواو والفاء جاز النصب ، والغالب الرفع ، ومن ذلك : ﴿وإذًا لاَّ يَلْبَثُونَ خلافَكَ إلاَّ قَلِيلاً﴾ قرئ شذوذاً بحذف النون ؛ على النصب .. وأصحاب العشر قرءوا بالرفع ، هذا معنى قوله : « وانصب وارفعا .. » .

وبَيْنَ «لاَ» ولاَم جَرٍّ الْتُزِمْ إظْهَارُ «أنْ» نَاصِبَةً . وإنْ عُدِمْ

«لاَ» : فـ«أنَ» اعمِلْ مُظْهراً أوْ مُضْمرا وبَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَتْماً أُضْمِرَا

ينصب الفعل المضارع بـ« أن » مضمرة وجوباً أو جوازاً كما ينصب بها مظهرةً وجوباً ، وهو الذي ذكره في البيت الأول ، وذلك أن تقع بين لام الجر ولا ، نحو : ﴿لِئَلاَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ . وإن عُدِمَ « لا » ، أي : كانت « أن » بعد اللام ولم يكن بعدها « لا » فأعمل « أنْ » مظهرةً أو مضمرةً ؛ لأنه لا يجب واحد منهما ، نحو : ﴿وأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ومثال إظهارها : ﴿وأُمِرْتُ لأَنْ أَكُونَ أوَلَ المسلمين﴾ .

ثم ذكر في عجُز البيت الثاني موضعاً يجب فيه إضمار « أن » وهو إذا كانت بعد اللام الواقعة بعد كون منفي ، نحو : « ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ ، ونحو : ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ ، وهذه اللام هي اللام التي تسمى لام الجحود ؛ لوقوعها بعد جحود ، وهو النفي القاطع .

كَذَاكَ بَعْدَ «أوْ» إذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا «حَتَّى أوِ «الاَّ أنْ» خَفِي

كذاك من مواضع إضمار « أن » وجوباً إذا كانت بعد « أو » إذا كان

يصلح أن تكون بمعنى « حتى » أو « إلا » ، فالتي بمعنى « حتى » كقوله :

لأَستسْهِلنَّ الصَّعبَ أو أُدرِكَ المُنى ....

أي : حتى أدرك .. والتي بمعنى « إلا » كقوله :

.... كَسرتُ كُعوبَها أو تَستقِيمَا

أي : إلا أن تستقيما . وأصل البيت : أن خفي بعد أو .. إلخ ، فـ « أنْ » مبتدأ و« خفي » خبره .

وَبَعْدَ حَتَّى هَكذَا إضْمَارُ « أَنْ » حَتْمٌ ، كَـ « جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ »

تضمر « أن » وجوباً بعد « حتى » ، نحو : جُد حتى تسُرَّ الحزين .

وَتِلْوَ حَتَّى حَالاً او مُؤَوَّلاَ بِهِ ارْفَعَنَّ ، وَانْصِبِ المُسْتَقْبَلاَ

يقول : ارفع الفعل المضارع تلو « حتى » إذا كان بمعنى الحال أو مؤولاً بالحال ، وانصبه إذا كان بمعنى الاستقبال .. مثال المرفوع : ﴿**وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ**﴾ على قراءة الرفع ، وهو تصوير للحال الماضية كأنها في الحال ، وأما قراءة النصب : فعلى الأصل ، وذلك أن القول مستقبل بالنسبة للزلزال ، ومثال النصب أيضاً : أسلمتُ حتى أدخلَ الجنة ، وهذا لا يحتمل إلا المستقبل .

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ مَحْضَيْنِ « أَنْ » وَسَتْرُهَا حَتْمٌ ، نَصَبْ

أصل الكلام : « أنْ » نَصَبَ بعدَ « فا » جوابَ نفيٍ أو طلبٍ محضين وسترُها واجب .

من المواضع التي تضمر فيها «أن» وجوباً وينصب الفعل بعدها : أن يكون الفعل مقترناً بفاء السببية بعد نفي محض ، نحو : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ ، أو بعد طلب محض (أمر أو نهي أو تمن أو استفهام أو دعاء أو تحضيض أو عرض) ، نحو : ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ ﴾ ، ونحو : ﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ﴾ .

وَالْوَاوُ كَالْفَا ، إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ، كَلَا تَكُنْ جَلْداً وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ

يقول : الواو مثل الفاء في نصب المضارع بعدها بـ«أن» مضمرة وجوباً بشرط أن تفيد معنى «مَعَ» ، نحو : لا تكن جلداً وتظهرَ الجزع ، ولا تفتحِ الخزانَةَ وتَكسرَ القَصعةَ .

وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

غير النفي : هو الطلب . والمعنى : أنك إذا أسقطت الفاء من الجواب الذي في سياق الطلب بجميع أنواعه فعليك باعتماد الجزم ، كأنك قصدت جوابَ وجزاءَ شرطٍ مقدَّر ، نحو : ذاكر فتنجحَ ، إذا أسقطت الفاء ، تقول : تنجحْ بالجزم ، كأنك قلت : إن تذاكر تنجح ، ونحو : ألا تذاكر تنجحْ .. وهكذا .

وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ «إِنْ» قَبْلَ «لاَ» دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

إذا قلت : لا تهمل تنجحْ صحَّ لك جزم الفعل لتوافقه مع الشرط المقدر

في المعنى ؛ لأنه يصح قولك : إن لا تهمل تنجح ، معناه : إن لم تُهمل . فإذا قلت : لا تُهمِل ترسُبْ ، صحّ المعنى ولم يصحّ الإعراب إلا بالرفع ، لأن الجزم يكون على تقدير : إن لا تهملْ ترسُب ، وهو فاسد . هذا هو معنى البيت .

وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلِ فَلاَ تَنْصِبْ جَوَابَهُ ، وَجَزْمَهُ اقْبَلاَ

الأمر الذي يأتي قبل الجواب لا بد أن يكون فعلَ أمرٍ حتى يصح لك نصب الجواب ، فإن كان بغير (افْعَل) كأن يكون اسمَ فعلٍ ، نحو : صَهْ فأكرمُك ، فلا تَنصِب ، ولك الجزم إذا لم يقترن الجواب بالفاء في الحالين ، والنحويون لا يعتبرون الفاء المقترنة بجواب الأمر الذي ليس بفعل محض لا يعتبرونها فاء السببية .

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ

يقول : الفعل كما ينتصب في جواب التمني ينتصب أيضاً في الرجاء تقول : لعلك تذاكر فتنجحَ ، كما تقول : ليتك تذاكر فتنجحَ . ولا يخفى أن الترجي يمكن دخوله في الطلب إلا أنه غير متمحّض .

وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ تَنْصِبُهُ «أَنْ» : ثَابِتًا ، أَوْ مُنْحَذِفْ

إن عُطِف فعلٌ على اسم خالص فإنّ « أن » تنصبه سواء كان ثابتاً أو محذوفاً ، ومنه :

ولبْسُ عَبـاءةٍ وتقَـرَّ عَيْنِي ....

الفعل « تَقَرّ » : منصوب بـ « أن » مضمرة بعد الواو التي عطفت الفعل على اسم محض ، وهو « لبس » اسم خالص .

فإن كان الاسم غير محض كأن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول لم يجز النصب ، لأنه يصبح كعطف الفعل على الفعل ، نحو : القارئ فيحسنُ القراءة زيدٌ . لأنه بمعنى الذي يقرأ فيحسن .. إلخ .

وَشَذَّ حَذْفُ «أنْ» ونَصْبٌ، فِي سِوَى مَا مَرَّ ، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

يقول : جاء حذفُ « أنْ » مع نصب المضارع في غير الذي مرّ شذوذاً، فما جاءك من ذلك فاقبل ما نقله العدول ، كأنه يشير إلى التثبت فيه وأنه لا يقاس عليه ، والعدالة عزيزة في كثير من شوارد الشواهِد ، والقواعد لا تنخرِمُ بمفاريد الشعر أو النثر التي يَرِدُ عليها احتمالات كثيرة .

ومما ورد في ذلك قول طرفة :

ألا أيُّها ذا الزاجري أَحضرَ الوغى ....

في رواية النصب .

عوامل الجزم

بِلاَ وَلاَمٍ طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا فِى الْفِعْلِ ، هكَذَا بِلَمْ وَلَمَّا

الجوازم نوعان :

١ – نوع يجزم فعلاً واحداً ، نحو : ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ .

٢ – نوع يجزم فعلين ، نحو : ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً﴾ .

وذكر في هذا البيت الجوازم من النوع الأول ، وهي :

١ – « لا » الناهية ، نحو : ﴿لا تَقُمْ فِيهِ﴾ .

٢ – لام الطلب ، نحو : ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ .

٣ – لم ، نحو : ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ .

٤ – لما ، نحو : ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ . .﴾ .

وَاجْزِمْ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا أَيٍّ مَتَى أَيَّانَ أَيْنَ إِذْ مَا

وَحَيْثُمَا أَنَّى ، وَحَرْفٌ إِذْ مَا كَإِنْ ، وَبَاقِى الأَدَوَاتِ أَسْمَا

شرع في الكلام عن النوع الثاني ، فذكر إحدى عشرة أداةً ، وهي :

١ – إن ، نحو : ﴿إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾ .

٢ – مَن ، نحو : ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ .

٣ – ما ، نحو : ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا﴾ .

٤ – مهما ، نحو : مهما تُحسنْ أكرمْك .

٥ – أي ، نحو : أيَّ كتابٍ تقرأْ أقرأْ .

٦ – متى ، وهي للزمان ، نحو : متى تزرْني أكرمْك .

٧ – أيان ، وهي للزمان أيضاً ، نحو : أيَّان تقمْ أقمْ .

٨ – أين ، وهي للمكان ، نحو : ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ .

٩ – إذما ، وهي بمعنى « إنْ » ، نحو : إذ ما تذاكر تنجح .

١٠ – حيثما ، نحو : حيثما تستقمْ يقدرْ لك الله خيراً .

١١ – أنى ، وهي ظرف مكان ، نحو : أنى تسافرْ أسافرْ .

هذا معنى كلامِهِ إلى : « وحيثما أنّى » .

ثم نبه على ما هو اسم منها وما هو حرف ، فذكر أن الحروف منها « إن » و« إذما » ، وباقي الأدوات أسماء .

فِعْلَيْنِ يَقْتَضِينَ : شَرْطٌ قُدِّمَا يَتْلُو الجَزَاءُ ، وَجَوَابًا وُسِمَا

« يقتضين » أي : يطلبن فعلين ، فعل شرط وهو المقدم ، يتلوه الجزاء ، ويوسم بالجواب .

وَمَاضِيَيْنِ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا - أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

« تلفي » أي : تجد فعلي الشرط ماضيين أو مضارعين ، أو الأول مضارعاً والثاني ماضياً أو العكس ، فينتج أربع صور ، نحو : إن قمتَ قمتُ أو إن تقم قمتُ . .

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ

« حسن » : بفتح السين ، اسم ، و« وهن » بفتح الهاء ، فعل ماض .

إذا جاء فعل الجزاء بعد فعل الشرط الماضي فرفع الجواب حسن ، والجزم أحسن ، ورفع الجزاء بعد المضارع ضعيف ، كقوله :

إنك إن يصرعْ أخوك تصرعُ ....

ومن أمثلة المضارع المرفوع بعد الماضي قول زهير :

وإن أتاهُ خليلٌ يوم مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ شَرْطًا لإِنْ أَوْ غَيْرِهَا : لَمْ يَنْجَعِلْ

يقول : اقرن بالفاء حتماً الجواب الذي لو أردت أن تجعله شرطاً لـ « إنْ » أو لغيرها لم ينجعل ولم يصح أن يكون جواباً ، واختصار الكلام أن تقول : الجواب الذي يُمنع جعلُه شرطاً يجب اقترانه بالفاء ، وهذا يكون في سبعة أشياء :

١ - الجملة الاسمية : ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ .

٢ - الجملة الطلبية : ﴿إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ .

٣ - أن يكون الفعل جامداً ، نحو : ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ .

٤ - أن يسبقه « ما » ، نحو : ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ .

٥ - أن يسبقه « قد » ، نحو : ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ .

٦ - أن يسبقه « لن » ، نحو : ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ .

٧ - أن يسبقه السين أو سوف ، نحو : ﴿وَمَن يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ .

وجُمعت السبعة في بيت مشهور :

اسميَّةٌ ، طلبيةٌ ، وبجامدٍ ⁂ وبما ، وقد ، وبلَنْ ، وبالتنفيسِ

وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إِذَا الْمُفَاجَأَه ⁂ كَـ«إِنْ تَجُدْ إِذًا لَنَا مُكَافَأَه»

« الفاء » : مفعول به ، و« إذا » فاعل .

والمعنى : أنَّ « إذا » تكون محلَّ الفاء إذا كانت في جوابٍ لا يصلح أن يكون شرطاً ، نحو : إن تجد إذا لنا مكافأة ، وأوضحُ منه قوله تعالى : ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ .

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجَزا إنْ يَقْتَرِنْ … بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

في ميم « قمن » ثلاث لغات ، والأولى – هنا – الكسر .

والمعنى : إذا وقع فعل بعد فعل الجزاء وكان مقترناً بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة : الرفع والنصب والجزم ، نحو : ﴿ **وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ** ﴾ . لفظ : « فيغفر » : وقع بعد الجواب « يحاسبكم » ، فقرئ بالجزم على العطف ، وقرئ بالرفع على الاستئناف ، والقراءتان سبعيتان ، وقرئ شذوذاً بالنصب على إضمار « أن » بعد الفاء .

وَجَزْمٌ اوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إثْرَ فَا … أوْ وَاوٍ انْ بِالجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا

ينثر البيت هكذا : وجزم أو نصب حاصلان لفعل جاء إثر فاءٍ أو واو إن كان ذلك الفعل اكتُنف بالجملتين الشرط والجزاء ، والمراد بالاكتناف : الإحاطة ، ويروى « اكتُنِفا » مبنياً للفاعل وللمفعول ، والألف فيه للإطلاق . ومثال ذلك قول الشاعر :

ومن يقتربْ منّا ويَخْضعْ نؤوِهِ … ....

والأحسن الجزم ، ولم يجز الرفع ؛ لأن الاستئناف – هنا – لا يصح .

وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ … وَالْعَكْسُ قَدْ يَأتِي إنِ الْمَعْنَى فُهِمْ

قد يغني الشرط عن الجزاء إذا علم ، وقد يحذف الشرط ويغني عن ذكره ذكر الجزاء ، كقول الشاعر :

فطلّقْـــهـــا فلست لـهـــا بـكـفء   وإن لا يعلُ مــفــرقَك الحُـســـامُ

أي : وإن لا تطلقها .. فَحذَفَه للعلم به .

ومثال حذف الجواب قولك : سأسافرُ إن قدمتَ ، الجواب محذوف يفهم من ذكر الأول .

وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ   جَـوَابَ مَـا أَخَّـرْتَ فَـهْـوَ مُلْتَـزَمْ

لا بد للقسم من جواب ، وكذلك الشرط ، فما العمل إذا اجتمعا ، هل نأتي بجوابين؟ .

يقول : إذا اجتمعا فاحذف جواب المتأخر منهما ، كقوله تعالى : **﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾** ، القسم هو اللام ، والشرط هو « إن » وهو المتأخر ، فيحذف جوابه ، وقوله : **﴿ مَّا تَبِعُوا ﴾** جواب القسم . وكقولك : والله إن ذاكرت لم تندم .

وَإِنْ تَوَالَيَـــا وَقَـــبْـلُ ذُو خَـــبَـــرْ   فَـالشَّـرْطَ رَجِّحْ ، مُطْلَقًـا ، بِلاَ حَـذَرْ

هذا يصدق في نحو : عليٌّ إن جاء – والله – أُكْرِمْه ، توالى الشرط والقسم وتقدَّمهما ذو خبر ، وهو المبتدأ ، والجواب هو « أكرمه » وهو جواب الشرط ، لا جواب القسم ؛ لأن المصنف قال : « فالشرطَ رجّحْ » وجواب القسم محذوف .

وَرُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسَمِ   شَرْطٌ بِلاَ ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

هذا استثناء من القاعدة في قوله : « واحذف لدى . . » حاصله : أنه ربما رُجِّح الشرط على القسم ، فجُعل الجوابُ جواباً له مع أنه متأخر عن القسم ولم يسبقهما مبتدأ متقدم ، نحو : والله إن تقم أقم ، وقد خولف ابن مالك هنا ، وفي المسألة السابقة في البيت الذي قبله .

فصل «لو»

«لَوْ» حَرْفُ شَرْطٍ ، فِي مُضِيٍّ ، وَيَقِلّ إِيلاَؤُه مُسْتَقْبَلاً ، لَكِنْ قُبِلْ

« لو » حرف شرط غير جازم يدخل على الماضي ، ويقلّ أن يدخل على المستقبل ، نحو : ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ .

ومثال المستقبل : ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً﴾ ، فالفعل – وإن كان ماضياً هنا – لكنه بمعنى المستقبل ، ومثاله في المضارع : لو يأتيني غداً زيد لأكرمنّه . والمشهور أنها تدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط .

وقوله : «لكن قبل» حشو .

وَهْيَ فِي الاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَإِنْ لَكِنَّ «لَوْ» أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

يقول : لو في الاختصاص بالفعل مثل « إن » الشرطية فيليها الفعل مظهراً أو مضمراً ، تقول : لو صالح جاء أكرمته ، أي : لو جاء . لكن «لو» تختلف عن « إن » بأنه قد تقترن بها أنّ ، كقوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَا إِلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةَ﴾ .

وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلاَهَا صُرِفَا إِلَى الْمُضِيِّ، نَحْوُ «لَوْ يَفِي كَفَى»

سبق القول بأنه يليها الماضي ، فلو جاء بعدها فعل مضارع صرف معناه للمضيّ ، نحو : لو يفي زيد كفى . أي : لو وفى .

«أما» و«لولا» و«لوما»

أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ، وَفَا - لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا - أُلِفَا

معنى «أما» : مهما يكن من شيئ ، ووجب وقوع الفاء في تالي تاليها وهو الجواب ، نحو : ﴿**وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ**﴾ .

وَحَذْفُ ذِي الْفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ، إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

حذف الفاء من جواب «أمّا» قليل في النثر ، ومنه الحديث : «أما بعد : ما بال رجال يشترطون شروطاً . .» الأصل : فما بال .

فإن كانت الفاء داخلةً على قولٍ نُبِذ ، أي : طُرِح واستغنى عنه بمقول القول ، فحذفها كثير ، وقيل : واجب ، ومنه قوله تعالى : ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم**﴾ . و«ذي» في البيت : اسم إشارة .

لَوْلا وَلَوْمَا يَلْزَمَانِ الابْتِدَا إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا

«لولا و لوما» يلزمان المبتدأ ، فلا يدخلان إلا عليه إذا كان معناهما امتناع شيء لوجود شيء ، نحو :

لولا المشقة ساد الناس كلّهُمُ ....

أي : امتنع سيادةُ الناس لوجود المشقة ، وقد يكونان للتحضيض ،

ولهذا قال :

وَبِهِمَا التَّحْضِيضَ مِزْ، وَهَلاَّ، أَلاَّ ، أَلاَ، وَأَوْلِيَنْهَا الْفِعْلاَ

«لولا و لوما» يكونان للتحضيض ، نحو : لولا ذاكرت .. ولوما تأتينا، وكذلك «هلاّ» و «ألا» بالتشديد والتخفيف ، فهذه خمس كلمات تكون للتحضيض والحث ، ويليها الفعل .

وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ عُلِّقَ ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

قد يلي هذه الأحرف الخمسة اسمٌ ، ولكنه معلق بفعل مضمر ، نحو : هَلا بكراً . أي : هلا تزوجت بكراً ، أو بفعل ظاهر مؤخر ، نحو : ﴿ وَلَوْلا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم ﴾ ، أي : هلا قلتم ..

الإخبار بالَّذي ، والألف واللام

هذا البـاب وضـعـه النحـويون للتـمـرين ، وليس من باب الإعـراب والتصريف في ورِد ولا صَدر ، ومحلّه اللائقُ به آخر الكتاب .

مَـا قِـيلَ «أخْبِـرْ عَنْهُ بِالَّذِى» خَـبَـرْ عَنِ الَّذِى مُـبْـتَـدأً قَـبْلُ اسْـتَـقَـرّ

حينما يقال لك : أخبر عن اسم من الأسماء بلفظ «الذي» فـ«الذي» هو الخبر . . أخبر به عن الاسم الذي كان مبتدأ ، كأن يقال لك : كيف تخبر عن «زيدٌ مجتهد» بـ«الذي» تقول : الذي هو مجتهدٌ زيدٌ . وقد فصّل الناظم ذلك فقال :

وَمَـا سِـوَاهُمَـا فَـوَسِّطْهُ صِلَهْ عَـائِدُهَا خَلَفُ مُـعْطِي التَّكْمِلَهْ

أي : ما سوى الخبر وهو المبتدأ فاجعله متوسطاً بينهما صلةَ «الذي» وعائد الصلة هو الضمير الذي خَلَفَ الاسم مكمِّلاً لجملة المبتدأ ، ويزيد ذلك وضوحاً تمثيله بقوله :

نَحْـوُ : «الَّذِى ضَـرَبْتُـهُ زَيدٌ» ؛ فَـذَا «ضَـرَبْتُ زَيْدًا» كَـانَ ، فَـادْرِ المَأخَـذَا

أصل الكلام : ضربت زيداً ، فأردنا أن نجعله خبراً عن «الذي» ، فقلنا : الذي ضربته زيد ، فجئنا باسم الموصول وجعلناه مبتدأ وأخبرنا عنه

بزيد ، وجعلنا الكلام بينهما صلة لـ « الذي » ، والعائد هو الهاء المطابق لموصوله المكمل لمعناه .

وَبِاللَّذَيْنِ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبِرْ مُرَاعِيًا وِفَاقَ الْمُثْبَتِ

يقول : أخبر أيضاً بـ « اللَّذَينِ » للمثنى و « الذين » للجمع ، و« التي » للمؤنثة مراعاة المطابقة . تقول في : كلمتُ ليلى : التي كلمتها ليلى ، وفي : لقيتُ العلماء : الذين لقيتُهم العلماءُ .

قَبُولُ تَأخِيرٍ وتَعْرِيفٍ لِمَا أُخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا

في هذا البيت بيان للشرط الذي يُشترط في الاسم الذي يُخبر عنه بـ « الذي » ، وهو أن يكون قابلاً للتأخير ، فلا يصح أن يكون من أسماء الشروط والاستفهام وغيرها مما له صدر الكلام ، وأن يكون قابلاً للتعريف ، فلا يصح أن يكون تمييزاً أو حالاً ، لأنهما نكرتان . هذان شرطان ، وهناك شرط ثالث ورابع أشار إليهما بقوله :

كَذَا الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

الشرط الثالث : أن يكون قابلاً لأن يستغنى عنه بأجنبي فلا يخبر عن الهاء من قولك : عليٌّ رأيتُه ؛ لأنه لا يصح أن يَحُلَّ محلَّها أجنبي فلا يصح أن تقول : عليٌّ رأيتُ زيداً ، بخلاف الاسم الظاهر فإنه يصح أن يحل محلَّه اسم آخر .

الشرط الرابع : أن يكون قابلاً لأن يستغنى عنه بضمير ، فلا يصح أن يخبر عن الاسم الذي لا يمكن أن يكون ضميراً مثل الأسماء التي تجرها « حتى ومذ ومنذ » فإنها لا تدخل إلا على أسماء ظاهرة .

وَأَخْبَرُوا - هُنَا - بِأَلْ عَنْ بَعْضِ مَا   يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَا

إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لأَلْ   كَصَوْغِ «وَاقٍ» مِنْ «وَقَى اللهُ الْبَطَلْ»

يخبر بـ « ال » الموصولية عن شيء مما كان مصدراً بالفعل ، نحو : وقَى الله البطل ، بحيث يصح أن تصوغ من ذلك الفعل مشتقاً يكون صلة لـ « ال » فتقول في المثال السابق : الواقي البطلَ اللهُ ، ولو أردت الإخبار عن البطل قلت : الواقيه اللهُ البطلُ .

وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ أَلْ   ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

يقول : إن يكن الذي رفعتْه صِلةُ « ال » ضميراً يعود على غيرها فإنه لا بد أن ينفصل ، كقولك في الإخبار عن « صالح » في : عرفت صالحاً : العارفه أنا صالح . فضمير « أنا » يعود على « ال » لا على صلة « ال » ، فوجب إظهاره .

العــدد

العدد من اثنين إلى ما لا نهاية .. والواحدُ ليس بعَدَد .

ثَلاثَةً بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشَرَهْ   فِي عَدِّ مَا آحَادُهُ مُذَكَّرَهْ

أي : قل في ما كان واحده مذكّراً : ثلاثةً وأربعة وخمسة .. إلى العشرة بالتاء . تقول : ثلاثة رجال ، وخمسة آلاف ، وعشرة أقلام ، ولفظ « ثلاثة » في البيت : مفعول « قل » .

فِي الضِّدِّ جَرِّدْ ، وَالْمُمَيِّزَ اجْرُرِ   جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ فِي الأَكْثَرِ

ضدّ المذكر هو المؤنث ، يقول : جرّد العدد من التاء إذا كان صاحبه مؤنثاً ، ويكون تمييزه جمعاً مجروراً ، تقول : هذه ثلاث صحائف ، وأربع نساء ، وعشر ورقات .

والأكثر أن يكون تمييز المذكر جمعَ قلة ، على وزن « أفعلة ، أفْعَالٌ ، أفعُلٌ ، فِعلة » كما تقدم في أمثلة البيت السابق .

وَمِائَةً وَالأَلْفَ لِلْفَرْدِ أَضِفْ   وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ

العدد مئة ، وألف يضاف إلى مفرد ، تقول : مئة رجل ، وألف كتاب ، وقد تضاف مئة إلى جمع ، تقول : عندي مئة ريالات ، ومنه قراءة حمزة والكسائي : ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاثَ مِائَةِ سِنِينَ ﴾ بالإضافة . وقد

وضحتُه في «كشف المشكل» من سورة الكهف .

وَأَحَدَ اذْكُرْ ، وَصِلَنْهُ بِعَشَرْ مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ

يقول : اذكر «أحد» وصله بـ«عشر» مركَّباً للجزأين قاصدَ معدود مذكر . قال تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ ويعرب بالبناءِ على الفتح في الجزءين .

وأما إذا كان مؤنثاً فقل : إحدى عشرة وردةً .. وإليه أشار بقوله :

وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ إِحْدَى عَشْرَهْ وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَهْ

لغة تميم كسر الشين ، وفي ذلك ثِقَل .

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا

يقول : ما فعلته بالنسبة للفظ عشرة مع أحد وإحدى افعله مع غيرهما ، فذكِّره مع المذكر وأنثه مع المؤنث ، تقول : اثنتا عشرة سنة واثنا عشر عاماً وثلاث عشرة ساعة وثلاثة عشر يوماً ، وهكذا .

وَلِثَلاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

يقول : ما قدِّم بيانه من ثبوت التاء مع المذكر وعدمها مع المؤنث هو أيضاً ثابت لثلاثة وتسعة وما بينهما أربعة وخمسة .. إن ركب الجزء الأول مع عشرة فتقول : جاءني سبعة عشر صديقاً ، وقرأت تسعَ عشرة صحيفة .

و«ما قدما» مبتدأ وخبره : «الثلاثة» .

وَأَوْلِ عَشَرَةَ اثْنَتَىْ ، وَعَشْرَا اثْنَى ، إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا

يقول : أتبع عشرة لفظ اثنتي ، فقل : اثنتا عشرة ، إذا أردت المؤنث ، وأتبع عشر لفظ اثني ، فقل : اثنا عشر ، إذا عنيتَ المذكّر . ومعلوم أن اثنين واثنتين ملحقان بالمثنى ويعربان إعرابه ، ولهذا قال :

وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ ، وَارْفَعْ بِالأَلِفْ وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَىْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

والياء في اثني عشر واثنتي عشرة ثابتة للنصب وللجر، والرفع بالألف .

وفي عجز البيت تنبيه على أن الجزءين من سوى اثني عشر واثنتي عشرة مفتوحان .

وَمَيِّزِ الْعِشْرِينَ لِلتِّسْعِينَا بِوَاحِدٍ ، كَأَرْبَعِينَ حِينَا

تمييز العشرين والتسعين وما بينهما مفرد . قال تعالى : ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ . وقال : ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ .

وَمَيَّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوِّيَنْهُمَا

تمييز العدد المركب (وهو صادق على أحد عشر وأخواته) كتمييز عشرين وبابه .

وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبقَ الْبِنَا ، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

إذا أضيف العدد المركب ، نحو : هذه إِحْدَى عَشَرَك ، أو ثلاثَ عَشَرَك ، فلك فيه وجهان :

الأول : البناء على فتح الجزءين ، كحاله قبل الإضافة .

الثاني : إبقاء الجزء الأول كما هو وإعراب العجز ، فتقول : ثلاثَ عشرِك ، بالإضافة في جميع الأحوال ، وقيل : برفعه إذا كان مرفوعاً ، ونصبه إذا كان منصوباً ، وجرّه إذا كان مجروراً ، فتقول : هذه ثلاثَ عشرُك، ورأيت ثلاثَ عشرَكَ ، ونظرت إلى ثلاثَ عشرِك .

وَصُغْ مِنَ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقُ إلى عَشَرَةٍ كَفَاعِلٍ مِنْ فَعَلاَ
وَاخْتِمْهُ في التَّأنِيثِ بالتَّا ، وَمَتَى ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ فَاعِلاً بِغَيْرِ تَا

إذا أردت أن تصوغ من اثنين إلى عشرة اسماً على وزن فاعل فاذكره في المذكر بلا تاء ، وفي المؤنث بالتاء ، فتقول في المذكر : ثان ، وثالث ، ورابع .. وعاشر ، وتقول في المؤنث : ثانية وثالثة .. وعاشرة .

وَإنْ تُرِدْ بَعْضَ الَّذِي مِنْهُ بُنِي تُضِفْ إلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

يقول : إذا أردت استعمال « ثاني وثالث .. إلخ » على أنه بعض ذلك العدد الذي تريده فأضفه كما تضيف بعضاً إلى كل ، تقول : هذا رابع أربعة ، وثامنُ ثمانية ؛ لأنه بمنزلة : هذا بعض أربعة وبعض ثمانية . كما قال تعالى : ﴿ ثَانِيَ اثْنَيْنِ ﴾ و ﴿ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ ﴾ .

وَإنْ تُرِدْ جَعْلَ الأقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ فَحُكْمَ جَاعِلٍ لَهُ احْكُمَا

إذا أردت أن تستعمل فاعلاً وتجعل الأقل يساوي الذي فوقه مباشرة

فاحكم له بحكم « جاعل » وهو اسم فاعل من جَعَل ، يفيد التصيير ، فإذا قلت : هذا رابع ثلاثةٍ ، معناه : جاعل الثلاثة أربعةً ، قال تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ﴾ ويجوز أن تُعمله ، فتقول : هذا رابعٌ ثلاثةً بالنصب .

وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِي اثْنَيْنِ مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

إذا أردت أن تستعمل العدد المركب (اثني عشر وثلاثة عشر .. إلخ) استعمال ثاني اثنين الذي سبق بيانه فجيء بتركيبين ، وقل : جاءني ثانيَ عَشَرَ اثنيْ عشر ، وثالث عشرَ ثلاثةَ عشر . وكلها مبنية على فتح الجزءين ، ولك وجوه أخرى ، منها ما أشار إليه بقوله :

أَوْ فَاعِلاً بِحَالَتَيْهِ أَضِفِ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي

أي : وإن شئت أضف فاعلاً ، وهي : (ثاني وثالث ورابع ..) في الحالتين التذكير والتأنيث أضفه إلى المركب فإنه يفي بما تريده وتنويه ، فقل: هذا ثانيْ اثني عشر ، وهذه ثانيةُ اثنتي عشرة ، وهذا ثالثُ ثلاثةَ عشرَ وهذه ثالثةُ ثلاثَ عشرة .

وَشَاعَ الاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا وَنَحْوِهِ .. وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا

وَبَابِهِ الفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ العَدَدْ بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

اشتهر الاستغناء بهذا الاستعمال : حادي عشر ، ثاني عشر ، ثالث

عشر .. وفي إعرابه وجوه ثلاثة :

الأول : البناء على فتح الجزءين . وفيه ضعف .

الثاني : إعراب الأول وبناء الثاني ، فتقول : جاءني ثالثُ عشرَ . وثالثَةُ عشرةَ .

الثالث : إعرابهما ، تقول : جاءني رابعُ عَشَرةٍ ، ورابعةُ عشرٍ ، ووجهه أن سبب البناء معدوم .

هذا معنى كلامه إلى قوله : ونحوه ..

وبقية البيت والذي بعده بيان لاسم الفاعل من العدد إذا ذكر مع عشرين وبابه إلى التسعين في حَالي التذكير والتأنيث ، فنبه إلى أن الاستعمال يكون بذكر الفاعل من لفظ العدد « عشرين وبابه » وبينهما واو ، تقول : حادي وعشرون ، وحادية وعشرون ، وثاني وثلاثون ، وثانية وثلاثون .

ولفظ « الفاعل » منصوب بـ « اذكرا » ، و« بابه » معطوف على « عشرين » .

«كم» و «كأيِّن» و «كذا»

مَيِّزْ فِي الاِسْتِفْهَامِ «كَمْ» بِمِثْلِ مَا   مَيَّزْتَ عِشْرِينَ ، كَكَمْ شَخْصًا سَمَا

هذه الألفاظ الثلاثة كنايات عن العدد .

والمصنف بدأ بـ« كم » وهي نوعان : استفهامية ، وخبرية ، ولكلٍّ منهما تمييز ، فأما تمييز الاستفهامية فهو مفرد منصوب كتمييز عشرين . . تقول : كم كتاباً قرأت؟ .

وَأَجِزَ انْ تَجُرَّهُ «مِنْ» مُضْمَرَا   إِنْ وَلِيَتْ «كم» حَرْفَ جَرٍّ مُظْهَرَا

ويجوز جرُّ « كَم » بـ« من » مضمرة جوازاً إن كانت « كم » مجرورة بحرف جرٍّ ظاهر ، نحو : بكم ريال اشتريت الكتاب ، فلفظ « ريال » تمييز مجرور بـ« من » المقدرة .

وَاسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِراً كَعَشَرَهْ   أَوْ مِائَةٍ : كَكَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ

النوع الثاني : « كم » الخبرية ، وتستعمل بالنسبة لتمييزها على وجهين : الأول : استعمالها كعشرة ، فيكون تمييزها جمعاً مجروراً ، تقول : كم رجال عندي . الثاني : استعمالها كمائة ، فيكون تمييزها مفرداً مجروراً . تقول : كم امرأةٍ في البيت .

و« مَرَة » لغة في امرأة ، وقد أحسن ابن مالك في التمثيل باللفظين « رجال ومَرة » على طريقة اللف والنشر المرتب ، على جعل الأول للأول ، والثاني للثاني .

كَكَمْ كَأَيِّن ، وكَذَا ، ويَنْتَصِبْ   تَمْيِيزُ ذَيْنِ ، أَوْ بِهِ صِلْ «مِنْ» تُصِبْ

اللفظ الثاني والثالث من كنايات العدد : كـ« أين » و« كذا » وهما مثل « كم » الخبرية في الدلالة على العدد والحاجة إلى تمييز ، وتمييزهما إما أن يكون منصوباً أو مجروراً بـ« من » تقول : كأين كتاباً قرأت ، والمجرور ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ ﴾ ، وتقول : قرأت كذا وكذا كتاباً ، وكذا وكذا من كتاب .

وقال أهل البصرة : لا يكون تمييز « كذا » إلا منصوباً .

فائدتان :

الأولى : لا تلزم « كذا » الصدارة كما رأيت في المثال ، وتكون للقليل والكثير ، بخلاف « كأين » .

الثانية : في « كأين » : لغات ، قرئ في السبع باللغة المعروفة ، وبالمد بعد الكاف وهمزة مكسورة فنون ساكنة .

الحكاية

احْكِ «بِأَىٍّ» مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ عَنهُ بِهَا : فِى الْوَقْفِ، أَوْ حِينَ تَصِلْ

إذا قال لك إنسان : رأيت غلاماً ، وأردت أن تسأل بأيٍّ ، قلت : أيّاً ، تحكيها منصوبة ؛ لأن المستفهَم عنه منصوب ، وتقول ذلك في الوقف أو في الوصل بطريق واحدة .

وإذا قيل : مررت بغلام ، فأردت السؤال عنه ، قلت : أيٍّ ، وهكذا في المؤنث والمثنى والجمع ، تقول : أيةٍ ، وأيَّينْ ، وأيَّتين ، وأيِّيْنَ ، وأيّاتٍ . ولا تنس أن المسئول عنه – هنا – نكرة .

وَوَقْفًا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ «بِمَنْ» وَالنُّونَ حَرِّكْ مُطْلَقًا ؛ وَأَشْبِعَنْ

يقول : احك بـ « مَن » في حال الوقف ما ثبت للمنكور مع تحريك النون وإشباعها بالحركة المناسبة للمسئول عنه ، فمن قال : رأيت رجلاً وسألت عنه ، قلت : منا ، فإذا قال : هذا رجل ، قلت : مَنوُ ، فإذا قال : مررت برجل ، قلت : مَني .

وَقُلْ : «مَنَانِ ، وَمَنَيْنِ» بَعْدَ «لِى إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ» وَسَكِّنْ تَعْدِلِ

إذا قال قائل : لي إلفان بابنين وأردت السؤال عن (إلفان) على سبيل

الحكاية قلت : مَنَانْ ، فإذا سألت عن (ابنين) قلت : مَنَينْ ، بسكون النون فيهما ، وإنما حركهما في النظم للضرورة .

وَقُلْ لِمَنْ قَالَ : «أَتَتْ بِنْتٌ» : «مَنَهْ» وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُثَنَّى مُسْكَنَهْ

وَالْفَتْحُ نَزْرٌ ، وَصِلِ التَّا وَالألِفْ بِمَنْ بِإثْرِ «ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ»

إذا أردت السؤال بـ« مَن » في نحو : أتت بنت ، تقول : منَه ، فإذا قيل: أتت بنتان ، تقول : مَنْتَان ، بتسكين النون التي قبل التاء ، وفتحها نَزْرٌ أي : قليل ، فإذا قيل : هذا كَلِفٌ بنسوة – وسألت عن النسوة – وصلت بـ« مِن » تاء وألفاً فقلت : منات؟ .

وأما الجمع المذكر فأشار إليه بقوله :

وَقُلْ : «مَنُونَ ، وَمَنِينَ» مُسْكِنَا إنْ قِيلَ : جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا

إذا سألت عن « قوم » المرفوعة في البيت قلت : مَنُونْ ؟ ، وإن سألت عن « قوم » المجرور في المثال قلت : مَنِينْ ؟ بإسكان النون فيها .

وَإنْ تَصِلْ فَلَفْظُ «مَنْ» لاَيَخْتَلِفْ وَنَادِرٌ «مَنُونَ» فى نَظْمٍ عُرِفْ

جميع ما تقدم في ضبط « مَنْ » هو في حالة الوقف ، وأما في حال الوصل فإن لفظها لا يختلف ، وتبقى بلا تغيير ولا زيادة ولا تحريك ، وندر في الشعر : مَنُونَ أنتم .

وَالْعَلَمَ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ «مَنْ»   إنْ عَرِيَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ

جميع ما سبق كان السؤال فيه عن النكرة ، وهذا البيت في السؤال عن العلم وهو معرفة ، فتقول لمن قال : جاء عليّ : من عليٌّ ؟ ، ومن قال : رأيت عليّاً ، قلت : من عليّاً ؟ ، ولمن قال : مررت بعلي : من عليٍّ ؟ ، فتحكيه بعد « مَن » . . بشرط أن تكون « مَن » عاريةً من عاطف اقترن بها ، نحو : رأيت عليّاً ومررت بعلي ، فحينئذ تلتزم بحال واحدة وهي الرفع ، فتقول : من عليٌّ ؟ .

التأنيث

عَلاَمَةُ التَّأنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ ... وَفِى أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا : كَالْكَتِفْ

ذكر للتأنيث علامتين :

١ – التاء : كخديجة ومارية ، ونحو : قطة وغرفة .

٢ – الألف : كليلى وسلمى وسوداء ، وسوف يأتي تفصيلها .

ونبه في عجز البيت على العلامة الأولى بأنها تكون مقدّرة في بعض الأسامي ، ككتف وسِنّ ورِجْل .

وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ : بِالضَّمِيرِ ، ... وَنحْوِهِ، كَالرَّدِّ فِى التَّصْغِيرِ

يُستدل على التأنيث بأمور ، ذكر منها :

١ – الضمير ، كقوله تعالى : ﴿ كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا ﴾ الضمير يعود على « كأسا » ، وبه عرفنا أن الكأس مؤنثة .

٢ – التصغير : تقول : كُتَيفة ، وسُنينة ، ورُجيلة .

وَلاَ تَلِى فَارِقَةٌ فَعُولاَ ... أَصْلاً ، وَلاَ المِفْعَالَ والمِفْعِيلاَ

كَذَاكَ مِفْعَلٌ ، وَمَا تَلِيهِ ... تَا الفَرْقِ مِنْ ذِى فَشُذُوذٌ فِيهِ

يقول : التاء الفارقة (وهي تاء التأنيث) لا تلحق هذه الأوزان الأربعة :

١ - (فَعول) : إذا كان أصلاً ، وهو اسم الفاعل ، لأنه أصل لاسم المفعول ، كعَجُوز وصبور ، ولهذا يقال : رجل عجوز وامرأة عجوز ، بمعنى عاجز وعاجزة ، وكذلك صبور .

٢ - (مِفْعال) : كمنْحار ، ومِعْطار .

٣ - (مِفعِيل) : كمِعطير ، وشذ مِسْكِينَة .

٤ - (مفعل) : مِغشَم وهو الشجاع ، ومِدْعَس وهو الطعَّان .

وما جاء على هذه الأوزان وتلته تاء التأنيث ففيه شذوذ .

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إنْ تَبِعْ مَوْصُوفَهُ غالِبًا التَّا تَمْتَنِعْ

يقول : غالباً التاء تمتنع من ما كان على وزن « فعيل » كقتيل وأسير ، إن كان مقترناً بموصوفه ، نحو : رجل جريح ، وامرأة جريح ، ورجل قتيل ، وامرأة قتيل ، فإن لم يتبع موصوفه انصرف المعنى إلى الأصل وهو التذكير كقولك : رأيت قتيلاً .

وأَلِفُ التَّأنيثِ : ذَاتُ قَصْرِ ، وَذَاتُ مَدٍّ ، نَحْوُ أُنْثَى الْغُرِّ

ذكر في أول بيت أن علامة التأنيث تاء أو ألف ، وتحدث - هنا - عن الألف وقسمها إلى قسمين :

١ - ألف التأنيث المقصورة ، كسَلمى وحُبلى .

٢ – ألف التأنيث الممدودة ، كعَفراء ، وشيماء .

ولكل منهما أوزان ، فبدأ بالأولى فقال :

وَالاشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأُولَى يُبْدِيهِ وَزْنُ ، أُرَبَى ، وَالطُّولَى

أخذ يعدد أوزان المؤنث بألف مقصورة ، وهي :

١ – (فُعَلى) كأُرَبَى ، وهي الداهية ، وشُعبى ، موضع .

٢ – (فُعْلى) ، كطولى وحُبلى .

وَمَرَطَى ، وَوَزْنُ «فَعْلَى» جَمْعَا أَوْ مَصْدَراً ، أَوْ صِفَةً : كَشَبْعَى

٣ – (فَعَلى) : كمَرَطى ، نوع من المشي .

٤ – (فَعْلى) ، جمعاً ، كقتلى ، أو مصدراً كدعوى ، أو صفة كشبعى .

وَكَحُبَارَى ، سُمَّهَى ، سِبَطْرَى ، ذِكْرَى ، وَحِثِّيثَى ، مَعَ الكُفُرَّى

٥ – (فُعالى) : كحُبارى وسُمانى ، نوعان من الطير .

٦ – (فُعَّلى) : كسُمَّهى اسم للباطل .

٧ – (فِعَلّى) : كسِبَطْرى ، نوع من المشي .

٨ – (فِعْلى) : ذِكرَى .

٩ – (فِعِّيلى) : حثِّيثى ، مصدر : حَثَّ .

١٠ – (فُعُلَّى) : ككفُرَّى ، وعاء الطَّلْع .

كَـذَاكَ خُلّيْطَى ، مَعَ الشُّـقّـارَى، وَاعْـزُ لِغَـيْـرِ هَذِهِ اسْـتِنْدَارَا

١١ – (فعِّيلى) : كخُلِّيطى ، للاختلاط .

١٢ – (فُعَّالى) : كُشقّارى وخُبَّازَى ، نوعان من النبات ، فهذه اثنا عشر وزنا .

ثم أشار إلى أن ما خرج عن هذه الأوزان مستندرٌ ، أي : نادر .

ثم قال عن الألف الممدودة :

لِمَدِّهَا : فُـعْـلاَءُ ، أَفْـعِـلاَءُ مُـثَلَّثَ الْعَـيْـنِ – وَفَـعْلَلاَءُ

ثُمَّ فِـعَـالاَ ، فُـعْلُلاَ ، فَـاعُـولاَ وَفَـاعِـلاَءُ ، فِـعْلِيَـا ، مَـفْـعُـولاَ

وَمُطْلَقَ الْعَـيْنِ فَـعَـالاَ، وَكَـذَا مُطْلَقَ فَـاءِ فَـعَـلاَءُ أُخِـذَا

أوزانها التي ذكرها سبعة عشر وزنا :

١ – (فعْلاء) : كصحراء وحمراء .

٢ ، ٣ ، ٤ – (أفعْلاء) « بفتح العين وكسرها وضمها » : كأربعاء ، بفتح الباء وكسرها وضمها .

٥ – (فَعْلَلاء) : كعقرباء ، لمكان ، وأنثى العقارب .

٦ – (فِعالاء) : كقِصاصاء ، للقصاص .

٧ – (فُعلُلاء) : كقُرفُصاء ، نوع من الجلوس .

٨ – (فاعولاء) : كعاشوراء ، العاشر من المحرم ، وقيل : التاسع .

٩ – (فاعلاء) : كقاصِعَاء ، ونافقاء ، اليربوع .

١٠ – (فِعْلياء) : ككبرياء ، الكبر .

١١ – (مَفعولاء) : كمَشْيُوخاء ، جمع شيخ .

١٢ – (فَعَالاء) : كبَراكاء ، اسم للبروك .

١٣ – (فَعِيلاء) : كقَرِيثاء ، نوع من التمر .

١٤ – (فعُولاء) : كحَرُوراء ، موضع تنسب إليه الحرورية من الخوارج.

١٥ – (فعَلاء) : كخَفَقَاء ، موضع .

١٦ – (فِعَلاء) : كسِيراء ، نوع من الثياب .

١٧ – (فُعلاء) : كخُيلاء ، اسم للكِبْر .

ومعنى قوله : « ومطلق العين فعالا .. » أي : سواء كانت مفتوحةً أو مكسورة أو مضمومة كما في الرقم (١٢ ، ١٣ ، ١٤) ، وهكذا قوله : « وكذا مطلق فاء فَعَلاءُ .. » بفتح الفاء وكسرها وضمها .

و« مطلق فاءٍ » حالٌ ، و« فَعَلاء » مبتدأ ، خبره « أخذا » .

المقصور والممدود

إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ فَتْحًا ، وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالأَسَفْ

فَلِنَظِيرِهِ الْمُعَلُّ الآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ ، نَحْوُ الدُّمَى

المقصود نحو : الفتى والعصا ، والممدود ، كعفراء وسوداء ، وهو اسم آخره همزة قبلها ألف زائدة .

وقد انتظم هذا الباب سبعة أبيات ، ثلاثة أبيات في المقصور ، واثنان في الممدود ، واثنان آخران فيهما معاً .

ومعنى الأبيات السابقة : أن الاسم الذي يوجب أن يكون قبل آخره فتحة وكان له نظير في الأسماء الصحيحة مثل : فتى ، نظير أسَف ، إذا تم له ذلك فإنه يثبت له اسم المقصور قياساً . وقد أوضح التنظير المذكور بالبيت الثالث ، وهو : فِعَل وفُعَل ، وهما جمعان لفِعْلةٍ وفُعْلةٍ ، فمثال الأول في الصحيح : فِرى جمع فريةً ، ونظيره في الصحيح : قِطَع جمع قطعة .

ومثال الثاني : دُمى جمع دُميةٍ ، نظيره في الصحيح : غرف جمع غرفة . والدُّمية هي الصورة ذات الجسم من لعب الأطفال .

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ

كَمصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِى قَدْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ : كَارْعَوَى وكَارْتَأَى

يذكر ضابط الممدود بأنه : ما كان نظيراً لما استحق ألفاً قبل آخره ، كمصدر الفعل المبدوء بهمزة وصل ، مثل : ارعوى وارتأى ، فإن مصدرهما ممدود ، ونظيرهما من الصحيح : ارتعش واعترف ، مصدرهما : يستحق ألفاً قبل الحرف الأخير ، تقول : ارتعش ارتعاشاً ، واعترف اعترافاً .

وَالعَادِمُ النَّظِيرِ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ ، بِنَقْلٍ : كَالحِجَا ، وَكَالحِذَا

يقول : ما عدم النظير من المقصور أو الممدود يثبت بالنقل كالحِجا والحذاء .

وقوله : « العادم » : مبتدأ ، خبره بـ« نقل » و « ذا » حال .

وَقَصْرُ ذِى المَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ عَلَيْهِ ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

تضمَّن البيت أمرين ، هما :

١ – قصر الممدود مجمع على جوازه عند الضرورة .

٢ – مد المقصور مختلف في جوازه عند الضرورة ، والبصريون يمنعونه .

وحمزة من السبعة ، وكذلك هشام عن ابن عامر يقصران الممدود في جميع القرآن حال الوقف .

وأما في الوصل فالإجماع واقع في الشعر ، ومن ذلك قول الشاعر :

لا بدَّ من صَنْعَا وإن طال السَّفر ....

كيفيةُ تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّى اجْعَلْهُ يَا ... إنْ كَانَ عَنْ ثَلاثَةٍ مُرْتَقِيَا

هذا البيت في المقصور الزائد على ثلاثة أحرف .

يقول : اجعل آخر المقصور الذي تريد تثنيته ياءً إن كان زائداً على ثلاثة أحرف بأن كان رباعياً أو خماسياً أو سداسياً ، كمسعى ، ومنتدى ، ومستشفى ، تقول : مسعيان ، ومنتديان ، ومستشفيان .

كَذَا الَّذِى الْيَا أَصْلُهُ ، نَحْوُ الْفَتَى ... وَالْجَامِدُ الَّذِى أُمِيلَ كَمَتَى

هذا البيت فيما كان على ثلاثة أحرف أو كان جامداً .. يقول : ما كان أصله ياء ، نحو : الفتى ؛ لأن ألفه منقلبة عن ياء فهو كذلك تقلب ألفه ياءً ، فتقول : فتيان ، وكذلك الجامد الذي أميل : كمتى إذا سمي به ، تقول في تثنيته : مَتَيان .

فِى غَيْرِ ذا تُقْلَبُ وَاواً الأَلِفْ ... وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

هذا البيت في الحال التي تقلب الألف في المقصور واواً عند التثنية .

قال : في غير ما تقدم تقلب الألف واواً وتتبع الواو بما أُلِف من علامة التثنية ، ويشتمل معنى البيت على صورتين :

الأولى : إذا كانت الألف مبدلة من واو ، كعَصًا ، تثنيتها : عَصَوان .

الثانية : أن تكون غير مبدلة ولا يصح فيها الإمالة ، كإلى ، وإذا ، ولدى ، إذا سمي بها .

ولا تنس أن هاتين الصورتين مقصورتان على ما لم تتجاوز حروفه ثلاثة أحرف .

وَمَا كَصَحْرَاءَ بِوَاوٍ ثُنِّيَا ... وَنَحْوُ عِلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا

بِوَاوٍ اوْ هَمْزٍ ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ ... صَحِّحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

هذان البيتان في الممدود ، وقد اشتمل على أربع مسائل :

١ – ما كان من الممدود همزته للتأنيث كصحراء ، فإنه يثنى بواو ، فتقول : صحراوان وحمراوان .

٢ – ما كان كعِلْباء ، همزته للإلحاق ، أو كان مثل كِسَاء ، همزته بدل من الواو، أو حَيَاء ، الهمزة فيه بدل من الياء ، فهذه الأنواع الثلاثة تثنى بالواو أو بالهمزة ، تقول : علباوان وعلباءان ، وكساءان وكساوان ، وحياءان وحياوان .

٣ – ما كان غير ما ذكر آنفاً وهو ما همزته أصلية ، كقُرَّاء ، وهو النَّاسك ،

وتقول : قُرَّاءان .

٤ – ما شذ عن القواعد السابقة فهو محمول على النقل والسماع لا يقاس عليه كتثنية كساء على : كِسايان ، بالياء .

وَاحْـذِفْ مِنَ المَقْـصُـورِ فِى جَمْعٍ عَلَى ... حَـدِّ المُثَنَّى مَـا بِهِ تَكَمَّـلاَ

وَالْفَـتْحَ أَبْقِ مُـشْـعِـراً بِمَـا حُـذِفْ ... وَإِنْ جَـمَـعْـتَـهُ بِتَـاءٍ وَأَلِفْ

فَـالألفَ اقْلِبْ قَلْبَـهَـا فِي التَّـثْنِيَـهْ ... وَتَاءَ ذِى التَّـا أَلْزِمَنَّ تَنْحِـيَـهْ

هذه الأبيات الثلاثة في جمع المذكر السالم ، كيف يجمع إذا كان مقصوراً ، وكذلك جمع المؤنث السالم .

فامر بحذف الحرف الذي ينتهي به الاسم وهو الألف ، مثل : مصطفى جمعه : مصطفَون في الرفع ، ومصطفَيْن في الجر والنصب ، ولفظ : « ما به . . » مفعول به لـ « احذف » .

وأمر بإبقاء الفتح الذي قبل الألف للإشعار والدلالة عليه ، ثم قال : إن جمعت المقصور جمعاً بألف وتاء وهو جمع المؤنث السالم فاقلب الألف مثلما قلبتها في التثنية بنفس القواعد المتقدمة في المثنى ، فتقول في حبلى : حُبلَيَات ، كما قلت في المثنى : حُبْلَيان ، ثم أمر بتنحية التاء لما كان مختوماً بتاء ، تقول : مسلمات ، وفاطمات ، ولا تقل : مسلمتات وفاطمتات .

وَالسَّالِمَ الْعَيْنِ الثُّلاَثِي اسْمًا أَنِلْ ... إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ
إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا ... مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

الكلام – أيضاً – عن جمع المؤنث السالم . يقول : أعط الاسم الثلاثي الذي سلمت عينه من الإعلال والإدغام والتحريك إتباعَ العين حركَةَ الفاء ، فقل : « غُرُفات و جَفَرَات وسِدِرات » .

وفي غير المفتوح وجهان آخران ، هما : فتح العين وسكونها ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وَسَكِّنِ التَّالِيَ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِالْفَتْحِ ؛ فَكُلاًّ قَدْ رَوَوْا

فلك أن تقول : غُرْفات وغُرَفَات وسِدْرات وسِدَرات .

وَمَنَعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذِرْوَهْ ... وَزُبْيَةٍ ، وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَهْ

ذكر في هذا البيت الحال التي يمتنع فيها الإتباع وذكر مثالين :

١ – « ذِرْوة » : بأن يكون مكسور الأول ولامُه واواً ، فلا يقال فيه : ذِرِوات بالإتباع ، ويجوز فيه الوجهان الآخران ؛ الإسكان والفتح ، وشذ جمع « جروة » على : جِرِوَات ، بكسر الجيم والراء .

٢ – « زُبْيَة » (حفرة يصطاد فيها الأسد) : أوله مضموم ولامه ياء بعكس الأول ، وهذا أيضاً يمتنع فيه الإتباع ، ويجوز الفتح والإسكان .

وَنَادِرٌ ، أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ - غَيْرُ مَا قَدَّمْتُهُ ، أَوْ لأُنَاسٍ انْتَمَى

هناك قضايا خرجت عن قواعد الباب لا يقاس عليها لأحد ثلاثة أمور:

١ - الندرة : كسكون « سَمْرات » جمع سَمُرة .

٢ - الاضطرار ، كقول عُروة بن حزام :

وحُمِّلتُ زَفْرَاتِ الضحى فأطقْتُها ....

٣ - مجيئة على لغة : كفتح « عَوَرَات » عند هذيل .

جمع التكسير

أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ ثُمَّتَ أَفْعَالٌ - جُمُوعُ قِلَّهْ

جمع التكسير : جمع مكسَّر لم تسلم حروف مفرده أو حركاته من التكسير ، وهو على قسمين :

١ - جمع قلة ، وله أربعة أوزان :

أ - أفعِلة : كأرغفة .

ب - أفعُل : كأفلُس .

جـ - فِعلة : كصبيَة .

د - أفعال : كأشبال .

٢ - جمع كثرة ، وأوزانه كثيرة ، وسيأتي تفصيلُها .

وَبَعْضُ ذِى بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِى كَأَرْجُلٍ ، وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفِى

بعض هذه الجموع من جموع القلة يقع للكثرة كأرجل على وزن أَفْعُل، جاء على وزن جمع القلة .

والعكس صحيح ، فقد جاء للقلة ما هو على وزن جمع الكثرة ، مثل:

صُفِيّ جمع صَفاة ، ورجال جمع رجُل . .

هكذا وضعته العرب . . فمثل هذا موقوف على ما وضعته .

لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعُلُ ... وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا ايضًا يُجْعَلُ

إنْ كَانَ كَالْعَنَاقِ وَالذِّرَاعِ فِي ... مَدٌّ ، وَتَأْنِيثٍ ، وَعَدٌّ الأَحْرُفِ

بدأ في تفصيل جموع القلة ، فأخبر أن « أَفعُل » يكون جمعاً لنوعين من الأسماء :

١ - لـ « فَعل » بشرط أن يكون اسماً صحيح العين ، مثل : فَلس جمعه أفلس ، وظبي جمعه أَظْبٍ .

٢ - الرباعيّ : بشرط أن يكون اسماً مؤنثاً قبل آخره حرفُ مدّ ، كالعَنَاق (الأنثى من ولد المعز) والذّراع واليمين ، جمعها : أعنُق ، وأذرُع ، وايُمن .

وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطَّرِدْ ... مِنَ الثُّلاَثِى اسْمًا - بِأَفْعَالٍ يَرِد

وَغَالِبًا أَغْنَاهُمُ فِعْلاَنُ ... فِى فُعَلٍ : كَقَوْلِهِمْ : صِرْدَانُ

يقول : ما لم يطرد فيه جمع « أَفْعُل » من الثلاثي فإنه يجمع على أفعال ، كجبل ، ونمر ، وقُفل ، وعنُق ، وحِمل تجمع على أجبال ، وأنمار ، وأقفال ، وأعناق ، وأحمال .

وغالباً يجمع « فُعَل » على « فِعْلان » كصُرَد (طائر) يجمع على صِردان وجُرَذ (نوع من الفئران) جمعه : جِرذان .

فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ ثَالِثٍ افْعِلَةُ عَنْهُمُ اطَّرَدْ

وَالزَمْهُ فِي فَعَالٍ ، اوْ فِعَالِ مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ ، اوْ إِعْلَالِ

من جموع القلة : « أفعِلة » ويكون جمعاً لـ :

١ – الاسم المذكر الرباعي الذي قبل آخره حرف مد ، كغراب ، ورغيف ، وحمار ، يقال : أغربة ، وأرغفة ، وأحمرة .

٢ – (فَعال) بفتح الفاء ، و (فِعال) بكسرها ، إذا كانت لامُ كل منهما معتلّة أو مضعّفة ، مثال : المعتل : إناء وقِبَاء . جمعها : آنية وأقبية .

ومثال المضاعف : بَتَات (متاع البيت) وزِمام وإمام يقال : أبتّة ، وأزمَّة ، وأئمَّة .

فُعْلٌ لِنَحْوِ أَحْمَرٍ وَحَمْرَا وَفِعْلَةٌ جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى

(فُعل) : بضم الفاء وسكون العين جمع أفعل الذي مؤنثه فعلاء ؛ كأحمر حمراء يجمع على « حُمْر » .

وقوله : « وفِعلة جمعاً .. » إشارة إلى الوزن الرابع من أوزان جموع القلة ، وهو سماعي لا قياسي ؛ كشيخ ، وصبيّ ، وفَتَى ، جمعها : شِيخة ، وصِبيَة ، وفتية .

وَفُعُلٌ لاِسْمٍ رُبَاعيٍّ ، بِمَدّ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لاَمٍ ، اعلالاً فَقَدْ

ما لَمْ يُضَاعَفْ فِى الأعَمِّ ذُو الألِفْ ....

من جموع الكثرة (فُعُل) بضمتين ، وهو جمع لكلِّ اسم رباعي زيد قبل آخره حرف مدٍّ بشرط أن يفقد لامه الإعلال ، أي : تكون لامه صحيحة نحو : سرير وفراش وحمار ، جمعها : سُرر وفُرش وحُمر ، وكلها ورد في القرآن مجموعاً .

فإذا كان المد الذي قبل الآخر ألفاً وكان في الكلمة تضعيف فلا يجمع على « فُعُل » كزمام وإمام ، ويكتفى بالجمع السابق في القلة .

.... و«فُعَلٌ» جمعاً لـ«فُعْلَة» عرف

ونحو كُبْرى .. ولفِعلةٍ فِعَل وَقَدْ يَجِيئُ جَمْعُهُ عَلَى فُعَلْ

من جموع الكثرة : (فُعَل) جمع (فُعلة) كغُرْفة وغُرَف ، وقُلَّة وقُلل .

قوله : « ونحو : كبرى » معطوف على : « لفعلة .. » والمعنى : أن « فُعل » يكون جمعاً لفُعْلى ، نحو : كبرى وكبَر ، وفُضلى وفُضل .

ومن جموع الكثرة : (فِعَل) جمعٌ لفِعلة ، كقربة وقِرب ، وفِرية وفِرى .

وقد يجيئ جمع فِعلة على (فُعَل » كحلية وحُلى ، ولحية ولُحى .

فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو اطِّرَادٍ فُعَلَهْ   وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَهْ

تضمن البيتان صيغتين من صيغ جمع الكثرة :

١ - (فُعَلة) : وهو جمع مطرد لكل وصف لمذكر عاقل على وزن فاعل ، نحو : رامٍ ، وقاض ، جمعهما : رماة وقضاة ، أصلهما : رُمَيَة وقُضَيَة.

٢ - (فَعَله) : جمع لفاعل وصفاً للمذكر العاقل ، صحيح اللام ، نحو : كامل وكملة ، وبارع وبرعة .

فَعْلَى لِوَصْفٍ كَقَتِيلٍ ، وَزَمِنْ،   وَهَالِكٍ ، وَمَيِّتٍ بِهِ قَمِنْ

وزن فَعْلَى جمع لـ « فعيل » الوصف الدال على التوجع والهلاك ، كقتيل وأسير وجريح ، جمعها : قتلى وأسرى وجرحى ، وكذلك مرضى وموتى.

و « قمن » بمعنى جدير ، مثلث الميم ، والأولى - هنا - الكسر .

لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لامًا فِعَلَهْ   وَالوَضْعُ فِى فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلَّلَهْ

يقول : وزن فَعلة جمع لـ « فُعْل » حالة كونه اسماً صحيح اللام ، كدُبٌّ ودببة ، وكُوز وكِوَزة .

ثم قال : والوضع ، أي : النقل ورد قليلاً في جمع فَعْل وفِعْل على فِعَلة كزوج وزوَجَة ، وقِرد وقردة .

وَفُعَّلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَهْ   وَصْفَيْنِ ، نحو عَاذِلٍ وعَاذِلَهْ

ومِـثْلُهُ الفُـعَّـالُ فِـيـمَـا ذُكِّـرا وذَانِ في المُـعَـلِّ لامًـا نَـدَرَا

(فُعّل) : جمع لفاعل صحيح اللام كما سيأتي ، وفاعلة وصفين ، كصائم وصائمة ، جمعهما : صوّم ، وعاذل وعاذلة ، جمعهما : عُذَّل .

ومثل (فُعَّل) (فُعّال) في كونه جمعاً لما تقدم ، كصائم ، يقال : صُوّام وعُذّال ، وندر كون (فُعّل وفُعّال) جمعاً لما كان معل اللام كغُزّاء ، جمع غاز .

فَـعْلٌ وَفَـعْلَةٌ فِـعَـالٌ لَهُـمَـا وَقَلَّ فِـيـمَـا عَـيْنُهُ الْيَـا مِنْهُـمَـا

من جموع الكثرة : (فِعال) وهو من الجموع الثَّرَّة التي تكون لأوزان كثيرة ، ذكر في هذا البيت وزنين :

(فَعلة) : كقَصْعة وقِصاع .

(فعل) : كعب وصعب لكعاب وصعاب .

وندر في ما كان عينه ياءً ، كضَيعة وضِياع .

وَفَـعَلٌ أيضًـا لَهُ فِـعَـالُ مَـا لَمْ يَكُنْ فِي لامِـهِ اعْـتِـلالُ

أَوْ يَكُ مُـضْـعَـفًـا ، وَمِـثْلُ فَـعَلِ ذُو التَّـا ، وَفُـعْلٌ مَعَ فِـعْلٍ ، فَـاقْـبَلِ

مما يجمع على (فِعَال) : (فَعَل) بشرط أن لا يكون لامه معتلاً ولا مضعَّفاً ، كجمل وجمال ، ومثله المختوم بالتاء كرقبة ورقاب ، ومثله : (فُعْل) كرمح ورماح ، وكذلك : (فِعْل) كذئب وذئاب .

وفى فَـعِـيلِ وَصْف فَـاعِلٍ وَرَدْ كَـذَاكَ فى أُنْثَـاهُ أيضًـا اطَّرَدْ

مما يجمع على (فِعال) : فَعيل إذا كان وصفاً صحيح اللام كشريف وكريم وعفيف ، جمعها : شِراف وكِرام وعِفاف ، وكذلك المؤنث منه ، ككريمة وعفيفة وشريفة .

وَشَـاعَ فى وَصْفٍ عَلَى فَـعْـلاَنَا ، أوْ أُنْثَـيَـيْـهِ ، أوْ عَلَى فُـعْـلاَنَا

وشاع – أي : كثُر – جمع (فِعال) في وصف جاء على وزن (فَعْلانَ) كسكران وسِكار ، وندمان ونِدام ، وشاع أيضاً في أنثييه لأن (فَعلان) يؤنث على (فَعْلى) أو (فَعْلانه) تقول : امرأة سكرى ، وامرأة ندمانة ، وتجمعهما على (فِعال) ، فتقول : نساء سِكار ، ونِدام .

وشاع أيضاً جمع (فِعال) لما كان على وزن (فُعْلان) كخُمصان وخِماص .

وَمِـثْلُهُ فُـعْـلاَنَةٌ .. وَالْزَمْـهُ فى نَـحْـوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَـةٍ تَـفِـى

ومثل (فُعلان) المذكر : (فُعْلانة) المؤنث كخُمصانة وخِماص .

ثم قال : الزم هذا الجمع وهو (فِعال) في نحو : طويل وطويلة ، جمعهما : طوال .

وَبِفُـعُـولٍ فَـعِلٌ نَحْـوُ كَـبِـدْ يُخَصُّ غـالِبًـا ، كَـذَاكَ يَطَّرِدْ

فى فَـعْلٍ اسْـمًـا مُطْلَقَ الفَـا ، وَفَـعَلْ لَهُ ، وَلِلْفُـعَـالِ فِـعْـلاَنٌ حَـصَلْ

وَشَاعَ في حُوتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا ضَاهَاهُمَا ، وَقَلَّ في غَيْرِهِمَا

يجمع (فَعِل) على فُعُول ، ككبد وكُبود ، ولا يجمع في الغالب جمع كثرة إلا على هذا الوزن .

كذلك يطردّ (فعول) لما كان على وزن (فَعْل) بفتح الفاء ، كفَلس وفلوس ، أو كسرها : كسِجْن وسجون ، أو ضمها ، كجند وجنود ، وهذا معنى قوله : « مطلق الفا » .

ثم قال : « وفعَلْ له » أي : فعُول أيضاً يكون جمعاً لـ « فَعَل » ، كأسد وأسود .

ومن جموع الكثرة : (فِعلان) وله من الأسماء المفردة : فُعال ، كغراب وغربان .

وشاع (فِعلان) جمعاً لحُوتٍ وقاعٍ وما ضاهاهُما ، كتاج وخال ، تقول في جمعها : حيتان وقيعان ، وتيجان وخيلان ، وقل أن يأتي في غيرهما كخروف وخرفان .

وَفَعْلاً اسْمًا ، وَفَعِيلاً ، وَفَعَلْ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ- فُعْلاَنٌ شَمَلْ

يقول : (فُعلان) جمع شمل الأوزان السابقة ، وهي :

١ – (فَعْل) : بشرط أن يكون اسماً ، كظهر وظُهران .

٢ – (فعيل) : كرغيف ورغفان .

٣ - (فَعَل) : بشرط أن لا يكون معتل العين كحَمَل وحُملان .

وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلاَ ... كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلاَ

وَنَابَ عَنْهُ افْعِلاَءُ فِي الْمُعَلّ ... لاماً، ومُضْعَفٍ، وَغَيْرُ ذَاكَ قَلْ

وزن (فُعَلاء) من جموع الكثرة ، جمعٌ لكريم وبخيل ، وما ضاهاهما مما دل على سجية مدح أو ذم ، وهو للمذكر العاقل .

فإن كان المفرد الذي على زنة فعيل معلّ اللام أو مضاعفاً : جُمعَ على (أفْعِلاء) كسخي وأسخياء ، وجليل وأجلاء ، وقلّ أن يجمع على هذا الوزن ما كان غير معلّ اللام ولا مضعف ، كصديق وأصدقاء ، ونصيب وأنصباء .

فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعَلِ ... وَفَاعِلاَءَ مَعَ نَحْوِ كَاهِلِ

وَحَائِضٍ ، وَصَاهِلٍ ، وَفَاعِلَهْ ... وَشَذَّ فِي الْفَارِسِ، مَعْ مَا مَاثَلَهْ

(فواعل) : جمع للألفاظ الآتية :

١ - فَوعَل : كجوهر وجواهر .

٢ - فاعَل : كخاتم وخواتم ، وطابع وطوابع .

٣ - فاعِلاء : كقَاصعَاء وقواصع .

٤ - كاهل ونحوه ، يقال : كواهل ، وفي شاهد : شواهد .

٥ – حائض وطالق ، يقال : حوائض وطوالق .

٦ – صاهل ونحوه ، يقال : أفراسٌ صواهل ، وحمير نواهق .

٧ – فاعلة : كبارعة وبوارع ، ونائبة ونوائب .

٨ – ورد شذوذاً جمعاً للوصف الآتي للعاقل على وزن فاعل ، فورد عن العرب جمع فارس على فوارس .

وَبِفَعَائِلَ اجْمَعَنْ فَعَالَهْ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهْ

يقول : اجمع (فَعالة) على (فَعَائل) كسحابة وسحائب ، وكذلك شبه فعالة يجمع على فعائل ؛ كذؤابة وذوائب ، وحمولة وحمائل ، وخميلة وخمائل .. سواء كان بالتاء كهذه الأمثلة ، أو كانت التاء غير موجودة كشَمال وشمائل ، وسَحاب وسحائب .

وَبِالفَعَالِي والفَعَالَى جُمِعَا صَحْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ، وَالقَيْسَ اتْبَعَا

الصحراء والعذراء جمعا على : (الفَعَالِي و الفَعَالى) تقول : صحارِي وصحارَى ، وعذارِي وعذارَى .. وقس عليهما نظيرهما .

وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ ، كَالكُرْسِيِّ تَتْبَعِ العَرَبْ

أمَرك بأن تجعل وزن (فَعاليّ) جمعاً لكل اسم ثلاثيٌّ في آخره ياء مشددة ليست ياء مجددة للنسب ، ككرسي ، جمعُه : كراسيّ على وزن فعاليّ ، واحترز بقوله : « جدّد » عن ياء النسبة التي لحقت بعض الأسماء

فصارت نسياً منسيّاً ، وصارت ياؤها كالياء التي ليست للنسب ، كمُهريّ؛ لأنه في الأصل منسوب إلى مُهْرة .

وَبِفَعَالِلَ وَشِبْهِهِ انْطِقَا   في جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلاثَةِ ارْتَقَى

المراد بـ« شبه فعالل » نحو : فَعَاعِل ، ومَفَاعِل ، وفَوَاعِل ، كجعفر وجعافر ، ومسجد ومساجد ، وكاهِل وكواهِل ، والمقصود أن فعَالل وشبهه يكون جمعاً لما زاد على ثلاثة أحرف ، وهو الرُّباعي ، وأما الخماسيُّ الأصول فأشار إليه بقوله :

مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى . ومِنْ خُمَاسِي   جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بالقِيَاسِ

يقول : انفِ ، أي : احذف الآخر من كلِّ خماسي مجرَّد ؛ لتصل بذلك إلى بناء « فَعَالِل » كسفرجل وسفارج ، وفَرزدق وفرازد .. وقوله : « من غير ما مضى » قيد لما ذكره في البيت الذي قبله ، أراد به إخراج ما زاد عن الثلاثي ولم يجمع على « فعالِل » وشبهه .

والرَّابعُ الشَّبِيهُ بالمَزِيدِ قَدْ   يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ العَدَدْ

الشبيه بالمزيد ، مثل : خَدَرْنق (العنكبوت) قد تحذف النون ؛ لأنها شبيهة بالزائد ، فيقال : خَدارِق ، والأحسن عدم حذف الرابع ، وجمعها كجمع سفرجل ، فتقول : خَدَارِن .

ومعنى « دون ما به تم العدد » ، أي : دون الآخِر من الحروف ، وهو – هنا – القاف .

وزَائِدَ العَادِي الرُّبَاعِي احْذِفْهُ، مَا لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللّذْ خَتَمَا

يقول : احذف الزائد من الاسم الذي عدا ، أي : جاوز الاسم الرباعي، والذي جاوزه هو الخماسي ، كسَفَرجل وسَفَارِج وجحمرش وجحامر .

والجحمرش : العجوز ، قال بعضهم :

وللعجوز قد أتى جحْمَرشُ وهي التي من كِبَرٍ ترتعش

وذلك الحكمُ مشروط بأن لا يكون قبل آخره حرفُ لين ، كعصفور وعصافير ، وقنديل وقناديل ، وقرطاس وقراطيس .

وأصل الكلام : ما لم يكُ الزائدُ حرفَ لين بعد الحرف الخاتم للكلمة وهو الآخر .

وَالسِّينَ وَالتَّا مِنْ كَـ«مُسْتَدْعٍ» أَزِلْ إذْ بِبِنَا الجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلّ
وَالمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُه إنْ سَبَقَا

كلمةُ « مستدع » وما شابهها تحذف السين والتاء منها عند الجمع ، لأن بقاءهما مخل ببناء الجمع ويخرجُ به عن الذوق ، فنقول في جمعه : مَدَاعٍ ولا نقول : سداعٍ ولا تَدَاعٍ ، وأجازه المبرّد .

وكذلك : « ألنْدَد و يلندَد) جمعُهما : ألادّ ، ويلادّ ، فتبقى الهمز ، وتبقى الياء ، كما أبقيت الميم في السابق ، ولهذا قال : « والميمُ أولى . . » .

وَالْيَاءَ لاَ الْوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا كَـ«حَيْزَبُونٍ» فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

الحيزبون : المرأة العجوزُ .

يقول : احذف الياء لا الواو إن جمعت ما حصل فيه زيادتان كحيزبُون ، تقول في جمعه : حزابين .

وَخَيَّرُوا فِي زَائِدَيْ سَرَنْدَى وَكُلِّ مَا ضَاهَاهُ كَـ«الْعَلَنْدَى»

الحرفان الزائدان في «سرندى وعلندى» هما : النونُ والألف ، أنت مخيَّرٌ بين حذف النون أو الألف ، تقول : سَرانِد ، وسَرادِي ، وعَلانِد وعَلادِي .

والسَّرندى : السَّريع في أموره ، والعَلندى : الغليظ من كل شيء ، أو البعيرُ الضخم .

التصغير

فُعَيْلاً اجْعَلِ الثُّلاَثِيَّ ، إِذَا صَغَّرْتَهُ ، نَحْوُ «قُذَيٌّ» فِي «قَذَى»

التصغير أسلوبٌ عربيٌّ ذكيٌّ يكون على وزن (فُعَيل) أو (فُعَيعل) أو (فُعيعيل) وأكثر ما يكون للتحقير .

فما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف صُغّر على (فُعيل) كرَجُل ورجيل ، وقذا وقُذَيٌّ ، وقلب وقُليب ، بضم الأول وفتح الثاني ، بعدهما ياء .

فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِيلٍ لِمَا فَاقَ كَجَعْلِ دِرْهَمٍ دُرَيْهِمَا

يصغر الرباعي على وزن (فُعَيعِل) كدرهم ودُريهم ، وعالم وعُويلم ، ومُحسن ومُحَيسن .

ويصغّرُ الخماسيُّ على (فُعَيعِيل) ، كعصفور ، وعُصيفير ، ونحوه : مفتاح ومُفَيتيح .

وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الجَمْعِ وُصِلْ بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

الطريقة التي توصلنا بها إلى جمع التكسير في (فُعيعل و فُعيعيل) هي الطريقةُ التي يُتوصَّل بها إلى التصغير ، فتقول في سفرجل : سُفيرج ،

وفي منكسر : مُكَيسيرَ ، وحَيزَبون : حُزيبين .

وَجَـائِزٌ تَعْـوِيضُ يَا قَـبْلَ الطَّرَفْ   إنْ كَانْ بَعْضُ الاِسْمِ فِـيهِمَا انْحَذَفْ

يقول : جائز أن تعوّض مكان المحذوف ياء قبل طرف الكلمة ، وهو الحرف الأخير ، فتقول : مُكيسير في منكسر ، وسفيريج في سفرجل .

وَحَـائِدٌ عَنِ الْقِـيَـاس كُلُّ مَـا   خَـالَفَ فِي الْبَـابَيْنِ حُكْمًـا رُسِـمَـا

كلُّ ما خالف الأمثلة المذكورة بقواعدها في بابي « جمع التكسير » و « التصغير » فهو خارجٌ عن القياس كجمعهم : أمْكناً على : أماكن ، وباطلاً على : أباطيل ، وكتصغيرهم : مغرباً على : مُغيربَان .

لِتِلْوِ يَا التَّـصْغِـيرِ - مِنْ قَـبْلِ عَلَمْ   تَأنِيثٍ اوْ مَـدَّتِهِ- الْفَـتْحُ انْحَـتَمْ

اعلم أن ما بعد ياء التصغير مكسورٌ ، يستثنى من ذلك مسائل منها : الاسمُ المؤنثُ المختوم بعلامة التأنيث (التاء ، أو الألف المقصورة ، أو الممدودة) كنخلة ونخيلة ، وسلمى وسُليمى ، وعفراء وعُفيراء .

ومعنى « علم تأنيث » : علامة تأنيث .

وأصل الكلام : الفتح انحتَم للحرف الذي يتلو ياءَ التصغير الواقع قبل علامة التأنيث .

كَـذَاكَ مَـا مَـدَّةَ أَفْـعَـالٍ سَبَقْ   أَوْ مَـدَّ سَكْرَانَ وَمَـا بِهِ الْتَـحَقْ

كذلك من المسائل المستثناة من الكسر : ما سبق حرف المد في تصغير

ما كان على وزن أفعال ، كأبطال ، وأمثال ، تقول في تصغيرها : أُبيْطال ، وأميثال ، وكذلك ما كان مثل : سكران وعطشان وفرحان ، تقول : سُكيران ، وعطيشان ، وفريحان .

وأَلِفُ التَّأنِيثِ حَيْثُ مُدَّا ... وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

كَذَا المَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ ... وعَجُزُ المُضَافِ والمُرَكَّبِ

وهكَذَا زِيَادَتَا فَعْلانَا ... مِنْ بَعْدِ أرْبَعٍ كَزَعْفَرَانَا

ألفُ التأنيث الممدودة ، وكذلك تاءُ التأنيث ، وكذلك الياءُ التي زِيدت للنسب ، وكذلك عجزُ المضاف وعجزُ الاسم المركب تركيباً مزجياً ، وكذلك الاسمُ المختومُ بألف ونون زائدتين بعد أربعة أحرف . هذه الأشياء كلها تعتبر في حكم الانفصال عند التصغير ، فتعامل الاسم الذي اقترنت به كأنها غير مقترنة به ، فإذا صغرت حَمْراء ، قلت : « حُميراء » وعاملته معاملة حُمير ، وكذلك المركب كبَعْلَبَكّ ، تقول فيه : بُعَيلَبك ، كأنّك صغرت جزءه الأوّل ، وهكذا الباقي .

وقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى ... تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلا

هذا البيت في حكم المسائل السابقة في معاملة المثنى والجمع السالم مع الزيادة التي تلحق به ، فتقول : مسيلمون ، ومحيسنان ، وطويلبان ، كما تصغر مُسلماً ومحسناً وطالباً .

وَأَلِفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَا

ألف التأنيث المقصورة إذا كانت خامسة فما فوق حذفت ، فإذا صغرت لغَّيزى ، قلت : لُغَيغيز .

وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيِّرِ بَيْنَ الحُبَيْرَى - فَادْرِ - وَالحُبَيِّرِ

الحُبارى : طائر ، للذكر والأنثى ، والواحد والجمع ، يصغر على وجهين : حُبيرَى ، وحُبَيِّر .

وارْدُدْ لأصْلٍ ثَانِيًا لَيْنًا قُلِبْ فَقِيمَةً صَيِّرْ قُوَيْمَةً تُصِبْ

التصغير يرد الأشياء إلى أصلها .

ومعنى البيت : إذا كان الحرفُ الثاني من الكلمة حرفَ لين رد إلى أصله ، فتقول في قيمة : قُويمة ، وفي باب : بويب ، وفي موقن : مُييقن .

وَشَذَّ فِي عِيدٍ عُيَيْدٌ ، وَحُتِمْ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

القياس في تصغير « عيد » : عُويد ، غير أنه خرج عن القاعدة وصغِّر على « عُييد » ، ثم قال : وحُتِمَ للجمع ما وجب للتصغير من رد الكلمة إلى أصلها عند جمعها ، ولهذا نقول : أشياخ في شيخ ؛ لأنه يصغر على شُييخ .

وَالألفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَاوًا ، كَذَا مَا الأصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

الاسم الذي يكون الحرف الثاني منه ألفاً زائدة تقلب واواً سواء كانت

معلومة الزيادة كطالب ، أو مجهولة كعاج ، فنقول : طويلب ، وعُوَيج .
والبيت تضمن المجهولة وغير المجهولة .

وَكَمِّلِ الْمَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا ... لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا كَمَا

المنقوص – هنا – : هو ما حذف منه شيء : كيدٍ ، وأخٍ ، ودمٍ ، وعِدَة وسَنَة ، تصغرها على : يُدَيَّة ، وأخيّ ، ودُميّ ، ووعيدَةٍ ، وسُنيهةٍ .

وأصل الكلام : كمّل الاسم الذي نقص منه شيء برد ما حذف منه ، ما دام أنه لم يحو حرفاً ثالثاً إلا إذا كان الثالث تاء .

ومعنى قوله : « كما » أي : مثل « ما » إذا سَمَّيت به شيئاً ، تقول في تصغيره : مُويّ ، وكذلك : لو ، ولم ، وغيرها من الحروف إذا سميت بها ، تقول : لُويّ ، ولُميّ .. وهكذا .

وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى ... بِالأَصْلِ كَالْعُطَيْفِ يَعْنِي الْمِعْطَفَا

في النحو : تصغيرٌ يسمى تصغير الترخيم ، وهو الاعتبار بأصول الكلمة عند تصغيرها فقط ، فتقول في تصغير المعطف : العُطيف .

ومن ذلك : تصغير إبراهيم وإسماعيل على : بُريهم ، وسُميعل ، بحذف الزوائد ، كذا قال سيبويه . وغيُره يصغرهما على : أُبيره ، وأُسيمِع ؛ على أن الهمزة أصلية ، ومنهم من يصغرهما على : بُريه وسُميع .

وَاخْتِمْ بِتَا التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ عَارٍ ثُلاثِيٍّ ، كَسِنّ

مَــا لَمْ يَكُنْ بِالتَّــا يُرَى ذَا لَبْسِ كَــشَــجَــرٍ وبَقَــرٍ وخَــمْسِ

إذا كان اللفظ ثلاثياً مؤنثاً خالياً من علامة التأنيث قرنته بالتاء عند تصغيره ، ككتف ، وسن ، ونار ، تصغرها على : كُتيفة ، وسُنينة ، ونُويرة . هذا إذا أمن اللبسُ ، فإن لم يؤمن كشجر ، وبقر ، وخمس لم تلحقه التاء ، تقول في تصغيرها : شُجير ، وبُقير ، وخميس . ولو ألحقت بها التاء لا التبس ذلك بتصغير المفرد منها ، وهو شجرة وبقرة ، وكذلك عدد المؤنث خمس إذا صغرته على خميسة التبس بعدد المذكر خمسة .

وَشَــذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ .. ونَدَرْ لَحَاقُ تَا فِيمَا ثُلاَثِيًّا كَثَرْ

شذ تركُ التاء مع أمن اللبس عند التصغير كحرب ، ونعل ، ودرع ، صغرت على : حُريب ، ونُعيل ، ودُريع .

ثم قال : وندر لحاق التاء في الاسم الذي كَثَر ثلاثياً ، فسمع تصغير : أمامَ ، وقدّام ، على : أُميمة ، وقُديديمة ، ومعنى « كَثَر » بفتح الثاء : غلب على غيره .

وَصَــغَّــرُوا شُــذُوذًا : « الَّذِى ، الَّتِى وَذَا » مَعَ الفُــرُوعِ مِنْهَــا « تَا ، وتِى »

التصغير في الأصل للأسماء المتمنكة ، أي : المعربة ، وشذ تصغير بعض المبنيات ، كتصغير : « الذي » ، و« التي » ، و« ذا » مع فروعها ، ومن ذلك : « تا و تي » اسم إشارة ، فقيل : اللّذيا ، واللّتيا ، فقيل : ذَيّا ، وتَيّا .

وفي إطلاقه ، وبعض ما قاله نظر .

وقد أمسك الشراح بابن مالك في بيته هذا ، وأوسعوه نقداً ، وهو من عثراته القليلة .. يرحمه الله .

النسب

يَاءً كَيَا الكُرْسيِّ زَادُوا للنَّسَبْ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

النسب : هو إلحاق ياء بالاسم تشبه الياء التي في « كُرسِيّ » ، ووجب كسر ما قبلها ، كحربيّ ، ومكيّ ، وسلفيٌّ ، وحَنيفيّ .

وَمِثْلَهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ ، وَتَا تَأنِيثٍ اوْ مَدَّتَهُ ، لاَ تُثْبِتَا

احذف من الاسم المنسوب ما ختم بحرف مثل ياء النسبة ، كياء كرسيّ ، إذا نسبت إليها حذفتَ الياء وأقمتَ مُقامها ياء النسبة ، وكذلك : ما ختم بتاء التأنيث كمكة والقاهرة ، تقول : مكيّ وقاهريّ ، وكذلك ما ختم بألف وهو على قسمين :

١ – أن يكون زائدا على أربعة أحرف فهذه تحذف كحثّيْثى ، تقول فيها : حِثيِّثِيّ .

٢ – أن تكون رابعة ، وهذه أشار إليها بقوله :

وَإنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ فَقَلْبُهَا وَاواً وَحَذْفُهَا حَسَنْ

يقول : إن كانت ألف التأنيث المقصورة تربع اسماً مسكَّنَ الحرف الثاني فإنها تقلب واواً ، فتقول في « كُبرى » : كُبرِوي ، وفيها وجه آخر

حسنٌ وهو حذفها ، فتقول : كُبريّ وحُبليّ .

لِشِبْهِهَا المُلْحِقِ ، وَالأَصْلِيُّ - مَا لَهَا ، وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

ألف الإلحاق ، والألف المنقلبة عن أصل ، تعامل معاملة ألف التأنيث المقصورة المذكورة في البيت الذي قبله من جواز الوجهين :

القلب ، والحذف ، فتقول في ألف الإلحاق : إذا نسبت إلى « عَلْقَى » عَلْقوي وعَلْقِي ، وتقول في المنقلبة عن أصل : ملهوي وملهيّ ، إذا نسبت إلى « ملْهَى » إلا أنه يختار القلب ويفضل على الحذف فيه .

ونثر البيت هكذا : ما كان لها ، أي : لألف التأنيث المقصورة هو أيضاً لشبهها الملحق وللألف المنقلبة عن أصل .. وللألف المنقلبة عن أصل يُختار القلب .

وَالأَلِفَ الجَائِزَ أَرْبَعًا أَزِلْ كَذَاكَ يَا المَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ

يقول : أزل الألف الذي يتجاوز ، أي : يزيد على الحرف الرابع في الكلمة عند النسب كحَبَرْكَى (نوع من القُراد ، والرجل الطويل الظهرِ القصيرُ الرِّجلين) نقول فيه : حَبَرْكِيّ .

كذلك ياء المنقوص إذا كان خامساً يحذف ، تقول : معتديّ ، ومُعتليّ .

وَالْحَــذْفُ فِي الْيَــا رَابِعًــا أَحَقُّ مِنْ   قَلْبٍ ، وَحَـــــتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنّ

ياء المنقوص تحذف في النسبة إذا كانت خامسة ، كما تقدم في البيت السابق ، وإذا كانت ثالثةً تقلب حتماً ، فتقول في : شجٍ وعمٍ : شَجَوي وعَمَوي .

وإن كانت رابعة ففيها الحذف والقلب ، والحذف أحق وأرجح ، تقول في مجرى : مَجْرِيّ ومَجْرَويّ ، وفي ملهى : مَلْهيّ ومَلْهَوِي .

وَأَوْلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَــاحًــا ، وَفَــعِلْ   وَفُــعِلٌ عَــيْنَهُــمَــا افْــتَحْ وَفِــعِلْ

تضمن البيت مسألتين :

الأولى : يجب أن تُولِيَ الاسمَ المنقوصَ الذي ألفه منقلبةٌ انفتاحاً لما قبلها كما تقدم في الأمثلة .

الثانية : إذا نسبت إلى الثلاثي المكسور العين فتحتَ العين سواء أكان أول الثلاثي مفتوحاً أم مكسوراً أم مضموماً ، تقول : قرار مَلَكيّ ، بفتح اللام ، وابن عبد البرّ النَّمَري ، بفتح الميم ، وأبو الأسود الدُّؤلي ، بفتح الهمزة ، وكذلك : إبل ، تقول في النسبة إليها : إبَليّ .

وَقِـيلَ فـى المَرمِىِّ مَـرمَـوِىٌّ   وَاخْتِيرَ فى اسْتِعْمَالِهِمْ مَرمِىُّ

في النسبة إلى « مرمى » وجهان : ١ – مَرْمِيّ . ٢ – مَرْمويّ .

وَنَحْـوُ حَىٍّ فَـتْحُ ثَانِيـهِ يَجِبْ   وَارْدُدْهُ وَاوًا إنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

كلمة « حي » وما شابهها مما كان مكوناً من حرف واحد بعده ياء مشددة تُقلب ياؤه الثانية واواً مطلقاً ، وأما الأولى فتفتح وتردّ إلى أصلها إن كان ياءً فياء ، كحيويّ ، وإن كان واواً فواو ، كالنسبة إلى « طيّ » : طوَوِي.

وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ   وَمِثْلُ ذَا فى جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

إذا سميت رجلاً بـ« محمدان أو محمدون » وأردت النسبة إليه حذفت علامة التثنية وقلت : محمديّ ، وكذلك جمع التصحيح .

وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفْ   وَشَذَّ طَائِىٌّ مَقُولاً بِالألِفْ

لفظ « طيّب وسيّد وميّت » وما ماثلها يُحذف ثالثها وهو الياء المتحركة منه ، عند النسبة ، فتقول : « طَيْبِيّ ، وسَيْدِيّ ، ومَيْتِيّ » ، وأما كلمة « طيّئ » فقد شذت ، فنسبوا إليها « طائي » فقلبوا الياء الأولى وجعلوها ألفاً وحذفوا الثانية ، وكان القياس أن يقال : « طَيْئِيّ » .

وَفَعَلِىٌّ فى فَعِيلَةَ الْتُزِمْ   وَفُعَلِىٌّ فى فُعَيْلَةٍ حُتِمْ

النسبة إلى ما كان على وزن (فَعيلة) كبَجِيْلة ، وقبيلة ، وصحيفة ، وعقيدة ، وحنيفة ، بحذف الياء ، نقول : هذا قَبَلِي ، وهو صَحَفي ، ورأيٌ

عقدي ، ومذهبٌ حنفي ، وجرير البجلي .

هذا هو المشهور .. ولكن المتتبع لكلام العرب يجزم أنه ليس بقياس مطّرد لثبوت الياء في كثير من الشواهد ، أوصلها بعضهم إلى أكثر من مئة شاهد [١] .

والنسبة إلى (فُعيلة) كقريظة وجُهينة : قُرظيّ وجُهنيّ .

وأَلْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا مِنَ الْمِثَالَيْنِ بِمَا التَّا أُولِيَا

ألحق النحويون ما كان عارياً من التاء وهو معتل اللام بما كان مختوماً بالتاء من المثالين السابقين ، فقالوا في عدي وقصيّ : عدوي وقُصَوي .

وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَهْ وَهكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَهْ

الألفاظ التي تأتي على زنة (فَعِيْلَة) إذا كانت معتلة كالطويلة أو كانت اللام مثل العين ، كالسريرة والجليلة كانت النسبة إليها بإثبات الياء ، فتقول : طَوِيليّ ، وسَرِيريّ ، وجَلِيليّ .

وَهَمْزُ ذِى مَدٍّ يُنَالُ فِى النَّسَبْ مَا كَانَ فِى تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

يُعطى الهمز الممدود في النسب ما يعطى في التثنية ؛ فإن كانت للتانيث قلبت واواً ، كصحراوي ، وإن كانت أصليّة بقيت كقُرّائي ، وإن كانت للإلحاق أو بدلاً من أصل جاز فيها الوجهان ، كعلباء ، وكساء .

---

(١) نبه عليه عباس حسن ، في « النحو الوافي » : ٤ / ٧٢٩ .

وَانْسُبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرِ مَا رُكِّبَ مَزْجًا ، ولِثَانٍ تَمَّمَا
إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بابْنٍ أَوَ ابْ أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

المركب ثلاثة أنواع : المركب الإسنادي ، والمركب المزجي ، وهذان ينسب للجزء الأول منهما ، فنقول في تأبط شراً : تأبطيّ ، وفي حضرموت : حضرمي .

وينسب للجزء الثاني إذا كان إضافياً مبدوءاً بابن أو أب أو أم ، نحو : زبيري في « ابن الزبير » وبكريّ في « أبي بكر » أو كان الأول معرّفاً بإضافته للثاني كغلام زيد ، النسبة إليه : زيديّ .

فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ كـ« عَبْدِ الأَشْهَلِ »

فيما سوى ما تقدم في المركب الإضافي ينسب فيه للجزء الأول منه ، كعبد الله يقال فيه : عبدي ، وامرئ القيس : امرئي ، فإن خيف اللبس نسب إلى الثاني ، كعبد الأشهل ، وعبد شمس ، وعبد الدار ، يقال : أشهليّ ، وشمسيّ ، وداريّ .

وَاجْبُرْ بِرَدِّ اللامِ مَا مِنْهُ حُذِفْ جَوَازًا انْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ
فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ ، أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ

يقول : اجبر ما حذف منه اللام بردّ اللام جوازاً إن لم يكن ردّها مألوفاً مستحقاً ، فنقول في « يدٍ » يَدَويّ ويدِيّ ، بجواز الوجهين ؛ لأن اللام لم

يُعهد ردُّها ، لا في الجمع ولا في التثنية ، بخلاف «أب وأخ» ونحوهما ، فإن اللام ترد في التثنية ، فيقال : أبوان وأخوان ، ولهذا لا يجوز فيه عند النسب إلا الرد ، فيقال : أَبويّ وأخويّ .

إذاً ، فحق مثل المجبور من هذا النوع التوفية برد اللام وجوباً واستحقاقاً .

وَبِأَخٍ أُخْتاً ، وَبِابْنٍ بِنْتَا أَلْحِقْ ، وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

يُلحق لفظ «أخت» في النسب بـ«أخ» فيقال : أخوي ، برد اللام ، وحذف التاء ، وكذلك «بنت» تلحق بـ«ابن» فيقال في النسبة إليها : بنوي .

وأَبى يُونس حذفَ التاء منهما ، فيقال على رأيه : بنتيّ ، وأختيّ . ويونس هو ابن حبيب شيخ سيبويه ، أكثر عنه النقل في كتابه ، أعجمي الأصل ، واسع المحفوظ ، من كلامه : «ليس لِعَيِيٍّ مروءة ، ولا لمنقوص البيان بهاء» .

وَضَاعِفِ الثَّانِى مِنْ ثُنَائِى ثَانِيهِ ذُو لِينٍ كَـ«لاَ وَلاَئِى»

إذا نسبت إلى «لو» أوْ «لا» ونحوها ضاعفت الحرف الثاني فقلت : لوّيّ، ولاويّ ، ولك أن تقول : لائي ، كأن الهمزة كانت مزيدة في الأصل .

وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَةٍ مَا الْفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

لفظ «شية» وما شاكله حذف فاؤه وعوض عنها التاء ؛ لأن الأصل

فيه : وِشْيَة ، والنسبة إليه : « وِشَوى » بردّ المحذوف وفتح العين ، فإن كان اللفظ كذلك إلا أنه صحيح اللام كـ « عِدَة » فلا يرد المحذوف ، وإنما ينسب إليه هكذا : « عديّ » .

وَالْوَاحِدَ اذْكُرْ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ إنْ لم يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ

تضمن البيت قاعدة مشهورة ، وهي :

ينسب إلى مفرد الجمع لا إلى الجمع ، ما لم يكن الجمع في وضعه مشابهاً للمفرد . فنقول في النسبة إلى « قبائل وفرائض وعقائد » : قَبَليّ ، وفَرَضي ، وعَقَديّ .

ومثال ما شابهَ المفرد : رهْط وأنصار ، ينسب إليهما : رهْطيّ ، وأنصاريّ .

وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ فِى نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَقُبِلْ

في النسبة إلى الحِرَف ونحوها يستغنى عن الياء ، ويكتفى بالأوزان الثلاثة المذكورة ، فيقال : طاعمٌ ، وتامرٌ ، لبائع الطعام والتَّمر ، ويقال : حدّاد ، ونجار ، وعطّار ، لمن كانت حرفتة الحدادة والنجارة والعطارة .

ويقال : لَبِن ونَهِر ؛ لبائع اللبن ، والعامل بالنهار .

ومن شواهد سيبويه :

لستُ بليليٍّ ولكني نَهِرْ ....

وَغَـيْـرُ مَـا أَسْلَفْـتُـهُ مُـقَـرَّرَا   عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْـتُـصِـرَا

ما ورد مخالفاً للقواعد المقررة فيما سلف يقتصر فيه على النقل ، ولا يقاس عليه ، كقولهم في النسبة إلى « صنعاء » صنعاني ، و« الدّهر » : دُهري ، و« بُوتَة » (بلدة) : بُوتقي ، و« أميَّة » : أَمَوي ، و « حروراء » : حَرُورِيّ .

الوقف

هذا الباب يقدِّم لَك فُنوناً من التصرف في الكلمة عند الوقف عليها .

تَنْوِينًا اثْرَ فَتْحٍ اجْعَلْ أَلِفَا ... وَقْفًا ، وَتِلْوَ غَيْرِ فَتْحٍ احْذِفَا

والأصل في الوقف أن يكون بالسكون ، سواء أكانت الكلمة الموقوفُ عليها منونة أم غير منونة . ومن القواعد المشهورة : الوقف على السكون والابتداء بالحركة . وقلت في زبدة الألفية :

لا تبتدئْ بساكنٍ ولا تقِفْ ... إلا بهِ ، قاعِدةٌ لا تختلف

والكلمة إذا كانت منونة وقفتَ عليها بحذف التنوين وسكَّنت الكلمة تقول : مسلمٌ ، وكتابته في النطق : مُسْلِمُنْ ، فتحذف النون وتسكن الميم إلا إذا كان الموقوف عليه منوناً مع الألف فحينئذ تبدل التنوين ألفاً ، فتقول: « تنوينا ، وألفا ، ووقفا » .

وَاحْذِفْ لِوَقْفٍ فِي سِوَى اضْطِرَارِ ... صِلَةَ غَيْرِ الفَتْحِ فِي الإِضْمَارِ

هذا البيت في « هاء الضمير » ، إذا كانت في الكلمة وقفتَ عليها بحذف صلتها إلا إذا كانت مفتوحة ، تقول : هذهْ ، وكلَّمتُهْ ، وتقول في المفتوحة : كلَّمتهُا .

ويجوز في الشعر إثبات صلة الضمير ، في الضم والكسر .

وأشْـبَـهَتْ «إذًا» مُنَوَّنًا نُصِبْ فـأَلِفًا فِي الْوَقْفِ نُونُهَا قُلِبْ

أشبهت كلمة «إذاً» التي تقدم ذكرُها في «نواصب المضارع» لفظاً منوناً منصوباً فقلب تنوينُها ألفاً عند الوقف .

وَحَذْفُ يَا المَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ - مَا لَمْ يُنْصَبَ - اولَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا

المنقوصُ إما أن يكون منّوناً أو لا ، والمنّون إما أن يكون منصوباً أو لا . فإن كان منوناً مجروراً أو مرفوعاً فحذف يائه أولى ، تقول : جاءني قاضٍ في عام ماضٍ ، ويجوز أن تقول : قاضي ، وماضي ، وصح بمثله القراءة .

وأما إذا كان منصوباً فليس لك إلا الإثباتُ ، تقول : رأيت قاضياً راضياً .

وغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بالْعَكْسِ، وفِي نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي

إذا لم يكن المنقوص منوناً عاملته بعكس الأول ، فيكون إثبات الياء أولى من الحذف ، تقول : سال الوادي ، وكنت في النادي ، ويجوز الحذف .

ومعنى الشطر الثاني من البيت : أنه اتُّبع لزوم رد الياء فيما كان ، نحو : «مُرٍ» اسم فاعل من «أرى» فتقول حال الوقف عليه : جاء مُرِي ، ومررت بمُرِي .

وَغَـيْـرَهَا التَّـأنِيثِ مِنْ مُـحَـرَّكِ سَكِّنْهُ ، أَوْقِفْ رَائِمَ التَّـحَـرُّكِ
أَوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ ، أَوْ قِفْ مُضْعِفَا مَـا لَيْسَ هَمْـزاً أَو عَلِيـلاً ، إنْ قَـفَـا
مُـحَـرَّكًـا ، وَحَـرَكَـاتِ انْقُـلاَ لِسَـاكِنٍ تَحْـرِيكُهُ لَن يُحْظَلاَ

هذه الأبيات الثلاثة في أنواع الوقف وكيفيته ؛ لأنه إما أن يكون بالسكون الخالص ، أو الرَّوم ، وهو الإتيان ببعض الحركة ، أو الإشمام ؛ وهو الإشارة بالشفتين إلى الضم ، أو يكون بالتَضعيف ، أو النقل .

فذكر في البيت الأول : السكون والرَّوم على كل كلمة محركة غير ما ختم بتاء التأنيث .

ولفظ « غيرَ » منصوب بـ « سَكِّنْه » وهو مضاف ، و« هاء » مضاف إليه ، وحذفت همزتها للوزن .

وذكر في البيت الثاني : الإشارة بالشفتين إلى الضم في المضموم والمرفوع .

ثم بين نوعاً آخر من أنواع الوقف ، وهو الوقف بالتضعيف بشروط ثلاثة :

١ ـ أن لا يكون همزاً .

٢ ـ أن لا يكون حرفَ علة .

٣ ـ أن يكون بعد متحرك ، ولهذا قال :

«إن قفا (أي : تَبِع) محرَّكاً» فنقول في «قلم» : هذا قلَمّ . وفي «سفرجل» : سفرجَلّ . وهكذا .

ولا يجوز أن يوقف بالتضعيف فيما كان مختوماً بتاء التأنيث ، كما يفهم مما تقدم .

وأما الوقف بنقل الحركة إلى الساكن قبلها فهو ما أشار إليه بقوله : «وحركات انقلا ..» . وشرط له شرطين :

١ - أن يكون قبله حرفٌ ساكن .

٢ - أن يكون ذلك الساكن قابلاً للحركة ، ومن ذلك قراءة بعضهم : ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِالصَّبِر﴾ بنقل حركة الراء إلى الباء .

ونَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى المَهْمُوزِ لاَ يَرَاهُ بَصْرِيٌّ ، وَكُوفٍ نَقَلاَ

البصريون لا يرون نقل المفتوح ، فلا يجوز - عندهم - استلمتُ النقَدْ إلا إذا كان مهموزاً ، نحو : ﴿يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾ وأجاز الكوفيون جميع ذلك .

وَالنَّقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيرٌ مُمْتَنِعْ وَذَاكَ فِي المَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ

النقلُ ممتنع إذا أدّى إلى ما لا نظير له في لغة العرب إلا إذا كان الذي فيه نقل مهموزاً فلا يمتنع النقل ، مثال ما خلا من الهمزة «بقُفْلٍ» فلو نقلت حركة اللام إلى الساكن قبلها وهو الفاء لأصبح اللفظ على وزن «فُعِل» وهذا من الثلاثي الذي استثقلته العرب ، ولا يكاد يوجد في كلامها .

ومثال المهموز : «بُطْءٍ» يجوز أن تقول : «بُطِ» .

فِي الْوَقْفِ تَا تأنيثِ الاسْمِ هَا جُعِلْ ... إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وُصِلْ

وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ ، وَمَا ... ضَاهَى ، وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى

هذان البيتان في الوقف على «تاء التأنيث» وفيه تفصيل على النحو الآتي :

يوقف عليها بالهاء إن لم تكن متَّصلةً بساكن صحيح ، فإن كانت متصلة بساكن صحيح ، كبِنْت ، وأخت ، لزم الوقوف عليها بالتاء ،وقلّ أن يوقفَ عليها بالهاء في جمع المؤنث السالم كمسلمات وما أشبهه ، كعَرفات، وغير هذين كالمفرد وجمع التكسير بالعكس فيترجح ويكثر الوقف بالهاء ، تقول : فاطمة ، والإخوة .

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلّ ... بِحَذْفِ آخِرٍ ، كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ ... كَيَعِ مَجْزُومًا ؛ فَرَاعِ مَا رَعَوْا

هذا البيتان في الوقف بهاء السكت : يقول : قف بهاء السكت على الفعل الذي آخره حرفُ علة حُذف للجزم أو للبناء ، نحو : أعطِ من سأل ، ولم يُعْطَ من بخل ، تقول عند الوقف : أعطِهْ ، ولم يُعطَهْ ، وهذه الهاء هاءُ السكت لا هاء الضمير ، ومنه قوله تعالى : ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾ . والوقوف بهاء السكت على مثل هذا ليس بلازم ، إنما يكون لازماً في ما بقي منه حرف

أوحرفان ، نحو : « عِهْ » أمرٌ من : وعى ، و« وقِهْ » من : وقى ، وكذلك المضارع نحو : لم يقِهْ ، ولم يَعِهْ .

وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ ألِفُهَا ، وَأَوْلِهَا الْهَا إنْ تَقِفْ

وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَضَا باسْمٍ ، كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءَ مَ اقْتَضَى

هذان البيتان في كيفية الوقف على « ما » الاستفهامية المجرورة . إذا قلت : علاما فعلتَ كذا؟ فاحذف ألف « ما » إن شئت ، وأتبعها هاء السكت .. إذا وقفت عليها فقل : علامَهْ؟ .

وليس الحذف حتماً إذا كان مجروراً بحرف جر ، فإن كان مجروراً بالإضافة نحو : اقتضاء مَ اقتضى؟ فالحذف حتم .

وَوَصْلَ ذِي الْهَاءِ أَجِزْ بِكُلِّ مَا حُرِّكَ تَحْرِيكَ بِنَاءٍ لَزِمَا

وَوَصْلُهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ بِنَا أُدِيمَ شَذَّ ، فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا

المُدام في البيت الثاني معناه : ما أديم بناؤه .

يقول : أجز وصل هذه الهاء (هاء السكت) إذا وقفت على كل ما حرّك تحريك بناءٍ لازم ولم يشبه المُعْرَب مثل : « هي » ، و« هو » وكذلك ياءُ المتكلم ، قال تعالى : ﴿ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ ﴾ وشذ الوقف بهاء السكت على الكلمة التي عرض لها البناء : كقَبلُ ، وبعدُ ، وعَلُ ، وأما المُدامُ البناء – أي: ما أُديم بناؤه – : فإنه استحسن الوقف عليه بالهاء ، كما تقدم .

وَرُبَّمَـــا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْـلِ مَـــا لِلْوَقْفِ نَثْــراً ، وَفَــشَـــا مُنْتَظِـمَـــا

ربما عُومل اللفظ في الوصل معاملة الوقف ، فيوصل بالسكون ، أو بإثبات هاء السكت ، ومنه قراءة نافع ﴿ وَمَحْيَايْ وَمَمَاتِي ﴾ بإسكان الياء في الوصل ، وكذلك قراءة الجمهور : ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ ﴾ بإثبات الهاء في الوصل .

وفي قوله : « ربما » إفادة أنه قليل في النثر . وأما في النظم فهو فاش وكثير .

الإمالة

الألِفَ المُبْدَلَ مِنْ «يا» فِي طَرَفْ أَمِلْ ، كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَا خَلَفْ
دُونَ مَزِيدٍ ، أَوْ شُذُوذٍ ، وَلِمَا تَلِيهِ هَا التَّأنِيثِ مَا الْهَا عَدِمَا

الإمالة : نغمة محبوبة ، وليس في القراء من لم يُمل غير ابن كثير ؛ لأنها ليست لغة المكّيّين ، وكثير من أهل الشام ، وصعيد مصر ، وجنوب الجزيرة يلهجون بها حتى اليوم ، وتكون في الحرف وتكون في الحركة ، فأما الحرف : فهو الألف وأما الحركة : فهي الفتحة ، فبدأ بالألف فقال : أمِلِ الألفَ المبدل من الياء إذا كان في آخر الكلمة ، نحو : يغشى ، تجلى ، أعطى .

كذلك يمال الألف في الكلمات التي تخلف الياء فيها الألفَ في بعض التصاريف ، بشرط أن لا تكون الياء زائدة ولا شاذة ، كملهى ، وحُبلى ، وغزا ، فإنك تقول : ملهيان ، وحُبليان ، وغُزي ، في بنائه للمفعول .

ثم قال : « ولما تليه .. إلخ » أي : احكم للفظ الذي تليه هاء التأنيث بالحكم الذي حكمت به لما خلا منها ، فما توافرت فيه شروط الإمالة فأمِلْهُ ، وما لا ، فلا ، نحو : فتاة ، ومرماة .

وَهكَذا بَدَلُ عَـيْنِ الْفِـعْلِ إنْ   يؤُلْ إلَى فِلْتُ، كَـمَـاضِي خَفْ وَدِنْ

الألف تمالُ أيضاً إذا كانت بدلاً من عين الفعل الذي إذا أسندته إلى التاء آل إلى « فِلْتُ » ، نحو : خِفْتُ ، ودِنتُ ، وجئت ، وشئتُ ، فتميل ألفها .. خاف ، ودان ، وجاء ، وشاء ، والباب كلّه يُميله حمزة في جميع القرآن عدا « زاغت » وإن عامر من رواية ابن ذكوان يميل الفعلين الأخيرين .

كَذاكَ تالِي الْيَاءِ ، وَالْفَصْلُ اغْتُفِرْ   بِحَرْفٍ اوْ مَعْ هَا كَـ« جَيْبَهَا أدِرْ »

كذلك تمالُ الألف التي تتلو الياء كبَيَان وكيّال ، واغتفر الفصل بين الياء والألف في حالين :

١ ـ إذا كان الفاصلُ حرفاً واحداً ، كشَيْبان .

٢ ـ إذا كان الفاصل حرفاً معه هاء ، نحو : أدرْ جيبَها .

كَذاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ ، أوْ يَلِي   تَالِيَ كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِي

كَسْراً ، وَفَصْلُ الْهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدْ   فَـ« دِرْهَمَاكَ » مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ

ذكر في هذين البيتين بعض مواضع الإمالة ، وهي :

١ ـ أن يأتي بعد الكسر ألف ، نحو « مساكين » ، و« جابر » .

٢ ـ أن يلي الألفُ حرفاً جاء بعد كسرة كـ« مِهَاد و جهاد » .

٣ ـ أن تقع الألف بعد حرفين وقعا بعد كسر والأول منهما ساكن ، كـ « شِملال » .

٤ – أن تقع الألف بعد حرفين وقعا بعد كسر ثانيهما هاءٌ ، نحو : « أَنْ يعرِفَها » .

٥ – أن تقع الألف بعد حرفين ، أحدهما هاء ، وقبلهما سكون بعد كسر ، نحو : « دِرْهَماك » .

هذا ما تضمنه البيتان ، ولا بد من نثرهما لتوضيح المعنى . يقول :

كذلك تمالُ الألف التي يليها كسرٌ ،كعالم ، أو يلي الألفُ حرفاً تاليَ كسر ، كجهاد ، أو تالي سكون بعد كسر ، كشِمْلال ، وفصل الهاء لا يعتد به ، نحو « دِرهماك » فمن أماله لم يصَدّ ، ولم يُرَدّ .

وَحَـرْفُ الاِسْـتِـعْـلاَ يَكُفُّ مُظْهَـرَا مِنْ كَـسْـرٍ اوْ يَا ، وَكَـذَا تَكُفُّ رَا

إنْ كَـانَ مَـا يَكُفُّ بَعْـدُ مُـتَّـصِلْ أو بَعْـدَ حَـرفٍ أو بحـرفينِ فُـصِلْ

حروف الاستعلاء هي المجموعة في قولهم : « خُصَّ ضَغْطٍ قظ » فهذه الحروف السبعة ، وكذلك الراء تَمنع الإمالة وتكفُّها إذا كان سببُ الإمالة كسرةً كظالمٍ وطامِع ، أو ياءً كبَيَاضٍ ورِياضٍ ، ومثال الراء : راشد وفِراس .

والبيتُ الثاني بيَّن فيه شُروط الكفِّ (منع الإمالة) :

١ – أن يكون مانع الإمالة بعد الألف ومتصلاً بها ، نحو : فاقع ، وساطع .

٢ – أن يكون بينهما حرف ، نحو : القاسطون .

٣ – أن يكون بينهما حرفان ، نحو : مواثيق .

وهناك مانع رابع ، أشار إليه بقوله :

كــذا إذا قُــدِّم مــا لـم ينكســر أوْ يَسْكُنِ اثْرَ الْكَسْرِ ، كَالمِطْوَاعَ مِـرْ

٤ – أن يتقدم حرف الاستعلاء وهو غير مكسور ولا ساكن بعد كسر، نحو: ظالِم ، وقاصد ، وصَالح . فلا إمالة فيها ، فإن كان حرف الاستعلاء مكسوراً أو ساكناً بعد كسرٍ ضعّف حرف الاستعلاء ، وأمكن من الإمالة ، كالمطْواع ، وخِداع .

وقوله : « مرْ» فعل أمر من : مارَه ، بمعنى أطعَمَه .

وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ ورَا يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا ، كَغَارِمًا لاَ أَجْفُو

هذا البيت كان يسمّيه بعض الطَّلبة : كفُّ الكفِّ . ومعناه : أن حرف الاستعلاء أو الراء إذا كان في الكلمة فإنّ منعَ الإمالة يُمنع بوجود راء مكسورة في الكلمة ، كغارِم ، و« كتاب الأبرارِ» .

وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ

تضمن البيت أمرين :

١ – سببُ الإمالة إذا لم يكُ متصلاً بالكلمة لا يؤثّر ، نحو : لزيد مَال .

٢ – مانع الإمالة قد يؤثر ، ولو كان منفصلاً ، نحو : كتابُ صالح ، فلا يمال ألف « كتِاب » ، لوجود الصاد .

وَقَــدْ أَمَــالُوا لِتَنَاسُبٍ بِلاَ دَاعٍ سِــوَاهُ ، كَـعِـمَـادًا ، وَتَلاَ

التناسب على اختلاف أنواعه غرض من أغراض التحسين والمناغمة بين الألفاظ ، ومن ذلك التناسب في الإمالة ، فإنه يجوز إمالة ما لا تصح إمالته إذا انفرد . نحو : « عمادا » فإن إمالة الألف التي بعد الميم سائغة ، لوقوعها بعد كسر قبل حرف الميم ، والتي بعد الدال لا مسوغ لإمالتها إلا مناسبة الألف التي قبلها . وهكذا : « تلا » من قوله تعالى : ﴿ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلاهَا ﴾ كلمة واوية لا تتحقق فيها شروط الإمالة ، ولكن أخواتها ممالة ، وهي ﴿ ضُحَاهَا ﴾ و ﴿ جَلاَّهَا ﴾ .

وَلا تُمِلْ مَــا لَمْ يَنَلْ تَمَكُّنَا دُونَ سَمَاعٍ غَيْرَ «هَا» وَغَيْرَ «نَا»

يقول : لا تُمل اللفظ الذي لم يتمكن وهو المبني ، إلا إذا كنت معتمداً على سماع ، ويُستَثنى من المبني « ها » و « نا » فإنهما يمالان قياساً ، فتضمن البيت ثلاثة أشياء :

١ – لا يمال المبنيّ ، مثل : اللاتي ، وهؤلاء .

٢ – ما سمع إمالته من المبنيات جاز إمالته ، ولم يقس عليه ، نحو ﴿ آلر ﴾ بإمالة الراء .

٣ – يستثنى من المبني « ها » و « نا » نحو : مرَّ بنا ، وسمع بها .

وَالْفَـتْحَ قَـبْلَ كَـسْـرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ أَمِلْ ، كَـ«لِلأَيْسَـرِ مِلْ تُكْفَ الْكُلَفْ»

يقـول : أمل الفـتحـة إلى جهـة الكسـرة إذا كـانت قـبل راء مكسـورة متطرفة ، مثل : للأيسَرِ ، ومررت بنَفَرٍ ، لك أن تُميلَ السينَ والفاءَ المفتوحين من كلمتي : نفر وأيسر .

وقوله : « تُكْفَ الكُلَفْ » : تتميم للبيت .

كَـذَا الَّذِي تَلِيـهِ «هَا» التَّـأنِيثِ فِي وَقْفٍ إِذَا مَـا كَـانَ غَـيْـرَ أَلِفِ

كذلك أمل الحرف المفتوح الذي تليه هاء التأنيث إذا لم يكن ألفاً ، وذلك في حالة الوقف ، كالصيحة ، والقيامة ، والجنة ، ومغفرة ، ورحمة ، ودرجة . وأما الألف فنحو : الصلاة والزكاة ، لا إمالة فيها ، والكسائي – من السبعة – يميل هاء التأنيث على هذه القاعدة التي تستثني الألف .

التصريف

حَـرْفٌ وَشِـبْـهُـهُ مِنْ الصَّـرْفِ بَرِي   ومَـا سِـوَاهُمَـا بِتَـصْـرِيفٍ حَـرِي

هذا باب التصريف ، ومسائله شائقة شائكة ، ومن دخله بلا حَفَاء خرج بلا خفاء . وهو يتعلق ببناء الكلمة من حيث الزيادة والنقص والإعلال والإبدال ونحو ذلك ، وإنما يكون ذلك في الأفعال والأسماء ، وأما الحرف وشبهه فبريء من التصريف .. هذا معنى البيت ، والمراد بشبه الحرف : المبني .

وقوله : «بَرِي» فعل ماضٍ ، أصله : بَرِئَ ، ويحتمل أن يكون اسماً ، أصله : بَرِيءٌ .

ولَـيْـسَ أدْنَـى مِـنْ ثُـلاثِـيٍّ يُـرَى   قَـابِلَ تَصْـرِيفٍ سِـوَى مَـا غُـيِّـرَا

لا يكون التصريف فيما كان أقل من ثلاثة أحرف ، كالحرف وشبهه وأما ما غير من الأسماء والأفعال فيدخله التصريف كدَمٍ ، ويَد ، و«عِ» و«قِ» فعل أمرٍ من : وعى ، ووقى .

ومُنْتَـهَى اسْمٍ خَـمْسٌ انْ تَجَـرَّدَا   وَإنْ يُزَدْ فِـيـهِ فَـمَـا سَـبْـعًـا عَـدَا

الاسم إما أن يكون مجرداً ولا يمكن أن يزيد على خمسة أحرف

كجِردَحْل (الوادي ، والضَّخم من الإبل) ، وسفرجل ، وإما أن يكون مزيداً ولا يزيد على سبعة أحرف كاستغفار ، وقد يزيد بتاء التأنيث كقَرَعْبَلانة ، اسم للْقَملة .

وَغَـيْـرَ آخِـرِ الثُّـلاَثِي افْـتَحْ وَضُـمّ وَاكْـسِـرْ ، وَزِدْ تَـسْكِينَ ثَانِيـهِ تَعُمّ

غير آخر الثلاثي هو أوَّله وثانيه ، يجوز فيهما الحركات الثلاث ، ويسكّن الثاني ، فيتحصل من ذلك اثنا عشر وزناً ؛ لأنك إذا فتحت الأول أمكن أن يكون في الثاني الحركات الثلاث والسكون ، وهكذا عند كسره وضمّه .

وَفِـعُلٌ أُهْمِلَ ، وَالْعَكْسُ يَقِلّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ

أشار إلى وزنين من أوزان الثلاثي ، أحدهما مهملٌ غير مستعمل ، وهو « فِعُل » لأن الانتقال من كسر إلى ضم ثقيل ، والثاني قليل ، وهو « فُعِل » بضم الأول وكسر الثاني ، كدُئِل (اسم قبيلة ينسب إليها أبو الأسود الدؤلي) ، وكذلك « وُعِل » للوَعل ، وإنما قلّ هذا الوزن في الاسم الثلاثي لقصدهم تخصيصه بالفعل المبني للمفعول ، كضُرِب وعُزِل .

وَافْـتَحْ وَضُـمَّ وَاكْـسِـرِ الثَّـانِيَ مِنْ فِـعْلٍ ثُلاَثِيٍّ ، وَزِدْ نَحْـوَ ضُـمِنْ

أراد بالفعل الفعل الماضي ، وأوله مفتوح ، ويكون ثانيه مفتوحاً ، أو مضموماً ، أو مكسوراً ، كقَرَأ وعلِمَ وشرُف ، هذه ثلاثة ، والرابع ما غيرت

صيغته ، نحو : ضُمِن ، وحُبِس .

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إنْ جُرِّدَا وَإنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا

إذا كان الفعل مجرداً من الزيادة فمنتهى حروفه إلى أربعة ، كدحْرج وعَربَد .

وقد يزاد فيه إلى أن يبلغ ستة أحرف ولا يزيد على ذلك ، كاستغفر ، واستقام .

لاِسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ

وَمَعْ فِعَلٌ فُعْلَلٌ ، وَإنْ عَلاَ فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلاَ

كَذَا فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌ ، وَمَا غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَى

في هذه الأبيات الثلاثة بيان لأوزان الاسم الرُّباعي والخماسي ، فذكر للرُّباعي ستة أوزان :

١ – فَعْلَلٌ ، كثعلب ، وجعفر .

٢ – فِعْلِلٌ ، كزِبْرِج ، معناه : الزينة ، أو السحاب الرقيق .

٣ – فِعْلَل ، كدِرْهم .

٤ – فُعْلُل ، كدُمْلُج .

٥ – فِعَلّ ، كفِطَحْل (زمن لم يخلق الناس فيه بعد)[١] .

٦ – فُعْلَلٌ : كجُندَب ، (ذكر الجراد) .

ثم ذكر أوزان الخماسي ، فقال : « وإن علا » أي : زاد على الرباعي ، وذكر له أبنية :

١ – فَعَلَّل ، كسفرجل .

٢ – فَعْلَلِل ، كجَحْمَرِش ، وهي العجوز .

٣ – فُعَلِّل ، كخُبعْثِن (الرجل العظيم الشديد) .

٤ – فِعْلَلّ ، كقرطعْب ، (الشيء الذي لا يعبأ به) .

وقوله : « وما غاير .. » معناه : أن غير ما ذكر من الأسماء إما أن يكون بزيادة أو نقص ، كمنطلق ، ومحرنجم ، ويدٍ ، ودم .

وَالحَرْفُ إنْ يَلْزَمْ فَأَصْلٌ ، وَالَّذِى لاَيَلْزَمُ الزَّائِدُ ، مِثْلُ تَا احْتُذِى

اشتمل البيت على ضابط تعرف به الأصليّ من الحروف والزائد منها ، وهو باختصار :

الأصلي : ما لزم الكلمة في جميع تصريفاتها ، والزائد : ما لم يلزم ،

---

(١) وقيل : زمن نوح – عليه السلام – ، أو : زمنٌ كانت الحجارة فيه رطبة ، ويطلق على : السَّيل ، والضخم من الإبل أيضاً . (القاموس : ١٣٤٨) .

مثل التاء في «احتُذي» لأنه يقال : حذا يحذو ، ومثال الأصلي : دَحْرج .
فإن أيّاً من حروفه لا يتغير بنقص أو حذف في تصاريف الكلمة ، ويستثنى من ذلك ما كان نحو : قال ، ورمى ، عند صياغة الأمر منهما ، إذ حَذْفُ الواو من الأول والياء من الثاني لعلة صرفية ، وبقي ما يدل على المحذوف وهو الضمة والكسرة .

بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُولَ فِي وَزْنٍ .. وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِي

يشير إلى قاعدة صرفية تتعلق بالوزن . يقول : قابل الأصول من الكلمة عند وزنها بما تضمنه لفظ «فَعل» وتلفظ الزائد بمثله وتكتفي بذلك تقول : قلب : على وزن : فَعْل ، وقُلوب : على وزن : فُعُول ، واستغفر : على وزن : استفعل .. وهكذا .

وحروف الزيادة عشرة يجمعها لفظ : سألتمونيها .

وَضَاعِفِ اللامَ إذَا أَصْلٌ بَقِي كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ

عرفت أن الميزان ثلاثة أحرف ، وأنها تُقابل بالأصول ، ولكن ما العمل إذا كانت الكلمة الموزونة أكثر من ثلاثة أحرف أصلية؟ جواب هذا السؤال تضمنه البيت ، وهو أن نزيد لاماً في مقابل ما زاد على ثلاثة أحرف ، كجعفر على وزن فَعْلَل ، وفستق على وزن فُعلُل ، وسفرجل على وزن فعلَّل .. وهكذا.

وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِي فَاجْعَلْ لهُ فى الْوَزْنِ مَا للأصْلِ

ما العمل إذا كان الزائد على ثلاثة أحرف عبارةً عن تكرر حرف أصلي وهو أصل أيضاً؟ الجواب : يجعل له في الوزن ما جعل للأصلي ، فتقول : اعشوشب على وزن : افعوعل ، وعَقَنْقَل (الكثيب من الرمل) على وزن : فَعَنْعَل .

وَاحْكُمْ بتأصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ وَنَحْوِهِ ، وَالْخُلْفُ فى كَلَمْلِمِ

احكم بتأصيل حروف كلمة سِمسِم ، ونحوه كسُندس ، وزَلْزَل ؛ لأنه لا يصح إسقاط شيء منه .

واختلف في نحو : لَمْلِم ، فأكثر البصريين على أن الحرف الثالث أصل والكوفيون يقولون : زائد ؛ لأن أصله : لمَّ ، والثمرة – في مثل هذا – تظهر عند الوزن ، فهو عند البصريين على وزن « فَعْلِل » وعند الكوفيين على وزن « فَعِّل » .

فَأَلِفٌ أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحَبَ - زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ

حروف الزيادة « سألتمونيها » كما تقدم ، وسوف يفصّل الكلام عن زيادتها حرفاً حرفاً ، فبدأ بالألف ، فقال : الألف إذا صاحب أكثر من حرفين أصليين بأن كانت مع ثلاثة أو أكثر ، كسالم ، وسعاد ، وسلمى ، فهو زائد بغير شك .

وَالْيَـا كَـذَا وَالواوُ إنْ لَمْ يَقَـعَـا ... كَـمَـا هُمَـا في يُؤْيُؤٍ ووَعْـوَعَـا

تعرف زيادة الياء والواو بما تعرف به الألف ، وذلك بأن تصاحبا أكثر من أصلين كصيرف ، وجَوهر ؛ بشرط أن لا يقعا مكررين كما في : « يؤيؤ » اسم طائر ، و « وعْوَع » الذئب : صوّت .

وَهكَذَا هَمْـزٌ وَمِـيمٌ سَـبَـقَـا ... ثَلاثَةً تَأصِـيلُهَـا تُحُـقِّـقَـا

كَـذَاكَ هَمْـزٌ آخِـرٌ بَعْـدَ أَلِفْ ... أَكْـثَـرَ مِنْ حَـرْفَـيْنِ لَفْظُهَـا رَدِفْ

يقول : كذلك يزاد الهمز والميم إذا كانا في أول الكلمة المكونة من ثلاثة أحرف أصلية ، كمسكن ، ومصنع ، وأكبر ، وأفضل ، ثم ذكر في البيت الثاني موضعاً آخر تزيد فيه الهمزة ، وهو : أن تقع بعد ألف جاء بعد حرفين أصليين ، كصفراء وبيضاء .

وَالنُّونُ فِي الآخِـرِ كَـالْهَـمْـزِ ، وَفِي ... نَحْـوِ «غَـضَنْفَـرٍ» أَصَـالَةٌ كُـفِي

النون تزاد في حالين :

١ - إذا كانت آخر الكلمة ، وكان قبلها ألف ، كما قلنا في الهمز ، نحو : عثمان ، وصفوان ، وعمران .

٢ - إذا كانت مثل « غَضَنْفَر » بأن كانت وسطاً بين أربعة أحرف ، وهي ساكنة مخففة ، ومثله : عَقَنْقَل ، وقرنفُل .

ومعنى : « أصالةٌ كُفي » مُنِع الأصالة .

وَالتَّـاءُ فِي التَّـأنِيثِ وَالْمُضَـارَعَـهْ وَنَحْـوِ الاِسْـتِـفْـعَـالِ وَالْمُطَاوَعَـهْ

لزيادة التاء أربعة مواضع :

١ – إذا كانت للتأنيث ، كخديجة وعائشة .

٢ – إذا كانت للمضارعة ، كتُصلِّي وتَنام .

٣ – إذا كانت تاء استفعالٍ كاستغفر ، واستَسقى .

٤ – إذا كانت للمطاوعة ، كتعلَّم وتحمّل .

واعلم أن حروف المضارعة كلها زائدة ولم يذكرها في موضعها (أعني الهمزة والنّونَ والياء) ، فتخصيص التاء بالذّكر من دون أخواتها موهم .

وَالْهَـاءُ وَقْـفًـا كَلِمَـهْ ، وَلَمْ تَرَهْ وَاللامُ فِي الإِشَـارَةِ الْمُشْـتَـهِـرَهْ

اشتمل البيت على محلٍّ زيادة الهاء واللام .

فأما الهاء فتزاد في الوقف ، نحو : لمه ، وكيفه ، وأما اللام ففي الإشارة نحو : ذلك وتلك ، واعترض بأن هاء السكت واللام في الإشارة كلمتان مستقلتان .

ولهذا مثل بعضهم بنحو : أهراق ، أصله : أراق ، وطيشل ، أصله : من الطيش .

وبهذا ينتهي الكلام عن الحروف العشرة وزيادتها .

وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ إنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ

ما لم يتوافر فيه القيود السابقة لزيادته فامنع القول بالزيادة إلا بحجة ، ومما ثبتت الحجة بزيادته : حنظل ، النون زائدة ، لأننا نقول : حظِلَت الإبل بمعنى تأذّت من أكل الحنظل .

فصل في زيادة همزة الوصل

لِلوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لايَثْبُتُ إلاَّ إذَا ابْتُدِى بِهِ ، كَاسْتَثْبِتُوا
وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، نَحْوُ : انْجَلَى
وَالأَمْرِ وَالمَصْدَرِ مِنْهُ ، وَكَذَا أَمْرُ الثُّلاثِي ، كَاخْشَ وَامْضِ وَانْفُذَا

همزة الوصل تثبت في الابتداء وتسقط في الدَّرْج ، نحو : « استثبتوا » وتكون في الفعل الماضي الخماسي والسداسي ، كانجلى ، واستبان ، والأمر منهما وكذلك المصدر ، وكذلك الأمر من الثلاثي كاخش ربك ، وامض لما أمرك الله ، وانفذ إلى طاعته .

وَفِي اسْمٍ اسْتٍ ابْنٍ ابْنُمٍ سُمِعْ وَاثْنَيْنِ وَامْرِئٍ وَتَأْنِيثٍ تَبِعْ
وَايْمُنُ ، هَمْزُ أَلْ كَذَا ، وَيُبْدَلُ مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

اسم ، است ، ابن ، ابنم (زيدت الميم للمبالغة) واثنان ، واثنتان ، وامرئ ، وامرأة ، وايمُن ، وهمز « ال » هذه ألفاظ عشرة ، وكلها أسماء ما عدا « ال » فإنها تكون حرفية واسمية موصولية .. هذه العشرة همزتها همزة وصل لم يُسمعْ غيرُها ، وهمز « ال » يُبدل حرف مدّ في الاستفهام ، ويجوز فيه التسهيل ، نحو ﴿ آللَّهُ ﴾ ﴿ آلذَّكَرَيْنِ ﴾ ﴿ آلآنَ ﴾ . وكلها قرئت بالمد والتسهيل لجميع القرّاء.

الإبدال

أَحْـرُفُ الإِبْدَال «هَدَأْتَ مُـوطِيَـا» فَـأَبْدِلِ الْهَـمْـزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا
آخِـراً اثْرَ أَلِـفٍ زِيـدَ ، وَفِـي فَـاعِلِ مَـا أُعِلَّ عَـيْنًا ذَا اقْـتُـفِي

« هدأتَ مُوطيا » حروف تسعة ، يبدل بعضها من بعض باطِّراد ، فأما الهمزة فتبدل من الواو ، نحو : كساء ، أصله : كساوْ ، وتبدل من الياء ، نحو : رداء ، أصلها رداي ، وذلك حينما تقع الواو والياء بعد ألف زائدة كما في المثالين . . وكذلك فيما كان على وزن فاعل مما أعل عينُه ، نحو : قائل وبائع ، أصلهما : قاول وبايع .

وَالمدُّ زِيدَ ثَالِثًـا فِي الْوَاحِـدِ هَمْـزًا يُرَى فِي مِـثْلِ كَـالْقَـلائِدِ
كَـذَاكَ ثَانِي لَيِّنَيْنِ اكْـتَنَفَـا مَـدَّ مَـفَـاعِلَ كَـجَـمْعِ نَيِّـفَـا

ذكر في هذين البيتين موضعين لإبدال حروف المد همزة .

الأول : أن يُزاد حرف المد ثالثاً في المفرد ، كقلادة وقلائد ، وصحيفة وصحائف ، وعجوز وعجائز .

الثاني : أن يقع حرف المد ثاني حرفين لينين بينهما ألف « مفاعل » ، نحو : نيائف ، جمع نيّف .

وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيمَا أُعِلّ لامًا ، وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلْ

وَاوًا . وَهَمْزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدّ فِي بَدْءٍ غَيْرِ شِبْهِ وُوفِيَ ا لأَشَدّ

يقول : افتح الهمزة التي تكون بعد الألف التي في « مفاعل » وشبهها ورُدّها ياءً في الجمع المعتل لامه بالياء ، كقضايا ، أصلها : قضايِيُ ، ثم أبدلت الياء الأولى همزة ، كما أبدلت في « صحائف » ، ثم فتحت الهمزة فأصبحت : قضاءَي ، ثم قلبت الياء ألفاً والهمزة ياءً فأصبحت قضايا ، وكذلك ما اعتلت لامه بالواو ترد همزته واواً كهِراوة ، وهَرَاوي .. وللصرفيين في ذلك زَعَمات طويلة .

وقوله : « وهمزا أول الواوين .. » في الكلمة التي اجتمع فيها واوان في أول الكلمة والثانية متحركة أو ساكنة متأصلة غير منقلبة عن حرف آخر تبدل الأولى همزة ، نحو : أَواقٍ ، أصلها : وَوَاق ، والأُولى ، أصلها : وُوْلَى بخلاف « ووفي » فإن الثانية منقلبة لأن أصله : وافى .

وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِيَ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كِلْمَةٍ انْ يَسْكُنْ كَآثِرْ وائْتَمِنْ

إذا اجتمع همزتان من كلمة وكانت الثانية ساكنة قلبت الثانية من جنس حركة ما قبلها تخفيفاً ، نحو : أأثر ، وأؤْتُمِنَ ، تقول : آثر وأُوتمن .

إنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اوْ فَتْحٍ قُلِبْ وَاوًا ، وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

إن يفتح الهمز الثاني في الكلمة التي تتابع فيها همزتان فلها حالان :

الأولى : أن تقلب واواً إذا كانت بعد ضم ، نحو : أُويدم ، أصله : أُؤَيدم .

الثانية : تقلب ياءً إذا وقعت بعد كسر ، كما إذا بنيت من « أمَّ » مثل وزن « إِصبَع » ، تقول : إِأْمَمَ ، ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية ، فتصبح : إِأَمّ ، بإدغام الميم في الميم ، ثم تقلب الهمزة الثانية ياءً لانفتاحها وكسر الهمزة قبلها فتصبح : إِيَمّ .

ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا ، وَمَا يُضَمّ وَاوًا أَصِرْ ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمّ

فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا ، وَأَؤُمّ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمّ

إذا كانت الهمزة الثانية مكسورة تقلب كذلك ياء مطلقاً ، سواء كانت بعد فتح أو ضم أو كسر ، مثال ذلك : أن تبني من « أمَّ » مثل إِصبِع ، فإنك تقول : أَئْمِم ، بكسر الميم وفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها ، فتقول في المفتوحة – مثلاً – : أَئْمِم ، ثم تنقل حركة الميم إلى الهمزة التي قبلها ، ثم تدغم الميم في الميم ، ثم تبدل الهمزة ياء ، فتصير : أَيِمّ .

والهمز المضموم يقلب واواً مطلقاً ، بشرط أن لا يكون في الطرف ، ولهذا قال : « ما لم يكن لفظا أتم » فإن كان متطرفاً قلب ياءً مطلقاً .

فإذا كان الهمزتان في نحو « أَؤُمّ » الهمزة الأولى للمضارعة والثانية مضمومة ففيها وجهان : الإبدال واواً والتحقيق ، ومعنى « أُمّ » في آخر البيت : اقصِدْ .

وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفًا كَسْرًا تَلاَ ... أَوْ يَاءَ تَصْغِيرٍ ، بِوَاوٍ ذَا افْعَلاَ

فِى آخِرٍ ، أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْنِيثِ ، أَوْ ... زِيَادَتَيْ فَعْلاَنَ ، ذَا أَيْضًا رَأَوْا

فِى مَصْدَرِ الْمُعْتَلِّ عَيْنًا ، وَالْفِعَلْ ... مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا ، نَحْوُ الْحِوَلْ

نثر البيتين مع الأمثلة هكذا : اقلب ألفا تلا كسرا ياءً ، كألف مصباح، تقلب في الجمع ، أو تلا ياء تصغير ، ككتاب ، يصغّر على كُتَيِّب ، ثم قال : افعل هذا بالواو الواقعة في الآخر ، كرضي ، أصلها : رَضِوَ . . أو كانت قبل تاء التأنيث كأكسية ، أو وقعت قبل الألف والنون الزائدتين كغَزِيَان ، من الغزو ، إذا أردت بناءه على هيئة : قَطِرَان .

ورأى النحويون أيضاً إبدال الواو ياء في المصدر المعتل العين ، كصيام وقيام . . وإذا كان على وزن «الفِعَل» كالحِوَل (مصدر حال) ليس بعد الواو ألف ، فإنه في الغالب لا يبدل ، وكذلك : لِواذ وجوار .

وَجَمْعُ ذِى عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ ... فَاحْكُمْ بِذَا الإِعْلاَلِ فِيهِ حَيْثُ عَنّ

مثاله : ديار ، وهو جمع لمفرد ذي عينٍ أعلت ، فاحكم بهذا الإعلال السابق وهو قلبها ياءً ، وكذلك إذا سكن مفرده ، كثوب وثياب ، وسوط وسياط ، وكل من المعل والساكن مشروط بأن يكون الياء في الجمع بعد كسر وقبل ألف .

ومعنى «عنّ» : عَرَض وظهر .

وَصَحَّحُوا فِعَلَةً ، وَفِى فِعَلْ وَجْهَانِ ، والإِعْلالُ أَوْلَى كَالحِيَلْ

يقول : صحّح العرب الواو إذا كانت في جمع ، نحو « فِعَلَة » نحو : كُوز وكِوَزة ، وشذ : ثور وثِيَرة ، وأما « فِعَل » جمعا : ففيه وجهان ، التصحيح ، كحاجة وحِوج ، والإعلال ، كحِيلة وحِيَل ، وقِيمة وقِيم ، وهو الأَوْلىٰ .

وَالْوَاوُ لامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا انْقَلَبْ كَالْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ ، وَوَجَبْ

خلاصة معناه : أن الواو إذا وقعت آخر الكلمة بعد فتح انقلب الواوُ ياءً، كالمعْطَيَان ويُرضَيان ، الأصل الأصيل : من العطو والرضوان ، ولفظ « ووجب » متصل بالبيت الذي بعده .

إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ، وَيَا كَمُوقِنٍ ، بِذَا لَهَا اعْتَرِفْ

« وجب » في البيت السابق ضُمها إلى هذا البيت .

والمعنى : وجب إبدال الواو من الألف إذا وقعت بعد ضم ، كضارب وضويرب ، واعلم أن الواو لا تبدل من الألف مع تحريكها إلا في التصغير .

وكذلك تبدل الواو من الياء إذا وقعت بعد ضم ، كموقن ، أصله : مُيقِن من : أيقن ، ومثله : موسر من : أيسر .

وَيُكْسَرُ المَضْمُومُ فى جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ «هِيمٌ» عِنْدَ جَمْعِ «أَهْيَمَا»

أَهْيم على وزن « أَفْعل » ، وتقدم في جمع التكسير أن « أفعل وفعلاء »

يجمعان على «فُعْل» كأحمر وحُمْر ، فكان «أهيم» مما استثني لأنه يجمع على هيم بكسر الهاء على وزن «فِعل» فتكسر ضمته لتصحَّ الياء .

وَوَاواً اثْرَ الضَّمِّ رُدَّ الْيَا مَتَى ألْفِيَ لاَمَ فِعْلٍ او مِنْ قَبْلِ تَا
كَتَاءِ بَانٍ مِنْ رَمَى كَمَقْدُرَهْ كَذَا إذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهْ

اشتمل البيتان على بيان ثلاثة مواضع لقلب الياء واواً :

الأول : أن تقع لام فِعل بعد ضم كقضُوَ الرجل ، بمعنى : ما أقضاه .

الثاني : إذا بنيت من «رمى» اسماً كـ«مقدُرة» فإنك تقول : مرْمُوَة .

الثالث : إذا بنيت من «رمى» اسماً على وزن «سبُعان» فإنك تقول : رَمُوَان .

واعلم أن هذه الأبنية بهذه الصيغ التي تبنىٰ على مثل أوزانٍ أخرىٰ يؤتى بها للاختبار ، والتعجيز ، والتمرين .

وَإنْ تَكُنْ عَيْناً لِفُعْلَى وَصْفَا فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى

إن كانت الياء عيناً في «فُعْلى» وصفاً ، وكان ما قبلها مضموماً ففيها وجهان :

١ – سلامة الياء من الإعلال وكسر ما قبلها .

٢ – قلب الياء واواً مع بقاء الضمة ، مثال ذَينِك : كُوسى ، وضُوقى ، وكِيسى ، وضِيقى .

فصل

مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ ... يَاءٍ، كَتَقْوَى، غَالبًا جَا ذَا الْبَدَلْ

إذا كان « فَعْلَى » اسماً يائيّ اللام أبدلت ياؤه واواً غالباً ؛ كتقوى .

بِالْعَكْسِ جَاءَ لاَمُ فُعْلَى وَصْفَا ... وَكَوْنُ قُصْوَى نَادِرًا لاَيَخْفَى

أما إذا كان « فُعْلى » وصفاً ، وكان أصل لامه واواً ، فإن الواو تقلب إلى ياء ، كما في « دُنيا » أصلها : من الدنو .

وأما بقاء « قُصوى » على ما هي عليه بالواو فإنه نادر لا يخفى ندوره .

فصل

إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا ... وَاتَّصَلاَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا

فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُدْغِمَا ... وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا

قاعدة مشهورة : إذا اجتمع الواو والياء في كلمة وسبق أحدهما بالسكون قلبت الواو ياءً ، وأدغمت الياء في الياء بشرط أن يتّصلا ، وأن يكون السكون غيرَ عارض ، نحو : سيد ، أصله سَيْوِد ، وطَيّ ، أصله : طَوْي .

وشذّ ما أُعْطِي غيرَ ما عُيّن له من الإعلال أو التصحيح ، كقراءة أبي جعفر : ﴿ للرُّيّا تعبرون ﴾ بتشديد الياء بعد قلب الهمزة واواً وإدغامها في الياء ، فهذه الواو عارضة ، وقد تقدم أن من الشروط : أن يعَرَى من العروض .

ومما خرج عن القاعدة مع استيفاء الشروط قولهم : عَوَى الكلب عَوْيَة وكان القياس أن يقال : عيَّة ، ومثله : رجاء بن حيْوَة ، ويوم أيوم .

مِنْ يَاءٍ اوْ وَاوٍ بِتَحْرِيكٍ أُصِلْ ... أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ

هذا البيت في إبدال الألف من الواو أو الياء .

يقول : أبدل الألف من الواو أو الياء إذا كانا متحركين بعد فتح متصل في كلمة واحدة ، مثل : قال ، وباع ، وسما ، ورمى ، أصلها : قَوَل ، وبَيَع، وسَمَوَ ، ورَمَيَ .

والحاصل : أن البيت تضمن شروطاً : تحركهما بحركة أصلية ، وانفتاح ما قبلهما انفتاحاً متصلاً ، وشرط آخر تضمنه البيت الذي بعده ، وهو قوله :

إنْ حُرِّكَ التَّالِي ، وَإِنْ سُكِّنَ كَفّ ... إعْلاَلَ غَيْرِ اللامِ ، وَهْيَ لاَيُكَفّ

إعْلاَلُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ ... أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أُلِفْ

يعني أن شرط إبدال الياء أو الواو ألفاً أن يتحرك ما بعدهما ، كما

تقدم في الأمثلة ، فإن سكن ما بعدهما منع السكون الإعلال وبقي اللفظ على التصحيح ، نحو : طويل ، وبيان ، إلا إذا كان الواو أو الياء في مقابل اللام ، وكان الساكن بعدهما غير ألف ، كَرَمَيَا ، وفتَيَان ، وعَصَوَان ، ولا ياءً مشددة ، كعدَوِي ، وعَلَوِيّ .

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلاَ ذَا أَفْعَلٍ كَأَغْيَدٍ وَأَحْوَلاَ

ربما توافرت شروط القلب السابق ، وبقي الواو والياء على التصحيح ، ومن ذلك :

١ - أن تقع الواو والياء عيناً لفعل أو مصدر جاء الوصف منه على وزن «أفعل» كهيف هيَفاً ، وعَوِر عَوَراً ، وغَيِدَ غَيَداً ، وحَوِلَ حَوَلاً ، الوصف منها : أهيف ، وأعور ، وأغْيد ، وأحول .

وأشار إلى الثاني بقوله :

وَإِنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ وَالعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلْ

٢ - أن يدل «افتعل» على معنى التشارك ، وعينه واو ، سلمت من الإعلال، نحو : اجتَوَرُوا ، واشتَوَرُوا ، بمعنى تجاوروا وتشاوروا ، ففي مثل هذه الحال يبقي اللفظ على التصحيح .

وأشار إلى الثالث بقوله :

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الاعْلاَلُ اسْتُحِقْ   صُحِّحَ أَوَّلٌ ، وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ

٣ – تبقى الواو والياء على التصحيح أيضاً مع توافر شروط الإعلال في حال ما إذا وقع بعدهما حرف يستحق الإعلال نحو : الحيا (وهو المطر) والهوى ، وربما حصل العكس ، فأعلوا الأول وصححوا الثاني ، نحو : آية ، أصلها : أَيَيَة ، وهذا معنى قوله : « وعكس قد يحق » .

ثم أشار إلى الرابع بقوله :

وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيدَ مَا   يَخُصُّ الاِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

٤ – أن يكون الواو أو الياء عيناً للفظ مختوم بزيادة خاصة بالأسماء ، كزيادة الألف والنون في نحو : الهَيَمان والجَوَلان .

وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيمًا النُّونَ، إِذَا   كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ انْبِذَا

هذا البيت في الإقلاب الذي ندرسه في التجويد في باب أحكام النون الساكنة والتنوين ، ونحن – معشر القراء – نسميه الإقلاب ، ونعامله معاملة الإخفاء الشفوي . . ومثل المصنف له بمثالين : « من بتًّ » و انبذا » لأنه يكون من كلمتين ، ومن كلمة ، تقلب فيه النون الساكنةُ ميماً عند الباء .

فصــل

لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لِينٍ آتٍ عَيْنَ فِعْلٍ كَأَبِنْ
مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ ، وَلاَ كَابْيَضَّ أَوْ أَهْوَى بِلاَمٍ عُلِّلاَ

هذا الفصل يشتمل على مواضع حصل فيها إبدال في أحرف العلة من غير أن تتوافر شروط الإبدال .

فقال عن الموضع الأول : انقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله إذا كان حرفُ العلة عينَ الفعل ، نحو : أبن ، أصلها أبْين ، فحذفنا حرف العلّة ونقلنا حركته إلى الساكن قبله .. ما لم يكن فعل تعجب ، نحو: أقوِم بزيدٍ ، ولم يكن مُضعّفا كابيضَّ ، ولا معتلَّ اللام ، كأهوى ، وأحيا.

ثم قال عن الموضع الثاني :

وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي ذَا الاعْلاَلِ اسْمُ ضَاهَى مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمُ

كذلك يعل اللفظ إذا كان مشابهاً للمضارع ولو في الوزن ، مثل : مَسَار ، أصلهُ : مَسْيَرَ ، كيركب .

وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ

أَزِلْ لِذَا الإِعْلاَلِ والتَّا الزَمْ عِوَضْ ... وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضْ

الشطر الأول من البيت الأول تنبيه على « مِفْعَل » كمِخْيَط ، و« مِفْعال » كمِسْيار ومِسْواك ، يصححان لأنهما لا يشبهان المضارع . وبقية البيتين بيان للموضع الثالث ، فقال : أزِل الألف التي في الإفعال ، كالإقوام، والاستفعال ، كالاستقْوام ، وعوض الحذف بالتاء ، وربما حذفت التاء عرضاً، وبيان ذلك : أن إقامة ، واستقامة ، أصلهما : إقوام واستقوام ، فنقلنا حركة الواو إلى الساكن قبلها وهو القاف ، وصارت الواو ألفاً ، وصار اللفظان : إقاام واستقاام ، فلما اجتمع ألفان حذفنا الألف المبدلة وعوضنا مكانها التاء ، فأصبح اللفظان : إقامَة واستقامة ، وربما حذفت التاء ، كقول الله تعالى : ﴿وَإِقَامَ الصَّلاةِ﴾ . والنقل – في البيت – يراد به السماع من العرب .

وَمَا لإِفْعَالٍ – مِنَ الحَذْفِ ، وَمِنْ ... نَقْلٍ – فَمَفْعُولٌ بِهِ أيضًا قَمِنْ

نَحْوُ مَبِيعٍ ومَصُونٍ ، وَنَدَرْ ... تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ ، وَفِي ذِي الْيَا اشْتَهَرْ

الموضع الرابع : ما كان نحو : مبيع ومصُون ، أصلهما مبْيُوع ، ومصوُون ، حذفت الواو ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها ، ومن النادر بقاء الواو صحيحة على ما هي ، فقد سمع ثوب مصوُوْن ، وأما الياء فمشتهر تصحيحها عن تميم ، فهو يقولون : مبْيُوع ، ومخْيُوط ، ومنه قول العباس بن مرداس :

.... وإخالُ أنك سيِّد معْيونُ

وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا

تضمن البيت تكملة لمعنى ما سبق . أَمَر بتصحيح اسم المفعول من «عدا» ونحوها ، تقول : هذا مَعْدوّ ومَغْزُوّ ، ومن غير الأجود الإعلالُ ، فتقول : معديّ ، ومغْزيّ ، ولهذا قال : «وأعلِل إن لم تتحرَّ الأجود» ، أي : إن لم تقصد اللفظ الأجود .

ثم أشار إلى الموضع الخامس بقوله :

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ ذِى الْوَاوِ لاَمَ جَمْعٍ اوْ فَرْدٍ يَعِنّ

تبدل الواو ياء إذا كانت الواو لاماً لكلمة على زنة «فُعُول» سواء كان جمعاً كعصِي ، ودِليّ ، وتصحيحه قليل .. أو فرداً كعُتوّ ونُموّ . وعدم تصحيحه قليل .

وَشَاعَ نَحْوُ نُيَّمٍ فِى نُوَّمٍ وَنَحْوُ نُيَّامٍ شُذُوذُهُ نُمِى

ثم أشار إلى آخر المواضع التي تبدل فيها الواو ياء بقوله : شاع إبدال الواو ياء إذا كانت عيناً لـ «فاعل» وهو صحيح اللام ، ثم جعل على «فُعَّل» كنائم ، جمعه : نُيَّم ، وصائم وصُيَّم ، والأكثر عدم التصحيح فيقال : نوَّم وصوَّم .

والشطر الثاني يشير به إلى قول الشاعر :

.... وما أرَّق النُّيَّام إلا كلامُها

فصل

ذُو اللِّينِ فَا تَا في افْتِعَالٍ أُبْدِلاَ   وَشَذَّ في ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ ائْتَكَلاَ

لا يزال الكلام عن حروف العلة وإبدالها ، فأخبر أن ذا اللين إذا كان فاء الكلمة أبدل تاء في « الافتعال » نحو : اتصل واتَّسر ، أصلها : اِوْتَصَلَ واِيْتَسَرَ ، وأما إذا كان فاء الكلمة مهموزاً فقد شذ مثل هذا العمل فيه ، نحو : اتّكل ، أصل : ائتكل .

طَا تَا افْتِعَالٍ رُدَّ إثْرَ مُطْبَقِ   في ادَّانَ وَازْدَدْ وادَّكِرْ دَالاً بَقِي

يقول : صيِّر التاء طاءً في الافتعال إذا جاءت بعد حرف من حروف الإطباق (الصاد والضاد والطاء والظاء) نحو : اصطبر ، أصلها : اصتبرَ ، واضطرب ، أصلها : اضترب .

ثم أخبر في عجز البيت أن التاء تصير دالاً إذا جاءت بعد دال مثلها ، أو الذال ، أو الزاي ، ومثل لها بثلاثة أمثلة : « ادَّان » ، من الدَّين ، أصله : « إدْتَانَ » ، و« ادَّكــر » من الذكــر ، أصله : « اذْتَكِر » ، و« ازدد » ، أصله : « ازْتَد » ، ومثله : ﴿ وَازْدُجِرَ﴾ ، أصله : ازْتُجِر .

فصل

فَا أَمْرٍ اوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدْ   احْذِفْ، وَفِي كَعِدَةٍ ذَاكَ اطَّرَدْ

إذا أتيت بفعل الأمر من « وعد » فاحذف فاءه وقل : « عِدْ » ، ومن مضارعه فقل : « يَعِد » ، واطرد ذلك الحذف في مصدره أيضاً ، فقيل فيه : « عدة » .

وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي   مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ

مضارع « أفعل » كأبصَر وأمسك : يبصر ويمسك بحذف الهمز ، وكذلك في اسمي الفاعل والمفعول ، مبصِر ومبصَر ، ومُمسِك ومُمسَك ، وهو المراد بقوله : « بنيتي متَّصف » .

ظِلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتُعْمِلاَ   وَقِرْنَ فِي اقْرِرْنَ ، وَقَرْنَ نُقِلاَ

الفعلُ الماضي « ظلَّ » وما شابهه إذا أسند إلى التاء أو النون جاز فيه أوجه :

١ – الإتيان به تاماً : « ظَلِلْتُ » .

٢ – حذف عينه ، ونقل حركتها إلى الفاء : « ظِلْت » .

٣ – حذف عينه مع إبقاء فتحة أوّله على ما هي عليه : « ظَلْت » .

وهذان الوجهان ينسحبان على « اقرِرْنَ » بكسر القاف « قِرن » وفتحها « قَرن » ، والوجهان مقروء بهما في السبع .

الإدغـام

الإدغـام ، وقـال سيـبـويه : الادِّغـام : إدخـال حـرف سـاكن في حـرف متحرّك بحيث يصير الساكن والمتحرك حرفاً واحداً مشدداً .

أوّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ في كِلْمَةٍ ادْغِمْ ، لا كَمِثْلِ صُفَفِ
وَذُلُلٍ وَكِلَلٍ وَلَبَبِ وَلاَ كَجُسَّسٍ وَلاَ كَاخْصُصَ ابِي
وَلا كَهَيْلَلَ ، وَشَذَّ فِي أَلِلْ وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ

يقـول : أدغم أول الحـرفين المتمـاثلين المحـركين في الثـاني إذا كـانا من كلمـة، نحـو : شـدَّ ، وردَّ .. ثم ذكـر كلمـاتٍ ومـواضعَ ليست مما يدخلها الإدغام ، وهي :

١ – وزن « فُعَل » كصُفَف ، ودُرَر .

٢ – وزن « فُعُل » كذُلُل ، وجُدُد .

٣ – وزن « فِعَل » ككِلَل ، ولِمَم .

٤ – وزن « فَعَل » كلَبب .

٥ – وزن « فُعَّل » كجُسَّس ، لأن الأول مشدد .

٦ – أن تكون حركة الثاني عارضة نحو : اخصُصَ ابي بما تشاء ، واكفُفِ الشر عَني .

٧ – أن يكونا في وزن ملحق بغيره ، كـ « هيلل » بمعنى قال : لا إله إلا الله .

وشذ في بعض الكلمات الفكّ نقلاً لا يقاس عليه ، من ذلك : « ألِلَ السقاء » إذا تغيرت رائحته ، و « قَطِطَ الشَّعَرُ » إذا اشتدت جعودته .

ثم أشار إلى بعض المواضع التي يجوز فيها الفكّ والإدغام فقال :

وَحَيِيَ افْكُكْ ، وَادَّغِمْ دُونَ حَذَرْ   كَذَاكَ نَحْوُ تَتَجَلَّى وَاسْتَتَرْ

قال الله تعالى : ﴿ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ ﴾ ، قرئ لفظ « حيَّ » بياءين وبياء مشددة . فمثل هذا يجوز فيه الإدغام والفك ، وبهما قرئ في السَّبع .

ومثل ذلك الفعل المبدوء بتاءين ، نحو : تتجلى ، ونحو : ﴿ لِتَعَارَفُوا ﴾ ، وقد قرأ البزي بالإدغام في مثل ذلك في حروف كثيرة ، إلا أن الإدغام في مثله لا يكون إلا في الوصل ، ويجوز الفك ، بل هو الأصل .

وكذلك يجوز الوجهان إذا كان لمثلان في لفظ على وزن « افْتَعَل » كاستتر واكتتب ، وفي حال الإدغام يجب نقل حركة التاء إلى الساكن قبلها وحذف الهمزة ، فيقال : ستَّر ، وكتَّب .

وَمَا بِتَاءَيْنِ ابْتُدِي قَدْ يُقْتَصَرْ   فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيَّنُ الْعِبَرْ

التخفيف في النطق مقصد من مقاصد العرب ، وباجتماع التاءين قد

يحصل ثقل على المتكلم فَيَتَتأتأ . . ولهذا تصرّفوا في اللفظ الذي يجتمع فيه تاءان ، بالإدغام حال الوصل كما تقدم ، أو حذف إحداهما ، واختلف في أيِّ المحذوفتين ، والذي يرجحه الحسُّ النحويُّ حذف الأولى ، نحو : تتبيَّن العبرُ ، تقول في الحذف : تَبيَّنُ ، ومثله في القرآن : «لتعارفوا» ، أصلها : لتتعارفوا .

وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنْ ... لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنْ

نَحْوُ : حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ ، وَفِي ... جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ تَخْيِيرٌ قُفِي

يجب الفكّ ولا يجوز الإدغام ، بل يتعذّر في نحو : «حَلَلْت» لاتّصاله بضمير الرفع ، وجاء التخيير بين الفكِّ والإدغام في المجزوم ، نحو : «لم يَحلُلْ» و «لم يحُلَّ» ، وشبه المجزوم – وهو المبني – نحو : «احلُلْ» و «حُلَّ» وكل منهما لغة صحيحة فصيحة .

وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ ... وَالْتُزِمَ الإِدْغَامُ أَيْضًا فِي هَلُمْ

حُكِيَ الإجماع في هاتين المسألتين ، الأولى : بوجوب الفكِّ ، والثانية : بالإدغام ، وهما :

١ – «أفعِل» في التعجب ، نحو : أشدِد ، وأحبِبْ .

٢ – هلمَّ ، فلا يقال فيه : هلمُمْ .

[الخاتمة]

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمَلْ ... نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

أَحْصَى مِنَ الكَافِيَةِ الخُلاَصَهْ ... كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ

فَأَحْمَدُ اللهَ مُصَلِّيًا عَلَى ... مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلاَ

وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ ... وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِينَ الْخِيَرَهْ

هذه هي المحطة الأخير لي وللناظم ، رحم الله الجميع .. عُني بالجمع نظماً ، وعُنيت بالشرح نثراً اشتمل على مهمات المعاني والمقاصد .. مكثت فيه مدّةً وجيزة ، بعد أن ألهبَ فكري ، وأيقظ هِمّتي بخالصِ مودّته ، وصادق نُصحِه خيرُ الصُّدَقاء ، وأنبلُ الأصحاب .

وقوله : « أحصى » فعل ماض ، فاعله يعود على « نظما » ولم يصب من قال : إنه أفعل تفضيل ، خبر مقدّم ، و« الخلاصة » مبتدأ مؤخر ، فإنه مما يدفعه قانون النحو ، ولا يصدِّقه الحس .

والحمد لله ، وصلى الله على نبينا محمد وآله البررة ، وصحبه الخيرة، وأتباعهم إلى يوم الدين .